

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ زين الدين الحمصي الشافعي
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال
عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب
الهدا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل
الصدى لمؤلفه سيمويه زمانه أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

بهم آمين

م

﴿درهم اسمها شرح الفاكهي المذكور﴾

(فهرست الجزء الثاني من حاشية يس - على شرح الفاصكه على القطر)

صفحة	
٢	باب النواسخ النوع الاول كان واخوانها
١٩	ما حمل على ليس
٢٥	النوع الثاني ان واخوانها
٢٩	تقمة تفقع ان وجو بالخ
٥٣	النوع الثالث من النواسخ طن واخوانها
٥٨	باب الفاعل
٧٥	باب النائب عن الفاعل
٨٢	باب الاشتغال
٩٣	باب التنازع
١٠١	باب المنصوبات
١٠٩	فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر
١١١	فصل في أحكام نوابع المنادى
١١٤	فصل في الترخيم
١١٦	فصل في الاستغاثه والندبة
١٢١	المفعول المطلق
١٢٩	المفعول له
١٣٣	المفعول فيه
١٣٧	المفعول معه
١٤١	الحال
١٤٦	التمييز
١٥٧	المستثنى
١٧٠	باب في ذكر المحفوضات
١٩٢	فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها الخ
١٩٣	الانساق
٢٠٣	باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها أحدها اسم الفعل
٢٠٨	الكلام على اعمال المصدر
٢١٢	تقمة يجوز في تابع الفاعل المجرور الخ

٢١٣	احمال اسم الفاعل
٢١٨	اسم المفعول
٢١٩	الصفة المشبهة
٢٢٥	اسم التفضيل
٢٢٢	باب التواضع
٢٣٤	التعنت
٢٤٠	التوكيد
٢٤٩	عطف البيان
٢٥٢	عطف النسق
٢٥٧	تنبيه قال الرضي وقد تكون ثم والفاء مجردة للدرج في الارتفاع الخ
٢٦٧	تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله
٢٧٠	البديل
٢٧٦	تنبيه اعلم أن البديل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب الخ
٢٨١	باب العدد
٢٨٣	باب موانع الصرف
٢٩٤	باب صيغتي التعجب واسم التفضيل
٢٩٩	باب الوقف
٣٠٤	فصل في الكلام على همزة الوصل

(تم فهرست الجزء الثاني من يش على الفاكهسي)

باب

في ذكر ما يفسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والتشاقى عكسه وهوان وأخواتها وما حمل على ان والناات ما ينصبها معها وهون وأخواتها وأعلم وأخواتها وسهيت نواسخ لازاتها حكم المبتدأ والخبر أخذ من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاقل غير متعرض لأفعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظن وبات وصار وليس) وفي معنى صار آض ويرجع وعاد واستحال وحار وراح ونحو قول الثاني ما يعمل

باب النواسخ

جميع ناسخ لان فاعلا وصفالغـ يرعاقل بطرد جمعه على فواعل بخلافه رصفا لعاقل وافظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يردان الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا انظها ويجوز الوقف على سبيل التعدد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان (قوله وأخواتها) أي التي جرت عادتها بمذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج الى قوله وما حمل الخ وان كان ذلك من الاخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويجوز اختصاص ما حمل بالحكام لا يقتضي العطف على الاخوات لان ما ذكر في هذا الباب مختص بالحكام كالا يخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أي صادة عليها ولو أسقط على كان أخصر وان ظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أي مما سياتي في تقديم النفي وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافي ما سياتي من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفي معنى صار آض الخ) كقوله

ر بيته حتى اذا تعددا * وآض هذا كالحصان أجردا وقوله * ويرجع من دارين يجرا الحساب * وقوله وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عا د بالرشدا مرا وقوله

ان العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالחסنات

وقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوءة * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
 وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل من ايانا نخو ان أبوسا *
 ومن الخو بين من منع ذلك في آض وعاد محتجا بانهم ما فعه لان تامان يتعديان بالي
 والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر
 الجزر وروما هنا الا أن يكون التقدير مثل جزر الجزر وروما كان من المعرفة على معنى
 مثل فقهه يجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت
 الرواح هو ما عليه جمع وألحقوا بأفعال الباب غدا بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت
 الغداة واشتهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تعدو خاسا وترج بطنانا ومنع الجمهور
 الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد لان ذكره وألحق أيضا أفعال آخر
 مذكورة في المطولات منها اقعدي قدمت كأنها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك
 وحاجتك يروى بالرفع فهاهنا تفهامية في محمل نصب على انها خبرية - دم لاجل
 الاستفهام والتقدير أية حاجة سارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاعل
 واسمها ضمير ما وصح تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك وممة تضي كلام
 ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب محبي عجا بمعنى صار فانه قال الاولى
 في جاء البرق فبين ان يكون قفيزين خبر لان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة
 والخبر محط الفائدة وتظرفيه تليذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها
 بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بمجيئه
 قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على القفيزين (قوله بشرطه تقديم في
 الخ) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النسب فلما دخل عليها البقي انقلب
 اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انتقاله انه لا يجوز
 ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما (قوله ما زال الخ) أي ما تصرف منها
 أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع المذكور ان أفعال ماضية والنهي لا يدخل
 على الماضي (قوله ماضى يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل
 بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضى يزال) بفتح الياء وكان عليه أن يقول
 لا ماضى يزال بمعنى ما زال المكاني والفراء حكى لزال لنا قصة مضارعا آخر
 وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والنقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البينة
 كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها اذ اوردت تامة وأخر ذلك لما بعده هذا
 (قوله متعد الى واحد) وعناه ما زاي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه
 من باب ضرب ولم يذكروا لزال اتى من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا أمر

بشرطه تقديم في أول
 دعاء (و) هو أربعة (ما زال)
 ماضى يزال لا ماضى يزال
 ولا يزال فانها تامان الا قول
 منها متعد الى واحد
 ومصدره الزيل

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومنه
 الانتقال ولا يخفى أن الانتقال معني زال ماضى يزال وأما قولهم معناه الاستمرار
 فهو معني مازال بواسطة النفي الداخل عليها اذ نفي النفي يستلزم الاثبات أى
 استمرار ثبوت الخبر وانما سارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها
 نفي الانتقال النسبة التي هي بضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية
 قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك مازال زيد فمكنت تامة
 أى مستغنية برفعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه
 الاربعة معانها متفقة) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها انما علمها من قبله أى
 من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله فتعنى) أى لا
 ويسر منه قوله * فلا وأبى دهمى زالت عزيزة * أى لازالت لان الحذف لم يسمع
 الا من مضارعاتها لـ هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة التسمية وان كان
 خلاف الاولى قال الرضى والاولى ان لا يفصل بين لا وماو بينهما بطرف وشبه وان
 جازى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس وذلك ان كسب حرف النفي
 معها لافادة الاثبات (قوله اذا لاصل لا تفنوا الخ) انما جاز حذف لعدم
 اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الامعها ولا نه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام
 والاثون والحذف في جواب القسم كثير لانه ثابت في غير هذه الافعال نحو والله
 اقوم أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت عيني الله الخ) مصدر بيت لامرئ القيس
 عجزه * ولو قطع عوارسى لديك وأوصالى * وعين الله مبتدأ خبره محذوف أى على
 ويجوز النصب لان الحرف لا حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذف
 وايمى القسم والجمع أيمى والواصل الما مل ولا أبرح جواب القسم وجواب
 لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطع عوارسى لا أبرح (قوله ولا زال منها لا
 بجرحائك القطر) عجز بيت لذي الرمة صدره * الا يا سلى يا دارمى على البلى *
 ومنها لا أى سائل لا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجرحاء تأنيث الاجرع
 رملة مستوية لا تنبت شيئا (قوله وفيه الخ) أى بدء على أن لا ترد للدعاء (قوله
 كاعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا انصب لان ما مع صلته نائب عن ظرف الزمان
 فاستحق اعرابه كما يصرح به كلام المغنى فانه قال والزمانية فتحو مادمت حيا أى
 مدة دوايحى حيا فحذف الظرف وخلفته ماوصلتها كما جاء في المصدر اصرح نحو
 جئتك صلاة العصر ثم قال وانما عادات عن قولهم ظرفية الى قولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمن المقدرها مخفوض أى كل وقت اضاءة
 والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤثر قول ينوب عن اسم الزمان

والثاني قاصر ومصدره
 الزوال (وما نقي وما انفك
 وما برح) وهذه الاربعة
 معانها متفقة بخلاف مثال
 النفي نحو ولا يزالون مختلفين
 ان يبرح عليه عاكفين ومنه
 تالله فتعنى وقوله
 فقلت عيني الله أبرح قاعدا
 اذا لاصل لا تفنوا ولا أبرح
 ومثال النهى قوله
 صاح ثم ولا تزل ذا كرامو
 ت فتنه بانه ضلال مبين
 والدعاء قوله
 ولا زال من لا يجرحائك القطر
 وفيه في الارتشاف بلا
 خاصة كمال البيت والقسم
 الثالث ما يعمل هذا العمل
 بشرط تقدم (ما) المصدرية
 ا ظرفية وهو (دام) لا غير
 كاعط مادمت مصيبا درهما
 أى مدة دوامك مصيبا
 وسميت ما هذه مصدرية
 ظرفية لانها تقدر
 بالمصدر والظرف فلزم
 تقدمها ما أو كانت مصدرية
 غير ظرفية

فان كان مستحقاً للنصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالاضافة فكذلك وليتأية
 ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن
 هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقبلاً لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل
 (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافي انه ترفع الفاعل (قوله مادامت
 السموات والارض) أى بقيت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسيأتى ان غير دام
 مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تماماً أيضاً (قوله فان الفارسي ومن تبعه
 يذهب الخ) هو نظير زيد وعمر وقائم فقط ما قبل الاولى يذهبان وانه يتأويل كل
 (قوله لانه الافعال) لوقال أى هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها)
 التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يحى ثانياً في تصريف الفعل عبارة عن تحويل
 الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره أما على طريقة الكوفيين أو بطريق
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة أقسام مالا
 يتصرف بحال وهو ليس اتفاقاً ودام عند الفراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان
 تثبت بقية المشتقات عامة ذلك العمل فلا يشكال في الحكم بان دام غير متصرف
 مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها خلافاً للقاني حيث استشكل ذلك وقال تخالف
 العمل لا يوجب تخلف التصرف لأن أفعال النقص لا يل من المتعدي مشتق منه وان لم
 يعمل عمله اهـ على أن لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكره قدير
 وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر
 وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقها وليتأمل اذا قيل من منك عمر وقائم تامة فلا تفتك
 مبتدأ لانه وصف بمقدم عمر واسمه وقائم خبره لكنه يحتاج الى ما يغني عن خبره
 من حيث الابتداء انهم لا هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الأول
 بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة
 لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذا في قولك ما كائن زيد قائماً فكأن مبتدأ
 والمغني عن الخبر ماذا (قوله وفاعلاً مجازاً) تشبيهه وتسمية المرفوع باسمه او المنصوب
 بخبره تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة وانما
 اصطلاحاً على تسمية بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وانما هو خبر لا سمها
 حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها وان دفع بذلك ما قيل من ان المرفوع
 ليس اسماً وانما هو اسم للذي وضع له واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ
 والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى
 الجمل فان ذلك للحرر ولو لم يكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوها
 ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها
 منصوب فهو حال كجبت
 مادام زيد صحباً أى من
 دوامه صحباً ولا يلزم من
 وجود المصدرية الظرفية
 وجود العمل المذكور
 بدليل قوله تعالى مادامت
 السموات والارض اذ لا يلزم
 من وجود الشرط وجود
 المشروط ولا توجد الظرفية
 بدون المصدرية واتفق النحاة
 على ان كان وأخواتها
 أفعالاً لا ليس فان الفارسي
 ومن تبعه يذهب الى حرفيتها
 والصحيح فعاليتها لان اتصال
 ضمائر لرفع البارزة وبقاء
 التانيث لساكنة بها كما
 تقدم (فيرفعن) هذه
 الافعال وكذا ما تصرف منها
 (المبتدأ) تشبيهاً بالفاعل
 ويسمى (اسماً لها) حقيقة
 وفاعلاً مجازاً (وينصب خبره)
 تشبيهاً بالفعل ويسمى
 (خبراً لها) حقيقة
 ومفعولاً مجازاً لكن يشترط
 في المبتدأ الذي تدخل عليه

تقديم الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو
في قوة أمر زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غلبة زيد قائم الا انه لما
جاء في التقرير المتبادر على صفة رهي الخبر أعمالها في الجزأين وجوز الجمهور
رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد باسمع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في
موضع نصب على الخبر وقيل كان مفعلة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية) فان أخبر عنه بم الم تدخل عليه فلا يقال كان زيدا خبر به أولا ثم أنه أو غفر
الله له لما فاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لم يعرف من معناها وبين ذلك الرضي
بما ينبغي مراجعة وقضية كلامه ان الطاب قسم للانشاء والصح انه قسم منه كالم
وأما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام جازا لم تصدر هذه الافعال
بما لان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو أين تمكن أكر وأين كنت (قوله وان
لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون
بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه وانما لم يجز أن يكون الاسم
عماله الصدر ويدكر مقدما كما جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمنع تقديمه
كما يمنع تقديم الفاعل لا لتياسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم
الحذف كالخبر بر عنه بمنعت مقطوع نحو والحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل
عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر
و يثنى ويجمع وهذا والمراد به الا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو
عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لا يلزم التكرار بها
بعد هذا الشرط وعلى الرضي اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والتأنيخ
لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبه به ونظر فيه ما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا تدخل عليهما ما هذه النواحي وبطلانه مقطوع به ومن ذلك أين الله في القسم
وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم
أفل رجل يولد ذلك الا زيد وقولهم فوالك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده
أبو حيان بقول التابعه * فلم نك نولكم أن تشقوني * بضم أوله مضارع أشقذ
به منة فشين ففاف فذال مججمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واعترض على
المثاليين بانهم ما منعوا منعوا لانهم أقاموه مقام ما لا تدخل عليه النواحي
لان الأول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك ان تفعل (قوله أم المحبوب
النفى) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا النجائية وفيه نظر اذ لا يمنع في لولا

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية وأن لا يلزم
التصدير ولا الحذف ولا عدم
التصرف ولا الابتداء
سواء كانت لنفسه أو لمحبوب
النفى

زيد سالم له ان يقال لولا كون زيد سالما فاعل المراد امتناع دخول الناصح الفاعلى
(قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيد أو لله درك ومثل ابن مالك لذلك بقولهم
الكلاب على البقر وقديعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فإن لزوم
الابتدائية إلا أن يريد أنه إذا وقع لزوم الابتدائية وأعلم أن شرط ما تدخل عليه
دام وليس والمنفى بماز يادة على ما سبق أن لا يكون خبره مقردا طلبيا إلا أنه المصدر
وهذه لا يتقدم خبرها وقد مررت الإشارة إليه وسبب أن شرط ما تدخل عليه صار
وما بعدها أو دام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا وبين ما يتعاقب به (قوله
وكوفي الخ) صدر بيت بحرف وولى دل ما جده مناع (قوله فنادر) ومنع ندوره
هو مؤول بالخبر بل فليمد له الرحمن مدا أى كوفى تذ كرفى (قوله وهذا لا يعهد
فى الأفعال) وأما الفعل الناصب لفاعل والمفعول كاذ كرفى باب الفاعل فشاذا
لا يرد نقضا (قوله كما فى باب المبتدأ) أى الخبر الذى فى باب المبتدأ فإن الأصل فيه
التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض
معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزمان والمكان وخصه بالمكانى
قوله بين الاسم والفعل ولا عذب يدخل والتعبير بالفعل كرهه غيره وانظر
هل هو لأن الحكم مختص به أولانه الأصل وغيره مثله (قوله على الأصح) راجع
لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون فى
الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يفتى ثم على ما يعود عليه وابن معطى فى دام
وبعضهم فى ليس مثله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكى
الاجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق فى الجملة بين الاسمية والفعلية
ولا الفعلية بين التى فعلها رافع لضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا لمن منع اذا
كان رافعا لضمير الاسم نحو كاذ زيد يقوم وحججه ابن عصفور قال لأن الذى
استقر فى باب كان أنك اذا حذفتم اعادة اسمها خبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطها
فى ما ذكر على أن يقوم خبرا مدمما يرجع الى ذلك (قوله فليس) سواء عالم وجهول
بحز بيت للسموأل صدره على أن جهلت أناس عناو عنهم والشاهد فيه ظاهر
(قوله لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة) هذا وقع فى كلام جماعة
منهم الشهاب السامى والحق كما بيناه فى حاشية المختصر عند قوله فى الديباجة وعلم
من البيان ما لم يعلم أن الممتنع تقديم الصلة أو نثى من أجزائها على الموصول وأما
تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل
وإلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المقصود
حصر الخبر فى الاسم نحو ليس قائما إلا زيد وهذا واضح فى ليس لأن خبرها لا يتقدم

أم معنوى (نحو وكان وبك
قديرا) وأما قوله
وكوفى بالسكرام ذكر نبي
فنادر وأعله استغنى عن
ذكر هذه الشرطوط احالة
على المثال فإنه جامع لها وما
اقضاه كلامه من نسبة الرفع
الى هذه الأفعال هو مذهب
البصريين وأما الكوفيون
فأهم لا يعملون لها عملا إلا
فى الخبر لأن الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الأول
بدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو وكافواهم
الطامنين والضمير بالاستشراء
لا يتصل إلا بعامله ويلزم
على مقابلة أن تكون هذه
الأفعال ناصبة لا رافعة
وهذا لا يعهد فى الأفعال
والأصل تأخير الخبر عن
الاسم كما فى باب المبتدأ (وقد
يتوسط الخبر) بين الاسم
والفعل مع جميعها ولو كان
جملة على الأصح ثم تارة يكون
التوسط جائزا (نحو) وكان
خفا عليه فانصر المؤمنين
وقوله
(فليس سواء عالم وجهول)
وتأية يكون واجبا

نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم (٨) الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدرى

ولأن تأخير عن الاسم لأجل
الضمير قال الدماميني وأما
تشبههم في هذا المقام بنحو كان
في الدار صاحبها فليس بصحيح
أذ ليس ثم ما يوجب التوسط
أذ لو قدم الخبر على الناسخ لم
يتمتع وتارة يكون متمعاً لما
كسر الخـ بر نحو وما كان
سلاهم عند البيت الأمراء
وتصديقه وكخفاء عراهم ما
نحو كان موسى صديقاً وكذا أخر
مرفوع الخبر بنحو كان زيد
حسناً وجهه أذ لو قدم وقيل
كان حسناً زيد وجهه أو حسناً
كان زيد وجهه لزم الفصل
بين العامل ومعموله الذي
هو كجزئته بالاجنبي (وقد
يقدم) الخبر على الفعل
واسمه مع جميعها ولو كان جملة
على الأصح بدليل أهؤلاء
أياكم كانوا يعبدون فإن
تقديم المعمول يؤذن بجواز
تقديم العامل كذا قيل وهو
غير لازم فقديم تقدم المعمول
حيث لا يتقدم العامل بدليل
فأما البتيم فلا تفهروا جوازهم
نحو زيد المأضرب وعمر
أن أضرب مع امتناع تقديم
الفعل على لم وإن والاولى
أن يشهد بيت العروض
وهو قوله

أعلموا أني لكم حائط * شاهد ما كنت أو غائباً * وقد يجب التقديم

جواباً

علمها وانظر لو كان الناسخ غير ما نحو ما كان قائماً لا زيد هل يجوز تقديم الخبر على
الناسخ وتأخير عن ما فيقال ما قائماً كان لا زيد أو يفرق بين ما يشترط في عمله
تقديم الثاني وبين غيره مخرج في الاوضع في غيره مثله الحصر بالجواز مطلقاً
والظاهر جريانها فيها وصرح الرضى بالاتفاق على المنع فيما اشترط أمهله تقدم
نفي وعله بأن الثاني نزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على الثاني فغير جائز لما يأتي ومن
ذلك إذا كان الخبر منه موصول بنحو كأنه زيد كما في النكت وقوله المصنف عن المعرب
ورده بأن الفعل هنا جازاً اتفاقاً بخلاف ضرب به زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله
آتيك مادام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الأناطم لأن ما مصدرية فيجوز فيه
تعليل الشارح (قوله لأجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذي هو
في الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذي هو ان وعلم ما جميعاً لأن الحرف
المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولأنه تقدم
عليه لأن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لأجل الضمير) لأنه
لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة
(قوله فليس بصحيح) أذ ليس ثم ما يوجب التوسط أذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يتمتع
وجوابه أنهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الإنشائي أي بالنسبة للتأخير
لا مطابق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله
كحصر الخبر) لأن المحصور فيه يجب تأخير عن المحصور ولو كان الحصر بالافان
قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائماً
لم يكن زيد قبلت لامتناع تصدير الا (قوله وكخفاء عراهم ما) لخوف التباس الاسم
بالخبر (قوله وكذا أخر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب بنحو كذا كان زيد طامعاً
فلا يمنع تقديمه لكن يشع ما لم يكن طرفاً نحو ما أفرا كان زيد اليوم وراغباً كان زيد
فيـنـ والافلا قبح (قوله على الأصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة
وجميع ما مرفوع في التوسط يجيء هنا ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة
الآية التي استدلل بها الشارح (قوله كذا قيل) فأنه ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً
للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وأن أطاق القاعدة مراده
أن ذلك هو الأغلب بدليل أنه صرح بذلك في شرح السكاكية فقال وتقدم المعمول
يؤذن بتقدم العامل غالباً واحترز بقوله غالباً عما ذكره الشارح في بيان عدم
اللزوم (قوله بدليل فأنما البتيم فلا تفهروا) لأنه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز
تقدمه لأن ما لا يليها فاعر (قوله وجوازهم زيد المأضرب) أنما امتنع تقديم أضرب
لأنه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيد لأنه معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا

كان يكون له صدر الكلام أن يكون (هـ) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الأفعال

(الآخر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح قياسا على عسى ونعم بجماع الجمع ودوما احتج به المخير من قوله تعالى ألا يوم أنهم ليس مصر وفاهم لا يحج فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أي يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جازما عندك زيد ذاهبا ولم يحجزا طعامك زيدا كلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الآخر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها أو لا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وطاهر كلام الالفية كما شرح أن هذا مجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معال بعينين وكل منهما لا ينقض ما عا باتفاق ومثل دام كل فعل فارنه حرف مصدرى كيجبني أن تكون عالما وإذا أنى الفعل

جوابا عن لزوم كماله (قوله كان يكون له صدر الكلام) أي ما لم يصدر النسخ بما كمال (قوله مما مر) أي في وجوب التوسط من هذه الأفعال أي من خبر هذه الأفعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بدل مبنيا على الفتح لا ضافته إلى الفعل وهو رفوع المحل على الابتداء أو ليس مصر وفا خبره كما قاله ابن الأنباري. ويحتاج على هذا إلى تقدير الماندوان يكون ظرفا ليس لما فيه من معنى التفي كما قاله الدماميني تبعا للارضي (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الأمر كذلك بدليل قوله فيما سبق الآخر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين اعدم الجواز في الخبر يجوزون تقديمه عليه اذ كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهي انهم يتوسعون في الظرف والمجرورات ملا يتوسع في غيرها فاعل هذا من جملة ما توسع فيه في الآية لا ترى انهم يقولون ان بك زيدا مأخوذ وان غدا أخاك راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معه ولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المانع من تقديمه ان ليس أشبهت آخرها ما ولا يتقدم خبرها عليها مطلقا وما تلك القاعدة وهي ان تقديم المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهي منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كبن مالك والجواب عنها بما ذكرنا هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قررره الشاطبي بما لا مزيد عليه (قوله بعينين) فما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلافهم في ليس لا بناء على الاتفاق في دام بل ذلك يخصها أو أيضا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف في هذا وقد يقال أيضا انه لم يعتد بالخلاف أدبته له هذا وفي شرح التوضيح عند قوله الآخر دام انما قاما منه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذ لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بغيره تصرف دام فينبغي أن لا يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفه فيجب أن يجوز قطع ما قاله الموضع في حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح للفعل المنفي بما دام مع قوله لا توسطه لا يتخلو عن اجمال وابهام فليتأمل في تفصيله (قوله وإذا أنى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفرقاء ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه بشرط في عمله تقدم التفي

بما امتنع تقديم الخبر على ما كما تمتنع على مادام لان ما لها صدر الكلام

أولا ويرتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن
تصدره لفوات صدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لأنه بالتوسط
تفوت صدراته ومحو قول الشارح لا توسطه يقتضي خلافه ولكن في الرضوخ
ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كالمول ولا وان وجرى عليه السبيل
وقال المرادى ينبغي أن تكون أن كالأن إياها الصدر بدليل ما يتعلق نحو وظنون
أن لستم الا قليلا وأطلق ابن مالك أن لا تعلق فاقباص أنها كما عنده وفي المعنى في
بحث إذا أن ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلافوا في لا قيل إياها الصدر
مطلقا وقبل ليس الصدر مطلقا بالتوسطها بين العامر والمعمول نحو أن لا تقم أقم
وجاء بلا زاد وقيل أن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل
أدوات الصدر والأفلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين
ما والفعل ومنعه به ضمهم والصحيح الجواز حينئذ فالنشبة بدام انما هو في التقديم
في الجملة فافهم ثم لا فرق في الفعل بين أن يكون الفعل شرط في عمله تقدم أن في أولا
كافي منع التقديم فيجوز التوسط في مازل نحو ما قائما زال زيد كما في التصريح
وقال الشاطبي وأما ما كان التقي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم
قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف أن في لأنه لما تلازم ما صار
كأشئ الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بحدها بل عام في سائر حروف أن في فلا
يصح أن يقال لا قائما زال زيد وما خار جازمك عمر وانتهى المراد أنه بحروفه
(قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فإنه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم
لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا أما الاسم فلا أنه يشبه الفاعل
وأما الخبر لأنه صار عندهم عرضا من المصدر لأنه في معناه إذا القيام مثلا كون من
أكون زيد والاعراض لا يجوز حذفها أقالوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين
من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك في الجمع لا ليس إذا كان اسمها
نسكرة عامة فيحذف خبرها اختصارا ولو بلا قرينة تشبه بالاولا يشك كل على منع حذف
الخبر ما قالوه في أن خبر الخ فيرلانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده المذهب
يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدأ في اقترانه بالاولا إذا كان
جملة تشبه بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) أي ثلاث (قوله
مطلقا) أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على الياء) أي وجعل
الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصح بذلك قول المعنى واعلم أن كماله وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير لك فلهذا قرأت
السبعة ما كان يخبرهم الآن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ورفع ضعيف

لا توسطه بينها وبين الفعل
فيجوز ما قائما كان زيدون
قائما ما كان زيد واعلم أن
خبر هذه الأفعال كخبر
المبتدأ في جواز تعدده
ووقعه مفردا وجملة لها
رابط وله مع الاسم حالات فان
كان معرفتين فالاسم هو
المعالم لا يخاطب أولا
مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وبين هذا وما جاز به ابن
مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم
الا يؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كما لو استويا
لا يفاوت في المعنى بأن وان اتفاني لا للاحترار بل لالطراف في الجهة
السادسة من الباب ان المس ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع
صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم
الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضي انه ما لو كانا مقدرين بمصدرين مذكر
لم يثبت لهما احكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن ولك
على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من
عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف اعم من مرتبة
الضمير هذا واوردان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيه منزلة الضمير فيكم اسم لا يوصف
وليس بتلك المنزلة واجب بأنه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة
الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطاً في وجوده واقتضى كلامه
ان المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير أو غيره بمثابة
الضمير ولم ينقل عن أحد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام قد يقبل منه ما يقول
اذا لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان
غير مبدوء بمنزلة الضمير خلافاً لما مبدئي (قوله فان علمه الخ) فيه اشارة الى أن كون
المبتدأ والخبر معلومين لا يتأني كون الكلام مفيداً لان العلم به لا يوجب العلم
انتساب أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعديين
في الخارج فاستدادهما متحدان في الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله ما لم
يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكر تعين للاهمية لمكان
التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيد الامع الضمير فان الافصح
أن المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأني ذلك
في باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامر فلا يتأني دخول التنبيه عليه على انه سمع
في باب هذا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما أعرف) فالتخيير فنقول كالزيد
قليلاً لم وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أي مثل ذلك في التخيير
بأخاهم من زيد من زيدا من عمرو وتعمد (قوله وان كانا أحدهما) نحو كان
فتقول كم أدة (قوله وان اختلفا الخ) نحو كان زيد قائماً وأما اذا كان للنكرة
خير من زيد من كم قالوا ان تجعلها الخ بنحو كان عبد الله رجلاً صالحاً والاول
مبني على لا ينعكس (قوله ولا ينعكس الا في الضرورة) كقوله ولا ينعكس موقوف
أن تجعلها الاسم

فان علمهما وجهل انتساب
أحدهما الى الآخر فالاسم
هو الاعرف على المختار ما لم
يكن الآخر اسم اشارة اتصل
بهما التنبيه فان لم يكن
أحدهما أعرف فالتخيير
وكذا ان كانا مكررين والكل
منهما مبدوء وان كان
لا أحدهما فقط فهو الاسم
وان اختلفا فأكبر او تعريفاً
ولا مبدوء فالمعرفة هو الاسم
والآخر هو الخبر ولا يعكس
الا في الضرورة وجوز به ابن
مالك

اختياراً بشرط الفائدة
 وكون التكررة غير ممتدة
 محضة ومن وروده قوله
 يكون مزاجها - - - لوماء
 (وتختص الخمسة الاول)
 وهي كان وظل وما بينهما - - -
 (بمرادفة صار) الدالة على
 تحوّل الموصوف عن صفته
 التي كان عليها الى صفة
 أخرى اما باعتبار العوارض
 أو الحقائق فيصير المعنى
 واحداً نحو فكانت هباءً
 منبثاً وكنتم أزواجاً ثلاثة
 وقوله
 أمست خلاء وأمسى أهلها
 احتملوا * وقوله تعالى
 فأصبحتم بنعمته إخواناً وقال
 الشاعر
 أخفى عرق أنوابي ويضربني
 وقوله تعالى فظلت أعناقهم
 لها خاضعين وكلما تختص
 هذه الخمسة بمرادفة صار
 تختص صاروايس وما بعدهما
 بعدم الدخول على مبتدأ
 خبره ماض فلا يقال صار زيد
 علم ولا مادام زيد تعد وكذا
 البواقي لان هذه الأفعال
 تفهم الدوام على الفعل
 واتصاله بزمان الاخبار
 والماضي يفهم الانقطاع
 فتدافعاً

منك الوداعا * والبيت الآتي وأما قراءة ابن عامر أولم تكن آية أن يعلم بتأنيث
 تكن ورفع آية فان قدرت تذكر تأمة فاللام متعلقة بهم وآية فاعلمها وان يعلم بدل من
 آية أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلم وان قدرتها قصة فاعلمها ضميراً لقصة وان يعلم
 مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها وأهم خبرها وان يعلم بدل أو خبر
 لمحذوف راما تخويز الزاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فزومه ناذ كرنا من أن
 الاسم والخبر اذا خلفا جعل المعرفة الاسم واعتذر له بأن التكررة قد تخلصت بلهم
 كذا في المعنى (قوله اختياراً) بناء على طريقته في تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من
 أن يقول موقفي بالياء ويرفع مزاجها على ان كان شائفة وقيل ان اليتين ونحوهما من
 القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز زعمه كان قائماً زيداً بخلاف كان قرشي زيداً
 (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتنبه التقرير على وجه الانتقال من غير
 ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي وغيره
 وأما مجيء بات بمعنى صار ان ذكره صاحب المكشاف فليس بهمجي لعدم شاهد
 عليه وأما أين باتت يده والنوم قد يكون بالنهار فيجزم أن يقال انما اخرجت في هذا
 الخبر مخرج الغائب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار
 زيد غنياً فان معناه انه اتى من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي
 الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار
 الطيب خزاناً وجعل تحوّل الحقيقة سبباً لتحوّل الصفة لانه يلزم من تحوّل الحقيقة
 تحوّل الصفة وعبارته في شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من
 صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضاً الانتقال من مكان الى مكان نحو
 صار زيد الى عمر و وانظر هل تكون الانتقال في الزمان كان تقول مثلاً صار
 الربيع الى الصيف لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فخره بالانقل
 (قوله فكانت هباءً منثوراً) أي صارت غباراً منتشرة (قوله أمست خلاء) صدرت
 عجزه * الخني علم الذي اخني على ليد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست
 لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبراً و يقال
 عليه أني عليه وأهلكه ولبدأ آخر نسو راقمان وهو متصرف لانه ليس
 (قوله أفخى الخ) صدرت عجزه * أبعد شيبي يعني عندي الادبا * (قوله وم) أي و
 وهي مازال وما فتئ وما انشك وما برح وما دام وكذا ما جمعت في صار كما مر (أي و) بمعنى
 كلام الشارح خلافاً وأما بقية أفعال هذا الباب فالصريون على حكمه واللام فتارة
 ماضياً وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقتصره بقدر ظاهره فلا يقدون
 الصحيح خلافاً لما يوهمه كلام السعدي حاشية المكشاف مشيراً الى ان كان انتهى
 بسبب انتهى

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قدما ياباه النحاة ~~لكن~~
 واقع في التفريل نحو ان كان قبسه قد من قبل فلا وجه للانع انتهى وقد علمت
 التفصيل في المسألة ~~فائدة~~ قال في المنهل وشرحه ويقع خبرا لكان نحو
 كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان يدل
 على كون مطلق وأخواته تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة
 تحصل بخارج الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوق لا خبر اراد
 الـكون المطلق الذي يدل عليه كان في ضمن الـكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها
 وانظر في عموم قول المتن ويقع خبر لكان بلا عكس فانه يدل مازال وأخواتها
 والظاهر انه ليس مرادا (قوله وتختص غريبيس الخ) تشمل ظل وبه صرح ابن
 مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضي قالوا ولم تستعمل ظل الاناقصة
 انتهى ونقل عن المها بآذي قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو أنها
 تكون تامة (قوله والصحيح انه الخ) لانها مختلفة لفة في المدلول ولا موجب للاختلاف
 الا لحدث فتعين انه مدلولها قاله اللطفي وفيه بحث لان الازمنة الماضية مختلفة لفة في
 نفسها بابا الصباح والمساءر الضحى والليلية والهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها
 أنفسها وأيضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص
 كان التامة بتفسيرها بحصول ودام التامة يبق وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة
 فالمتصف بها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده
 وحينه فلا إشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطر دلاله لا يظهر في نحو
 أصبح زيد متبعا وأسمى مسافر حيث يقال ان الزمان اختلف فيها ما لانه في الاقول
 ماض متبعا والى الثاني ماض مسافر ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا
 اذا الماضي في أحدهم الم يتميز عنه في الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث
 فأن فاعله قلت مصدر خبر مضافا الى اسمه او قوله الا ليس أى فأنه لا تدل على
 الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا للأول فكل فعل يدل على الحدث وضعا
 وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا
 لا بالخطن (قوله بعشر أمور) أحدها أن الحكم يكونها أفعالا يستلزم دلالتها على
 غيرها لان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودات عن الزمان فقط لا يمكن تركيب
 بعضها ومن اسم معنى الثالث لولم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن
 والآخر في كونه لولم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا
 دلالة على المطوق في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لولم تدل عليه لم يميز منها اسم
 والآخر على الالفة على الزمان بل الحدث السادس انها لولم تدل عليه لم يميز منها
 وانظر في قوله

(و) تختص (غريبيس) وقضى
 وزال (من هذه الافعال
 يجوز التمام أى الاستغناء)
 بالرفع (عن الخبر) ويقال
 له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح
 عند ابن مالك وذهب
 الاكثرون الى أن معنى تمامها
 دلالتها على الحدث والزمان
 فعلى الاول معنى نقصانها
 عدم اكتمالها بالرفع
 وعلى الثاني دلالتها على
 الزمان فقط قال في المغنى
 والصحيح انها كاه اداة على
 الحدث لا ليس وأبطل ابن
 مالك مذهب الاكثرين
 بعشرة أمور ذكرها في
 شرحه على التسهيل وفي
 الارشاف وهذا الخلاف
 ينشأ عليه خلاف من انما

أمر لانه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلها ادا م ومن شرط اعمالها ان تقدم ما بالمصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جعلها انفك ولا بد معها من ناف فلولم يدل على الحدث الذي هو الانفك كذا لم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك تقيض المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر (فوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حتى أبوحيان الخلاف في عملها في الحال وأما نصها المصدر فالاصح منع على القول بانها لا تليها الا أنهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال في المعنى واستدل المبني للعلاقة بقوله تعالى أكان للناس عجباً ان أوحينا فان الام لا تتعلق بعجبالا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحية الفساد المعنى ولا لانه صلة لان وقدمه مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وسلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بحذف هو حال من عجباً على حذف قوله لمية موحشاً لما انتهى وقوله وقدمه مضى عن قريب أى في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق في الارض بسركم وجهركم ولا يرد بان فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجبا واعلم أن المصنف لم ينصح في المعنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والفعل وسببه كما قال في شرح الفصيحة انه ليس فيه معنى الحدث وقال ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه راحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدراً بما تسرون وما تعلقون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية ومثل التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل و بمعنى غزل نحو كان فلان الصبي اذا كفله وكان العوف اذا غزله وأن سارت تأتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشيء ضمها اليه وزاد في التسهيل ان سارت تأتي بمعنى قطع فاعل المراد أن الاغلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء بحال بمعنى يعبر عنه بالازية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة يحدث نحو اذا كان الشئ فادفوني وتارة يحضر نحو وان كان ذو عسيرة وتارة يقدراً أو وقع نحو ما شاء الله كان انتهى قيل والتعبير بقدراً مشكلاً لان شاء الله بمعنى قدر فيتحدد السبب بسبب انتهى

هل يتعلق بها الظرف والجار
والجور وأما لا فمن قال بدلاتها
على الحدث أجاز تعلقها
بها ومن قال لا يمنع ذلك واد
استعملت تامة كانت بمعنى
فعل لازم فكان بمعنى حصل
(نحو وان كان ذو عسيرة) أى
وان حصل وأما سى وأصح
بمعنى دخل في المساء وفى
الصباح نحو فسبحان الله
(حين تمون) أى تدخلون
في المساء (وحين تصبحون) أى
تدخلون في الصباح وادام

بمعنى بقى نحو خالد بن فهم
(مادامت السموات والارض)
أى بقيت وأضحى بمعنى
دخل فى الضحى نحو أضحينا
أى دخلنا فى الضحى ويات
بمعنى عرس كقول عمر رضى
الله عنه أما رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعديات بمعنى
أى عرس بها وقد تكون
بمعنى نزل قالوا بيات باليوم أى
نزل بهم ليل لا وصار بمعنى
انتقل نحو ما را الاضر اليك
أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع
نحو ألا الى الله تصير الامور
أى ترجع وطىل بمعنى دام
واستمر نحو طل اليوم أى
دام طله و برح بمعنى ذهب
نحو واذا قال موسى افتاه
لا أبرح أى لا أذهب وانتك
بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك أى انفصل
وأما ليس وقتى وزال فانها
ملازمة للنقص وما أوهـم
خلاف ذلك يؤول (و) تختص
(كان) بمرادفة لم يزل فتفيد
استمرار خبرها لا اسمها نحو
وكان الله على كل شئ مقتدرا
(و) يجوز ان يادتها متوسطة
بين شيئين متلازمين

وفيه نظر كما قال شيخنا الان شاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الأصول (قوله بمعنى بقى)
أى أرسـكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بجهلات والراء مشبهة
والتعريض نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل وخصه
بذلك الاممعى وأبوزيد (قوله بمعنى نزل) أى ليل لا بدليل ما بعده (قوله قالوا بيات
الح) وقالوا بيات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل
بالباء بل بأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسرى (قوله بمعنى ذهب) أى
أو طهر كما فى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء أى طهر الامر كأنه ذهب السر
ونزل فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلاص قالوا فككت الاسير فانفك
أى خلاص وانفك فمما طواع لفك بخلاف ائمانه فانها كانت طلاق ومعناها زال
وتختص بالجد فهذه فروق ثلاثة (قوله وقتى) بكسر التاء اذهى الملازمة للنقص
وأما فتا بفتح التاء فتنة بمعنى كسر أو طها كما فى شرح التهليل عن
الفراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأته او توهم أبو حيان انه تصحيف
من ابن مالك وانما ذلك فئات بالتاء المثلثة وفيه انه ليس بجمعة منع أن تكون المادتان
قد توافقتا على هذا المعنى ولا بن مالك كتاب سماء ما اختلفت بحجابه وانفق
افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم يلزم فتى زوال النقص
دون انفك و برح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهـم خلاف
ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفى حمى بغية تنفجس * ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال
متفجسا وهو ألوى أليس والتنفجس التكبر والاليس الشجاع وقوله * انما يجزى
الفتى ايس الجمل * وتأويله على جعل الجمل اسم ايس وخبرها ضمير اتمتة لا عائدا
على الفتى أى ليسه الجمل ثم حذف لا اتصاله (قوله وتختص كان الح) أى هذه اللفظة
من حيث هى لا التاقصة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة
قسمتها الا قسم منها والمراد أن تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر
لا ياجتماعهن فلا يشاركنها غيرهما فى شئ منها لا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافى أن
غيرها يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمرادفه) لم يزل فيه نظرا لا ترادف بين فعل
ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بإفادة استمرار خبرها لا اسمها
والاحتمال فى كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من
دلالة اسم على المضى الانقطاع خلافا لاني حبان لانه لا ملازمة بين مضى الشئ
وانتفاءه (قوله متوسطة) أى داخلة كما سر وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة

وخبه مخوزيد كان عالم والفعل
مرفوعه نحو لم يوجد كان
مثلك والموصول وصاته نحو
لجاء الذي كان ضربته
والموصوف وصفته نحو جاء
رجل كان غام والمصدر
زيادتها بين ما وفعل التعجب
(نحو ما كان أحسن زيدا)
ومعنى زيادتها أنه لم يؤثر بها
للاهداد وفهم من قوله كان
أنها تراد بلفظ الماضي وان
غيرها من أخواتها لا يزداد
وهو كذلك وما ورد بخلاف
ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة
أنها لا تراد في صدر الكلام
ولا آخره وهو وكذلك لان
ما ذكر أوله لا يكون معني
بشأنه وما ذكر آخره لا يكون
محط الفائدة وكلاهما ينافي
الزيادة وجوز الفراء زيادتها
آخر قياسا على الغاء لمن
آخره الأصح المنع لان الزيادة
خلاف الأصل فلا تستعمل
الافعال اعتيدا استعمالها فيه
(و) تختص بجوز (حذف
نون مضارعها المجزوم) أي
بالسكون اذ هو الأصل
والمتبادر عند الإطلاق فلا
تتحذف من غير المجزوم
والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا

عليها في مثل وكان الله غفور راحم ما تصدورها (قوله ليسأجارا ومجزورا) فلا
تراد بينهما الشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة
العرب ضرورة أو شاذ خلافا للبدرا بن مالك والرضي (قوله ومعنى زيادتها الخ)
أي والافعال هي دالة على الماضي مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي
نحو من كان في المهديا والأماين المعجزة وصديا على هذا حال وذلك كراثة نحو
ملحاه ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كراثة نحو
ما كان أحسن زيدا فالجزم بزيادتها في متحوز لدلائلها على الزمن الماضي وانما
جرت عن الحدث ووجه ذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان
وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقية كالظرف قال الشهاب القاسمي ان
تجربها عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيدي به قال
بزيادتها في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها في الضمير ليس مانعا من
زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ابن مالك في نحو أتاك أتاك اللاحقون
الغاء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغاء مع الظاهر الذي لا يتأني معه
دعوى التجرد عن الحدث فلم تجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن
نقل في المعنى في بحث لعل في الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائدة لا
يحمل (قوله بلفظ الماضي) لحقيقته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ما أصبح
أبردها أي اغدا وما أمسى أدفأها أي العشي وقيل الضميران للذنب ونحو قول
أم عقيل * أنت تكون ماجد نبيل (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة
افعال سائر هذا الباب ركل فعل لازم من غير اذ لم ينفقض الماضي (قوله نون
مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون يجوز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان
ولا يفيد ما ذكره لا يتأويل بخلاف ما اذا أنشيف المضارع الى ضمير كان وحذف
هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال
وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من فكون له
عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما
لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف
ولان النون في غير المجزوم محركة فهي تعاضية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى
أن شرط الجزم يخرج نحو النون لم تكن قائمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان
دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون
لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها آخر او ما
اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخر لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئته

عليه ما السكت كعه ولم
يعه فلم يك كام بيع فالوقف
عليه باعادة الحرف الذي كان
فيه أولى من اجتناب حرف
لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم
بيع لان اعادة الياء تؤدي
الى الغناء لجازم بخلاف
لم أكن فان الجازم انما اقتضى
حذف الضمة لا حذف التون
(ان لم يلقها سا كن) فلا
تخذف من المتصل بالسا كن
انما صمها عن الحذف لقوتها
بالحركة العارضة لا لتقاء
السا كنين خلافا لونس
مستندا الى نحو قوله
اذالم تلك الحاجات من همة الفتى
وهذا ونحوه محمول عند المانع
المعتد في المنع بمطابق الحركة
على الضرورة كقوله
ولاك اسقنى ان كان ماؤك
ذافضل * (ولا ضـ مـ بر
نصب متصل) فلا تخذف
من المتصل به نحو ان يكنه
فان تسلط عليه اذا ضمائر

(قوله لان الفعل المجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله في
الاول مع قال الناطم وكذا أى يجب ما السكت في الفعل اذا بقي على حرفين
أحدهما ما اذا تدخل عليه انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف
اذا أرادوا الوقف نحو ولم أكن من تق بترك الهاء انتهى وعلى ذلك بخوف الاتباع
بالضمير المصوب (قوله اذالم تلك الخ) صدر بيت بحجزة * فليس بجفن عنك عقد
التمام * والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذالم تلك المرأة أبديت وسامة * فقد أبديت المرأة جهة ضيغ

(قوله ولاك اسقنى الخ) يحز بيت للجنائي يصف حاله مع ذنب عرض له في السفر
صدره * قلت بآتيه ولا استطيعه * والشاهد فيه انه حذف النون من اسكن وهي
متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل
الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يدك وذيك وفيك لان البدأ و أخويه أصله غير
مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى يضارعهما السكت الحذف في التامة أقل (قوله بعد
الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة من ها (قوله ما الزائدة) خصت
ما بالزيادة لجنتها زائدة في قوله تعالى فيمارحمة من الله وليكثره مشابهة باباخت
كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة
للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة في المطولات (قوله أصله فخرت على
الخ) أشار الى أن الحارم من علق المحذوف بدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت
بورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر
لان قومي لم يأكلهم الضبيع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك
مذكورا بالانفرد فاني مثلك ذوقا قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على يقومك
ونفرك وهذا ينادى بكون اما ثابته عن مهما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قومي
تعليلا للمحذوف أى ولا اعتبار بفخرتك فان قومي لم تأكلهم الضبيع وبعضهم جعل
التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

٣ يس في ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توقفت
هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أكن بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو الساكنين والتون للتخفيف
ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تلك حسنة يضاعةها برفع حسنة (و) تختص أيضا
بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مظهر بعد ان المصدرية الواقعة
في كل موضع أريد فيه تعليل ففعل بفعل كما (في مثل) قوله (أباخرشة أماً أنت ذا نفر) * فان قومي لم تأكلهم
الضبيع * أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت الهمزة على المألول

وضاران أنت ذانفر ثم زيدت
ما فوضاعن كان المحذوفة
وأدغمت النون في الميم لما
يتبعها من التثنية في المخرج
فصار أما أنت ذانفر
ويقال بضمير المخاطب فيه
وقد مثل سيبويه بامازيد
ذاها وانما حص ضمير
المخاطب بالدكر لانه لم يسمع
من العرب حذفها الا معه
ولا يجوز الجمع بين ماوكان
لامتناع الجمع بين العوض
والما عوض عنه وجوز المبرد
وجرى عليه في الشرح
(و) تختص أيضا بجواز
حذفها (مع اسمها) ضميرا
كان أو ظاهرا دون خبرها
وذلك مطرد بعد ان ولو
الشرطيتين كما (في مثل)
قول الحريري

فان وصلا ألذه فوصل
وان صر ما فصرم كالطلاق
وقوله الناس مجزبون
بأعمالهم (ان يراد خبر)
وان شرافتر أي ان كان
بمقام خير اجزاؤه هم خير
وقوله عليه السلام (التمس
ولو خاتما من حديد) أي ولو
كان ما لتمسه خاتما من
حديد وقول الشاعر
لأيا من الدهر ذو بغى ولو لم يكن
أي ولو كان الباغي لم يكن

الحال رد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كذا شرط كذا كسورة ورجع في
المعنى مذهبهم وللتنبية على ان اما هذه مفتوحة (قوله لأفادة الاختصاص) أي
والاهتمام (قوله فان فصل الضمير) لتعذرا لاتصال لعدم ما يوصل به (قوله وجوز
المبرد) أي جواز الجمع بين ماوكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يبدف تقديم جهة
السماع (قوله وجرى عليه في الشرح) كلامه ليس صريحا في الجواز القابل للوجوب
لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقربة نصريحه بان
ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة
الماضي لما يذكروا وكلامه يفهم انما لا تحذف وحدها جوازا في الاثني في عند قول
الخلاصة ويحذفونها ويقيمون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها
وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شأن ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقاء الخبر لا ينافي
بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضميرا المتكلم نحو لا ربحان ان فارعا
واذ راجلا والمخاطب كشوله انطق بحق ولو مستخرجا احنا والغائب كالمطلب العلم
ولو بالاصين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا ان نصب ورجع بجوز فيه الرفع والجر
فالا قول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثاني بعد ان فقط اذا عا د اسم
كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كفوا هم مررت برجل صالح ان لا صالح
قطا لوقيد التمهيل اسم كان يكونه ضميرا وهو محدود من تقديره (قوله وذلك مطرد
بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهم ما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فتحذف بالحذف وخص بأن ولولان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير
الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال في التصريح الغالب في ان ان
تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى
وحده ان يقيدوا بالتي ما بعدهما يندرج فيما قبلها أو غاية له في شئ كاتنى بداية ولو
حما راو يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي ولك في ثلاث صور بعد
هـ لا والاولى ان أقول وبقي سورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولدكن رسول الله أي
ولكن كن رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست بكن عاطفة لا اقترانها
بالواو لا الواو عاطفة لمفردين على مفردين لان معطوفها المقرب لا بجملة لقان سلبا
وايجابا (قوله الناس مجزبون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أي يجنس أعمالهم
اذا الأعمال يجازي علمها لايها (قوله فجزاؤه هم خير) أي فالذي يجوزون به خير وأشار به
الى أن خير خبره بتدأ محذوف (قوله لأيا من الدهر الخ) لانافية فبأيدها مرفوع
ويحتمل أن تكون ناهية فبأيدها مجزوم وكسر لا لبقاء الساكنين والدهر
منعوب على الظرفية أي لأيا من الدهر الخواصث أو المعهولة أي لأيا من

غدرات الدهر والشاهد في ولو لم يكن كذا حيث حذف كان واسمها بعد ولو وجنوده
 مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على انها صفة
 ملكا وفي البيت وقولهم ألا تحشف ولو تمارر دعي أي حيان حيث شرط أن لا يكون
 ما بعد دلوا على مما قبلها ولا أعم فان الملك أعم مما قبله والتمراعم (قوله وأما حذف
 كان الخ) هذا خاص بجملة كان لا بصيغة الماضي ووجه الضعف ان الخبر
 منصوب في بقاءه دلالة على كان المحذوف وقت بخلاف بقاء الاسم قبل ولما فيه من كثرة
 الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الا أن يقال الخبر في سورة الفضلة
 والاسم كالجزء لا سيما إذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف
 وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لانه اذا كان
 في العمل خير لا يلزم أن يكون جزءا لجميع الاعمال خيرا (قوله أي ان كان في عملهم
 خير) اعترض بأن الخير جزء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه خير كما هو
 المتبادر الا أن يقال انه على التجريد يكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد
 والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انهم انفسهم اداروا الخلد قال في التسهيل
 واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة انتهى فتقدير ان كان في عملهم
 خير أولى من تقدير ان كان خبر وان كان أقول لان كمال التامة قبلية الاستعمال
 ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف ولتسكوب الشهرة دالة على المحذوف وأيضا
 في ضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الاول والمعنى على
 تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك في التسهيل (قوله أي ان
 كنت الخ) قال الله ما بيني ولا يحذف الفعل مع المكسورة عوضا عنه الا في هذا فلو
 قلت أما كنت متطلقا انطلقت كانت مازائدة ولا يجوز أن أنت متطلقا انطلقت
 قال الاقاني ولا حاجة لما تكافوه بالادليل اذا اظهر ان ما مزيدة لتأكيده ان
 الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفها هو الشرط ان أداة شرطية مؤكدة فبما
 نظيرها ما في قوله تعالى فامترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه
 عليه نظير ذلك في التقدير

فطاقة افسلت لها بكاء * والايعل مفرق الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غير عليه فعليك بالحق وان
 اقاتك الناس وأقتولك (قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الاوضح والظاهر ان الخبر
 هو المجموع الثاني والثاني والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله
 عليه وتقديره فافعله (قوله تشبها بها في نفي الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة انه
 لا يلزم محالية المنفي بما وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فيجب

وأما حذف كان مع خبرها
 وبقاء الاسم فضعيف
 وعليه ان خبر بالرفع أي ان
 كان في عملهم خيرا وفي هذا
 ونحوه أربعة أوجه مشهورة
 وان ضمنت اليه ان شرا
 فشر كان المجموع بالتسمية
 العقلية ستة عشر وجهها وقد
 تحذف مع اسمها وخبرها بعد
 ان الشرطية كقولهم افعل
 هذا املا أي ان كنت لا تفعل
 غيره فسا عوض من كان
 ولا هي النافية للخبر ولما فرغ
 من كان وأخواتها أخذ
 بقام على ما حمل على ليس
 وهو ما ولاولات وبدأ بها
 فقال (وما النافية عند
 الحجازيين كليس) في رفع
 الاسم ونصب الخبر اسمها
 بها في نفي الحال والدخول
 على المعارف والتكرار

وفي دخول الباء في الخبر
وبنو تميم لا يعملونها بل هي
عندهم مهمة وهو التماس
لانها حرف لا يختص بقبيل
بل تدخل على الاسماء
والافعال فاما لو ان لا تعمل
قال شاعرهم
ومهمة هف الاعطاف قلت
له انتيب *
فاجاب ما قتل المحب حرام
أي هو تميمي لا يجازي ولما
كان عماله على خلاف
الاصل شرط الجوازون له
اربعة شروط أشار الى الاول
بقوله ان يتقدم الاسم على
الخبر فلو تقدم الخبر نحو ما
مسي من أعتب بطل عملها
خلافا لافرا وان كان طرفا
او مجرورا خلافا لابن عصفور
والى الثاني بقوله (ولم يسبق)
الاسم (بان) الزائدة فلو
سبق بها كقوله
بنى غدانه مان أنتم ذهب
بل عملها وجوباً عند
البصريين انهما محمولتان على
ليس في العمل وليس
لا يفتن اسمها ان فبعت
عن الشبه وروى ذهبيا
بالنصب وأول على أن ان
نافية مؤكدة لازادة
والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لمافها من
التي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها الا أن يقال يصح الالحاق بسبب
المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمنع في الدولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمنع منه عليه
العرب جماعة على اننا لنسلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الامة فراء
وما ذكره محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) طاهره ان تيمم لا تدخل الباء في الخبر
وفي الجاني الثاني وفي زيادة الباء بعد ما التعمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري
والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ) لم يقرأه
لغتهم الا شاذ روى الفضل عن قاصم ماهر امهاتهم بالرفع وأما قول سيبويه وبنو
تميم يرفعون الامن درى كيف هي في المحف فانه يؤذن بان له كل أحد أن يقرأه على
حسب لغته من غير توقف وذلك لا يجعل قوله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأني لمن درى
ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل السكن الحق خلافاً وانه
انما يمنع نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فأنحطت عن ليس فليس تعمل
دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم
على قول غير ابن مالك من البصريين واما عدم السبق بأن فامر لازم وجمعه مول
الخبر فان ولي ليس فلا عمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذية وان سبق على نفس
ليس فقيمة اضطراراً فليجزم مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك
و يتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان سبق الخبر بالاعذار الجاز بين
دون التعمية بن نحو ليس الطيب الا المالك فانظر المغنى في بحث ليس (قوله ان تقدم
الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر
وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقدمه عليها لان مالها الصد ولا يتقدم ما في خبرها
عليها فلا يجوز قائماً ما زيد ولو كان الخبر طرفاً (قوله مامسى الخ) يحتمل ان مسمى
مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسيرك بعد
ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بان) هو ان صدق بسبق أن على ما في غير مراد ذلك
الصدق قطعاً والمدار أخذاً من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحد هـ مادون
الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم بجمعه مول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان أولى اذا اقترن
بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأول
على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوباً عند البصريين) يوهم انه لا يبطل عملها
بند الكوفيين وليس كذلك فامعندهم لا تعمل وما بعدها جازية وأخبار انتصاب
الثاني بنزع الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا الخبر يريح انما يتأني

على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية جي معها تو كيدا قال ابن مالك في
شرح التسهيل والنبي قال قالوه مردود وجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة
لم يتغير العمل كالا يتغير بشكر برما كقوله *

لا ينسك الاسي ناسيا فلما * ما من حمام أحد معتمدا

فكرر ما النافية تو كيدا وأبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد
ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن
ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولة من مـ و غ انتهى وفيه أمور
الاول يتأمل في الرد مع انه نقل عنهم اهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه
على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح
التوضيح خلافه كما يأتي الثالث اهم نقلوا ان ان زائدة بعد أن الاستفهامية ومدة
الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة قوله ولا بعمل الخبر) يعني
ولم يسبق بعمل الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر
وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه
دون الاسم جازا عما لها كقولك ما زيد طعما مأكلا كذا الا ان يكون الخبر موجبا بالآ
فلا يجوز اعمالها خلافا للكماسي والقراء كقولك ما زيد طعما مأكلا كذا انتهى
وانه لو سبق الاسم بعمله لم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيد ضارب
قامما وعبارة اللباب وشرحه رجا أنهم مت خلافه ونصها ولا يجوز الفصل بأجنبي
بينه أي بين اسم لا وماو بين عامله وهو ما ولا تقول ما طعما مأكلا زيد بآ كل ينصب
طعما مأكلا انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافي مني الخ) عجز
بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفه المنازل من مي * والشاهد
فيه حيث أبطل عمل ما بابتلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور
وعندنا على رواية نصب كل وامان روى رفع كل فهو على الجازية والجملة
في موضع نصب على خبر ما والما اند محذوف أي عارفه (قوله اضعهما الخ) قضية
التعليل عدم تقديمه على ما نفسه بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بعمل
اسمها نحو ما زيد ضارب قائما وقضية ايضا منع الفصل بما ليس معمول لا اسمها
ولا خبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضية ايضا انه يجوز تقديم معمول الخبر
عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسيأتي جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها
وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان اقوى من ما كباقي بيانه
(قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه
لا يبطل ولو اجتمع الامر ان فهل يجوز الفصل بما لا يبعد الجواز ما في كلامه

(ولا بعمل معمول الخبر) فان
سبق به نحو
وما كل من وافي مني أنا عارف
بطل عملها وجوب الضمعة في
العمل فلا يتصرف في معمول
خبرها بالتقديم (الا) اذا كان
المعمول (ظرفا أو) جار
(مجرورا) فانه لا يبطل نحو
ما عندك زيد يقيمها وافي
أزنت معني التوسمهم فهم ما
ملا يتوسم في غيرهما ولم يندبه
على هذا الشرط في الشرح
والى الرابع بقوله (ولا
الخبر) بالرفع عطفا على
الضمير المستكن في يسبق أي

ما ذهبت إليه وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بالآ) قوله ولم يسبق الخبر بالآ) فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبره نحو ما زيد مقيم إلا عند عمره وألا في الدار وهو مظهر لأنه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة إليه وإن انتقض نفي خبرها بغيره لا وجب النصب عند البصر بين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع في أن المتبادر الكلام من أنه لا يكون لا يحجب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لم تكن من تعلقات الاسم نحو ما تقوم الأزيد قائمون ينبغي أن لا يطل عملها لأن معنى ليس موجود في هذه الحالة نعم أن النقص بانما كالتقص بالآ على ما في جميع الجوامع ولم يمتثل في شرحه فأنظر مثاله (قوله أن لا تكرر) فإن تكررت بطل عملها ومصر عن ابن مالك خلافه (قوله وأن لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم الدل والمبدل منه وما لا يقدر عامليها بعد قصد الإثبات لأن عملها المشابهة ليس في النفي وقد انتقض النفي بالآ أي لم يبق معنى بعد الإلان الاستثناء عن النفي إثبات للنفي بما بعد الأول لما انتفت المشابهة بالنظر إلى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل أن التمت وعطف البيان كالمبدل فالأول نحو ما زيد رجل الآخر بما والثاني ما هذا عمره لا أبو حفص وإبراهيم جواز اقتران عطف البيان بالآ (قوله ما زيد بشئ الخ) أي هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيقيا فضلا عن العظيم وقوله الاشئ خفي لأن التذكير للتحقيق وقوله لا يعاب أي لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو سعة اشئ واظهاره أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح ونفي بالرفع بدل من شيء وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب المبدل بأعراب المحل ولا يجوز أن يعرب المبدل بأعراب المبدل منه اللفظي لأن شيئا حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأوحكام الظهور أثره فيه والمقدر كالمفوت والباء هذه زائدة إذا المعنى ما زيد بشئ الاشئ لا يعاب به فانه اثبت له الشبهة فقوله الاشئ يفيد الإثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت وهي لا تزاد قياسا إلا في خبر مبتدأ في الحال أو الأصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله تعين في المعطوف الرفع) أي على أنه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه إذ كلامنا في عطف المفرد وهو هذا من باب القطع والاستثناء لأن بل ولكن لا يعطفان الجملة وقد ذهب بعضهم إلى أن الرفع حمل على محل الخبر إذ هو مرفوع نظر إلى الأصل وكلامه يوهم تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي في ما سألنا في باب العطف لأن العطف هنا المتع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لأن المعطوف بهما موجب) هذا رأي الجمهور وهو ما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالآ) فلو
في الخبر وما محمد الأول
بطل عملها بطلان معنى
ليس وزاد بعضهم شرطين
أن لا تتكرر وأن لا يبدل
من خبرها موجب نحو ما زيد
بشيء الاشئ لا يعاب به فإذا
توفرت هذه الشروط عملت
كليس (نحو ما هذا بشرا)
ما من أمهاتهم وإذا عطف
على خبرها بل يمكن أو يبدل
تعين في المعطوف الرفع على
أنه خبر مبتدأ محذوف نحو
ما زيد قائما لم يكن قاعد
أوبل قاعد ولا يجوز النصب
لأن المعطوف بهما موجب
وما لا تعمل إلا في

النصب لانه منفي لان بل عنده تنقل النفي جوار من الاول الى الثاني بقياسه انه
يجوز ما زيد قائما بل قد اختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب بقياس قول
يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف بسبل وليكن لانه يرى ان بقاء النفي ليس بشرط في
عمل ما لانه أجاز اسمها مع انتفاض النفي بالا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ)
أما النصب فبالعطف على خبر ما أو أما الرفع فعلى اسمها وهو وقيل اتباعا على المحل
وفيها ان الرفع مفسوخ فلا محمل للرفع ومراعاة المحل بشرط لها وجود المحرز أي
الطالب لذلك المحل (بقيّة) لا يجوز حذف اسم ما قياسا ولا خبرها كذلك فان
كفت بان جاز تشبها بالانحوف فان من حديث ولا سال التقدير فاذى حديث
ولا سال منقبة واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغربها عن العمل وأجاز
الكشاف في اسمها ما وأنشد فقالت والله يدري مسافر أي ما يدري وهو نعمه
البحر بون وشذبا ان النكرة معها تشبها بلا مع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها
بدل موجب خلاف للاخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان لم يصرح أحد
بأن اسمها لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزي فانه قال بنو تميم
لا يعملونها وغـيرهم يسمونها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يسمونها دون طيء
وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اسمها ما هو يحتمل أن يكونوا وافقوا أهل
الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة
ثانيها انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلا وثالثها
انها غير عاملة واختاره الرضى وسمعنا نصب الخبر بطلهما (قوله الا في الشعر)
لم يقيد ابن الحارث به بل عبر بقوله وهو أي عمل ليس في لاشاذ قال الجاهلي فيقتصر
عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده
في الشعر وقول التسهيل و يلحق بها ان النافية قبلها ولا كثيرا طاهره بخلاف ذلك
وليكن أبو حيان قال الصواب العكس فلم يجز روعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط
المدكوته فلا يمتنع ان الشعر محمل لضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماء عدا
التماني منها) وهو قوله ولم يبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانها لا تأتي معها
دخول ان في القياس وان دخلت عليها فالحكم الالهال انتهى وجب حذفها في الشرط
لا يحتاج اليه وان مع اعتباره (قوله فتكبر مع مولها) لعل وجه ذلك ان النفي الجنس
راجح وان في الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنسبة ان نسب وانظر هل يكون
الخبر جملة لان النكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها اجار كما ذكر
ذلك في لا العامة عمل ان فانظر مر ذلك (قوله فلا تعمل في معرفة) وذلك انتقصان
مشايخها بليس لان لا للنفي المطلق بخلاف ما (قوله مع نصري في التسهيل بالندور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز
فيه الاسمان والنصب
أجود (وكذا الا النافية)
للوحدة أو للجنس ظاهرا
عند الحجازيين كليس فيها
تقدم لكن عملها قليل جدا
لم يرد الا (في الشعر) خاصة
(وبشرط) له مع ما تقدم
في عمل ما من الشروط الاربعة
ماء الثاني وزيادة على
ما سار تكبر مع مولها فلا
تعمل في معرفة خلافا لابن
جني مستندا بقول النافعة
وحدث سواد القاب لا أنا باغيا
سواها ولا عن حم أمرا غيا
وأجاز في شرح التسهيل
القياس عليه مع نصري
في التسهيل بالندور وتأوله
المازوني على جعل أنا
مرفوعا بمفعول مضمر وباغيا

الناس شيئا وهو الملازم
 لقول البيهقيين ان زيدا
 ليس بقائم فيه توكدان
 لكن ذكروا في باب
 لا التبرئة ما ينافي الاطلاق
 (ولكن) بالتشديد وهي
 موضوعة (للاستدراك)
 وهو رفع ما يتوهم من الكلام
 السابق رفعها شيئا بالاستثناء
 تقول زيدا شجاع فيوهم
 اثبات الشجاعة لزيد اثبات
 الكرم له لان من سمة
 الشجاعة الكرم فاذا أردت
 رفع هذا التوهم تأتي بـ يمكن
 فتقول لكنه بخيل وفس
 على هذا التنف ولا بد ان
 يتقدمها كلام امامنا فوض
 كما بعدها نحو ما هذا ساكنا
 لكنه متحرك اوضحه
 نحو ما هذا اسود لكنه ابيض
 او خلافه على الاصح نحو
 ما قام زيدا كن عمر وأشار به
 ويحتج أن يكون مما ثلثه
 باتفاق قال أبو حيان في
 التكت الحسن وقد تأتي
 للتوكيد نحو لو جاءني
 أحسن اليه لكنه لم يجز
 (وكان) بفتح الهمزة
 والتشديد (للتشبيه) المؤكد
 هذا الجمهور وتركمها

سادة مسند جزأي امت وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
 ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشي واحد باعتبار بن (قوله وظاهر
 الملاقة الخ) بذلك صرح المصنف في المعنى في بحث انما (قوله وبشهادة الخ)
 يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه تردد من اصطلاح
 النحويين كما قاله حفيد الموضع ثم الظاهر ان المفتوحة كالسورة (قوله
 للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعها شيئا الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه
 بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكنا
 لكنه متحرك وعلى القول بأن للاستدراك فيه فاعل بجاء كون هذا استدراكا
 مع ان معناه على توهم الخلاف انه قد نهى عن مناقضة الحركة لا يكون فيوهم
 انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء الكون لتوهم امكان الواسطة (قوله لو جاءني
 الخ) وذلك لان انتفاع المجي عمه فهم من لولا ناه حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله
 بعد ذلك لكنه لم يجز توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف
 أهل العربية من أن لولا دلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما
 على عرف المناطقة من ان الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتألمها والاستدلال
 بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل
 على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تألمها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلام من
 الفرقين لا يتركرا استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذ الجميع يحثون عن
 أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها أي
 لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كأن على القول بالتركيب
 التأكيدي المشبه لا التشبيه المؤكد لان السكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
 دخلت على التأكيدي المستفاد أن قلت قد ادعى ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا
 كالأسد وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت السكاف ايذا بآباء الكلام مبني على التشبيه
 من أول الامر (قوله لتركمها الخ) أي وانما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركمها الخ (قوله
 سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا
 نحو كأن زيدا أسد وللشك ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو كأنك قائم لان
 الخبر هو الاسم والشي لا يشبهه بغيره وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام
 الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار
 الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقولون كأنني اشئ
 وكأنك تشئ وأجاب بعضهم بأن الشيء يشبه في حالة مما به في حالة أخرى فكأنك

السكان المقيدة للتشبيه وان المفيدة للتا كيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا
 أسد اذ أنه ان زيدا كأنه قد قدمت السكاف على ان يبدل الكلام على التشبيه من أول وجه

وفتحت همزة كان للجاء وصار

جرفا واحدا مدلولاً لهم ما
على التشبيه والتماكب وقيل
انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب ويستلزم عليه
أن يكون لطلق التشبيه
وبلها المشبه دائماً بخلاف
الكاف ومثل فان الذي
بليهما التشبيه (أو لظن)
على رأى بعضهم نحو كان
زيدا كاذباً والصحيح ان الا
تكون الا للتشبيه فلا تأنى
للظن بل ولا للتقريب ولا
للتحقيق وما أوهم خلاف
التشبيه في قوله (ولبت)
وهي موشوعة (للمنى) وهو
طلب ما لا طمع فيه
نحو لبت الشاب يعود يوماً
فان عوده مستحيل عادة أو ما
فيه عسر نحو لبت لى مالا
فأحج منه فان حصول المال
يمكن ولا يمكن فيه عسر
وتعلق القنى بالمستحيل كزبر
وبالممكن قليل فلا يكون
في الواجب ويحجب في القنى
اذا كان متعلقه ممكن أن
لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا صار ترجياً
(ولعل وهي موضوعة
(للترجى) وهو توقع المحبوب
المستقر بحصوله نحو اهل

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً والتقدير كان هيئة زيد هيئته قائماً (قوله وفتحت
همزة كان) لو قال أن كان احضر واختلف على هذا من تعلق هذه الكاف شئ
على قواين أحدهما لانها ما غارت الموضع الذي يمكن ان تعلق فيه بخلاف فزال
ما كاناها من التعلق (قوله فهو مؤقوله) قد مر ما تعلق بالظن ومثال ما قيل
انه للتحقيق قوله * كان الارض ليس بها شام * اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس
في الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية الكون في بطنها الا الكون على ظهرها
فالغنى انه كان ينبغي أن لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيب لها ومثال
التقريب كأنك بالدين لم تكن وبالآخرة لم تزل وتأويله من وجوه منها أن الكان
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان (قوله ولبت) يقال فيها التباين بالياء
وادغامها في التاء (قوله للمنى) أى لا تشاءه واحداً له لا للاخبار بان القنى حاصل
وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف
يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهى والترجى وغيرهما مع المحبة أو كون
المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد أن
المعتبر في مفهومه هو ما ذكره فقط وغيره يعتبر فيه زياد مع هذا كالاتى على الامر
أولا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان القنى اسم
لحالة نفسانية يارزها الطاب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء
امكن الحصول أو لا فلا يبراد ان القنى قد يكون محالاً لمعلوم الاستحالة والما قبل
لا يطلب ما علم استحالة وقس عليه الترجى (قوله فان عوده الخ) أى ان عسر
يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشخوخة وانقول بأنه يمكن عقلاً مبنى على
تفسيره بالسن الذى لم يتجاوز ثلاثين سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين
(قوله لبت لى مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء لبت الخ فان قلت هذا من
النوع الذى قبله اذ لا طمع لمقطع الرجاء في الخ لبت المراد به لا طمع فيه ماشأنه
ان لا يطمع فيه أحد والمال الذى يحجب به تعلق به الاطماع غالباً (قوله ولا يكون في
لواجب) فيمتنع قنى وقوعه في وقته بعريضة قولهم فلا يقال لبت غد اعنى غدا لا يردنى
لموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه (قوله وطماعية)
بتخفيف الباء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعاً وطماعية فهو وطمع
وطمع بكسر الميم وضعها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ وله آخر الطماعية
ويستعمل في الاول اهل وفي الثاني عسى (قوله والا صار ترجياً) يؤخذ منه
أن الترجى والقنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن
الترجى ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أى

الله رحماً (أو الاشفاق) وهو توقع المأكروه

فحوله لك باخضع نفسك
ولا يكون الترجي الا في الشيء
المتكسر بخلاف التمني فانه
يكون فيه وفي المتكسر فائترقا
واما قول فرعون لعل ابلغ
الاسباب اسباب السموات
فجهل منه اوافك قاله في المعنى
ولو عبر بالتوقع لكان اخصر
لشمله لما ذكر (أولاً لعل)
على رأى الكفاي والاختصار
فحوله لعله قولنا لعله
يترك كراى لى يتركوه هذا
ونحوه عند الجمهور للترجي
وترد للاستفهام عند بعض
الكونيين كقوله تعالى وما
يدر لك اعله يتركى وقوله عليه
الصلاة والسلام لبعض
أصحابه وقد خرج اليه
متجلاً لعنا أعجبتنا والآية
عند المانع محمولة على الترجي
والحديث على الاشتقاق
وهو قيل تجيز حذف لامها
الاولى وجراسمها وكسر لامها
الاخيرة وهي حينئذ غير
حاملة لعمل ان كافي المعنى
وكلامه في الاوضح يشعر
بختلافه (فينصن) هذه
الاحرف المتقدمة (الابتداء)
اتفاقاً بقوله عليه ويسمى
(الجملة) ويرفعه الخبر
أى خبر المبتدأ ويسمى (خبر

الخوف اذا عدى عن فان عدى على كان بمعنى العطف (قوله اعلك باخضع نفسك)
أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام
قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجي أو الاشتقاق قال التفتنا زان في حواشي
الكشاف والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما بهديه موارد الاستعمال (قوله للترجي) أى معزوماً
للمخاطبين أى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل في
الآية المذكورة وفي لا تدرى اهل الله يحدث بعد ذلك أمر والتقدير لا تدرى الله
يحدث وما يدريك أى تدرى لا تدرى جواب ذلك لکن قال صاحب الكشاف
في وما يدريك اعله يتركى أى وأى شيء يجعلك داراً يحال هذا الاعمى اعله يتركى أى
يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ فيدرى ليس متعلقة بما بعد لعل حتى
يعاق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة
الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) متفاهة أن غيرهم وهو الناصب بم الإيوافقهم
في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله
وجراسمها) أى فالجراسمها لغة وليس شاذاً ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما
جراسمها تنبها على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل الخاص
بها (قوله فينصن الخ) أى في المشهور وبعض العرب ينصب بمن الجزأين كقوله
* ان حراسنا أصداء * وقوله * كن أذنيه اذا تشوقا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا
رواجعنا * وقد يرتفع بعد من المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه
الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون أى انه من أشد
والمصوّرون مبدأ خبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظماً ونثراً عند
ابن مالك بلا ضعف خلافاً لابن الحاجب واعلم انه قال في التسهيل وللجزأين بعد
دخولهن ما هن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدأة أومعنى وكون
الخبر مفرداً أو جملة الى غيره مما بينوه وبقي انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف
وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها
انما عملت تشبيهاً بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز
الاقيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيداً وان عمران منطلقان
ومنع السبوطى لان الخبر يكون معمولاً لعاملين لكن نص الرضى في باب لا على
جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لوقال أى هذه الاحرف
لكن أظهر وسيبويه عبر بالحروف التماثلية والتقدم واعتذر عنه بأنه من وضع جمع
الكثرة موضع جمع القلة مجازاً ولا حاجة اليه على ما قال السعدى من أن الجمعين انما

ويشترط في انهم من المتقدم في اسم (٢٩) كان واخوانها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما

السكوبون فذهبوا الى أن
الخبر مرفوع بما كان
مرفوعا قبل دخولها لا
لم يتغير بها كان عليه ولهذا
لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان
مع مولا له الجاز والاصح
الاول لان هذه الاحرف هي
كان الناقصة في لزوم
دخولهن على المبتدأ والخبر
والاستغناء بهما فعملن
عملهما معكوسا لكون المبتدأ
والخبر مفعول كفعول قدم
وفاعل آخر فبقي على الفرعية
ولان معانيها في الاخبار
فسكن كالعمد والاعضاء
كالفضلات فأعطيا اعراب
العمد والفضلات كذا قيل
في تقرير العلة وهي متأنية
في الجواز يقولون بتقديم
منصوبها وينبغي على هذا
الخلاف خلاف في جواز
العطف بالرفع على اسم ان
قبل استكمال الخبر فنسب
الرفع لها منع العطف لئلا
يتوارد عام لان على معمول
واحد ومن منع أجاز العطف
لانتهاء ذلك وما اقتضاه
كلامه من نسبة العمل لهن
محملة (ان لم يقترن بهن
ما الحرفية) الزائدة فان اقترنت
بهن (فخواتم الله الواحد)

يقترن في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فادونها والكثر غير مختص
لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمالات وان مرع بخلافه
كزمن القات واستدل على ذلك بأن القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يشهد
الاستغراق بينهم ما حيث جعلوا كلاما من أقول المشر كين وأكرم العلماء حيث
جعلوا كلاما لثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهم ما من كرين انما هو في
جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل بغيره بثلاثة
وأما الجواب بأن جمع السكينة قد يطلق على القلة مجازا فبه انه لا يقبل من اللفظ
بحقائيق الانطاط في الاقارب والتفسير بالمجاز لا ترى ان من أقر بافلاس لا يقبل منه
التفسير بفساد واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط
الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم
ومن هنا يعلم ان جملة نعم وبئس خبر بيمان لا انشائية بل افعولية تعالى ان الله نعم
يعظمكم به واقوله تعالى انهم ساءما كانوا يعملون و ربما أدخلت ان على ما خبره
نهي فيقول نحو قوله

ان الذين قد انتم امس سيدهم * لا تشعبوا اليكم عن ليهم تاما
وقد يكون خبرا مخففة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان في تفسيره ان غضب الله عليها
انها مخففة من الثقيلة ورد بأن المشهور أن الطلبية لا تقع خبرا ولذا أولوا ان الذين
قد انتم البيت اني عسيت صائغا وفي الكشف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد
من قد وقال بعضهم الحق أن الطلبية بمعنى الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه
الحريري ووقع الماضي خبرا عن اهل لان اهل للترجي وهو انما يتعلق بالمسئلة فيل
وبرده وما يدريك اهل الله اطلع على اهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع حرف
خبر البيت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج
باللزوم الاو اما الاستفهامية لانها ما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية
أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام
ولا يحتاج معها الى نبي آخر وخرج هذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية
فانها وان أشبهها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما ما يفرقان من حيث افتقار لولا
الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقدير العلة) أي جنة الصادق بالعتين
لانتهاء ذلك لان الرفع المبتدأ لا غير (قوله ما الحرفية الزائدة) ما ذكر من أن
ما هذه حرفية زائدة كافتة والمعروف وقيل مانع هذه الحروف اسم مهم بمنزلة فغير
الشان في التفخيم والابتناسم وفي أن الجملة بعدة مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده
انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخوانه او قيل ان ما نافية وان ذلك

وقل انما يوحى الى انما الحكم الواحد وكما ناسقون الى الموت ولكنا أسعى لمحمد

ولهذا سميت ما هـ كـ كافة
لكنها ما اقترن به عن العمل
ولا يستثنى من ذلك
(الآيات فيجوز) حيث
نما (الامر ان) أى الاعمال
وهو الاربع ابقاها عن
اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حملا
على أخواتها وقد روى بها
قول النابغة

قالت ألا ليتها هذا الحمام
الاجال ابن مالك في شرح
الكافية ورفع أقيس وما
انقضاء كلامه من الالغاء
قيما دالت وجوزها
هو الراجع وقيل بجوزها
في الكل وهو ظاهر اللفية
وقيل بوجوب الاعمالي
ليت وخرج بالحرفية الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو ان ما
فعلت حسن أى ان فعلك
حسن ويحتملها قوله
انما صنعوا كيد ساحر
وليس لك أن تفدوها كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد
ساحر ووقع في الترح وفي
بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله وليك ما يقضى فسوف

سبب افادتها للحصر وردة في المعنى (قوله ولعلمنا الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد
قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء (قوله
على الاصح) مقابلة مذهب اليه ابن أبي الريح وطاهرا قزويني من جواز ليتها
زيدا ألقاه على الاعمار ويمتنع على اخمار فعل على شريطة انفسه لان ذلك يزيل
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الريح وطاهر وان أمهات كان ما
لجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد توقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها
لاخواتها في علة الالهـ مال التي هي زوال الاختصاص (قوله وفعل الاربع)
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفع أقيس في المعنى)
وأما قول النابغة * قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا * فيمن نصب الحمام وهو الاربع
عند النحويين في ليتها يرد قائم فإزادة غير كافة وهـ ذاهبا وانما الخبر
سبويه وكان رؤية بن الجراح ينشد هذه فما انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون
ما كافة وهذا متبادر أو يحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمخزوم أي ليت الذي
هو هذا الحمام وهو ضعيف لمذف الضمير المرفوع في صلة غير أى مع عدم طول
الصلة وقوى اتصافه بقاء الاعمالي (قوله وقيل بجوزها في الكل) أى قياسا
على ما سمع وان كان نادرا قال الجار بردي المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف
القياس من غير انظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان يذنبه وبين الشاذ هو ما وخصوصا من وجه
تأمل ولانه يكفي في صحة الاعمالي قليلا لا الاختصاص الاصل ولا يضر عروض زواله
ولذلك نظائر اعترفهم الاصل منها ان المكسورة المحذوفة (قوله وقيل بوجوب الاعمالي
في ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع قوله وليكن ما يقضى
الخ) يحجزيت صدره * فوالله ما فارقتكم قالبا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود
الضمير المستتر في يقضى علمها ودخول الفاعل على حرف التنفيس المصدرية خبرها شبه
المرسول بالشرط في عمومها واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملها) أى الاسمية
والمصدرية وقضية ان ما سبق لا يحتملها وفيه ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية
أيضا أى ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيد ساحر) محتمل الالهـ في
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمي والحرف أى ان الذي صنعوه أو
ان صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما
مرأها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص وفيه انه مخالف لما قالوه من أن صلة هذا العمل كونها أشهرت الأفعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سبق أتى عن ابن مالك من الفرق بين ان الخفة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا جرت عقيل بعمل لا هذا العمل فتدبر (قوله وانما أعملت قابلا الخ) انما جازعها قليلا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضوعين زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي عنها وهو ما يخفى لانه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال ان اولها اسم فان اولها فاعل فالواجب ان لا يكون له جواز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قوله شيخنا **الشيخ** ان المهمة في ظاهرها لا في نفس الامر اذا اولها اسم يجوز معها **الشيخ** ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا اولها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من افعال المبتدأ والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكسبة لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها مفعلا عليها اذا اسمان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد النائم فعند ان زيد اقام وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها شابهة للفعل لفظا ومعنى فمصدروا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابها لفظا ومعنى وهو الماضي ولان الماضي أشبه بالتأكيده من المضارع لدلالته على اوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشروط النسخ كونه غير نافي كيمس وغير منفي كزال واخواتها وغير صلة كما دام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه فلا ينافي كونه قليلا كما صرح به ابن الناطم ومع قلعة فيقاس عليه خلافا لابن مالك في شرح انه هبل وهو مع قوله في منتهى يقاس على نحو ان قلت لما عجب لورود الاول في القرآن نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثاني (قوله ان يزيتك الخ) بفتح خرف المضارعة من يزيتك ويشيتك والهاء من الهبة للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما ما لا ين الخ) اعلم انك لو تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بم تميز الخفة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الخفيفة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان قظها كلفظ عض مقصود به الماضي أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وقرى الرضى بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة وحاصله انما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي أراد وان يكون بينهما ارتباطا

وانما أعملت قليلا استحيابا للاصل وقد فرئ بهم ما قوله تعالى وان كلا لما يوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا بخبر ان كانت الكبيرة وان وجدنا أكثرهم انما سبقين ورفوع غير النسخ بعد ما نادروا المضارع أنذر كقوله ان يزيتك لنفسك وان يشيتك اهية واذا أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي لئلا يتوهم كونها نافية (وأما امكن) اذا كانت (مخففة) من الثقيلة (قوله مل) وجوا لزوال اختصاصها بالاسماء بدال وليكن كقواهم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاة عن العرب (وأما ان) المفتوحة اذا خففت (تعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانما أشبه بالفعل منها قوله ابن مالك في شرح الكافية (و) ليكن (يجب في غير ضرورة حذف اسمها

أففى ليطابق الأففى والمعنوى وبم هذا يدفع ما قبل ما وجه التفرقة بين المفتوحة
والمكسورة وكلاهما عمل شبه الفعل لظاهمه منى وبالتخفيف زال الأففى وأنه
حيث فرقوا فيه ففى ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل
أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثانى انه لا يعد فى اختصاص الفرع لما
لم يوجد فى أصله (قوله وكونه) فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو كونه وان ضمير شأن
خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح
(قوله تبسع فى هذا الخ) فيه نظر اذ ليس فى كلامه ظاهر او لا صريح بذلك بل ظاهره
خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب فى شرح
المفصل والذى يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصده قال

فى قبة كسوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى ويتعمل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبرهنا فالذى سوغ التقديم كونه جملة
واقعة خبره فان زعم زاعم ان التقديم انما جازا بطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبر
والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد يدل على انهم يعتبرون
بعد تخفيفه فى امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن
فى مقدر لا يظهر وحيث يجوزوا عمل المكسورة أهلوها فى ظاهر لا مقدر لانه لما
كانت المفتوحة فرعاً كان فى التزام اعمالها فى الظاهر منزلة لافرع على أصله فى
الظاهر فعملوها فى الظاهر كالمفعول وأعملوا المكسورة فى اسم ظاهر ليروا فى الظاهر
انه قدر بالاصل على الفرع اذا عمل فى الظاهر أقوى من العمل فى مقدر وبهذا
يظهر وجه اختصاص عملها فى الضمير لانه فرع عن الظاهر الذى فسره (قوله حيث
لم يذكر الاسم) وأما اذ ذكر فيجوز أن يكون مقرداً كما بأتى (قوله كقوله) أى
الفاعل أو الشخص لان البيت لجوب أخت عمرو ذى الكلب وقوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا غبرأفوق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على الخفة لان الابدان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين
والغيب المطر والشمس ومربع يضم الميم على الاول وبفتحها على الثانى
والشمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) انما احتج الى ذلك
للتمييز بين المصدرية والخفة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها
وبين ما تؤثر فيه لاضعها ولما كانت المصدرية لا يقع بهدها الاسمية ولا الفعلية
الشرطية ولا التى فعلها جامداً ودعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كذا قالوا ويرد عليهم
ان لا التافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما المحوج الى المميز اذا تقدم
على الخفة ما يدل على اليقين فانه لا تشبهه بالمصدرية الا أن يقال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تبسع
فى هذا ابن الحاجب وأما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل
يجوز أن يكون غيره وهو
ظاهر بارة المصنف فى
التدوير والاوضح (وكون
خبرها جملة) اسمية كانت
أو فعلية لا شتمالها على
المستند والمستند اليه محافطة
على الأصل حيث لم يذكر
الاسم وأما فى الضرورة فلا
يجب شئ مما تقدم كقوله
بأنه تبسع وفيت مربع
وأما هالك تكون التماسا
وكون الجملة (مفصولة من
أن ان بدت بفعل متصرف
خبر دعاء)

احتاجوا لذلك ول بعضهم هذا كلام لا يحصى نفعه في المرام (قوله ما بقدر الخ)
زاد في التسهيل والشذور وأداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم في الكتاب
أن إذا سمعتم آيات الله قال المامني هذه فعلمتوا الكلام في الاسمية نحو وأعلم من
زيدان من يسأله فهو محسن عاياه والظاهر أن في الآية مفسرة لأن نزل عليكم
مضمّن لمعنى القول وفي التسهيل والجامع لو قرب كقوله

ثبقت أن رب امرئ قيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت بحزبه * قبل أن يـ ألوا بأعظم سؤل * والشاهد ظاهر
والسؤل بمعنى السؤل (قوله فاقضى أنه مفعول على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له
مخالفا وينبغي أن يتأمل وجه الاختصار على هذه فإن فيه دقة (قوله وأخر دعواهم
الخ) يتأمل في التثنية بذلك للتحفة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلا أن يقال
اشتراط تقدمه أغابى كافي التصريح (قوله فاعمل وجوا عند الجمهور) وقبل ثم مل
وعليه الكوفون وقيل تعمل في المضمر لا البارز واستظهر الحفيد القول بأغلبية
أهل العلم لا سيما الكسورة أولى لما يشابهتم الحصول الفائدة بكل منهما مع
مدخوله بخلاف المفتوحة لأنهم معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير
شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهر تعيينه لجواز كونه ضميرا عائدا إلى المتقدم ذكره أى كأن الصدر
وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع طيبة (قوله كان طيبة) بحزبيت
لعليها من أرقم البشكري صدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الأتيان
والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب طيبة) على أنها الاسم والجملة بعدها صفة
والحبر محذوف أى كأن طيبة عالمة هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك
(قوله ويفصل الفعل الخ) أى ليحصل الفرق بين كأن المحذوفة من الثقيلة وبين كأن
المركبة من كاف الجر وإن الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين
كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم في أن ذلك (قوله بلم) ذكر الجلال السيوطي أن
مثلهما لا يمكن أبوجهان قال لم يحفظ الفصل بلم وينبغي أن يتوقف في جوازه (قوله
أوقد) أى أن كان الفعل مانها مثبتا (قوله فمخذورها كأن الخ) قبله * لا يهوانك

فأعلم فعلم الرءى بفعه
أن سوف يأتي كل ما ذرا
(أو) نحو (نفي) نحو
وحسبوا أن لا تكون فتنة
لم أن أن تحموه أجبب أن
لم به أحد (ولو) الامتناعية
نحو أن لو نشاء أسبناهم وقيل
من يعدها من الخاة
وربما جاء ذلك بلا فصل
كنوله

علموا أن يؤتمروا بخادوا
وأطلق الثاني هنا وقيد
في الأرض بلا ولن ولم
فاقضى ذلك أنه مفعول على
أحدهما وأفهم كلامه أن
الجملة ان بدئت باسم أو فعل
جامد أو دعائي لم تنجح
إلى فاصل بينهما وبين أن نحو
وأخر دعواهم أن الحمد لله رب
العالمين وأن ليس للانسان
الاماسى والخامسة أن
غضب الله عليها في قراءة
بعضهم (وأما) إذا خففت
(فمعمل) وجوبا عند الجمهور
استحوا بالاصل وحلالها
على أن المفتوحة لكن
تخالفها في أن خبرها لا يلزم

يس نى كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذف بل يجوز أن يظهره كما قال
(ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله * كان طيبة تعطوا إلى وارق السلم * في رواية نصب طيبة (ويفصل الفعل)
انصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا (منها) بأد شيشين لا غيرا ما (بلم) نحو كأن لم تغن بالامس (أوقد) نحو
فمخذورها كأن قد الما * فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يفتح إلى فاصل كقوله
وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان وبرى كأن ثدييه حقان وزك ذ كرابت واهل لانهم لا يخففان

اصطلاح على الحرب والشاهد فيه ظاهر (قوله اضعفهن الخ) علل أيضا بأن
التوسط يذهب سورة ما أرادوه من تقديم المنسوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم
انهم اذا تركو شيئا لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار
والمحروور (قوله لذلك) أي اضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن لهذه الاحرف
صدرا الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجوز تقديم خبر المفتوحة حملا لها
على المكسورة فانها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز
التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف
العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب
التوسط كما سيأتي قال في الغرة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر
الخبر وهو غير ظرف ومثله في المعنى وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل
ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله
لعارض وهو لزوم عود الخبر على متأخره فظا ورتبة في ما مثله به بقي انه قد يجب
تأخير الخبر كونه ظرفا نحو ان زيد الذي الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر
وحينئذ فللخبر الظرف ثلاث حالات (قوله مطلقا) أي سواء كان ظرفا أو محروورا
أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كقوله

فلا تخفى فمافان يحما * أخال مصاب القلب جم بلا به

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجم هو ر على المع
وظاهره ولو ظرفا أو محروورا وأجازه الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف
وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمه ور في محروور بقي معمول
اسمها نحو ان خبر في زيد يوم الجمعة عند بكر شديد ومول صفة اسمها أو خبرها
نحو ان رجلا شار باريدا الآن حاضر وان زيد ارجل ضارب غدا عند عمر و يريد
المفر هل يجوز بلاؤه فلحجرو ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز بلاؤه لان
معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم
مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت أم لا وذهب ابن مالك الى
انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى انه
لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كاليث ورد المذهب بالسماع ففي التثنية
ان الذين كفروا بالذ كر لاجاء هم الآية وان الذين كفروا و يصدون عن سبيل
الله فالخبر محذوف وليس الاسم سكرة ولم تتكرر ان أي لهم عذاب شديد ويجوز
تقديره في الآية الثانية هل كفوا وقبل الخبر و يصدون والواو زائدة فان قيل تقدم
امتناع حذف خبر كان مطلقا لهما الفرق قلت اما منع تقديم الخبر في هذا الباب خبر

والحامل أن ما خفف من هذه
الاحرف على ثلاثة أقسام قسم
يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة

وقسم يجب الغاؤه وهو
الكن وقسم يمنع الغاؤه
وهو ان المفتوحة وكن
المحققة بها (و) هذه الاحرف
(لا توسط خبرهن) بين
و بين اسمائهن اضعفهن

في العمل اعدم تصرفهن
وان عملن عمل الافعال وكذا
لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك

كما يفهم بالاولى (الا) اذا
كان الخبر (ظرفا أو) جارا
و (محروورا) فيجوز توسطه

لتموسعهم فهم ما مع تأخرهما
عن العامل (نحو ان في ذلك
مبرة) مثال المحروور ان لدينا

أنسكالا) مثال للظرف وقد
يجب ذلك لعارض نحو ان
هذه عند عدها وان في الدار

صاحبها وكذا لا يجوز تقديم
معمول خبرهن عليهن مطلقا
ولا بلاؤه لهن الا اذا كان

ظرفا أو محروورا ويجوز
وسطه بين الاسم والخبر
مطلقا ويجوز حذف

خبرهن اذا علم مطلقا عند
سببه به وقد يجب

يجوز حذفه (قوله اذا ستمسده واوا المصاحبة) حكى سيديو به انك ما و خيرا أى انك
 مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجو باو حكى الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه باء دخل
 اللام على الواو (قوله أحوال) نحو ان ضربني زيد قائما (قوله أومصدر مكرر) نحو ان
 زيد سيرا سيرا أى يسيرا (قوله وبعدايت شعري الخ) الشعر بمعنى الفطنة
 مصدر قولك شعرت أشعر ك: شعرت أنصروا المعنى ليت على بجواب هذا الاستفهام
 حاصل فحذف الخبر لكونه في معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام
 مصدر هذا الخبر وجمله الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدرية لكن
 استأنى الكل الرضى ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله
 ولا يحوله فحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
 بل هو خبر وجب حذفه بلا سادسده لكثر الاستعمال وذهب المبرد والزجاج
 الى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبرايت ونسبه في الايضاح الى سيديو به قال
 تحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذي
 ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الاصل ليت مشعوري
 جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها افظها أى جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلوم قيام زيد وعدم قيامه لان أحدهذين
 الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلزم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا
 وبهذا يدفع أن ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطليمية (قوله قاله
 في الكافية الكبرى) وكذا في التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد
 أقوال مناهنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدي حذفه الى أن يلي ان وأخواتها فله
 فانه حينئذ يفتح ومنها أنه حسن فيما ان لم يؤدي الحذف الى أن يلي ان وأخواتها اسم
 يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن زنجي
 عظم المشافر * أى وليكنك * ليت رفعت اللهم عن ساعة * أى ليتك
 تفتت * سكتوا عن التفرض للنص على حذف هذه الحرف اما وحدها أو مع
 الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضي جواز عمل
 ليت محذوفة وذكر الدماميني في الكلام على قوله فلولا الغمدمسكه اسالا أن
 الاصل ان الغمدمسكه حذف ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بأنها اذا حذفت
 لا تعمل ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجهاء قراءة حمزة والكسائي بنصب آيات
 في سورة الحاثية بكون أن مضمرة وهي العاملة للنصب ورده السفاقي بأنه
 لا يصح لان لا تعمل مضمرة واذا لم تضرمان وهي أم الباب فغيرها لا يضر بالاولى
 انتمى ورده المصنف في باب العطف على مفعول عامين بقوله واخبر ان بعيد

اذا ستمسده واوا المصاحبة
 أحوال أومصدر مكرر
 وبعدايت شعري اذا أردت
 باستفهام قاله في الكافية
 الكبرى وأما حذف الاسم
 فخاص بالضرورة كما صححه
 ابن عصفور وخبر به في
 سبك المنظوم ومن جوزه
 اختبارا خصه بضمير الشأن
 فغالبوا علم أن لهمزة ان
 ثلاث حالات وجوب الكسرة

وكان الساقبي أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكرنا في باب الاستثناء ان
 السبب في حكي عن المكسائي ان ناصب المستثنى أن يفتح الهمزة وتشديد النون
 محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز أن يكون تقدير ابن شريك الذين كنتم
 تزعمون تزعمون انهم شركائي وفيه حذف أن ومعمولها وأما حذف الاسم والخبر
 وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة أنه لا يجوز وأيد بذلك كون
 ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما ان ورا كهما بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت
 وابن وقوله وكان (قوله ان لم يرد المصدر الخ) قال اللغوي انما أن يقول ان اريد
 سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخراته تنقض بالواقعة بعدفاء الجزاء
 فاما تفصح جواز الانهاية سدها صدر هو مبتدأ بقدره خبر كاسيحي وان اريد
 سد المصدر أعني من أن تم الفائدة بما ذكرنا وبه مع تقدير شيء في المانع من وقوع
 المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بأن
 الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجوز أن يقع المصدر
 موقعا وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا أو غيرها جاز
 سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع قدر وفيه نظر اذ يعود
 الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة
 التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده
 تعيين المكسر لا غناؤه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان
 الاختصار مهما أمكن مطلوب اه فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما
 قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا اوقات بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت
 زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة المكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول
 الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزئها في محل مفرد فتصحج وأما
 انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان يؤول
 والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المتنازع في
 التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد حينئذ فيقال لم يقل المفرد
 لانها اذا سدت مسده مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتبار ان)
 أي السد وعدمه فلا اعتبار ان بمعنى المعبرين (قوله أي في ابتداء الكلام)
 أي لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال أبو حبان وليس وجوب كسرهما
 مجبعا عليه فقد ذهب بعض الخويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام
 فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نحو انا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف
 فيه لسبق البسملة عليه وخصصا على القول بأن البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسد المصدر مسدها
 وسد معمولها او وجوب
 الفتح ان سدد ذلك وجوز
 الامر ان صح الاعتبار ان
 وعلى الحالة الاولى انفسر
 المصنف وذكروا دورها
 اربعة فقال (وتكسر ان)
 اذا وقعت في الابتداء أي
 في ابتداء الكلام حقيقة
 ارجحكم (نحو انا أنزلناه)

الكلام إلى الآية وبحت الضمير (قوله ألا إن أولياء الله) مثال للابتداء المحكمي
 لتقدم ألا الاستفهامية عليها ومن الابتداء المحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا
 كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيد الله فاضل فقوله فاضل كلام مستأنف وقع
 عليه السابقة. ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا (قوله بأن تقع
 جوابا له) أي لاسم المقسم به وما ذكره مذهب البصر بين وقيل يختار الفتح وقيل
 يجب وأصل الخلاف أن جملة القسم والمقسم عليه هل أحدهما معمول ولا أخرى
 فيكون المقسم عليه مفعولا لفعـل القسم أولا فن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي
 توكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسرو من حوز الأمرين أجاز الوجهين (قوله
 والكتاب المبين) الواو للعطف إن كان جم مقسم به باضماء حرف القسم لا للقسم حتى
 لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والافل المقسم وجواب القسم أنا أنزلناه لا
 اعتراض تنجيما للقسم به والجواب أنا منذرون خلافا لابن عطية للسبق واسلامته
 عن الفل فان قوله يفرق الآية من تمة الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه
 (قوله لم نجعلها جوابا للقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعـل القسم وهو
 تخلفي بواسطة ترغ الخافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه
 والمجروور هنا هو المحلوف عليه وفي التصريح أن الفعل على الفتح اخبار بمعنى
 انطاب للقسم لا قسم إذا أصل في الجواب أن يكون مذكورا والمفتوحة
 لا تصلح لأنها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة قال الشهاب القاسمي
 وكونه ليس قسميا واضع في مثل هذا البيت إذا المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما
 بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا سألنا الله على كذا ما نفع أن
 يكون قسميا وهذا قال فقهاؤنا في حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت أنه بمن
 أن نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه
 وإن لم يكن الجواب مطلقا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو
 أم لكم كتاب فيه تدرسون أم لكم فيه ما تخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ
 أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك إما أن يكونا خوطبا وبذلك في الكتاب على
 زعمهم أو الأصل أن لهم ما يخبرون ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم (قوله
 قال في عبد الله) الظاهر أن مقول القول في عبد الله إلى قوله حيا والله يربى قال
 أما بعبارة لم سبق في تضائه أو يجعل الحق وقوعه كالواقع وقيل كمال الله عقله
 واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤذى معناها) أو المفرد إذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله
 تعالى يغال له إبراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ)
 فان العزة الخ ليس محكما الفساد المعنى لأن ذلك ليس من مقولهم لأنه لا يحزنه قواهم

ألا إن أولياء الله اذ لو فتحت
 اصارت مبتدأ بلا خبر تأويلها
 بالمفرد وهو لا يستقل به
 الكلام (وبعد القسم) أي
 بأن تقع جوابا له سواء وجدت
 معه اللام (نحو يس
 والقرآن الحكيم انك لمن
 المرسلين) أم لا كما في
 (والكتاب المبين أنا أنزلناه)
 لأن جواب القسم يجب أن
 يكون جملة ولا يمارض
 ما هنا الجارة الوجهين بعد
 فعل القسم حيث لا لام معه
 كافي الاوضح وغيره نحو
 أو تخلفي بربك العلي
 أي بوأ ذالك العصبى
 لأن من فتحها لم يجعلها
 جوابا للقسم (وبعد القول)
 بأن تقع مع معمولها محكية
 به (نحو قال في عبد الله) لأن
 محكي القول لا يكون إلا جملة
 أو ما يؤذى معناها فان وقعت
 بعد القول غير محكية وجب
 كسرها نحو ولا يحزنك
 قواهم إن العزة لله جميعا
 وفتحتها

في نحو

أخبرك بالقول أنك صالح
 ونحو أقول إن زيد عاقل
 (وقبل اللام) الابتدائية
 المتعلقة بالعمل من العمل
 (نحو والله يعلم أنك رسول)
 لوجود اللام إذ لو فتحت أن
 أنزم تسليط العامل عليها
 ولام الابتداء للمصدر
 الكلام وماله صدر الكلام
 لا يعمل ما قبله فيما بعده
 وهذه اللام وإن تأخرت لفظا
 مانع فربما التقديم على
 أن وتسكسر أيضا إذ وقعت
 في أول الجملة المخبر بها عن
 اسم مبنى وفي أول الصلة
 والصفة والجملة الحالية
 والمضاف إليها ما يختص
 بالجملة كذو حيث ونضبة
 كلام ابن الحاجب في كافيته
 وجوب النتح بعد ما يختص
 بالجملة

ذلك وكونه من مقواهم على جهة المخبرية فيحذفه خلاف الظاهر لا قربية عليه (قوله
 في نحو أخبرك الخ) فانها في الأول للتعليل أي لانتفاء فاضل وفي الثاني مفعول للمقول
 بمعنى الظن (قوله وقبل اللام الخ) سكت عن بقية العلاقات فليكن نظرا لفرق بين اللام
 وغيرها من بقية العلاقات التي تنصو رمع ان هذا وقال الرضي وتسكسر أيضا إذا
 دخلت في مبتدأ في خبره لأم الابتداء فانها لا تتجاع الا المكسورة لأن وضع لام
 الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهماسواء في المعنى انتهى وعلى
 هذا كان الأولى ابقاء المتن على الملاحظة لان اللام أعم من المتعلقة بالجملة خاصة
 بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت أن زيد عاقل لان اللام ليست للابتداء
 لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما
 أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان أفوتها بالعمل (قوله وتسكسر
 أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتسكسر في الابتداء وأمثلة
 الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب التسكسر في ذلك
 لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الابتأويل وذلك بمنع مع ان وجوب
 التسكسر مبني على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيين يمنعون صحة التركيب
 أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا التسكسر وهمام لا زمان وأما الواقعة خبرا
 عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادي أنك فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة
 وافتظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب التسكسر لان الصلة
 لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة في حشوا الصلة صورة وافتظا نحو جاء الذي عندي
 انه فاضل والافهسي واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة
 لوقوعها مع ممولها في محل المبتدأ أو الظرف قبله خبره وانما وجب تسكسرهما
 في نحو أعجبنى الذي ابوء انه فاضل مع وقوعها حشوا والصلة لانها خبر عن اسم مبنى
 (قوله والصفة) أي وتسكسر أيضا إذ وقعت ان مع ممولها في أول صفة قال في
 التصريح لاسم مبنى قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب التسكسر لان الفتح
 يؤدى الى وصف اسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الابتأويل مفعول مع
 ان وأما الواقعة في حشوا الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندي انه
 فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتسكسر أيضا إذا
 وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد دواو الحال أم لا لان
 الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتحها لتكون
 في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذلك اذا كان طريق المصدر لا المؤول
 به لانه يؤول بمعرفة وشرط الحال التسكير لكن ذكر السباني أن موضع الموصول

وصلته في نحو قاعوا ما خلا زيد انصب على الحال كما يقع المصدر امر يح في نحو
 ارسلها امر الزوهي لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله
 قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله الفايقي وبؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين
 لا يختص بجيب (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي ومعه ولاها فاعلا نحو
 أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أرحى إلى أنه استمع نفر من الجن لان
 الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولاه) نحو ولا تخافون انكم
 اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى أن لا يقيد بقوله لتدخل
 الواقعة مفعولا نحو جئتكم اني أحبك ومفعولاه معه كما قال ابن الجبار نحو يجيني
 جلاسل عندنا وانك تحذتنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز
 من نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو
 ومن آياته انك ترى الارض اوفى الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدأ
 لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو
 اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي إلى وقوع الجملة خبرا
 من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقادي انه حق فيجب الكسر لان الجملة
 في الاوّل صدح محكية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا يحتاج لرابط أي قولي هذا اللفظ
 لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير واعله
 لذلك أسقطه الشارح ولانه يرد عليه نحو عملي اني أحمد الله فان حمد الله صادق على
 عملي مع ان الفتح واجب ونحو المرقم بطلب من حواشي التوضيح (قوله أو مجرورة
 بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الخزانة لا المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو
 بما لا يختص بالجملة) نحو مثل - أنكم تنطقون فقل مضاف وانكم تنطقون مضاف
 اليه وماسة وذ كرا الحفيدان هذا مما يجوز فيه الامر ان وجهه ظاهرا (قوله أو
 تابعة لشي من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان يدخل في التابعة المعطوفة نحو اذا كروا
 نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتهم والمبدلة نحو اذ يدرككم الله احدى الطائفتين
 أنهما لكم والمؤكدة نحو كيد العظايا نحو يجيني انك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة
 أولى من تعبير الموضع بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو اذا الله عبد
 التقوا والله ازم فالكسر على معنى فاذا هو عبر التثاق والفتح على معنى فاذا العبودية
 أي حاصله (قوله اوفاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل مثكم - أو
 بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة
 أي حاصلان أي فالخامس الغفران والرحمة (قوله أو أما) بفتح الهمزة وتختيب الميم
 نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها جملة من حقها وهو

قال بعض العلماء والوجه
 جواز الوجهين بعد حيث
 الكسر باعتبار كون المضاف
 اليه جملة والفتح باعتبار
 كونه في معنى المصدر ولزوم
 اضافته الى الجملة لا يقتضي
 وجوب الكسر لان الاصل
 في المضاف اليه أن يكون
 مفردا وامتناع اضافته الى
 المفرد انما هو في اللفظ
 لا في المعنى على أن الكسائي
 يجوز اضافته اليه ومن ثم
 قال المرادي ويخرج الفتح
 على مذهب الكسائي وعلى
 ذلك ينبغي جوازهما أيضا
 بعد اذ يؤيده جوازهما
 في اذا الفجائية مع اختصاصها
 بالجملة ^{بفتح} تنفتح أن وجوبا
 اذا وقعت فاعلا أو نائباعنه
 أو مفعولاه غير محكية
 أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق
 عليه خبرها أو مجرورة بحرف
 أو بما لا يختص بالجملة
 أو تابعة لشي من ذلك
 وتكسر ان أو تنفتح اذا
 وقعت بعد اذا الفجائية
 أو فاء الجزاء أو أما

قابل (قوله أولا جرم) نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل
ماض معناه وجب وان وصاتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه
وقال الفراء لا جرم مر كبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا يدوم بعدها مقدرة أى لا بد من
ان الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمن فيقول
لا جرم لا تنك (قوله أو أو الخ) نحو ان لا أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تطعمها
فيها ولا تضحي قال كسر اما على الاستئناف أو بالاعطف على جملة ان الأولى والفتح
بالاعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للاعطف عليه من نحو قولك نلى مالا
وان همرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للاعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى وفضل
همر و فيجب كسر ان (قوله أو وقت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا
من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل
مستأنف استئنافا لانه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله
أو خبرا عن قول الخ) نحو قولى انى أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقة من
المصدرية أى قولى حمد الله فالجبر مفرد والكسر على انه بمعنى القول أى مقولى أى
أحمد الله والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لانه نفس المبتدأ فى المعنى ولوانتفى
القول الاول فتح نحو على انى أحمد الله او القول الثانى أو اختلاف القائل كسرت
فالاول نحو قولى انى ومن والثانى نحو قولى انى أحمد الله واعلم ان الضابط
يصدق على أول قولى انى أحمد الله لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق
على ان ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من
حيث هو بأى عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين
قال شيخنا فيكون انى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول
مؤولا بالمقول أى أول مقولا فى هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى المقول
بل باقيا على مصدرية اللهم الا أن يقال بقدر مضاف قبل قوله انى أحمد الله أى
قولى انى أحمد الله ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول جملة انى أحمد الله مقولة
فان قلت قد لزمت من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف
اليها قلت اذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما فى قوله هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول
بمعنى المقول وقد علمت رده بما قدمناه انتهى وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب
ما ينبغي مراجعته لا ريب (قوله عند ارادة المبالغة فى التأكيد) أشار الى ان فائدة
اللام ذلك قال فى المعنى ولهذا زحافوها فى باب ان عن صدق الجملة كراهة ابتداء
الكلام بمؤ كدين انتهى ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للحال وكأن

أولا جرم أو أو وسبوقه
بمفرد صالح للاعطف عليه
أو وقت فى موضع التعليل
أو خبرا عن قول وخبرها
قول وفاعل التولين واحد
وقد بسط فى الاوضح الكلام
على هذه الامور (ويجوز
دخول اللام) الا بتدنية
عند ارادة المبالغة فى
التأكيد

الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ر بلك ليحكم بينهم يوم القيمة
 اني ليخزننى أن تذهب وبابه فان الذهاب كان مستقبلا فلم يكن يحزن حالا لزم تقدم الفعل
 في الوجود على فاعله مع انه أثره واجيب بان اللام في ذلك مجرد التوكيد مسبوقة
 بالدلالة على تخليص المضارع للاستقبال وأجاب في المغنى عنه بذلك فليراجع
 (قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها في خبران الذى في
 أوله لام قسم وجب الفصل بينهما الكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلاما
 لوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله لازادة فان غيره جعلها موصولة
 أو موصوفة وزاجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انما لا تدخل على ان
 وعلمته ما مر عن المغنى اسكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند
 سبويه كقوله * لهنك من يرق على كريم * لزوال لفظة ان وظاهر كلامه انه
 لا يشترط في الخبر ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف
 الشرط فلا تقول ان زيدا ان ضربته يضرب بلك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان
 اللام والشرط مرتبة كلهم الصدر فتنافرا وحذر من التباسها بالموطئة لانها
 تذهب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح
 للموطئة نحو ان زيدا من يأتيه يحسن اليه لانه غير صالح للموطئة وردبانه لم يسمع ونص
 الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان
 زيدا انك محسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا طعما لك لا كل وان منع
 البدر ابن مالك من ذلك فقد دوهه المصنف والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو
 ان ر بكم يومئذ الخبير فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر
 لما يأتي انما الاصدارة لها في باب ان (قوله وان زيدا لا يوه قائم) نبه به على انه لا فرق بين
 الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخول
 اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه الحسن وهو ضعيف لان حقها ما
 سقطت عن التصدير ان لا تأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى
 في شرح التهذيب بأنه شاذ وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى
 وان دخولها على الثاني جائز من غير ضعف ومنه قوله * وانك من حاربه لمحارب *
 وعلى هذا يخرج ان هذان اسحران ولا يحتاج الى تقدير مبدأ (قوله منفيا)
 أى بحرف لان أكثر المنفى عما أوله لام فذكره دخول لام على لام ثم اجزى النقي على
 سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا لا يس قائما وتدخل على الثاني اذا كان اسما
 نحو ان زيدا الغير قائم ويدل عليه ما عندى غير مكثور وقد خلت على معمول ما عمت
 فيه غير وعلم من قوله كمالو كان مع تأخره منفيا أو مانسبيا الخ أى فانه يمتنع دخولها

(على ما) أى الذى أوشى
 تأخر من خبران الميكورة
 وان تقدم معموله نحو اني
 لو زيدا لا يوه قائم فلو
 قدم الخبر امتنع دخول اللام
 عليه كمالو كان مع تأخره
 منفيا أو مانسبيا متصرا فخاليا
 من قد

عليه في ذلك انه المتدخل على ما ليس واحدا مما ذكر وهو المفرد نحو ان ربي لجميع
الدعاء والجملة الفعلية التي فعلها ماضارع نحو ان ربي ان يحكم لشيء بالاسم ولا
فرق في المضارع بين المنصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيد البذر الشرو والجملة الاسمية
وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك اعلى خلق عظيم ومجمله
اذ لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضي الجماد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقدر
الظاهرة نحو ان زيدا القدام والمقرون بقدر المقدرة كما يقتضيه الملاقاة نحو ان زيدا
لقام بتقديره وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا
فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره فتدخل على الاول مطلقا والثاني مع
قد لا يمكن بقاء الكلام في دخولها على مفعولاته فلم ينصوا على حكمه ههنا قال
ابن مالك ووربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله
عنها في قوله اني كنت عن هذا الغنية فأشار الى قاتله من جهة دخول اللام على الجزء
المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما ساف عن الرضى والمرادى في الاسمية كما
لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال التامة على الاعلى الجزء الاخير
(قوله وهذه اللام الح) قضيتها انه ليس حقها الدخول على ان وفي الغنى ما يخالفه فانه
قال وليس لها الصدرية في باب ان لانها مؤخره من تقديم ولهذا تسمى المرحلة لان
أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فذكره واقتناح الكلام بتوكيد بن الح (قوله كراهة
اجتماع حرفي توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا قائم ويجوز عن نحو قام
زيد نفسه عينه وفي المغنى وان لم يقيد بحرفين اسكنه قيد باقتناح فأخرج مثل هذا
الاخير والاول خارج عما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك ان
السكاكي ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان لنا كيد وما كذلك وان ابن مالك
قال في التوضيح قد يجمع بين الاوماتو كيد والتثنية وان في مثل اسوف يقدم زيد
اجتماع حرفي توكيد فليحذر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على
ما تأخر من اسمها الخ وحكى السكاكي دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك
قول بعض العرب بخرجت فاذا ان لغدا أنا وبغنى أن يقدر الفاصل أى فاذا ان
بالمكان لغدا أنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضى ولا ينكر عمل ما بعد لام
الابتداء فيما قبله لانه ان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو
الاصح ومنعه المغاربة وحجى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد
معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك
انظر الخبر اذا تكرران قلنا يجوز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في
دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادى أن في جواز الفصل بمعمول

وهذه اللام هي الداخلة على
الابتداء وانما آخرت مع الخبر
كراهة اجتماع حرفي توكيد
وتسمى اللام المرحلة
وزحافت دون ان لتلايته تقدم
مفعولها عليها (أو من) اسمها
من خبرها نحو ان في ذلك
لعبرة لأولى الابصار ولا
يكون الخبر في ذلك الاظرفا
أوجارا ومجرورا أو عن
معمول خبرها نحو ان فيك
لزيد اراغب وبعبارة بعضهم
تقتضى أن تأخر الاسم على
الخبر شرط في دخول اللام
وليس كذلك بل الشرط أن
لا يلى ان لتلاي جمع بين حرفي
توكيد كما مثلنا (أو ما
توسط) بين الخبر والاسم
أو بين الاسم وغيره (من
معمول الخبر) نحو ان زيدا
اطعامك آكل وان في الدار
لغدا لزيد اجالس فلأخر
فمن الخبر امتنع دخولها عليه

مع نحو ان في الدار لسا كنناز يد نظر (قوله كالأو كان مع توسطه حالا) فانه يمتنع لانه
 يسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال و يدها ما ينظر
 لتصرف ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز زيادته عن
 المفاعل وقال بعضهم ودخل في المفعول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه
 على عامه اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدرا
 أو مفعولا له نحو ان زيد اقبيا ما قائم وان زيدا لا حسانا يزورك فهو مندرج في قواهم
 انما تدخل على معمول الخبر ويدفع ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاسماع
 (قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر طرفا
 مة وما وقع في جاري مجرور نحو ان عندك في الدار زيد او قلنا يجوز دخول اللام على
 معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما
 تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا ضرب
 لتأخر معمول الخبر في الاول ولا يكونه حالا في الثاني ولا يكونه فعلا متصرفا خاليا من
 قد في الثالث لان دخوله على معمول فرع دخوله على العامل (قوله وخرجت على
 زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابداء
 ومما سمعت زيادتها فيه واوالمعبة المغنية عن الخبر حكى السكافي عن بعض العرب
 انه قال ان كل ثوب لو شتمه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر ووضعه لانه
 الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤية بحجرة وترضى من اللعم بعظم
 الرقية * والشاهد فيه ظاهر والشهرية العجوزا افانية (قوله ولا كني الخ) لا يعرف
 له قائل ولا تنمة ولا رواه عدل والشاهد فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) دمية
 بالمدال المهمة من الهمامة وهي الحفارة والخلاف جمع خليفة وطرف بضم الطاء
 المجمعة جمع طريق وما يعني من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من صاف
 وان كان الذين أحقرهم طرفا والشاهد في دخول اللام في قوله للسا وانما كان
 حسنا لدخوله قبل ذلك على خبر ان (قوله دفع اللبس) يؤخذ منه انما اذا كانت عاملة
 ونيف اللبس بان كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمه اللام كما في الرضى قال
 الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العامة بالمهمة نحو ان هذا قائم وان الفتي
 لقاعد انتهى قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذا المعنى الاصل لم يتغير بخلاف
 اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تسلم اللام مع

أيضا وهو ما صححه ابن مالك
 وأبو حيان وصحح بعضهم
 المنع لان الحرف اذا أعيد
 للتأكيد لم يعد لامع ما دخل
 عليه أو مع ضميره ولا يعاد
 مع غيره الا في ضرورة
 ونسبة كلام بعضهم أن
 توسط المفعول بين الاسم
 والخبر شرط لدخول اللام
 عليه وليس كذلك بل الشرط
 أن يفصل المفعول عن
 ان كما مثلنا (أو من ضمير
 الفصل) نحو ان هذا هو
 القاص الحق معي به اكون
 فاصلا بين الخبر والتابع
 والسكونيون يسمونه عمادا
 لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى
 اولانه حافظ لما بعده حتى
 لا يسقط عن الخبرية
 كالعماد في البيت الحافظ
 للسقف من القوط والصحاح
 أنه اسم وأنه لا محل له من
 الاعراب ومن في قوله من
 خبر ان للبيان (وتنبه) لا تدخل
 اللام في غير ما ذكر وسمع
 في مواضع وخرج على
 زيادتها نحو

أم الحليس العجوز شهيرة

ولكني عن جها العيين * قال البدر ابن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لدمية *
 وخلاف طرف لما أحقر * (ويجب) دخولا (مع) ان (الخفة) المكسورة الهمزة (ان أهملت وان لم يظهر
 المعنى) لام الماهملت صارت بصورة ان النافية خفيف اللبس في بعدها باللام دفعله ونسب اللام الحفارة فان
 أهملت أو ظهر المعنى لوجود دقيرة دافعة لاحتمال النفي لفظية

بأن يكون الخبر منفيا نحو وان زيد ان يقوم أو معنوية (٤٤) كان يكون الكلام سببا للمدح كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن
لم يجب دخولها بر قد يجب
تركها كالمثال المذكور
وقضية كلامه في الشرح أن
هذه اللام هي لام الابتداء
وبه صرح في الاوضع وهو
مذهب سيبويه واختاره
ابن مالك وذهب بعضهم الى
أن اللام أخرى اجتناب
لأنه رقيق وعثرة الخلاف تظهر
فيما اذا تقدم علمها فعمل قلبي
كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤمننا فن
جعلها لام الابتداء كسر
همزة ان ومن جعلها لاما
أخرى فتحها (ومثل ان)
المشددة في نصب الاسم ورفع
الخبر (لأن النافية للجنس)
لمشابهتها لها في التوكيد
ولزوم الصدر والدخول على
الجملة الاسمية وتسمى
لأن التبرئة لأنها تدل على نفي
الجنس فكأنها تدل على
البراءة منه وخرج بالنافية
لأن النافية فانها تختص
بالمضارع والزائدة فلا تعمل
سباو هي التي دخولها

التخفيف مطلقا أمام الاله مال فلما ذكر وأمام الاله مال فلما ذكر (قوله بأن يكون
الخبر منفيا) لأنه يبعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفي النفي ونفي النفي اثبات فلا
حاجة لأن في بل الموضع موضع الاثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح وأبابة كفضاة
جمع آب بمعنى ممنوع والضم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولو ساق
كانت وصرفها صراعا للمعنى وصرف الهماد لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل
والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الاله مال وان دخلت على الفعل (قوله
وذهب بعضهم - م الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا
بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيه الا تدخله
لام الابتداء نحو وان قتلت لمسلم وان يزيتك لنفسك والجواب ان المثال مخترع ولم يتم
تعليقه بالافعال القلوب لودخلت على أول مفعولها السكنا لا تدخل بعد الافعال
الناسخة الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الأول فخلوه عن المانع فلا بد من
نصب الثاني وان دخله لام الابتداء وامان قتلت لمسلم وان يزيتك لنفسك فشاذا
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع ان لا تنبسط بالنافية قلت
قد يقال انها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل
الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون السكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم بتغير
الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الاعلى
المكسورة (قوله فتحها) اذا لمانع من تسلط الفعل قبلها علم اقل أبو حيان وهذا
البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم
بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد على مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمؤمننا
الا لكسر لانهم عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الامؤمننا انتهى (قوله
لأن النافية للجنس) أي اصفته وحكمه والافالجنس لا نفي واسناد النفي اليها مجاز من
اسناد ما للشيء الى آله (قوله وكأنها تدل على البراءة منه) عبارة الدماميني كأنه
مأخوذ من قولك برأت فلان عن كذا اذا نفيته عنه فهي - همزة للجنس أي نافية
له والملاقى المصدر علم القصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ)
يعني باعتبار اصل المعنى والافكل زائد في بدخوله التأكيدي وخروجه يتخلل بذلك
(قوله ويفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرأتين ارادة الجنس بل امرأة ومن قرأتين

كلام تكرونها وبقره للجنس لأن النافية للوحدة لأن العمل عمل ليس يمكن تقدم ارادة
س قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرأتين والاصل أن لا تعمل

ارادة غيره بل رجال أو رجالان (قوله لا تقدم في ما) أي من انها حرف لا يختص بقيل
فأصلها أن لا تعمل وذكريا بن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفي
العام اختصت بالاسم فليست اذن المدخلة على الفعل فقال اذا قصد بل انفي الجنس
على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التخصيص
يستلزم وجود من انظما أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء لسكرات فوجب لا عند
ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن أن يكون جراثيلا يعتقد انه بمن فانه في حكم
الموجودة كظهورها بعض الاحيان ولا رفا لثلا يعتقد انه بالابتداء فحين النصب
انتهى مع اختصار (قوله نفي الجنس) أي جنس اسمها من حيث انصافه بالخبر والا
فليس النفي الاسم بل الخبر ان مفردا مفردا وان متي فمتي أو جمعا فجمع ومعنى نفي
الجنس والوحدة في المتي والجمع نفي كل متي وجمع ونفي فرد من افرادهما لم يكن
كونها نفي الجنس في المفرد ظاهرا ما للجمع والمتي ففيه توقف فقد أشار السيد في
حواشي المطول الى أن نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وانه ليس نفا
في نفي الجنس فراجعوا لعل المراد انها نفي الجنس نفا في الجملة ونفسية كلام السيد
ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك في غير التكرار المنفية
ولا فليجرر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لاشي
أو حرف جر نحو غضبت من لاشي جراثيلا تكرر ولم تعمل لا لأن الجار انما يتعلق
بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا للربان لانها
عامل ضعيف وأمالا كذلك رجلا ولا كزبد رجلا ولا كالعشير زاترا فاسم
لا في الاوabin محذوف أي لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان
خبرها ظرفا أو مجرورا أو لا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو مموله
أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليجرر وأفهم كلامه انه
يشترط في لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في الباب
وحكمه حكم خبران الا في جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبرا اذا كان
ظرفا يجوز تقدمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها
عن مرتبة أصلها انتهى * بقي ان عموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لا هذه عدم
انتفاض زفها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله
يحشر الناس لابنين ولا آباء الا وقد دعيتهم شؤون
ان جملة وقد دعيتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لم يكن
صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به في باب

لا تقدم في ما التافهة لم يكن
ورد السماع بعملها على خلاف
القياس وانما تعمل بشروط
ربعة الاول أن يقصد بها نفي
الجنس على سبيل
الاستغراق الثاني أن
لا يدخل عليها جار الثالث
والرابع أن لا يفصل بينها
وبين اسمها فاصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل
مع الانتفاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم
في لا العامة عمل ليس انه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها مع قول الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة
بالنكرات واما الخبر فعلى الأصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفضيل
مذاهمهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا باله ولا غلامي له
ولا مسلي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى ضمير حقيقة باعتبار المعنى
واللام تحسم بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهه
الحجة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب اللقاني بانها نكرة
صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المغنى في بحث اللام
حيث قرر انهما معتهما من وجهه دون وجهه وان لهما منزلة بين منزتين فراجع
(قوله واليهما أشار الخ) في كونه إشارة الى اشتراط عدم الفصل نظرا لاختفي
(قوله وما أوههم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضي واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الحلال بنكرة فينصب بالالتبرئة وتترع عنه لام
التعريف ان كانت فيه نحو الحسن في الحسن البصري أو بما أضيف اليه نحو
لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تعالى ولتاويله بالنكرة وجهان أحدهما ان يقدر مضاف
هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام وذلك المضاف هو المنفى بالحقيقة
وانما ترع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما ان يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فعنى والا باحسن لها ولا فصل
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرات انتهى لمخصا وقدره بعضهم يلاسمي بهذا الاسم
أو بلا واحد من سميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله
سميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقديره بأنه قد ذكر مثل في
قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد في معنى العلم المقرون بلا
فتقديره مثل خلاف المقصود وبأن المقابل لهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد
فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا نصره لكم قال الفصح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقدر في كل موضع ما ياتي (قوله ان كررت) أي على سبيل العطف ولم يذكر
الاخير واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة

وان يكون هو والخبر نكرتين
والله أشار بقوله (لكن)
عملها خاص بالنكرات
المتصلة بها) فلا تعمل في
معرفة وما أوههم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا في
نكرة منفصلة فاذا وجدت
هذه الشروط عملت وجوبا
ان أفردت وجوزا ان
كررت ثم اسمها ان كان
مضافا (نحو لا صاحب علم
يموت) أو شبهه نحو
لا حسنا وجهه في الدار
(ولا عشرين درهما عندى)

بها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار لا امرأة ولا في الدار رجل
 ثم امرأة ولا زيد ولا عمر وفانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا
 ثم آخر خارجها على كون لا الثانية مريدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم
 الخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معر بابا اتفاق) هذا مبني على الاعم الاغلب
 لا يرد نحو لا كزيد عندنا فان ائتم لا فيه مبني على انه مضاف وانما لم يبين المضاف
 كما قد رتبته عند التركيب وألحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيه به قال
 التسهيل وقد يحمل على المضاف مشابهة بالعمل فيترع تنوينه انتهى وذلك نحو
 طالع جبل لا تنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب بل يمكن ترك تنوينه اشبه
 بالاسم ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت
 ما يأتي في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف ونحوه (قوله ما تعلق به شيء الخ ان
 يريد بالشئ اللفظ وهو يوصف بالتعلق فيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر
 مضاف أى من مفهم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانها
 وان أر يديه المعنى في وصفه بالتعلق الذي هو العمل بجوز وقول الشارح سواء الخ
 صريح في الأول (قوله مرفوعا) نحو لا قبها فعله (قوله او منصوبا) نحو لا طالعا جبلا
 حاضر (قوله او مجرورا) نحو لا خير من زيد عندنا (قوله اعمله فيما بعده) قال
 شيخنا فيه نظرية قد عده بعضهم من التشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو
 زيد وعمر وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب في باب النداء
 فالشرط فيه أن يكون نائبا له من تمام معناه ولا يثرت أن يكون عاملا فيما بعده
 فعبارة بعضهم فيه ما أنه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسند من قول بعضهم
 في ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صريح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على
 ما ينصب به) أى على شيء ينصب به من حركة أو حرف وقضية انه بنى على حركة
 لاستحقاقه لها في الأصل قبل البناء عكس ما علم به بناء المنادى على الضم من
 مخالفة حركة بناءه لحركة اعرايه ولعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة
 في الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد
 انه بنى غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه
 معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اما لان لارجل في الدار جواب سؤال محقق
 أو قد رده هو من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب ايطابق
 السؤال الا أنه استغنى بذكرها في السؤال واما لان لارجل بالفتح أبلغ في النفي من لا
 رجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام
 به كذلك لا يحرف مؤكدا لنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكده النفي في المسند

ظهر نصبه وكان معر
 باتفاق والمراد بشبه ما تعلق
 به شيء من تمام معناه سواء
 كان ذلك الشئ مرفوعا
 أو منصوبا أو مجرورا وانما
 سمى شيئا بالمضاف لعمله
 فيما بعده كما اضاف (فان
 كان اسمها غير مضاف الى
 نكرة (ولا شئ) بأن كان
 مفردا أو متنى أو مجموما
 (بنى) معناه على ما ينصب
 به لو كان معر بالتضمنه معنى
 من الجنسية فان كان مفردا
 لفظا ومعنى أو لفظا فقط
 أو جمع نكرة بل نكرة
 أو مؤنث بنى (على الفتح)

اليه منسبل ما جاء في من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدر او الباء وان كانت
 بمسار ذاتا كبد النفي الا انه النأ كبد نفي الحكم في الخبر نحو ما ترى يدع نطق
 والقول بأن هلة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور وواعه ترض بأن التضمن لمعنى من
 لانفسها الا الاسم بعد هاء وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنم ازائدة مؤكدة
 لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الادعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغراق
 فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لامعناها وفيه
 ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا أيديها هو مذكور في
 التصريح بهذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما
 اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل بخالفه وهو الحق ولا يشك كل اعراب
 المضاف وشبهه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيه صير الاسم بها الى ما يستحقه
 وهو الاعراب وألحقها اسمها الاسمي وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض
 وقد استثنى كل البناء لاجله لاشتراطهم في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون
 بأصل الوضع ومن ثم لم يبين الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ
 يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن
 الناطم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما في نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان
 مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه
 وان مشى أوجه ما وقوله في الدار ما خبره قوله لا هندوخ بهر الباقي محذوف أو خبر
 للجمع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفرا تتركز بلها منزلة الواحد (قوله
 ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا طرف احتمال أن يكون متعلقا به
 وان يكون متعلقا محذوف نحو لا عامم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم
 فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن
 التسهيل وان جعل متعلقا محذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز
 الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للثبوت فذلك أن تقول
 تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في معنى
 اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقصر على ان ذلك مخرج
 على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام
 وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فنع
 من المدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء عاظرا
 الى ان التنوين للمقابلة (قوله نالذ الخ) هو بعض من بيت الامة بن جندل لا مقبل
 خلافا لابن عصفور وتمامه * ان الشهاب الذي مجد عواقبه * فيه وتلذذ بالتما

كما في (نحو ولا رجل) ولا قوم
 (ولا رجال) ولا هندوخ
 الدار ومنه لا مانع لما أعطيت
 ولا معطى لما منعت (و) بنى
 (عليه أو على الكسر) مع
 عدم التنوين عند الجملة هو
 ان كان مما جمع بألف وناه
 كما في نحو لا ملمات) وقد
 روى به ما قوله
 تلذذ ولا لذات للشيب
 فالسكسر استعجابا بالاصل
 والفتح نظرا للاصل في بناء
 المركبات قال المصنف وهو
 أرجح وانزهه ابن عصفور
 (و) بنى (على الباء)

موقية على انه تجزى بـ أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح
 فتح الشين (قوله على الأصح) مقابله قول المبرد أن لاعامة في افظ المثني والجمع وع
 الى حده فهماء عنده معربان لا مبنيان وعلى مذهبه معارضة الرضى فان قيل يشك كل
 الى الاصح أنهم جعلوا مجيء اللذين واللتين على صورة المثني معارضا لشبه الحرف
 لهذا أعرب بافلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب
 لقاسمى بأن الشبه هنا هو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك
 وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت بسبب البناء لان
 للوارد قوة وهما بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفتها لذلك ويرد على
 الاول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع
 ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة أخص بالاسم لوجود صورة
 التثنية والجمع في الفعل بل قيل يجمع الفعل انتهى فان قلت قد ينبنى المثني على
 الاف في نحو لا وتران في ليلة على لغة من يجرى المثني بالاف على كل حال قلت
 الظاهر انه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الاف لانه لو نصب على هذه
 اللغة كان منصوبا بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب
 به (قوله من كل تركيب تذكرت الخ) أى ولم يذكر الا خبر واحد الى آخر
 ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان)
 أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا
 خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيديوه فواضح لان
 لا المفتوح اسمها الان عمل في الخبر وأما على مذهب غيره فلا نعم وان كانتا عاملتين
 الا انه اسمان ثلثان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى
 لتأكيد النفي (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى
 هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لسكونها بمنزلة الاعرابية
 كما في التبداء وعليه الرضى (قوله لا نسب اليوم الخ) صدر بيت لالعباس السلى
 عجزه * اتسع الحرق على الراقع * وروى بدل الراقع الرائق وهو انصب بالبيت قبله
 (قوله والكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد ما لان العامل
 لا وحدها فان قدر لكل خبر وهو واجب عند سيديوه لما بينه في التصريح فالكلام
 جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس
 خاص بالشعر (قوله أوزيادتها) أى لتأكيد النفي لا الاولى (قوله على محل لا الاولى
 مع اسمها) أى على لامع اسمها باعتبار المحل وقضيتها ان لا من جملة المعطوف
 عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي

على الاصح ان كان مثني
 أو مجمعا على حده كما في
 نحو ولا رحابين ولا مسلمين
 عندك وقد تقدم أن لا
 اذا كررت كان هما جائزا
 لا واجبا لذلك قال (ولان في
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله)
 من كل تركيب تذكرت فيه
 لا واسمها مفرد (فتح الاول)
 من الاسمين واذا فتحت (ففي
 الثاني) ثلاثة أوجه (الفتح)
 على اعمال لا الثانية نحو
 فلا رقت ولا فسوق بالفتح
 فيها والكلام حينئذ
 جملتان (والنصب) على
 جعلها زائدة وعطف الاسم
 بعدها على محل اسم لا قبلها
 فان محله نصب نحو * لا نسب
 اليوم ولا خلة * بنصب الثاني
 والكلام حينئذ جملة
 واحدة (والرفع) على
 اعمالها عمل ليس أوزيادتها
 وعطف ما بعدها على محل
 الا الاولى مع اسمها فان
 موضعه ما رفع بالابتداء

والوجه ان المراد اللفظ على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لانـ ما بالتر كيب
صارا كاشئ الواحد) استشكل بانه كيف تجعل السكمان معاً مبتدأ مع أن
تعريف المبتدأ غير صادق عليهم ما لان مجموع لا واسمها ليس اسماً مجرداً ولا
صفة معتدة وأجيب بأن لا اسلم انه ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من
مركب من كلمتين حكمه عتق ولا يخفى عليك أنه ليس هناء تر كيب اذنو كان
لم يكن لامته ملا في النفي وانما هنا شبهة تركيب (قوله والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدرا الخبرهـ ما جميعه الا يلزم اجتماع عاملين على
معمول واحد لا يمكن ان يكون خبراً لا خبراً من فروعها أو بما يرتفع به خبر
المبتدأ ولا العامة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الوجة الثلاثة الخ)
لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبني)
أي على فحمة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد
يشمله ما ويستوى فهم ما المقطوع والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز
بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسيري وان كان هو مبني
على الياء نحو لابين طرفه انتهى وانظر لواعث جمع المؤنث المبني على الكسر
بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لارجل لطريف على الفتح قال
بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يشق مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد
تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذا مقيداً بقوله هم يجوز الوجهان أي
ان لم يركب فليجروا خرج بقوله المتصلة الثمت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء نحو
لارجل لطريف عاقول والضابط المذكور صادق بنحو بارد في المثال الآتي (قوله
ولاماء ما بارد اعندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه
تأ كيب خطأ انتهى ونحريه المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على
أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرا في وقديقال أي حاجة الى اعتبار
التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذي قدمه
الشارح وما المانع على هذا من أن يركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان
تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهل لا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم
اجراء للصفة والموصوف في عمله بناءً فهما على سنين واحد هذا التركيب قبل دخول
لا لا يقتضي البناء لان كلامنا الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم
تركيباً يتحقق معه العامل بناءً على قول من يقول ان الاءاء قبل التركيب معربة أما
على القول باسمه بنية فهي مبنيّة بدون اعتبار التركيب فله فائدة فيه فهل لا أبدلوا
قبل جمع الا أن يقال لم يبدلوا الثلاثة بل تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهم ما

لانـ ما بالتر كيب سارا
كاشئ الواحد وحق الاسم
الخبر عنه أن يرفع بالابتداء
والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان وهذه الوجة
الثلاثة جائزة في الثاني
أي اذا كان اسم لا الاولى
معمولاً بنحو لا غلام رجل
ولا امرأة (كك الصفة)
اذا كانت مفردة متصلة
باسم لا المبني كما (في نحو
لارجل لطريف) ولا ماء ماء
بارد اعندنا فانفتح على ان
الصفة والموصوف ركباً
تركيب بنحو عشر ثم أدخلت
لا عليهم ما بعد ان صار
كاسم واحد

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا بخلاف آخر مجيء وعه ما لا في
 كل منهما و يؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة
 بالاسم لا) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بأنه حمل على
 اللفظ لان فتحه لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشتهت لغرضها حركة الاعراب كما
 في النداء ووجه الاول بظهوره اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة
 عرابية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا ممكن اتباع
 النصب للاعراب الاشرف فيمكن أولى بخلافه في النداء اذ لا اعراب رفع للنداء
 المبني لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها المحل لامع اسمها) لان موضع لامع
 اسمها رفع بالابتداء كما صيرورتها بالتركيب كشي واحد وفيه ما صير ولا يختص
 ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التسهيل بقي أنهم ان أرادوا مع ذلك ان
 الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التي بنى اسمها غير طاملة في الخبر فهو مناف
 لتكون لا تنفي الجنس أي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر
 خبرا عن مجيء لامع اسمها لا يتصور أن تكون لنفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه
 من أن لا التانية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لنفي الاولى فاعلمهم
 تسجحوا في قولهم ان لامع اسمها مبتدأ وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما
 هو منسوب أي بالنفي للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد للفظي المتصل) نحو
 لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعنوي فلا يتأتى هنا الامتناع توكيد النكرة
 به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو
 لا رجل في الدار رجلا ورجلا (قوله فكما صفة المفصلة) أي فيجوز فيه النصب نظرا
 لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو
 في نية تكرار العامل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك
 وقيل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة
 ويجوز رفعهما وهذا هو ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لا مكان بدل
 البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل
 في التكرار لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده
 على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل
 مئة لانه كالتداء لان استعلاءه يقتضي تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز ان يركب مع
 المبدل منه لفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب
 بحكم لفظي فلا يتصور هج المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كلمة قبل
 لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كلمة قبل

والنصب على اتباع الصفة
 للمحل الاسم والرفع على
 اتباعها للمحل لامع اسمها
 وكما صفة في ذلك التوكيد
 اللفظي المتصل وأما البدل
 فان كان نكرة فيكون
 المفصلة على ما سيأتي نحو
 لا أحد رجلا وامرأة
 في الدار ومثله عطف البيان
 ان أجريناه في التكرار
 وان كان معرفة

وجوب الرفع كأنه في المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لك (٥٢) فيه أيضا (رفعه) أي الأول على

الابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وإذا رفعت (فيمتنع) حينئذ في الثاني (النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً) وعوز فيه الفتح على أعمال لا الثانية نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * والرفع على أعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لاناقة لي فيها ولا جل * ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجوهان في الأولى وثلاثة في الثانية ولوفات لارجل ولا طامعاً جلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة (وان لم تذكر لا) مع المعطوف نحو لا حول وقوة (أو فمات الصفة) عن موصوفها نحو لا رجل فيها كريمة (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفرداً أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد

وان لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البدل وهذا كما جازع أراه بما جازع أراه بدلا الاستثنى (قوله وجوب الرفع) لأن مقتضى النصب منتهى (قوله أو على أعمال لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لأن أعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيها هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه * وما فاهوا به أبداً فقيم * (قوله والرفع على أعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى أنه يتصور حينئذ أوجه لأن لا اماماً لغاة أو لا وناثياً أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى مائة والثانية عامة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبرها بكل وتقديره لهما أما في الأول فظاهر إذا عمل إلا الابتداء إذا فرق بين - يبيوه وغيره وأما على الثاني فلتمثيل العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبرها بكل إلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العامة عمل ليس منصوب (قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره * ومهجرتك حتى قلت معلنة * وقوله لاناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه وهو مثل - شهور في هذا المعنى (قوله لعدم لا في الأولى) ورجم الفتح منوياً مع لا حكى الاخفش لارجل وامرأة بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * وأراد بانه عبد الملك (قوله إذا علم) أي بقرينة حاله أو مقابلة (قوله ووجب عند بني تميم والطائين) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ولا يظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيدي (قوله ولا اله الا الله) قدأكثر الناس من انصاف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نظيل بذلك (قوله لا أحد أغير من الله) في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطل بلفظ أحد بديل شخص فكأنه من تعبيره انتهى - فكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطل ثم انه لا دلالة على الرواية المشهورة على أن الشخص يطلق على الله ولذا لم ينصح البخاري بالطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيئاً اظهر ذلك فيما استدل به من قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

نحو لا غلام مفرد ظرف عندنا (امتنع) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة (الفتح) لعدم (قوله) لا في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد جازع فيها الرفع والنصب كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * بروى بنصب ابن وبرفقه * تنمة * إذا علم خبر لا جاز حذفه كثيراً عند الخازن ووجب عند بني تميم والطائين نحو قالوا لا نسبر أي علينا ولا اله الا الله أي موجود فان جهل وجوب ذكر العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد غير من الله عز وجل

(قوله وقد يحذف اسم لا) أي مع وجود الخبر ولا يحذفان مع التثنية يكون إجماعاً خلافاً
 لأفراء وأصحابه ولا يخفى لهم في قوله * إذا الداعي المثوب قال يا لاء * بناء على أن الأصل
 يا زيدا آل زيد لجواز أن يكون الأصل يا قومي لا قرار خذف المنادي وخبر لا (قوله
 بمعنى الحسابان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما
 الذي بمعنى اتهمه فخطو ظننت زيد أي اتهمته فبمعنى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى
 علم) أي فتفيد اليقين نحوواني ظننت أي ملاقحاً به (قوله بمعنى علم) أي فتفيد
 اليقين لأنه المتبادر من العلم فينصرف إليه الاطلاق أنه جمعناه ولا ينافي أن العلم
 قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأي) أما التي منه فتارة تعدى لمفعولين كراي
 أبو حنيفة كذا خلافاً وتارة إلى واحد هو مصدر نائمهما مضاف إلى أولهما كراي
 أبو حنيفة حل كذا كما أن علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضوي وهذا
 به لم تصور قول من قال رأي من الرأي نحو رأي فلان كذا أي اعتقده انما تعدى
 لواحد خلافاً لمن قال انها تعدى لاثنتين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان
 لأنه المتبادر من انظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجيبهما لليقين
 والرجحان في قوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً (قوله وهي كظن) فالغالب
 كونه للرجحان كقوله * وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * وقد تأتي لليقين كقول
 الآخر * حسبت التي والجود خير تجارة * ومن العجب ما قيل ان ظاهراً كلام الشارح
 انهما لا تأتي لليقين (قوله ودرى في لغة بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حنيفة لم
 يمدما أصحابنا فيما تعدى لاثنتين وإلعل قوله * دريت الوفي العهد ياعروفاً غريب *
 من باب التضمن ضمن دريت بمعنى علمت والتضمن لا ينافي (قوله فان دخلت
 علمها الهمة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكهم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل أداة
 الاستفهام والانهى الفعل إلى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة
 فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسدداً لمفعولين الباقيين (قوله
 وهو كظن) أي فتفيد الرجحان غالباً وقد يفيد اليقين فالأول كقوله * اخطاك ان لم
 تغضض الطرف ذاهوى * والثاني كقول الآخر * ما خلتني زلت بعد كم ضمناً *
 (قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر) لكن خال به أي تكبر ليست من أفعال القلوب
 فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فإنه في باقي الأفعال لم يحتز عن ذلك مع انها
 تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سبباً (قوله وهو كظن) أي
 فالغالب كونه للرجحان وقد يفيد اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل إلا في
 الرجحان (قوله والاكثر وقوعها على لئ وان الخ) نحو قوله تعالى الذين كفروا
 أن لن يبعثوا وقول الشاعر * وقد زعمت اني تغيرت به سدا * (قوله بمعنى علم)

النواضع (ظن) من الظن
 بمعنى الحسابان لا بمعنى اتهم
 وقد ترد بمعنى علم (ورأي)
 بمعنى علم لا من الرأي وقد
 ترد بمعنى ظن (وحسب)
 وهي كظن (ودرى) في لغة
 بمعنى علم والاكثر نعيمها
 بالياء لواحد فان دخلت
 علمها الهمة زعمت لاخر
 بنفسها (وخال) ماضى
 يخال وهي كظن لا ماضى
 يخول بمعنى تكبر (وزعم)
 وهي كظن والاكثر وقوعها
 على أن وأن وسلمت ما تسد
 مسدداً معمولها والزعم قول
 يطلق على الحق والباطل
 وأثر ما يقال فيما يشك
 فيه وفي شرح التلخيص
 للسبكي ولم يستعمل الزعم
 في القرآن إلا للباطل
 واستعمل في غيره للصح
 كقول هرقل لا نى سفيان
 زعمت وهو كظن وان كان
 اذا تأملته تجده يستعمل
 حيث يكون المتكلم شاكاً
 فهو كقول لم يقيم الدليل على
 صحته وان كان صحيحاً في
 نفس الامراته من
 استعماله في الصحیح قول أبي
 طالب
 ودعوتنى وزعمت انك ناهي

* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * (ووجد) بمعنى علم

أى القائم معانها بقلب
 ما إذا كانت معانها غير
 قلبية فأنها تكون لازمة غالبا
 كراى بمعنى أبصر كرايت
 الهلال أى أبصرته وحسب
 بمعنى احمر لونه وايض يقال
 تحسب الرجل اذا احمر لونه
 وايض كالبرص ودرى
 بمعنى ختل نحو درى الذهب
 الصبدا اذا ختل واستخفى له
 ليه ترسه وخال بمعنى طلع
 يقال خال الفرس اذا طلع
 وزعم بمعنى سمن أو هزل
 نحو زعمت الشاة أى
 سمئت أو هزلت ووجد بمعنى
 استغنى يقال وجد زيد اذا
 استغنى فصار ذا جدة وعلم
 بمعنى انشفاق الشفة العليا
 يقال علمت الشفة اذا
 انشقت وهذه الافعال
 المذكورة وكذا متصرفاتها
 تدخل على المبتدأ والخبر بعد
 استيفاء فاعلها (فتنصب ما)
 معا (مفعولين) لها عند
 الجمهور (نحو) وظنوا أن
 لا ملجأ من الله الا اليه وقوله
 (رايت الله أكبر كل شئ)
 محاولة أو أكثرهم جنودا
 وقوله

حسبت التقي والجود خير نجارة

ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابه الشئ على صفة والعلم لازم له
 لان من وجد الشئ على صفة فقد علمه علمها وهذا هو المحذور اعده من أفعال القلوب
 كوجود والافهم باعتبار معانها ما الاصل ليسامنها (قوله لا بمعنى حزن أو فقد)
 فأنه ما الا زمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح
 فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله
 الا الله أى تيقن وقال فان علمه موهن مؤمنات أى ظننه موهن وليس فى قول العصام
 فى شرح الكافية وهو أى علمت لليقين اتفاقا ما يقتضى انه لا يستعمل الا فيه كما
 لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فبمعنى لواءه نحو علمت الشئ
 وهل ذلك مقتضى افرق معنوى بينهما أم لا بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم
 قد يخصصون أحدا المتساويين فى المعنى بحكم التقضى وذهب ابن الحاجب الى الاول
 والرضى الى الثانى لكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال كاد فى
 أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن المجيء
 ومعنى أو شك فى الأصل اسرع وتستعمل على الأصل فيقال أو شك فلان فى السير
 انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد فى المعنى عدم
 الاختلاف فى التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها الحن للزوم
 الفعل (قوله فأنه تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه انما لا تدخل الاعلى ما فلا يرد
 حسبت ان زيدا قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه انه لا حذف فيه وذهب
 المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا وذهب
 السهلبلى الى أن مفعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كفعولى أعطى
 بدليل ظننت زيدا عمرا وأجاب الكافيجي بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص
 المعنى بز يدعى بعمر وكما ان قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى
 (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على انساب فلا يرد أن الفاعل قديما أو خرويه تقدم
 المبتدأ والخبر على الفاعل بل قديما قدما على العامل (قوله فتنصب ما مفعولين) ان
 قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول على ما معا والحال ان نصب المبتدأ
 نصب الدخول عليه لا علم ما معا فالجواب ان المراد تعقيب المجموع لا مجموع
 ولا يلزم منه تعقيب كل فردا كل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثانى
 للثانى (قوله عند الجمهور) مقابلة قول السهلبلى السابق (قوله فاغبط) من الغبطة
 وهو ان يمتنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد
 المجعلة وكسر الميم الزن المبني (قوله فان علمه موهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا

وقوله لا ريت الوفى الا بهدا عروفا غبط * وقوله ما خلت زيات بعدكم ضمنا * وقوله بمعنى
 زعمت شكا واست شيخ * وقوله تعالى انا وجدنا ما ابرأ وقوله فان علمه موهن مؤمنات

بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى يقين فكان ينبغي ان يمثل باعلم أنه لا اله الا الله (قوله وبلغين برهان) قال الحفيد وانما جازا لغاء هذه الافعال دون غيرها لانما تضعفه ووجه تضعفها ان معانيها قائمة بجوارحة تضعفه وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخيرها عن المفعولين أو توسطها بينهما أو العامل اذا تأخر عن المفعول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل ان يضر بت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم تضعف هذه الافعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برهان الخ) محل ذلك ما لم يؤثر كد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والا فلا يحسن الا لغاء قال الرضي وتأكد الفعل المنعني بمصدر منصوب فيجوز ان يؤكد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والا لغاؤها ظاهر في ترك الاعتناء به فيمنع ما شبه التنافي وأما تركيده بالضمير أو اتمام الاشارة المراد به المصدر فأسهل اذ ليس يصح حين في المصدرية (قوله القوم في أثرى طنت الخ) بعض مصدر بيت بقيته فان يكن * ما قد طنت فقد طفرت وخالفوا * (قوله ابالاراجيز الخ) قاله متاثر بن ربيعة واليوم بالهمز ان يجتمع في الانسان الشغ ومهانة النفس ودناءة الآباء والخور يفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الا لغاء موجب قال الرضي ومصدر الفعل القلي اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فاعله في الاعمال والتعليق نحو وأعجبني طنتك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم وأما الا لغاء فواجب مع المتوسط أو التأخر نحو زيدا قائم طنى غالب أى طنى زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعمل للفعل وكذا اذا حذف جوارزا في صورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الا لغاء قبيح وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو طنتك زيدا قائما أى طنى طنتا فاعند من قال العامل الفاعل دون المصدر وهو كالمحذوف جوارزا نحو متى زيدا طنتك قائم ومتى زيدا قائم طنتك ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر بقيامه مقام الفعل لانه كونه مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرها أى المفعولين ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول السكوفيين والاختفاء وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير وجه عند غير ابن مالك ويتبع عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وما خال له انما تلك تنويع * ما يقتضى مراعاتهم (قوله مطلقا) أى سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله في جواب قسم) هذا هو الصحيح كما في المعنى في بحث اذا قيل له المصدر مطلقا وقيل

معه برجوحية (ويبلغين برهان) والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان تأخرن) عن المفعولين (نحو) قوله (القوم في أثرى طنت) فأخرا الفعل وأهمل لضعفه بانه آخر وما قبله مبتدأ وخبر (ويبلغين) بمساواة لاعمالهن (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعديني (وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور) فتوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا وانما كان الا لغاء والاعمال مع المتوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فذلك من مخرج قال أبو حيان وقيل الاعمال أرجح لان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في الاوضع وفهم من كلامه ان الا لغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على المفعولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه

الافعال (ان ولهن) ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر

ليس اها مطلقا (قوله النافيات لما ولهم) احترز به من غير النافيات كما الموصولة
ولا وان الزائدتين وكان الخفيفة وقيد لا في شرح الباب بالتي تنفي الجنس احترازا
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضى (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان
للقسم الظاهر واذا سقط القسم كانا مثالين لافدر وجلة القسم وجوابه في الجميع
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان
المعلق متأخر من القسم لان القسم من كور أو مقدر قبليه فكيف يعلق به عنه ولم
يتمصدر عليه الا أن يجب أن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كاشي الواحد وكان المتصدر عليه متمصدرا على القسم * ان قلت يتم بغير ترفيع الاعمال
والاغناء في مثل ذلك عمالا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة
ما هو لا ينطقون لا محصل لها بل لا جزائها و بعد التعليق لا محصل لاجزائها بل لها
فليتأمل (قوله أولام الابتداء) يدرج فيه نحو ان زيد قائم ان قبل يرد عليه عدم
الطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي ان لا تدخل الاعلى جملة فان لام الابتداء
تدخل على المفرد في نحو ان زيد قائم فالجواب قد صرح جوابا بان الاصل فيها التقديم
وأصله لان زيدا قائم ثم أخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)
أي لان الاصل للملاك وبذلك يدفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق
العامل وليس كذلك والاما وقع تردد في انه على التعليق والمصاحح لابن عصفور
في المقرب وغيره ولا بن مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الالغاء لاجل
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل
والله يعلم انك لرسوله وهذا يحجز بيت صدره * كذلك أدبت حتى صار من أدبي *
(قوله وانه علمت الخ) صدر بيت لابيد بن عامر يحجزه * ان المنايا لا تطيش بها ماها *
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني
ان أفعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله وانه علمت
الخ ونحوه في الرضى (قوله أو استفهام) المطلقة تشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبرناه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب
ثلاثة أقسام مطابقة للفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو أظن ان
تقوم فانه جائز دون أظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة اللفظ
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس له مصدر الكلام
الاحتمال (النافيات) لما
ولهم نحو علمت ما زيد قائم
وعلمت والله لا زيد في الدار
ولا عمرو وعلمت والله ان
زيد قائم (أولام الابتداء)
نحو وانه علموا ان اشتراه
الآية ومنه قوله
في رأيت ملاك التسمية الادب
(أو لام) القسم نحو علمت
والله اني قومون زيد وقوله
وانه علمت لتأتين منيتي
(أو الاستفهام) سواء تقدمت
ادانه على المفعول الاول
نحو وان أدري أقرب أم
بعيد ما توقع دون أم كان
المفعول اسم استفهام كما
سباني أم أضيف الى ما فيه
معنى الاستفهام كعلمت
أبو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا أبو من هو

السلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام ارايتك زيدا ما صنع وارايتك
زيدا أبومن هو فانه واجب الاعمال * قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية
(قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستتاة من كون سبب التعليق
موجبا وانظرا بالمعنى في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما
كان له أى المعلق عمل في المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزئي الجملة
لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون
الجملة ليس طريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزأين رجع الى الاصل
وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمى ان قبل المعلق الصذر فابعد جملة
لام فرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت
لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينها وبين
معمولها او يرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدلين صحة
اعطف بالنصب الخ) قال في التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال
سارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة
فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرها وهو يدل على منع عمرها اجال بالنصب وفي كلام
الرضي التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه انه عمرها جالسا يتضمن معنى الجملة
لانه جزأه ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل
بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها و يقتضى ان المعلق انما يعلق
عن المعطوف عليه دون المعطوف وان سذرته بالنسبة للمعطوف عليه دون
المعطوف اسكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم ولا كما يدل
عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) واقفه أبو حيان لانه
مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال في الجامع
ويختص بدرى نحو وما يدرى لك لعله يركى (قوله وجرمه في التسهيل) لم ار له ذكر
في التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد في شرح الشذور ولو بالشرطية ولم
يذكر المحترز عنه وعذ في الشذور وشرح من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام
عنها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع من
المغنى ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع الثاني
عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم
ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها
اللام نحو علمت ان زيدا قائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لان الان ابن الجبار
حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيوي

فالارجح نصب الاول لانه
غير مستفهم به ولا مضاف
اليه قال ابن مالك في شروح
الكافية (بطل عملون) أى
عمل هذه الافعال (في اللفظ)
دون المحل (وجوبا) لوجود
المانع من العمل وهو
اعتراض ماله صدر الكلام
(و يسمى ذلك تعليقا) لانه
ابطال عملها في اللفظ مع
تعلق العامل بالمحل فهو
كأراءة المعلقة التي هي
لا مروحة ولا مطابقة بدليل
صحة العطف بالنصب على
محل الجملة التي تعلق
العامل عنها ولا فرق
في الاستفهام بين أن يكون
عمدة (نحو علمت أى الخربين
أحصى) ونحو علمت متى
السفر أو فضلة نحو وسبعم
الذين ظلموا أى متقلب
يتقلبون فأى متقلب مفعول
مطلق منصوب بهما لعدم
لام مفعول به منصوب بمقابلته
لان الاستفهام له صدر الكلام
تمة * ذكر أبو علي في
المدكرة ان من جملة المعلقات
لعل كقوله تعالى وان
أدرى اهل فتنه اكم وجرم
به في الشذور وشرحه وذكر
بعضهم من جهات الوو جزم به
في التسهيل والمصنف في
الشذور وشرحه أيضا كقوله

فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الجباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كسر ان وهو صادق بالواجب الذي هو المراهط اعرفت ان التعليل واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فانظروا هرا الاسم كالتخبر نحو علمت ان في ذلك اعيرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام ان المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة ان كان زحمت عنه كما تقدم فهي مصدره حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر وثرء المال كثرته وغوه والوفر الكثير يقال وفر المال ككبره ووعده كثير (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فمن سيبويه والاختفاء وان مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة في أفعال الظن دون افعال العلم وأما عدم جواز أحدهما فبالاجماع (قوله لانك اذا اقتصرت الخ) تعليل للسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأوردنا قولك فلان يعطى براديه كثرة الاعطاء والا فلا انسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شي وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا تخصص الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظنا السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بل ادليل قبل دخول الناصح فكذا به انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالاجماع وأما الثاني فنعمه ابن مالك ووطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويجوز ان يقال من الضمير المستتر في ينصب أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شي (قوله مضارع مبدوء بقاء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير بقاء الخطاب (قوله بعد استفهام) أى بحرف أو باسم ويستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى طرف لتجملنا لا تقول في قوله * فنى تقول الدار تجملنا * فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالا خلافا لمن رده عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أو تقول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

باب الفاعل

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهر أو مضمع بارز أو مستتر بقرينة مقابلة بما هو قول

(قوله)

لقد علم الاقوام لو أن حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذا لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دلائل جاز ذلك (تنبه) قد يفهم القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند تسليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بقاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه نظرا أو مفعول نحو أتقول زيدا منطلقا وأنى الدار تقول عمرا متبعا وأجها لا تقول بنى أوى فان لم يستوف الشرط تعينت الحكاية

باب

في ذكر الفاعل وأحكامه (الفاعل) وهو اسم

(قوله أو مافى تأويله) ما واقعة على انظر وفي النظر فية وتأويله مصدر بمعنى اسم
المفعول تام مضاف أى لفظ حاصل فى عدد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك
ما بعده ولو قال أو مؤول به كان الظاهر واخصر ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف
سألت وهو هاتان وان وما دون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة
خلافاً لبعضهم فانظر المفعلى وشراح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية وأجاز ابن
مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا
بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى أول
يهم دلهم كم أهل ككأنه على تأويل أولهم دلهم كتره لا كنا (قوله قدم عليه
فعل تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كما فى الفاعل المستتر
فان التقدم هنا حكمى كوجوده وانضم يرفى عليه وتأويله وكذا ما بعده ما راجع
الى أحد الامر من المستفاد من لفظة أو والتقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى
هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سأتى حكماً والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع
فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لا مكان تصورت تقدم الفعل على اسم أسند اليه
بدون تصور الفاعل وخرج بقوله تقدم الخ تخويز يدقام أو قائم فان كلام السعد
فى بحث التقوى صريح فى أن المسند الفاعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره
وهما مسندان الى زيد ومثله شبيهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل فى
ضمها بل هو المقصود بالاسناد فيه صدق عليه وأسند اليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج الى
اخراجهم ولو سلم فهو لدفع اتهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع
اتهم أسرمهم وما جوزه العلم وابن عصفورى * وقلم * وصال على طول
الصدود يدوم * من ان وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غير سلم بل وصال مبتدأ
خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقض الان الضرورة لا يجب ان تدخل فى التعريف
فاندفع مافى شرح التسهيل للدامينى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى
فاعلاً لا بطلاناً ولا حواً اراد بما فى تأويله ما يشبهه فى العمل والدلالة على المعنى
المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المباعدة واسم التفضيل
والمصدر واسم الفعل والظرف وعدله المعتمدان قال أبو حيان أو اسم موضوع
موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجافى اياك ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية ولذلك أكد بالمتفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر
انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد
ففى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد
غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة اصطلاحاً ما ذكر باعتبار

أو مافى تأويله قدم عليه فعل
تام أو مافى تأويله وأسند
اليه على جهة قيامه به أو
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاستناد بالنسبة دخل فاعل شبه المفعول ويد في ان ضرب زيد
ولم يضرب زيد اظهر ورتحق النسبة والربط ولا يشعل حيثذا المفاعيل ونحوها
لخروجها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعاقلا لا متبوعا والمتبادر من الاستناد
الاستناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه ما عاريف فخرج التوابع أي بعضها وهو
المعطوف بالحرف والبدل اذلا استنادا الى التابع لانها بخلاف البقية على أنا
لانتم الاستناد في البدل بناء على أن عامله متدر من جنس الاقول (قوله وله أحكام)
جميع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور وإغية الجمهور ووجاء
نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الخرجه له ابن الطراوة قياسا مطرذا
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والخرجه هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أيداعلى حسب العلامة
التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسئل القرية انما تعرب على حسب
حركتها الاعلى حسب الاصل (قوله أو حكما كالجور من الزائدة الخ) هذا ما ذكره
جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات
وقدمضى في بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضى ان معنى ككون الكلمة
معربة محلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فانه يقتضى
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة وبشكل عليه أيضا فرقه بين
الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديرى
بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في الجور من الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير
فاظهر أن يكون الاعراب فيها تقديرا وبطلان صرح العيني في شرح الشواهد في
الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * في محل رفع لانها صفة للحكم فاما
وهو مرفوع تقديره لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكية
والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديري اتفاقا (قوله بما استند اليه) أي على الاصح
وراء أقوال لانظيلها واصنف أبهم الرفع ليجرى على كل الاقوال (قوله اما
حقيقة) أي اعطا أو تقديره ولو عبر بذلك كما أولى (قوله كقام زيد) أي كرفع
زيد من قام زيد (قوله أو بضافة المصدر اليه) الباع فيه للبيانية والسبب أعم من
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو بضافة بمعنى مضاف وإضافتها الى
المصدر بيانية ولا ينافى أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وكالمصدر
اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء وقال الشاطبي ان فاعل المصدر اذا أضيف
لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد في زيد قام فاعلا ولا في زيد
مضروب فاعلا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وفيما ان الجور بالحرف

وله أحكام منها أنه (مرفوع)
بما استند اليه ورفعها
حقيقة (كقام زيد) وعمره
قام أبوه (ومات عمرو)
وخالد ميت أبوه أو حكما
كالجور من الزائدة نحو
وما ياتهم من ذلك
أو بضافة المصدر اليه نحو
ولو لا دفع الله الناس

يكون المسند قائما كالثاني

(و) منها (انه لا يتأخر بامله

عنه) بأن يقدم الفاعل

عليه لانها لما كانا

كالكلمة الواحدة امتنع

تقديم الفاعل عليه كما يمنع

تقديم عجز الكلمة على

صدرها واستدل أبو البقاء

في الباب على انهما كالكلمة

الواحدة باثني عشر وجها

أخذا من سر الصناعة

لأن جني فان وجد في اللفظ

ما ظاهره أنه فاعل مقدم

وجب تقدير الفاعل ضميرا

مستترا وكوت المقدم اما

مبتدأ كما في نحو زيد قام واما

فاعلا بفعل محذوف كما في

نحو وان أحدهم المشركين

استخارك وأما نحو قول

الزبا

مألجهم مشهاوئيدا

فضرورة أو مؤول (و) منها

أن عامله (لا تحقه علامة

تنبيه) اذا كان الفاعل متني

ظاهرا (ولا) علامة (جمع

اذا كان مجع وعاطا هرا فلا

يقال على اللغة الفصحى قاما

رجلان وقاموا رجالا وقن

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التنبيه والجمع وبها جاء التبريل

نحو قال رجلان وقال لهم ون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلا مثلا

لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم بتجريد العامل دفعا لهذا الابهام

الزائد كذلك وحيدته فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل لاحتياج الى تعميم

الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثل ابن الخ) وزاد الشارح مثاين تقديم على أن ما في تأويل

الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لانهما لما كانا الخ) وقد يقال ههنا كما ينمضي منع

التقديم بمتنوع منع فاصله عن عامله فلم يجز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال

في الباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها

ان آخر الفعل يسكن ضمير الفاعل فلا يوالي أربع متحركات كضربت وضربنا

ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انهم جعلوا

النون في الأمثلة الخمسة علامة لرفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء

من الفعل لم يكن كذلك والثالث انهم لم يهبطوا على الضمير المتصل المرفوع من غير

توكيد لريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع انهم وصلوا التانيث

بالفعل لالة على تأنيث الفاعل فكان كجزء منه الخامس انهم قالوا القيا

وقفام كما اتى وقف وقف ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما تأنيث

مثابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل

كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم ألغوا طنت اذا توطط أو

تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل

ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من

تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا احيدا بغيره جزءا واحدا لا يفيد مع انه فعل

وفاعل العاشر ان من الخويين من جعل حيدا في موضع رفع بالابتداء وأخبر

عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا هي بها والحادي عشر انهم جعلوا اذا في حيدا

بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني

عشر انهم قالوا في تصغير حيدا ما أحيدته فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من

الفعل احدي الباء ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تحيدته فاشتق

منهما (قوله كما في زيد قام) أي على الأصح وقال المبرد وما بعده برجحان ذلك على

الفاعل (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الأصح وجوز الاخفش

والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالتمكيد في تقديم الشرط

أو نعتيه بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشها مبتدأ حذف خبره) أي يظهر ويؤيدا

كقواهم حكمك مسطحا فانظرا التوضيح وترسسه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التنبيه والجمع وبها جاء التبريل

نحو قال رجلان وقال لهم ون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلا مثلا

لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم بتجريد العامل دفعا لهذا الابهام

وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشد) الحاقها بالفاعل المسند لما بعدها

ما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف
معمول يقال أى يقال قولاً كالقول قام رجل (قوله من مثني ومجموع) أى حقيقة
أو حكماً فيحمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز
بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه *
والمارقين الخوارج والمبعدام اسم فاعل أو اسم مفعول والخيم القريب والشاهد
في الحاق الألف في أسلماه (قوله يلومونني الخ) قائله أمية والشاهد في يلومونني
حيث لحقته العلامة مع استناده لظاهر وكلام مبتدأ أو ألوم بفتح الواو وغيرهم موز
خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان
المعروف والمراد بالمحاسن الأزهار وضمن ألتجن معنى أولدن فلذا عاده إلى ضمير
الحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألتجنها حيث لحقته
العلامة (قوله وهذه لغة طى الخ) قال الدماميني وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة
يتركون العلامة إذا قالوا قام اليوم أخواك جوازاً وإذا قالوا قام الأخواك وجوباً
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التخرج أن
من يجوز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالأخو والحق الألف أيضاً هنا وفي المعنى
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جأؤني من جاءك لاسم لم تسمع الاعم ما لفظه جمع وأقول
إذا كان سبب دخولها بيان أن الناعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية
خفية وأطال في ذلك فراجع مع حواشيه * (فائدة) قال الدماميني إذا قال أرباب
هذه اللغة فاسألو قعداً أخواك وأعلموا أحدهما قائمهم يسمرون في الآخر ضمير اثنين
في متصل بكل من الفعلين ألف ولا تكمن في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى
وانظر لو قلت قام غلامك أو اخوتك أو عكسه فان الناعل غير واحد قطعاً فهل
يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة
ما اتصل بالعامل وفي المعنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) انما قال ظاهر
لاحتماله تغييرها بأن يكون مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة
بدلاً من الواو في يتعاقبون ولا كنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة
الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره ان الله ملائكة
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم
تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو يخرجهم) بفتح الواو لأنها للعطف وقد تمت
همزة الاستفهام لمدار تم وأقبل الهمزة في محالها والمعطوف عليه محذوف
وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح
فإن انما ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله يخرجهم مبدأ

من مثني ومجموع كقول
الشاعر
وقد أسلماه مبعده وحيم
وقوله

يلومونني في اشتراء الخيل
أهلى فكلامهم ألوم

وقوله

نتج الربيع محاسنا

ألتجنها غير المحائب

وهذه لغة طى تسميها

النحويون لغة أكلوني

البراعيث وعليها جاء ظاهر

قوله عليه الصلاة والسلام

في الحديث (يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل والنهار)

وقوله أيضاً لو وقع بن نوفل

(أو يخرجهم) بتثنية

الباعثين قال له ورقة ليتني

أكون معك اذ يخرجك

قوله

مؤخر ولا يجوز العكس إلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي
غير محضة قال ولوروي بتخفيف الباء على انه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ
وما بعده فاعل سدد مسد الخبر كما تقول أنتخرجني بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر
مقدم قال وكذلك جاء بتشديد الباء لانه جمع أي و يمنع كونهم فاعلا لان مخرجي
جمع والوصف وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد كان الاول خبرا مقديما والثاني
مبتدأ مؤخر او لا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خذفت لم يجوز
لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه مخرجي اذا لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا الى جنب
عام له لا تقول قام انا انما تقول قلت فلو كان مكان هـ ذا الضمير ظاهرا جاز نحو
أو مخرجي قوم قال وهذا فصل بديع (قوله وأصله أو مخرجي هم) الاصل الاصيل
أو مخرجي سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة
للتخفيف كما فكت الباء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح اقول الاثمة
ان ذلك لغة قوم معينين وقيل انها عامرة الفاعلين وما بعده ما مبتدأ وخبر على التقديم
والتاخير وتابيع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأني
في قوله وان كانا له نسب وخبر لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على
الصحيح والوجه الثاني لا يتأني فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ما قاما
الا هما او مقاما والا هم و ملقن الا هن لان الضمير المنفصل الرفع بعد الرفع
المتصل تؤكد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم
باعتبارهم الا أن يقال الذي لا يختص بجواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب
أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجماع
الفرعية عن الغير فالمتني والجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله
المتعاطفة) أي بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد او عمرو وقال الدماميني يمنع
اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام اخوك أو غلامك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما قد
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك فينبغي أن لا تلحق
لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لان قدمت المفرد انتهى
ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق
فاعلية من جهة المعنى لا تدخل له في ذلك وهل قياس ما فعله من اللهاق في قام
زيد و عمرو ولهاق الوافي قام أخوك أو غلامك فيقال قاموا أخوك أو غلامك وبقي
بالوعطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة

وأصله أو مخرجي هم
اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
في الباء وكسر ما قبلها فصار
أو مخرجي هم وفهم من كلامه
أن هذه الاحرف اللاحقة
للعامل ليست بضمائر
وهو كذلك على هذه اللغة
بل هي علامات للفاعل
كالتاء في قامت هذا والصحيح
ان هذه اللغة لا تمنع مع المفردين
أو المفردات المتعاطفة

لان الفاعل اثنتان وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردتين
 لدلالة عليه (قوله خلافا للخضر اوى) حيث قال لا نعلم أحدا يعجز ما زيد وعمر وولا
 قاموا زيد وعمر ووبكرو رد عليه أبو حيان بقوله وقد أسلمنا معه وخم * وقوله
 وان كان له نسب وخبر وقياس * ورد فيهما قاموا زيد وعمر ووبكرو قال في المغنى
 وائس بشئ لانه يمنع النحر ويجل التركيب (قوله يعلمان من لفظة دائماً) لان المراد
 عليهما من اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد
 انه قد يسمى المفرد بعثنى أوجع اسكن قد يتوقف فيه فان مثل من الوضوء لا يعلم من
 لفظه ان المراده اثنتان أوجع وقد مر عن المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المستند
 اليها واعلم ان كلام الشارح بوجه انه لم يعلم عما سلف من لفظة تجريد الفعل من علامة
 التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل فاما الخ فكان عليه
 ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا
 وفي قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفي وفي المغنى وجميع الجوامع انه ما تختص
 بالثبوت (قوله بأن يكون مقدرا للتأنيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيث
 المعنى كطلحة (قوله مع ان في الحاق الخ) فيه تأمل وفرق في النصريح عما هو ظاهر
 فراجع (قوله لتحققه علامة التأنيث) للائذان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث
 وسوى ابن مالك بالتأنيث (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فاعل ضمير
 الوحدة المخاطبة أو التسكامة مع انه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن
 وقوله مضارع مضارع الواحدة المتكاملة مع انه لا يجوز تأنيث فعله وانما لم تدخل
 في هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التسكام والخطاب معينة للمؤنث فلا
 التباس فالمراد ان عاملة لتحققه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى
 من الوصف ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل
 واسم التفضيل في بعض احواله وخرج بالماضي وما بعده الجار والمجرور والظرف
 واسم الفعل فلا تلحقه اعلامة التأنيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أي
 تأنيثا معنويا اما لفظا أيضا أو دون لفظ ورد عليه مالا يتميز مذكروه من مؤنثه نحو
 برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كاذكروه أبو حيان رد كره ما فيه تأنيث
 ولا يتميز مذكروه من مؤنثه نحو خلة مؤنث وان أريد به مذكروه المسئلة مشهورة
 وما يتعلق بها من حكاية أبي حنيفة والسمين مناقشة مع أبي حيان لا تطيل بها وقد
 انظمت في المقام اياها الالباس بايرادها وهي

ما فيه التأنيث حيث يعلم * تذكرة تذكرة كبره مخم
 كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا مرأني أردكر

خلافا للخضر اوى وانما
 كان الفصحى علامة تثنية
 الفاعل ووجهه عكس علامة
 تأنيثه لان تثنيته ووجهه يعلمان
 من لفظه دائماً بخلاف
 تأنيثه فانه قد لا يعلم من
 لفظه بأن يكون مقدرا به
 التأنيث مع ان في الالحاق
 هناك يادة تشل بخلافه ثم
 (و) منها ان عاملة (بالحقه)
 علامة التأنيث في آخره
 ان كان ماضيا أو مضارعا
 أقوله ان كان مضارعا (ان
 كان) الفاعل (مؤنثا)
 حقيقة بيا كان وهو ماله فرج
 (كدامت همد) وتقوم
 عدو زيد قائمة أمه أو مجازيا

وحيث لم
واحكم بنذ كبر الذي تجردا * من تاء تأنيث سوى ما وردا
مؤنثا فحرص على اتباع * فذلك مقصور على السماع
هذا اذا كان مجازيها * أما اذا كان حقيقيا
فان تميزا فأنث ان يرد * مؤنث واء كس كهذا وأد
أما اذا التميز صار ساقطا * فذكر الكلفة في الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو تأنيث كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب
ليكون في معنى الحقيقة وما اكتسب التأنيث بإضافته الى المؤنث اذا كان المضاف
صالحا للتعذر نحو كثرة صدر القنطرة من الدم (قوله متصل) هو الذي لم يمتص
بينه وبين عامله شي وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه اللاحاق فتعمل
نحو كفي بهند فيهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه
في صورة الفصلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناء بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه
لا يقتضي عدم جواز التأنيث اذا جاز الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة الفصلة
وسياتي جواز الوجهين في المجزورين وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما
هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفي في نحو كفي بهند لان العرب
الترمت ذلك كما مر صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذ كر نحو
قامت هند وزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه
السفاهسي (قوله ولو لم يثنى) وأما تثنى ابتداء في ضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على
انه ماض ولا ضرورة اليه كما في التثنية لجواز جعله مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى
التامين (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد لم يتصل من العامل وان يراد به
المنفصل اصطلاحاً ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه وقضية
الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالان نحو هند ما قام الا هي أو لا نحو
غلام هند حضرت هي معه ومرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل
بغير الأول في كلام الدماميني ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقاً) أي سواء كان
حقيقياً التأنيث كهند طلعت أو مجازياً به كما مثل ومن المجازي اسم الجنس واسم
الجمع والجمع المذكور وبحت الشهاب القاسمي أخذ من الرضى انه يجوز تذكير
ضمير جمع التذكير وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعاً اذا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول
بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله
وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(و) بخلافه نحو (طلعت الشمس) وتغرب الشمس
واليوم طلعت الشمس فيه
من جهة الجنوب والحقها
له واجب اذا أسند الى
ظاهر متصل حقيقياً التأنيث
ولو لم يثنى أو مجزواً بالالف
والياء كقامت الهندان
أو الى ضمير متصل قائداً الى
مؤنث مطلقاً كالشمس
طلعت وشذ قول بعضهم قال
فلانة وأما قوله ولا أرض
أقبل أبقاها * فضرورة
(وجوز الوجهان)

(ق) العامل إذا أسند إلى
(بجاري التانيث الظاهر)
المتصل (نحو) طلعت أو طلع
الشمس والمنفصل (نحو) قد
جاءتكم موعظة (و) ونحوه
جاءكم بينة وكلامه في
الشرح يقتضي أن التانيث
في هذا أرجح وكلامهم
موجب في خلافه كما ستراه
(و) الثانية (ق) العامل
إذا أسند إلى حقيق التانيث
(المتصل) من العامل بغير
ال (نحو) قامت اليوم هند
(وحضرت القاضي امرأة)
ونحو إذا جاءك المؤمنات
وقوله
أن امرأة أغره منكن واحدة
وخرج بقوله الحقيقي غيره
نحو طلع اليوم الشمس فترك
العلامة أحسن الظاهر الفصل
الحقيقي على غيره قاله
الداميني في شرح القهيل
نقله عن النخاعة ثم قال والذي
يظهر لي خلاف ذلك فإن
الكتاب العزيز قد كثر
فيه الاتيان بالعلامة عند
الاستناد إلى ظاهر غير
الحقيقي كثرة فاشية فوق فيه
من ذلك ما ينبغي على ما نرى

عجز بيت العامر بن جوين الطائي صدره * فلا مزية ودقت * ودقها * وانظر الكلام
عليه في التصريح واعلم أن الهاء السبكية كوفي عرو ومن الأفراح أن من أخرج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فلا قول لتفخيمه ونحو
فإن جاءهم موعظة من ربهم ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه ولا أرض أبطل
أبقاله لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينبغي لأن
لا ضرورة في البيت لأنه انما يكون شاذاً إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير
الغائب من كوافليتأمل (قوله أى الحاق العامل بالعلامة) الظاهر الحاق العلامة
للعامل ولعله أراد ذلك لقلب (قوله والالحاق أرجح في جميعها) في الداميني أن
الحذف أحسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كسوفه وجمع المد كربالاف
والقاء العاقل وغيره كطلحات ودرهمات ليكون تأنيثاً بالتأويل وهو كون كل
منها جماعة (قوله إذا أسند إلى حقيق التانيث المتصل الخ) دخل فيه المتصل عن
وقال المصنف في حواشي الألفية لوقيل ما جاءني من امرأة هل يجوز الفصل عن قال
الومخشي في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى أن النجوى
تأنيثها غير حقيق ومن فاصلة أو على معنى نجي من نجوى انتهى رأ قول محل النظر
انما هو إذا كان المتصل عن حقيق التانيث كما مثل المصنف والنجوى ليست
كذلك فكلام الومخشي ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الآية في التذكير
للفصل عن ولا التأويل بل لأن مجازي التانيث يجوز فيه الامران وسياً في جواز
التذكير في مثال المصنف لالفصل بل لارادة الجنس ودخل المتصل بالباء في مثل
كفى من ذوقه ثم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير بوقوع ما إذا كان المؤنث
الحق. بقي الموصول منفصلاً من اسم مذكر كما لو سمي أنثى بز يد قال الجاسمي يتعين
الاثبات دفعاً للاباس وقيد العصام بما إذا لم تقم قرينة على التانيث نحو جاءت
اليوم زيدا الكريمة فلا يجب التانيث فقال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال
مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأة الخ) صدر بيت يحزه
* بعدى وبعدك في الدنيا مغرور * والشاهد فيه ظاهر كعادته بتقدير غيره منكن
امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لأن التانيث مجازي
هذا وقال ابن سيده أراد مغرور جداً ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لأنه قد علم أن
كل من غرّفه ومغرور وأي فائدة في قوله لمغروراً انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله
والذي يظهر لي الخ) أن كان ما ذكره أولاً في المحترز منقول الأئمة أم لا

موضع ووقع فيه مما ركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً وأكثرية
أحد الاستدلالين دليل على أرجحية فينبغي المصير إلى القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى
موافقاً لمقتضى الشرح والثالثة هو المشار إليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعلة لاقتضاء الحال ايها (قوله في باب نعم وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس) أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيق التأنيت اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل وصار وما أشبهه مما فيه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد به الجنس بل المراد واحدة والعموم انما جاء من الثاني قاله الشاطبي وقال قيل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا يد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فانت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس وقال المصنف لا يقال كفت بهند بل يتعين كفي فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدة في وفي الرضى التوسية بينهما في جواز الأمرين وأقول مران وجوب التذكير خاص بكفي في كفي بهند ومروجه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التوسية بينهما مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تحقه علامة التأنيت لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشيع وعوم الجنسية والظاهر خلافه لاننا صرنا لاقا في ان المراد بالهالام الحقيقة ولا ينافيه ما صر في بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقه على المبتدأ لا شموله للمبتدأ وبغيره بقي ان الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح كالافية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بذكر مؤنثة بنحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء بتأنيث المضمرة (قوله اذا أسند الجمع) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا الجمع الصبيغ واللام يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع ^{في} فائدة حسنة ^{في} قال ابن جني اذا أنثت الجمع العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدت اليه مذكرا تقول قامت البرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم (قوله ونحو قالت الاعراب) الصحيح انه اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات ونحو قال الهنود لان المجازي الطارئ ازال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال (قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاتي واللاتي لا يمكن في الشاطبي انه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان مثل بذهبت اللذون وذهب اللذون وفي الأوضح في الجواب عن التذكير في اذا جاءك المؤنث ان التذكير في جاءك للفصل أولان الاصل

(في باب نعم وبئس) وذلك
نحو (نعمت) أو نعم (المرأة
هذه) فالتأنيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على
ارادة الجنس اذ ليس المراد
امرأة واحدة بل المرأة
الجنس فدحوه أو ذممه
عموما ثم خصوا من أرادوا
مدحه أو ذممه بالتأنيث كره
مسئتين (و) الرابعة (في)
العامل اذا أسند الى
(الجمع) سواء كان جمع
تذكير أو نكر (نحو قالت
الاعراب) أو مؤنث كقامت
الهنود أو اسم جمع كقامت
النساء

النسب المؤنثات أولان أل مقدره باللاق وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه
يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاق اسم جمع مبنى (قوله اسم
جنس) أي جعي بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيد في الهمع بالمؤنث وأطلق
في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فهم ما كالجمع وفي الرضى كلام يتعين
مراجعتهم (قوله على التأويل بالجماعة) أنت تحبير بأن التأويل بالجماعة في
التأنيث عند الاستناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاستناد
اليه يجري عند الاستناد الى ضمائرهما من غير فرق فلا وجه لاقول بأنه يلزم على طرد
تعديل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراده غير هذه الثلاثة وتأنيث المسند
اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفردة مؤنث في اللفظ جمع
في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفردو يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة
المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله
تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوفد
بارا فلما أضاعت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذين يحذف النون
لم يحذف افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة
اذا أسند الى ضميرها نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير
لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أشرنا اليه
وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة
كثيرا التأويل به بجماعة نحو واذا الرسل أقمت وكضمير الغائب قليلا لتأويلهم
بواحد منهم نحو وبالبد ومن اسد بحفظوننا * اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن
الفتيان وأنبه ومنه وان اكرم في الانعام اعبدة نسقكم مما في بطونه ويعامل بذلك
ضمير الاثنين وضمير الالاث بعد افعال التفضيل كثيرا ودونه قليلا والجمع الغائب غير
العاقل مالا لغائبة نحو واذا النجوم انكدرت أو الغائبات تخوفانين أن يحملها
وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه باكثر جمع وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس
(قوله الاجمعي التصحيح) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك
الجمعين أو المراد به ما يشمل المحققين ما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه
العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد به ما يشمل المحققين بما حيث
لم يتغير واحد لامتطافا وهو مشكل فقد صرح اللامعني بان الواجبين حكمه
جواز لحوق العلامة وجميعكم واحد امتناع لحوقها أو امر فيه بالتأمل وصرح
الشايطي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال
أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين

أو اسم جنس كاورث
التذكير والتأنيث في ذلك على
التأويل بالجماعة
والتذكير على التأويل
بالجمع ولا يستثنى من الجمع
(الاجمعي الصحيح) المذكر
والمؤنث (فكمه فريدهما)
أي في التذكير والتأنيث
فيجب التذكير على الأصح
في (نحو قام الزيدون) مما
هو جمع مذكر الم كما يجب
في (نحو قام زيد) لان سلامة
نظمه تدل على التذكير وقضية
هذه العلة جواز الوجهين

وعزير وسنتين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب
 اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لهات
 حكم التاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فانما
 لم يسلم فهمما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أى من كل ما لزم فيه تغيير
 الواحد أو غلب قل بعضهم وقضيت أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز
 فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور
 البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم
 وردته في التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع
 الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشككة وأشكل منها قول السيوطي أوجعوا
 بالالف والتاء لذكر يعني يستوى فيه اللاحق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت
 الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو جاءت
 الهندات الاعلى لغة قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز
 الوجهين واعتبر التانيث فقط في وجوب اللاحق الا انه عمل بسلامة نظم واحدة
 ولا يخفى ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يجيزون
 الوجهين في الجمعين من غير استثناء شئ أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير
 في جميع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف المحقق به ويوجبون
 التانيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحدة وثنا حقيقة باسماء عن التغيير
 أيضا وما عداه من مذكر حقيقة أو حكا أو مؤنث حقيقي متغيرا أو غير حقيقي
 مطابقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في
 المغير جوازه ما في جمليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب واتباعه يجوزوا
 الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها
 ما يكون للمذكر حقيقة أو حكا نحو الطلحات والحمامات فجاز الوجهين فيه ظاهر
 ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو تمرات وخطوات فجاز
 الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث
 نحو الهندات والزيبان وظاهر الحلاق النظم الخ (قوله في حكمه) أى كل واحد
 من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق
 في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخة تحريف أو
 اختلاف **(فائدة)** قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر
 الاسن قال وهذا من أحسن ما يمتد به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس
 بازغة قال هذا نبي فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون لتغير نظم
 واحدة وبه صرح بعضهم
 بل نقل الشاطبي الاتفاق
 على ذلك (ويجب التانيث
 في نحو) قامت الهندات
 ثم اوجع مؤنث سالم كما
 يجب في نحو قامت هندوهذا
 مذهب جمهور البصريين
 وصححه المرادى وغيره
 واستثنوا منه ما يكون واحدة
 مذكرا كالطلحات أو مغيرا
 كبنات فحكمه حكم جمع
 التذكير ونقل الشاطبي
 الاتفاق على ذلك أيضا في
 الصورة الثانية

فلم منعتم التأنيث في نحو
ما قامت الالهة مع أنه حقيق
التأنيث أشار الى دفعه بقوله
(وانما امتنع في التثنية) أن
يقال (ما قامت الالهة)
بتأنيث الفاعل (لان الفاعل)
في الحقيقة ليس هو ما بعد
الاول وانما هو (مذكور
محذوف) والفاعل مسند
اليه وما بعد الابدل منه
والقدير مقام أحد الالهة
وقضية هذه الالهة امتناع
نحو ما طلعت الا الشمس
وافهم كلامه جواز التأنيث
في النظم وهو مذهب
الاخفش كقول الشاعر
ما برئت من ربيعة وذم
في حربنا الابنات العم
وقضية كلام الالفية
والسهيل جوازه في التثنية
وصححه المرادى بقوله وصرح
المصنف في الشذور
بمرجوحية ومنه قراءة أبي
جعفر ان كانت الاسمية
واحدة بالرفع وحذف الفاعل

شكنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة الخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا
مظنة سؤال) لاداعي له عوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف أكونه اسم كان مرفوع
الحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال انما
اكان مؤخر اولاً وجملاً لا سيما ذلك فان تقديم الخبر خصوصاً الظرف في مما اشتهر
(قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليم ان الفصل بغير الامن أدوات الاستثناء
كالفصل بالاولا ولا ينافيه ان غير هذا لا مذكر لانه يكتب التأنيث من المضاف اليه
(قوله وما بعد الابدل منه) هذا البديل يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائماً مقام الضمير
والثاني مخالفة للبديل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب
الاستثناء (قوله وقضية هذه الالهة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث في نحو
ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو ما قامت
الالهة حتى احتاج الى أخذه من تعميل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التأنيث
فيما أسند الى الحقيق التأنيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برئت الخ)
الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع فكسير فليس نحو ما قامت
الهندات مما يقوى حجة الاخفش لا بما برء عاها كما ظن لانه اذا جاز في المكسر
التأنيث جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفاً على انه ينبغي أن يقول وليس نحو
ما قامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادى الخ) وجهه
أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمستثنى وغيره كبنات في البيت وصححه في الآية
وفي شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع
فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانما يحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لاجل الحدث (قوله
لا يجمعني وفي) أما التي يجمعني وفي فلا تراذ الباء في فاعلهما نحو كفت هذا بينا ومنه
قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله ويضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضاً

في هذا جازم طرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً فاطعام نحو
مصدر وفاعله محذوف والتقدير أو اطعمه يتيماً بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب النياية عن الفاعل (نحو
قضى الامر) أسله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمعهم
وأبصر) أي بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في
بابه لكن لما عبرت بصيغة فاعله للظاهر كما يكونه على صورة الامر في يذت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفي لانه يجمعني وفي في هذه أربعة مواضع بطرد حذف الفاعل فيم او يضاف اليها فاعل فعل الجماعة لاؤ كذا
بالتون واصر بن يازيدون واصر بن ياهند كما قرر في محله (ويمتنع) حذفه (في غيرهن)

وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ ذلك واضح والافهوض

متن تراجم املاذ كور
كهندقامت اولما دل عليه
الفاعل كقوله عليه الصلاة
والسلام ولا يشرب الخمر
حين يشربها أي لا يشرب
الشارب وحسن ذلك تقدم
نظيره في قوله ولا يزني الزاني
اولما دل عليه الحال أي
المشاهدة نحو كلا اذا بلغت

الترقي أي بلغت الروح
(والاصل في الفاعل) أن
يلى عامله) لأنه كالجزء منه
ولذلك سكن له آخر الفعل
اذا كان ضميرا كراهة قولي
أربع متحرك كان وانما
يكرهون ذلك في كلمة واحدة
دل ذلك على أنهما كالسكامة

الواحدة بخلاف المفعول
فالاصل فيه أن يفصل عنه
ويتأخر عن الفاعل لأنه
فضلة (وقد) يجاء بخلاف
الاصل في المفعول الفاعل
(ويتأخر) الفاعل (عنه)
اما (جوارا) كما في (نحو) وقد
جاء آل فرعون المنذر) وقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
(كما أتى ربه موسى على
قدر) ولا يضرب في هذا اتصاله
بضمير الفاعل المتأخر
لتقدمه في الرتبة (و) اما

نحو اضر بوا القوم يازيدون واضربوا القوم يازيدان واضربوا القوم ياهند يحذف
الواو والالف والياء لا لتقاء الساكنين وحده اذ اقام مقامه حالان نحو
فتلقها رجل رجل لان أصله فتلقها الناس رجلان لانهم أجمعوا على ان
الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل واقيم الحالان مقامه جعل كشيء واحد ولم
يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فزجر رجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين
وبهذين والمسئلة التي زادها الشارح يترض الملاقى قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن
الجواب فتدبر (قوله لأنه حمدة وكلمة من الكلمة) انه لم يجمع مع الامرين لا كل
على انفراده ليرد على الأول ان المسند حمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بأن
المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لأنه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف
والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وارجز السكامة يحذف وقال بعضهم انما
لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ الا ان الفعل عرض قام به فلو حذف
لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أي وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما
بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل
قوله والافهوض غير مستتر اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله
أثم ولا يشرب الشارب) لو قال أي ولا يشرب هو أي الشارب كان أوفق بقوله ولا
فهو ضمير (قوله أي بلغت الروح) فيه ما عرفت تبيله (قوله والاصل في الفاعل الخ) أي
الاولى فباحث الوحوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به
ن أنه أوضع لان في لفظ الاصل لمحا لي أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة
لا يجوز هدمها وانما ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولى القرب
وباشترط تقدم العامل عليه تعين الولي بالتأخير أي ان يتصل به ويتأخر عنه أي يقع
بعده حقيقة أو حكما كما استتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله وان هذا أسكن
الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مقابل حين كونه ضميرا متصلا لانه
ممنوع ولهذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يفي عنه ما قبله
لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلى عام له كما قاله ابن جنى والاختش
والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاصل لكن قد
يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة السكامة (قوله جاء
الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح وأومعنى الواو وقدرا أي مقدرة من غير سعي
والسكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب سفة لمدح حذف أي اتيانا
كاتبان موسى (قوله اذ لو اخرزم الخ) يؤخذ من هذا التعايل انه لو تقدم المفعول على

(وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذا نبى ابراهيم اذ لو اخر
لازم هو والفهم يبر على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأما ابن خلدون

في التثنية بقوله وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول (٧٢) يقوم مقام تقديمه الثانية أن يكون

المفعول ضميرا متصلا
بالفعل (و) ذلك (نحو ضربني
زيد) اذ لو قدم والحالة هذه
لا تفصل الضمير مع تأتي
انصالة وهو لا يجوز الا فيما
استثنى الثالثة أن يحصر
الفاعل بانما نحو انما
يحشى الله من عباده العلماء
أو بالا على الاصح نحو ما
ضربهم الا زيدا (وقد
يجب) ذلك الاصل الذي هو
ايلاء الفاعل لعامله (وتأخر
المفعول) عنه وذلك في ثلاث
مسائل أيضا أحدها أن
يكون الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل (كضربت زيدا)
اذ لو قدم على الفاعل
لا تفصل الضمير مع امكان
انصاله ولا يخفى عليك أن
تأخير المفعول انما يجب
اذا كان ضميرا متصلا أيضا
والا فتقديمه على عامله جائز
كما صرح به في الاوضح
واعترض فيه على ابن مالك
بأن كلامه في الاقضية يوهم
امتناع التقديم الثانية أن
يخاف التباس أحدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب
وعدم قرينة تميز أحدهما
عن الآخر سواء كانا
مقصودين أم أمي اشارة
أم موصوفين الى باء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى

الفعل لم تمنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
وجب تأخير الفاعل ولك في المفعول التقديم على الفعل والتوسط بينهما وبين الفاعل
انتهى المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عده هذه الصورة وصورة
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله
يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم وهل اذولا يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أى والفاعل ظاهرا ذلوا كان
ضميرا متصلا أيضا ووجب تقديمه كما سبأني وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا
ايال فان الضمير يجب فصله وتأخير (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فيحصره فيه قلت اذا حصر الفعل
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أى من وقع منه ذلك
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل كلامه مفهومه أى من وقع منه
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالحكم بوجوب فصله هو الامر الكلى ولم يؤخر بل
الذى أخر فرده لا نناقول تأخير فرده تأخير له لا تحاده به مع ان المراد بقوله ان
يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذى أخر وتقدم
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)
مقابله ما ذهب اليه الكسائي وجتته وردها تطلب من التوضيح وشرحه (قوله
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أى المفعول
(قوله أيضا) أى كالفاعل أى ولا حصر فى أحدهما كما في الاوضح وبه يعلم ان
الشارح تصرف في عبارته (قوله والا) أى وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان ظاهرا
كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا متصلا أيضا ونحو
ما ضربت الاياك وايس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الوارد مع معطوفها والتقدير
ان انصرف الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الانشائي أى بالنسبة الى التوسط بين
الفعل والفاعل أو يحتمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب
عن المصنف هنا (قوله المسئلة أرى يخاف الخ) انما لم يعجز في هذه الصورة تقديم
المفعول على العامل ولا يس بالفاعل لانه لا يتقدم لثلاثه لئلا يتبس بالابتداء كما قاله
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان
القرينة لا تشمل اذهى أمر يدل بالوضع وان نوقش في هذا (قوله سواء كانا) أى
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أو هذا إذا أومر في الدار من (٧٣) على الباب فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافاً لابن

الحاج محتجاً بأن العرب تخبين
تصغر عمرو وصر عمرو على حمير
وبأن الأفعال من مقاصد
العقلاء وبأنه يجوز ضرب
أحدهما الآخر وبأن
تأخير البيان لوقت الحاجة جائز
عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح
وبأن الزجاجة نقل الاتفاق
على أنه يجوز في نحوها
زالت تلك دعواهم كون تلك
اسمها ودعواهم خبرها
وبالعكس (بخلاف) ما إذا
وجدت قرينة لفظية
أو معنوية فلا يجب التأخير
بل يجوز التقديم كما في (نحو)
أرضعت الصغرى الكبرى
وضربت موسى هدى
الثالثة أن يحصر المفعول
بانما نحو انما ضرب زيد
عمراً أو بالأعلى الأصح نحو
ما ضرب زيد العمراً (وقد
يتقدم المفعول على العامل
والفاعل إما جوازاً نحو
فريقاهدى) وفريقاهق
هامم الضلالة وإما وجوباً
وذلك في مثلثين أن يكون
له صدر الكلام (نحو) انما
تدعوا) فأيا اسم شرط
مفعول مقدم تدعوا ووط
سلة وتدعوا مجزوم بأياً فكل
منهما عامل في عامل من

يزيد أم مختلفين وليس في عبارته أو ليقال انما المنع الخ لوهذا وبقى نحو ضرب سيويه
سيويه أو الذي قام أبوه أو هذا أو غلامي أو عيسى ومثل لو كان أحدهما عراباً مقتراً
والآخر عراباً ظاهراً وهناك امر نحو ضرب سالى سالى (قوله محتجاً بأن
العرب) ما لا يخفى به من الوجه الرابع الأول مبني على عدم الفرق بين اللبس
الموجود هنا وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد وبين الأفعال وهو أن يقف
الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فتضمنه كلام ابن مالك في التسهيل خلافاً
و بتسليمه فليس في اللبس فيه محذور إذا ما صدق اسم زال وخبرها واحد وليس
مختصاً بين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الأعراب الظاهرة في
تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف هبسى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو
ضرب فتاه موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فإن العقل
يدرك أن المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهي اتصال
علامة الفاعل المؤنث بالفاعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل بالوضع والتاء موضوعة
لتأنيث المستداليه فكيف تكون قرينة لفظية لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق
المستداليه لا لتأنيث هذا بخصومه (قوله ان يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وانما
وجوب تقدم الفاعل على المفعول المحصور فيه - لأنه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا
يخفى قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا نحو
ما ضرب أحد الأزيد وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضمراً بالهـ
العام قلت فيما إذا كان الفاعل عاماً لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا
أبقى الفاعل على عموميه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد والسكواذب
لا يبالى بها ولا تدخل تحت التصديد والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب
أحد من الجماعة المختصة التي تخص مقام الأخبار العام بها وحينئذ يصح أن
يكون زيد مضمراً بالغدير وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصاً فذهول
يجيب كيف وهو لا يصح في مثل ما خالق الله تعالى على أحسن الصور لا يوسف
لا يصح أن يقال فيه المقصود وحصر خالق الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون
يوسف مخلوقاً غير الله تعالى فتحت باباً لا تنقض تأتي فيه الأمثلة متسلسلة ودفع
الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مع مفعولاً فاعلاً آخر الجواز بالنظر إلى
الهبة التركيبية فإن هبة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا
المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل والمنع انما
بأن فيهما يأتي من خصوص المادة فلا يأتي دمعوى الجواز (قوله على الأصح) مقابله
قول البصر بين والكسائي والفرع وابن الأنباري بجواز تقديمه مع لا ما نظر

جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامليهما

الوضيح وشرحه (قوله هذاه الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ لئلا من أن
 ظهر الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المفسدة كما أشار اليه بالما بين
 (قوله غيره) أي المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احتراز عما اذا كان للمفعول
 منصوب غير المفعول مقدم على الفاء انه يكتفي بالنصل بذلك المنصوب ولا يجب
 تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو فاما اليوم فاضرب زيداً أو مفعولاً
 آخر نحو اما دره ما فاعطيت زيداً أو حالاً نحو اما مجردا فاناضار بك أو مفعولاً
 مطلقاً نحو اما ضرب الامير فاناضار بك أو مفعولاً نحو اما تأديبا فاناضار بك
 والاضابط صادق على نحو اما زيد فاضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال
 ولم يحصل الفصل بين اما والما عشي آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
 لانها ليست في مركزها الاصل بل مؤخرة من تقديم (قوله أو مضمرة) أي مستتر
 أو بارز (قوله امامه رفا الخ) خرج ما فيه آل وليست معرفة نحو والله الذي (قوله
 مذكور في المطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرع من المختصرات (قوله
 وانعم دار المتقين الخ) ان قات المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في
 اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدوث اماما هو بمعنى الثبوت
 فكما صفة المشبهة آل فيه لا يعرف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بأل ليتجه
 السؤال بل لما هي فيه وذلك سادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة
 لم تكن الاضافة لما هي فيه بل لنفس آل ولو قال مضافا للمعرف بال كما عبر أولا بقوله
 امام معرفا بال كان أولى ليخرج مامر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في
 كلام المصنف بأن يجعل المعنى او مضافا لما هي فيه ولو بواسطة (قوله قد حكى
 الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه آل كقوله
 * فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها * قال الاماميني فان قات هذا وان كان
 بعضهم اجازة قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت
 الذي اجاز في الاضافة * الواهب للمائة الهيجان وعندها * قياسا يلزمه ان
 يعبره ذاتا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعندها تابع لما فيه آل ويعتبر في التابع
 ما لا يعتبر في غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم
 عمرو (قوله أو مؤول) أي على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمرا حذف تفسيره
 (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه يبي في

فمكبر والحاصل أن الفاعل
 ثلاث حالات تأخره جوازا
 أو وجوبا وتوسطه وجوبا
 وللمفعول أربع حالات تأخره
 وجوبا وتوسطه وجوبا
 وتقدمه عامها وجوبا وعلى
 الفاعل جوازا ويوجد في
 بعض النسخ (وان كان
 الفاعل) العامل في الفاعل
 (نعم وبش فالفاعل) اما
 ظاهر أو مضمرة فظاهر
 يجب أن يكون (معرفا بال
 الجنسية) على أحد القولين
 أو العهدية على القول
 الآخر والقول بأن الجنس
 حقيقة أو مجازا أو لاهود
 الذهنى أو الشخصى مذكور
 في المطولات (نحو نعم العبد)
 انه أقاب وبش الشراب
 (أو مضافا لما هي) أي آل
 الجنسية (فيه نحو ونعم
 دار المتقين) وبش مشوى
 المتكبرين أو مضافا الى
 مضاف لما هي فيه كنعم
 ابن أخت القوم وبش
 ابن غلام الرجل واشترط
 كون الظاهر بأل أو مضافا
 لما هي فيه هو الغالب كما

قال المراتبي قد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة
 وأجاز الحرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوائد ثم هذا ونحوه مما يوهم
 ظاهرا أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو وعند القائلين بعلمتهما
 وأما من يرى انهما فقال صاحب البسيط ينبغي أن يكون تابعا للنعم أو بدلا

الكلام في نحو نعم رجلا لا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا لا يتميز عن النسبة التي
تضمها نعم بمعنى المدح أي المدح من جهة الرجولة زيد ويحتمل أنه حال
والثاني أنه قد أس ما ذكره في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي
بنعم الولد أي ما هي بالمدح والولد فلعله سمى بروونه بالحرفان فرض أنهم يروونه
بالرفع فاعله مقطوع عما قبله أو تابع على المحل بحمل البارزائدة في الخبر أو المبتدأ
وكذا يقال في بنس العير ولينظر ماذا يقال في قول الرازي

صحبك الله بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

قاله إن جر طير لزم اتباع نعم بنكرة إذا التقدير حينئذ بالمدح طير لكنه لا مانع
من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل أن جره بإضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير
انتهى والذي نقله عنهم أبو البقاء في البيتين أن ما بعده نعم وبنس مرفوع بهما كما
يرتفع بالمدح والذم موم وعليه لا اشكال (قوله مسترا وجوبا) فلا يبرز في تثنية ولا
جمع خلافا للسكوفين ونحو نعم رجلين ونعم وارجالا شاذ ذلك من أحكام هذا
الضمير ومنها أنه لا يتبع شيء من التوابع لشبهه بضمير الشأن في تضادها مع تعظيمها
للعناء وانما نحو نعم هم قوم أنتم فشاذا وما التمييز فيجوز وصفه بنحو نعم رجلا صالحا
زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتميز) يشترط أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم
شمس هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم
جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس
(قوله قابل لال) لأنه خلف عن فاعل مقرون بما فلا بد من صلاحيته لها فلا يقصر
بمثل وغير وأفعال التفضيل وهذا يشكك على ما في نحو نعم ما هي فانها تتميز عند
الأكثرين إلا أن يقال حالت محل ما قبل ال (قوله مذ كور غالبا) هو ما صححه ابن
عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في * بها ونعمت فلذا به اكتفى

ونص سيبويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فهم أو نعمت شاذ (قوله بنس للظالمين
بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل
بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأه) قطع من بيت تقه
لم تعرف نائبة * الاو كان لمرئعها وزرا * أي لخائفها (قوله فتأمل) امرأه بالتأمل
لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيدر رجلا) في الرضى ولا يجوز
تأخير التمييز عن الخصوص وأما قولهم نعم زيدر رجلا قادر

باب الثاني عن الفاعل

هكذا ترجمه ابن مالك ونزجهم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور

أو عطف بيان ونعم اسم يراد به
المدح وأما الفاعل المضمير
فقد أشار إليه بقوله
(أو ضميرا) مفردا (مسترا)
وجوبا (مفسرا) لكونه
مهما (بتميز) بعده قابل
لال مذ كور غالبا (مطابق)
ذلك التمييز (لخصوص)
بالمدح أو الذم أفرادا
وتد كبر أو فرعهما (نحو
بنس للظالمين بدلا) ونحو نعم
أمرأه وأمر ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجلا الزيدون
والخصوص بالمدح أو الذم
مبتدأ أو ملحمة خبره تقدم
عليها أو حروا رابط بينهما
العموم فيما إذا كان الناعل
ظاهرا كأمير وكذا إذا
كان مضمرا فتأمل ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل
ولابنه وبين التمييز فلا
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم
زيد رجلا ويجوز حذفه
لدايل نحو أنا وجدناه صابرا
نعم العبد أي أبوب

باب

في ذكر التائب عن الفاعل

والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان الثائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره
والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد دينار يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي
لم يسم فاعله وليس مفعول الهم انتهى ونارعه الجوهرى بأن المفعول الذي لم يسم
فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث
لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة
الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف
الفاعل فتواضعا بالقوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لانهم
يروون ان الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما
اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا اعتبارهم
أولى لأنها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فندفع بان كلامهم في المرفوعات وفيما
قاله أولا وأيده بكلام أهل المعاني نظرا لا يتجنى على من للمعاني يعانى وذكر في المعنى
ليبان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انما أخصر والثاني انما أفصح في المراد
والمعرب ينبغي أن يخرجا الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم
لأنه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية مقصودا وأما الاوضعية فموجودة أيضا
(قوله وهو ما الخ) أي لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمثول بحرف
مصدرى يستحسن ماقت أى قيامك أو غيره نحو لا يبالى أقت أم قعدت وقوله
حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى
ملاسة والمراد فاعله الاصطلاحي فلا ينتقض التعريف بنحو أنبت الربيع البقل
حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع
الى ما وقوله هو تأكيده للاستترافه تنبيه على مكانه والضمير في مقامه يرجع الى فاعله
وخرج بذلك بقية المفاعيل التي عملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله
بالغرض اللفظي والمعنوي فاشعرانه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم
يخط الغرض وادخال ابن مالك له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وان تبعه بعضهم
ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح
باسم الفاعل لأن يحذف كيف وكل فعل يجوز ذلك أن تسنده الى اسم الفاعل
المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سام وهذا لا يعوزك في وقت ما
ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن اتقى السبكي ذكر انه يقال جاء ثنى ولا يقال
جاء جأ وان كان الجأى أخص من ثنى لان جاء مسند والمند اليه الفاعل ومعرفة
المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف المحي فلا يبقى في الاسناد فائدة
والثنى قد لا يعرف مجيئه قال ولده الهاء في العروس وما ذكره الولد صحيح ولا يرد

قوله وما حذف فاعله وأقيم
هو مقامه (يحذف الفاعل)
للجهل به كسرق المتاع
أو أغرض أو غرض
اللفظ أو المعنوي كالتعظيم
(فنيوب عنه في أحكامه
كأها) من وجوب الرفع

عليه أني أتوكل في ردة ودعها وان لام لانتم فان التنكير في ذلك للمعنى خاص
وكلامنا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص
بالتنكير ممكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل
المصدر لا يعبر عنه في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة
لتحصيل الفائدة بل هي مقارنة لفائدة فيه ولهذا قال في عرف الخ أي متى عرف
الجمعي وحينئذ في سمع جاء علم ان هناك جائي أي شخص متصف بالجمعي وحينئذ فلا
يبقى في الاسناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا
يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكان اقائل أن يقول ان أراد
عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع
لا افادة نفسه لانه مستفيد بذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى
السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه أولا ففي سماع التركيب يستفيد بواسطة
الاسناد فيه ثبوت المسند لافعال تانهم يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول
المقصود منه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا مبني على ما فهمه عن السبكي
من أن المراد بقوله في عرف الجمعي المفهوم من المسند اليه فكأنه أخذه من قوله
ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بجواب عما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على
الداميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند
الخاص لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا آخر وهو كذلك هنا
بأن يقال الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف لجواز أن يعبر
عنه بأمر يشمله وصدق عليه كانه انسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن
يكون المراد بالجهل به هينا ونوعا وجنسافلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعي ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد
اشارة الابهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وإبراهيم انتهى
ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته
ولعله أمر باتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انه احصاه من سماع التركيب
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما قوله

والتأخير عن العامل) أي وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله)
وتأنيث العامل لتأنيثه) أي جواز أو وجوب بيان كان مؤنثا ولا يرد نحو مريم دلان
القائم مقام الفاعل لفظا أغنى الجار والمجرور من حيث هو وليس يؤنس ولدالم
يستثنى (قوله من الأحكام) أي من بقية الأحكام للفاعل المذكورة له في باب
كصيرورته كالجزء منه فن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة
الوضع) وهي فينبوب عنه في رفعه وعهديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه
للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لأنه أدخل به بعض الأحكام
لان منها اسناد الفعل أو شبهه إليه بأن أسند إليه الفعل معنى فصار هو معه كلاتامانا
وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لوقال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن
اذ كل من الثلاثة واجب والتأنيث في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل
وعهديته لكن يرد على عبارته هذانه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع
باسم الفعل وبالطرف والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع
النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المختل خلاف وانه اذا قدم
الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديلا لا يكون
مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده
ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد
الرجال والاصل اختيرت زيد من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب
الح) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينار او ضارب زيد عمر احتى
أن بعضهم يجوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع راشدة
شبهه بالفاعل في توقف تدفق العمل عليهم ولأن غير المفعول به انما ينوب بعد أن
يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير موالاته لم تقدم
الرفع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه
ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التكلم به اذا لمانع
من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم لا يظهر له كون الاسناد الى المفعول
به حقيقة والى غيره مجاز وجه وجوبه وذكر الاسناد الى مفعول ما يقتضي ان الاسناد
الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك في سبيل المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاختصاص بشرط
تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا
لم يخصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صيم رمضان) ظرف زمان متصرف
مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف مكان متصرف مخصوص

والتأخير عن العامل
واستحقاقه للاتصال به
وتأنيث العامل لتأنيثه
وامتناع حذفه وغير ذلك
من الأحكام للفاعل وهذه
العبارة لعمومها أحسن
من عبارته في الوضع
(مفعول به) اذا وجد هو
النائب عنه بالاصالة وهذا
لا ينوب عنه غيره مع وجوده
نحو وفي الامم كما يفهم من
قوله (فان لم يوجد) في اللفظ
(ف) ينوب عنه (ما) أي الذي
أوتى (اختص وتصرف
من ظرف) زمانى أو مكانى
نحو صيم رمضان وجلس
امام الامير والمتصرف
ما يستعمل في الظرفية

بالإضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرها ما
 كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما
 يأتي في المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذا فعل لا يدل على خصوصية الوصف
 وإنما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول ووضعاً في الثاني ويمتنع نيابة
 نحو عندك ومعك وفيه وقط وعوض لأنهم لا يتصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت
 وعن الاختصاص نيابة غير المتصرف مع بقاءه على النصب (قوله لغیر تعليل) وذلك
 كاللام والباء ومن لأن المجرور به مفعول لأجله والجمه ور على منع نيابة خلافاً
 للاختصاص وعلة المنع كما قال الخفاف أن المفعول لأجله مبنى على سؤال فكأنه من
 جملة أخرى وهذا يعمل منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولاً له
 عند الجمه ور نظر لأنه لا يوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب هذا
 ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابة * لأن النائب
 ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفاً أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام
 الغرض بل لا بد أيضاً أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في
 المغنى بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقاً بحذف حالاً أو صفة وأن لا يكون
 علة نحو خرج للأكرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مثلة الحال والصفة
 إلى قوله بحرف لغیر تعليل فإن اقتضاه على ذلك فهو م جواز نيابة المجرور المتعلق
 بحذف على أنه صفة أو حال اللهم إلا أن يقال إنما امتنعنا نظراً لإصاها في الحقيقة
 قال شيخنا ولم يبين كونه مختصاً بـ يفهم منه أنه لا يشترط فيه الاختصاص
 وهو محل نظر فقد صرح الرضى بما نصه وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل
 ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب ثي وجلس مكان أو زمان أو في موضع لأن هذه
 الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى فتأمل مجموع قوله
 وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب الخ مع تنبيهه بقوله أو في موضع اذ يعلم
 منه أنه لا بد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضاً انتهى
 ولا يخفى أن الظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في
 المجرور كالطرف والمصدر وفي حواشي الألفية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران
 التصرف في رجب السبعة التي قصرتم العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة
 إما الاختصاص بالإضافة نحو سير بأك أو بال نحو بال رجل أو بالوصف نحو رجل
 حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد أو بتفصيل الفعل نحو سير في طريق سيرا ثم يبدأ ولم أر
 أحداً ذكر شرط الجار المجرور إلا أن ابن الناطم أطلق اشتراط التخصيص أو
 التقييد المذكورين فتمت الطرف والمصدر والمجرور ولا أرى ذلك في المصدر بل

وغيرها والمختص ما يختص
 بعلية أو إضافة أو غيرها ما
 (أو مجرور) بحرف لغیر
 تدل على نحو والمسته في
 أيهم ومعنى كونه متصرفاً
 أنه لا يلزم الجار له وجهاً
 واحد في الاستعمال كذا
 ورب وما خص بقسم
 أو استثناه

والكوفيين وقال ابن مالك
النائب الجار مع مجروره
وفي الارتشاف أنه لم يقل به
أحد وقال الفراء النائب
الجار فقط وهو بعد
اذا الحرف لاحظ له في
الاعراب لا غطا ولا محلا
(أو مصدر) نحو فاذا انفتح في
الصورة نفخة واحدة
والتصرف منه ما فارق
النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع مما
من الاختصاص كتحديد
العدد وكونه اسم نوع وأفهم
عطفه لهذه الاشياء بأول أنه
لا أولوية لبعض منها على
بعض واختار في الجامع
تبع الاين عصفور أولوية
المصدر وفهم من تخصيصه
النباية بما ذكر أنه لا يجوز
نباية الحال ولا التمييز ولا
المشتق ولا المفعول له ولا
المفعول معه ومن في قوله
من ظرف للبيان وقد أشار
الى ما لا تنافي النباية بدونه
بقوله (ويضم أول الفعل)
المتصرف عند اعادة اسناده
الى النائب لفظا أو تقدير
(مطلقا) أي ماضيا كان
أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا
مجردا أو مزيدا (وشاكره)

لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا
من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال انه عبر
بالمجرور عن الجار تسمية لكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلي أو
زائد نحو وما ضرب من أحد وعلم أن هذه الاقوال تجري بينهما في نحو مررت برية كما
قاله الدماميني (قوله مع مجروره) معوايه الجار ومجروره لانه الذي قاله ابن
مالك في النهي بل ليس المجرور هو النائب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه
مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار في النباية عنده اقتضاره
في الالافية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالة
لم يحسن التجوز قد بر (قوله الجار فقط) بناء على قوله ان الباء في مررت بزيد في
موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير بر حيث
سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فارق النصب الخ) بخلاف
ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب
فعلة المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله اعدم تصرفه ومنه معاذ الله وخلافك
(قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعد نحو ضرب الضرب أي المجهود
بخلاف المهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت
نباية في المعنى أجاز واسير سير بتقدير الصفة أي واحد وفي نكت المصنف على
الالافية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون
المراد الالام فينبوب قال تعالى فمن عفى له من أخيه شيء أي نوع تامن أنواع العفو
وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين
الاختصاص أو تقييد الفعل فلا بد عليه الآية لكان الظاهر ان حصول الفائدة
بتقييد الفعل لا يطرر بدليل اعتقد في زيد أمر وأثبت له شيء ومر عن المصنف
انه لا بد من كون المصدر مشتقا فلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور كلام يتعلق
بالآية يرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة
شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تكبير شيء
من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لا يكون بواسطة حرف الجر كان مساويا
للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون
حالا من شيء (قوله ياو) أي الدالة على مطلق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول
الفعل اليه بنفسه والهم ما بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أي مع كونه في
مقام بيان النائب والافالض على الشيء لا يفي ما عداه (قوله انه لا يجوز نباية الحال)
أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا هير المصدر وخالف في التمييز الكسائي

(نحو انطلق) واستخرج
(ويشفع ما قبل آخره لفظا)
أو تقدير ان كان مضارعا
مجردا أو مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا ان كان أوله مضموما
في الاصل (ويكسر) كذلك
(ان كان مضيا كضرب)
زيد بضم أوله وكسر ما قبل
آخره ويضرب عمر و بضم
أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر
وأما الفعل الجامد فلا يبنى
للائب اتفاقا وفي كان وكاد
وأخواتهم اختلاف مذهب
الجمهور والجواز وعليه فالاصح
أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا
أنها تعمل في الظروف أفيم
والأعين ضمير المصدر ولم
يتعرض لرفع النائب اذا
كان اسما ذكر في الجامع
أنه لا يغير اذا كان مصدرا
ويحول اسم الفاعل الى اسم
المفعول (ولان في) فاء الفعل

ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومربعه وقال الاستاذ الصفوي وجاز
عند البصريين نيابة الفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة)
انظر ما معني الاعتباد وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترس الشيء بمعنى رموه
أي - ثمره فان ارادة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب
المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضروب) التاء في الاول
للمطارعة وفي الثاني غيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظرا لان المضارع لا يكون
الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف
وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها - مندة الى التكلم أبدا كما
قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظهروا استواء بابهم في الخلاف وليس
كذلك قال في الارتشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز
بنائه للمفعول الا الكسائي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى
المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له
والكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد
(قوله ومعني الاشتمام الخ) هذا كلام الدماميني وقبل غير ذلك فانظر التمهيد
(قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذف حركة العين لاستقلال الكسرة على حرف
علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو اسكونها بعد حركة تجانسها وقلت الياء
واو اسكونها اثر ضمة في ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله
حوكت الخ) صدر بيت عجزه * تختبط الشوك ولا تشاك * الحياكة
النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره و رداءه وكذا فيما بعده والنسج
اذا نسج على نيرين كان أصفقا واصفا قتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت
الخ) عجزيت صدره * ليت وهل ينفع شأيت * وشبا باسم ليت الاولى
وجملة يوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى ولا عمل لها

ان يس في الثلاثي المعتل العين (نحو قال) بمعاينه او (وباع) بمعاينه ياء (الكسر
مخلصا) نحو قيل ويبيع والاصل قول ويبيع نقلت حركة العين لاستقلالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء
اسكونها وان اسكان ما قبلها وسلمت الياء في الثاني اسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما)
تنبها على ان الضم هو الاصل ومعني الاشتمام هنا شوب الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء وهذا قيل ينبغي
أن يسمى روماع أن الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وما قرأ ابن جاسر والكسائي في قبل وغبض (والضم مخلصا)
نحو قول ربوع بحذف حركة العين وقاب الباء واو اسكونها وانضم ما قبلها او منه قوله * حوكت على نيرين اذ تخال
وقوله * ليت شبا يابوع عجزت * وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل
ليس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن ليس فان حصل ليس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
بأحد الوجهين الثلاثة اجتنبت

والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكّد وشياً مفعول مطلق أي نفعاً شياً بالامفعول
به خذ لا فالعيني (قوله كبرت وعقت) والاصل باعني عمرو وعاقني عن كذا ثم
بنياً للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء الاشتراك كما في الدلالة على المتكلم الموقبل
بعث بالكسر وعقت بالضم لتوهم أنهم ما فعل وفاعل وانعكس المرادفة بين فهم ما
الاشتراك أو الضم في الأول والكسر في الثاني (قوله نحو واختاروا نقاداً) يمكن
ادخال ذلك في كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما اعتادت عينه وهو ثلاثي أو على
افتعل أو انفعّل

باب الاشتغال

(قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثّر قال الرضي وقد
يتوالى اسمان منصوبان لمقتدرين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربته أي أهنت زيداً
ضربت أخاه وزيد أخاه غلامه ضربته أي لا يستزيد أخاه ضربت
غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز أن كان الناصب المقدر متعدداً بعد المشغول
عنه فلو كان الناصب لالا أكثر فعلاً واحداً مدة أو امتنع إلا عند الانقضاء كما بينه
الشاطبي (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيداً لأن العامل لم يتأخر
والاسم الذي عاد إليه الضمير لم يتقدم بل أن نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع
فهو مبتدأ أخبره ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون مسبقاً وهو
هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغتة دون غيرها وأن يكون عاملاً وأن يكون
ما لحال العمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أو لم لا به
اكان أولى ليتناول نحو زيد امرئ به ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه إليه
فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد في الدار فأكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما
قبله واللام يمكن الضمير أو لم لا به شاغلاً به بحيث لو فرغ من الضمير أو لم لا به عمل
في الاسم المتقدم فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لذاته كعمل التجهيز وأفعال التفضيل
والصفة المشبهة واسم الفعل فأنما لا تصح أن تطلب المتقدمة وقضية ذلك أن الاشتغال
لا يجري في المرفوعات لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر
فيه ذاتي ويؤيده أنه لما قال في المعنى في بحث إذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر
عاملاً قال المداميني المراد باب المنصوبات على شرطية لا يسمى باب
الاشتغال انتهى فأفاد أن المرفوع على تلك الشرطية لا يسمى اشتغالا ويؤيده
قول التوضيح في التتمات الرابع إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل إذا شغل كما في
المنصوب لم يكن سابقاً أن الشارح يقول أن الاشتغال يجري في المرفوعات وصرح
به السيوطي في التكملة وغيرها ويوافق قول التسهيل وإن رفع المشغول ضميراً

كجاءت وعقت مبنيين
للمفعول فلا يجوز عنده
الكسر في الأول ولا الضم
في الثاني وخبر به في الجامع
ومثل قال وباع نحو اختار
ونقاد مما أعل عينه
باب الاشتغال
أي اشتغال العامل عن
المفعول وهو أن يتقدم اسم
ويتأخر عنه عامل مشغول
عن العمل فيه بالعمل في
ضميره

شاعله الخ وحيداً فالتعريف المتقدم خاص بالاستغفال في المنصوبات والمراد
الشارح بالعمل وإن أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره واشترط صحة عمل
المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لولم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولا ينظر
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً كما قررناه والآخر مـ سائل
ونجوب الرفع لكن الشارح ذكر أنهما التماس ذكر التماس وان الضابط غير صادق
عليهما فإنه كانه فهم جواز العمل مطلقاً وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع
للمنفذ في الأوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين
هذه لئلا يرد عليهم قول الالفة

وسوفي ذا الباب وصفاً ذا عمل * بالعمل أن لم يث مانع حصل

أذهوا احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع أنه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله إلا
أن يقال التقييد بحجة النصب لانه كونه من الاشتغال قال المحشي وترك من الشروط
اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيداً جلست مكانه فلا يجوز
لأن زيداً منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى
وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلست
لا يمكن أن يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بأن الصحیح انه لا يشترط اتحاد جهة
النصب في المشغول به والمشغول عنه لأن الاختفش حكى في الأوسط عن العرب
أزیداً جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها يطل اشتراط ابن مالك أن يكون
المشتغل جائر العمل فيما قبله (قوله أو ملاسه) أي ملاسه ضميره بأن يعمل في
مضاف إلى ضميره نحو زيداً ضربت أخاه أو غير ذلك ككافي التوضيح (قوله العمل
هو) أي أن لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أي أن منع مانع (قوله والمراد بالعمل الخ)
لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه إلى تقدير) وإن استلزم كون الخبر
جملة والأصل فيه الأفراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية
الصدر فعالية المحرز (قوله على الأصح) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل
الظاهر المؤخر على كونه مانعاً غير عامل في الضمير ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه
البحر فالحرف فكيف يانغي وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً والبحرف
البحر وأيضاً لا يمكن الانغناء في السببي لانه مطـ لوب الفعل في الحقيقة نحو زيداً
ضربت غلاماً رجلاً يحبه وقال الفراء الفعل عامل في الاسم والضمير معاً ورد
يلزم مـ تعدى المتعدى لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم لاقواعد وقيل غير ذلك (قوله
الامتناع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدرة نحو أيمـ ضربته أولانه
يلزم على تقديمه الفصل بين أما وإفـ نحو وأما وقد هديناهم في قراءة النصب

أو ملاسه لولا ذلك لعدم
هو أو مناسبه فيه والمراد
بالعامل هنا ما يجوز عمله
فما قبله ثم الاسم السابق
يحسب الأعراب على خمسة
أقسام ما يرجع رفعه على
نصبه وما يرجع نصبه
وما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يستوي فيه الأمران
هـ كذا ذكره النحويون
وتبعهم المصنف تشرع في
بيان أقوله (يجوز في نحو
زيداً ضربته أو) زيداً ضربت
به أو) زيداً ضربت أخاه
أو رجلاً يحبه (رفع زيد)
بالابتداء وهو الراجح لعدم
احتياجه إلى تقدير (فالجمله)
في محل رفع على أنها (خبره)
والرابط بينهما الضمير وجمله
الكلام حقيقة اسمية ذات
وجهين (ونصبه باخمار)
عامل على الأصح موافق
لما ذكره كورافظا ومعنى أو معنى
فقط مقدم على الاسم إلا
لما منع فيقد ر في المثال الأول
(ضربت) فيقال ضربت زيداً
ضربت له لعدم المانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور يزيد مثلاً وهو محاذ انه وقت السير فيه دق حينئذ على المحاذي انه صار يزيد لا يجاوز وكيف يكون المرور وهو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار إلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدار

ويجاب بأن المفهوم من المرور المعدي بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدي بغلى كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمنازع في الاول صناعى وفي الثاني معنوى ويقدر في زيد امررت بأخيه لا يستلزام جاوزت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت زيدا ضربت عدوه والمنازع فهما معنوى كلاؤل وقس على ذلك قال في المغنى وليس المناهات في كل متعدي بالحرف ولا مع كل سبى ألا ترى انه لا مانع في زيد اشكرت له لان شكر يتعدى بالجوار وبه نفسه وكذلك مثله الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيد أهنت أخاه لان أهانة أخيه أهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي الثالث أهنت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى مدل عليه اللفظ بالطابقة أو الاتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر في المثال الاول ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسب كان وانحوا والمراد لزوم العادى المعرفى فلا يرد انه لا لازم بين ضرب شخص وأهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا اضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أوجب لا يجبه) أشار به الى أن العاقبة كما يحصل بالاسم الشاغل يحصل بتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبى نعم كما لثال لان الهاء من يجبه حصل به بالربط أو بياناً نحو زيد اضربت عمراً أخاه اذا لم يجعل الاخ بديلاً أو نسقاً بالواو وخاصة بشرط أن لا يعاد العامل كفى التسهيل نحو زيد اضربت عمراً وأخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو لطاق الجمع في المفردات فالاسمان أو الاسماء هما بمنزلة المتنى أو الجمع لكن الطاق الرضى العاطف واستظهره الحفيد وفي القصر يات ان بعض أصحابنا يجيزوه مع إعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيداً للاولى وان سيبويه لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البديل مبنى على ان عامل البديل غير عامل البديل منه على كلام فيه والافهوكا لبيان قال في التصريح وبقى من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا في المعنوى وأما اللفظى فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت)
فيقال جاوزت زيدا امررت
به اذ لا يصل مرت الى
الاسم بنفسه (و) في الثالث
(أهنت) فيقال أهنت زيدا
ضربت أخاه أوجب لا يجبه
لان من ضرب به قد أهان
زيداً الاسم في هذه الامثلة
منه وبالعوامل مضمرة
(واجبة الحذف) لان
المذكور عوض من المقدر

ما سلف من القصر يات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه التقص بقوله تعالى اني
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا
 الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت بها تبين الجملة الاولى قبل
 تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا
 ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن
 المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندى عبيد أى ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعليل
 بالاختراز عن العبث لا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم
 المذكور نحو أهنت زيدا اضربت أخاه فالاولى التعليل بما يعم جميع افراد الباب
 (قوله لمكونها مفسرة) أى والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح
 كما بينه في المعنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في
 الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر
 السين الفعل المذكور لا الجملة باسمها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون
 جزئها لا محل له ألا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزء فيه للفعل وحده لا الجملة
 باسمها (قوله فان لم يصلح كافي رجلا كرمته) لمكونه مكررة غير مخصصة (قوله
 خلافا للفارسي) فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على
 شرطية التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي
 يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء
 فتأمل وقد بين في المعنى في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أى على
 من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن
 السجري رد عليه فراجع به به يعلم ما في قول المحشي ان أبا على أجاز النصب على
 الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أى بنفسه أو غيره ولا فرق بين
 طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له أولا يعذبه والباء
 في بصيغة اللابسة (قوله بل منعه بعضهم) أى واذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف
 فيه فالخامس بالمنفق عليه أولى وان كان منشا المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر
 المبتدأ على ما مر في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال
 مقدر كمالا يخفى ان السؤل لا يتجه لان أن فعل في التعجب لا يدل على الطلب كما
 يأتي في بابيه وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤل مبني على الظاهر (قوله في محل رفع)
 أى على الفاعلية وزيدت الباء لاصح للاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا
 ان تأت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
 عاملا (قوله وأما نحو لا سارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (قوله
 موضع للجملة) التي هي
 (بعده) من الاعراب لمكونها
 مفسرة وجملة الكلام حينئذ
 فعلية ومحل جواز الوجهين
 صلاحية الاسم السابق
 للابتداء كما مر فان لم يصلح
 كافي نحو رجلا كرمته
 تعين نصبه خلافا للفارسي
 (ويترجح النصب) على
 الرفع (في نحو زيد اضربه)
 أولا اضربه عما للفعل
 المشغول ذو طلب ولو بصيغة
 الخبر وانما رجع (لطلب)
 الواقع بعد الاسم اذ في الرفع
 الاخبار بالطلب عن المبتدأ
 وهو خلاف القياس بل منعه
 بعضهم وأول ما ورد من ذلك
 وانما وجب الرفع في نحو
 زيد احسن به لان الضمير في
 محل رفع (و) ام نحو
 وا سارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما فاعلموا اجتمعت
 اقراء البعثة على الرفع فيه
 مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجعاً قبل الفعل الطلبي لزوم اجتماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان
 لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداً وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد
 عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآية أنه لا يمنع اجتماع القراء على أحد
 الخاترين وان كان مرجوحاً لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت
 الشمس لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل (قوله متأقلاً) أي عند سيبويه بما
 ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقطع الشارح على تأويل
 سيبويه وهو يريهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على
 حذف الخبر) جواز الهدى فيه أن يكون خبر مبتدأ مخذوف أي هذا ان حكم
 السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) إشارة الى أن الفاء استثنائية لا طائفة
 لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وإذا كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل
 بالضمير بحيث لو لم يشغله به ضمير سابق (قوله في نحو هذا) أي مما
 لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته بنفسه (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت
 المرفوعة فعل بالقوة والرجل أقوى (قوله) أي للاسم السابق وفيه
 والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (كانت الأسماء) أي كإياتي وأطلق العاطف فتشمل
 مسامحة إذا لم يطوف عليه انما هو الخ
 الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أي مصدرية بفعل وكالفعل الصفة
 الناصبة للفعل لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمراً وهذا ما مثلهما
 بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجيبة نحو
 أحسن بزيد وعمرو ويضرب به ليكون فعل التعجب لجموده ونحو رده عن الغوارض
 لاحقاً بالاسماء واعتراض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه
 لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيد
 والله أحسن معه أن ضميراً يضرب به استعمل في انشاء التحزن والتعسر عني أنه مبني
 على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والشهور خلافه قال العصام ومما أظنه
 ينبغي أن يستثنى ما إذا كانت الجملة من مفعول القول نحو قال زيد عمر وقائم بكر
 اضربه فإنه ليس العطف في مفعول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى
 يتفاوت الاسم في الفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مفعولان ولا تفاوت في
 المقولية بين الاشياء (قوله لان ما الخ) لكونهما من الحروف التي يتبدأ بها الكلام
 فالواقع بعدهما مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم يرجح رفعه قبل اهدم احتياجه
 الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفاً بما أن الواو والفاء دخلتا علم اللام تشاف

متأول) عند سيبويه على
 حذف الخبر والمضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه والتقدير
 مما يتلى عليكم حكم السارق
 والسارفة ثم استؤنف
 الحكم وذلك لان الفاء
 لا تدخل هذه في الخبر في
 نحو هذا ومثله الزانية
 والزاني فاجلدا (و) يرجع
 أيضاً نحو والانعام خلقها
 لكم بعد خلق الانسان من
 نقطة مما الاسم السابق
 واقع بعد عطف له على جملة
 فعلية ولم يفصل ذلك
 العاطف بأما وانما رجع
 (للتناسب) بين المعطوف
 والمعطوف عليه بعطف جملة
 فعلية على مثلهما وهو أولى
 من التخالف فان فصلهما
 قبله بأما نحو قام زيد وأما
 عمرو فأكرهتم ترجع الرفع
 لان أماً تقطع ما بعدها عما
 قبلها وحتى وإن كان وبل

فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجع النصب نحو وأما
زيد إذا كرمه والاستوى الأمران لتقابل المرححين بلا مرجع ثالث لا جدهما عند
بعض أو ترجيح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخره في حكم
أما إذا الفجائية نحو رأيت عبدا لله وإذا زيد اضرب به عمرو فان إذا من ادوات
الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف)
انما قال كالعاطف لأن المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا
فعلت فعملت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت
القوم حتى زيد اضربه) هذا مرجع في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر
لا معطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا به في قوله * والزاد حتى زهله
ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قلله اللغوي قال الشهاب القاسمي قد سجد
بانهم انما صرحوا هناك بما ذكرنا مكان حر ألقاها على التوكيد لقوله
ألقى الصحيحه ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك إذا قلت ضربت القوم
حتى زيد اضربه لا تخاف حتى حرف ابتداء فلما واما في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت
العاطفة فاعطى تألها ما يعطى تالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيد اضربه
فلا جود أن تنصب زيدا بقتضي العطف وتجعل ضربته متوكيدا لقلت ضربت
زيدا حتى عمرو ضربته تعيين رفع عمرو لن وال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة
اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فأنت تراه جعل الوجود هنا العطف
وجعل جملة ضربته متوكيدا وما اعترض به من أنه اذا دار الأمر بين التوكيد
والتأسيس فالحل على التأسيس أولى والتأسيس هنا يمكن بجعل النصب هنا من
باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت
ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو متوكيد لبعض ما فهمه الكلام السابق بقي
أن تعيين الرفع في ضربت زيدا حتى عمرو اضربه متوكل نظر لانه اذا كان حتى
الابتدائية مختصة بالاعمال يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن
ترجيحه وقد جوزه ورجمه والافعال المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى
داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله
كان ولا النافيتين) أي ولا بد ان يكون النافي أحدهما هذه الثلاثة كما في التوضيح
لأن غيرها لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع ليكن في الشعر فالاول كليس والثاني
كقوله

ظننت فقيرا إذا غنى ثم نلت * فلم دار جاء القه غير واهب

أراد فلم ألق دار جاء القه وفي التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

كالعاطف نحو ضربت
القوم حتى زيد اضربه
في الألف (و) يترجم أيضا
في نحو (أشترانا واحدا
تبعه وما زيد أربته) مما
الاسم السابق واقع بعد شيء
يفعل دخوله على الفعل
كان ولا النافيتين وحيث

مجردة من مانحو حيث
زيد تلقاه فأكرمه وانما
رجح (الغلبة) وقوع
(الفعل) بعده مرة
الاستفهام وما النافية نعم
ان فصل بين الاسم والهمزة
بغير طرف نحو أنت زيدا
تضربه فالختم الرفع
ويترجح النصب أيضا اذا
وقع الاسم السابق جوابا
لا استفهام منصوب كزيدا
ضربه جوابا لمن قال أكرم
ضربت أو من ضربت أو كان
رفعهم أن الفعل
المشتغل بالضمير صفة لما
قبله نحو أنا كل شيء خلقناه
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع
نصبه

لم ولما ولن وفي الرضى أن لم ولما ولن مختصة بالمضارع ولا يقدرون على ما
في العمل فلا يقال لم زيد تضربه مثلا وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوبا لأنه يكون
هو بصدده وفي وجوب التقدير لا يريد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من
لانما تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يلزم غالبا الأفعال فان اقترنت بما صارت
شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح السكاك
أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون
بدون ما قبله راجع (قوله الغلبة دخول الفعل بعده مرة الاستفهام) . وانما لم يجب
دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في الامهات
(قوله فالختم الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت
مبتدأ كما هو رأي سيويه رجع الاخفش النصب وهو مبني على قوله ان الضمير
فاعل فعل محذوف وانفصل بعده حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق
الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو أكرم ضربه برفع أي فأنت تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال
في الاسمية (قوله أو كان رفعهم يوهم الخ) انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بغيره فترجح النصب لا غناؤه عن تكاف
القرينة ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو أنا كل شيء
خلقناه الخ) قال في التصريح لا يندرج كل احتمال خلقنا ان يكون خبرا له
فيكون المعنى على عموم خالق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو
مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل
والخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفا به لا يكون بقدر والصفة هي
الخلقوة المنسوبة له فالخلقوة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فبوهم أن ثم
مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة هذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية
لايهام الرفع الصفة المخلقة بالمراد قال لانه لا ينافي في المعنى سواء جعلت الفعل
خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه
اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل
شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شيء قدير لان معناه أنه قادر على
كل ممكن غير متناه فمضى كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقناه هو الخير كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس
مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على

فلا يمكن يكون الرفع أرجح إذا لم يلب لغیره ولا مساوی (قوله لان الصفة الخ) أي
 زيد **ان** كون خلقنا ایس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل ضربته
 به - اران علفت في الدار ضربته صح أيضا فيه الاشتغال وان علقته بحذف
 أمارة امتنع لان الجملة الفعلية حذفت صفة (قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملا) أي
 الإجابات المنصوبات على شريطة التفسير بان يكون المشغول عوضا في اللفظ عن
 العامل المضمرا ما المرفوعات على شريطة فيصع لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا
 كما صرح به المصنف في شرح المغني في بحث اذا واغترض على المغني في بحث حيث
 لا يمام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات
 لقوله فيه لولا هو لم عمل الخ ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك
 المنصوبات لا على تلك الشريطة بان يكون المذکور دالا على المحذوف من غير
 تعويض كما في شرح التسهيل لمصنفه وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه اذا لم يكن
 من الاشتغال جواز التفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بضمير
 المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالنكيد بأحد النونين وبهذا
 يندفع كثير من الشبهة فاحفظه فان قيل الاسم المشغول بالضمير حال عمله في الضمير
 لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف فسر عاملا فاما المراد أخذ من التعريف وقولهم
 لولا هو الخ لا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب
 أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى عهرا تلقاه الخ) وجه الجزم في تلقاه مع أنه
 ایس بيان لا بد لا ولا فعل شرط انه مفسر للعجز ومفاعطى حكمه (قوله هل زيدا
 حدثته) فيه نظر لما يأتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا يرد انه
 اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدا ناضربه لا يتعين نصب
 الاسم الذي يامانهم ایس في كلامه اشعار بفتح هل زيدا ضربته وكلام الرضى صريح
 في قبحه (قوله فلوجاز الرفع الخ) أي على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف
 بوجوب النصب فلا ياتي في جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمير مطاوع للظاهر
 اما لفظي كافي * لا تجزعي ان منفسر اهله **ك** في رواية رفع منفس أي
 ان هلك منفس أو معنوی كافي * أنجزعي ان نفس اتاها حمامها * أي ان هلك
 أو ماتت نفس اذا ذلك لازم لا تأها حمامها (قوله الا في الشعر) استشهد به اللقاني
 بقوله تعالى وأما عود فهدينا هم بنصب ثم ردناه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده
 وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي يجاب باستثناء ذلك بدليل
 أن الفعل الذي يشترط أن يلها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز
 عمل ما بعد الفاء التي في جواب أما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء الجزاء كما

لان الصفة لا تعمل
 في الموصوف وما لا يعمل
 لا يفسر عاملا كما اشرنا الى
 ذلك أول الباب (ويجب)
 النصب اذا وقع الاسم السابق
 بعد ما يختص بالفعل كما
 اذا وقع بعد أداة شرط
 (في نحو) ان (زيدا عقبته
 فأكرم) ومتى عهرا تلقاه
 فأحسن اليه أو أداة
 تخفيض كما في نحو ألا عهرا
 أمته (وهلا زيدا أكرمته)
 أو أداة استفهام غير
 الهمزة نحو هل زيدا حدثته
 وانما وجب (لوجوه) أي
 لوجوب وقوع الفعل بعد
 هذه الأدوات فلوجاز الرفع
 لخرجت عن اختصاصها
 بالافعال وصرح في الاوضح
 بأن أدوات الاستفهام أي
 غير الهمزة وأدوات الشرط
 لا يقع الاشتغال بعدهما
 الا في الشعر الا اذا كانت
 أداة الشرط اذا

مطلقاً أو أن والفعل ماض
 فيقع في الكلام (ويجب الرفع)
 على الابتداء إذا وقع الاسم
 بعد ما يختص بالابتداء كذا
 الفجائية كما (في نحو)
 خرجت فإذا زيدا يضربه
 همرو) لأن إذا الفجائية
 لا يلزم الابتداء أو خبر نحو
 إذا هم مكر فلا يجوز
 النصب بفعل مضمر
 (لامتناعه) أي لامتناع
 وقوع الفعل بعدها وهذا
 قدره ما في الخبر بعدها
 اسماً كما مر في باب المبتدأ
 وكذا يجب الرفع إذا وقع
 الفعل المشتغل بالضمير
 بعد ماله صدر الكلام
 كلاً استفهام وما النافية
 وأدوات الشرط نحو زيد
 هل أكرمه وعمرو ما يحبته
 وخالد إن رأيت أكرمه
 لأن ماله صدر الكلام
 لا يعمل ما بعده فيما قبله
 وما لا يعمل لا يفسر عاملاً
 وذكره لهذا القسم إفادة
 لتمام القسم وإن كان ليس
 من هذا الباب لعدم صدق
 ضابط الباب عليه كما قاله
 في الأوضح (و يستويان)
 أي الرفع والنصب إذا وقع
 الاسم

يشوه في مجتأ ما فانه يظهر ويحتمل أنه جرى على أن ما ليست أداة شرط
 في عروس الافراح عن شيخه أي حيان وتصريح جمع بانها حرف شرط
 تضمنها المعنى الشرط لا باعتبار اسمها موضوعه له والاضافة لادنى ملازمة
 مطلقة) أي سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أي
 أو معنى نحو أن زيد الم تلمه فانه يظهر (قوله في الكلام) أي في نثر الكلام
 كذا الفجائية) أي على الأصح وقبل يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا ما
 وهو ظاهر كلام سيويوه ومشي عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانها تلزم المبتدأ
 بعدها مشكل لأن يريد الزوم في غير ترتيب كيب الاضمار على شريطة التفسير أو يرى
 به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فإذا زيدا قد ضربه همرو والمنع بدون قد وجهه
 المصنف بأن التزام الاسمسية معها التماهولة لمرق بينهما وبين الشرطية المختصة
 بالفعالية وقد يحتمل لهما الفرق إذا تقرر الشرطية بينهما (قوله لا يلزم الابتداء
 أو خبر) أي أو ان المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المنكسورة لأن الكلام معها بمنزلة مية بدل
 وخبر والمراد لا يلزم فعل ظاهر ولا مضمر وأجاز الزعفراني إبقاء المضمر إذا لزم
 الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيت أكرمه) ينبغي
 أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر والافكان يجب فأكرمه
 بالفاء (قوله كلاً استفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض
 والتخفيض والتثني بالأخلاق الجزولي حيث جعل توسط التخفيض وأخويه
 قرينة ترجع بها النصب أو يتمتع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كان
 المفتوحة قال الرضوي وأما ان المفتوحة فتارة وإن لم يجب صدرها لكان لا يعمل
 ما بعدها فيما قبلها وأعلم أنه يتبادر من كلامه ان بقية الأحرف النافية لا تكون كما
 وهو كذلك الآن ولا على خلاف مروفي الرضوي وكذا أي من الواجب التصدير ما
 وإن من جملة حروف النفي بخلاف لم وإن ولا إذا العامل قد يتخطاها قال
 قد أصبحت أم الخيار تدعى * على تنبها كما لم أصنع

يروي برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظراً إلى كونها النفي إلى جهة
 صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو زيد ما يضربه إلا عمرو ولا أنها لا يعمل ما بعدها فيما
 قبلها ولهذا رد على من زعم في وان كلاً ما يوفيهنهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى
 الا وكلاً منصوب بخلاف يفسره ليوفيهنهم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم
 صدق ضابط الباب الخ) لأنه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من
 الضمير لم يخل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يقيده عدم صدق
 الضابط بكون العامل لو فرغ للامتناع من نصبه فإذا قد شرنا فيما لم يبق المراد

فلا معنى لعمل في ذاته لا مطلقا (قوله بعد عاطف) أي أو ما هو بمنزلة وهو حتى
 زيد انما لكن (قوله غير مفعول باما) احتراز عن زيد قام وأما عمرو فأكرمه فان
 بعض فيه راجع ولا أثر له عاطف ومجمله كما يؤثر خدمتا تقدم اذالم يوجد مرجح للنصب
 أما ان يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل باذا الفجائية فان تسمية
 الإيلازم بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجحه (قوله ذات وجهين) أي اسمية
 لعدم درغامة العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب
 عمرو بكذا أكرمه بخلاف ما اذالم ينصب المفعول به نحو زيد قائم علامه وبكر
 الترمذ لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير
 تعجبية) احتراز عن التعجبية نحو ما أحسن زيد وعمرو أكرمه فلا أثر له عاطف
 على الفعلية والرفع هو المختار عند سيدي ومروجه وما فيه (قوله لاجله) أو
 فعمرو أكرمه فالرابط اما الضمير من لاجله أو المفعول المفيدة للتعجبية (قوله ولا
 مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الخذف ورض
 بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهي معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجاهلي فان
 قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبري أيضا قرينة غير مفصلة عنها
 قلنا هذا اذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب انتهى واعترضه
 العصام فراجع بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتم اذا عطف مفردات الجملة
 الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق
 بعد الا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبقرينة الرفع لا يتم لجواز أن يكون
 حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على
 معمولي عاملين مختلفين (قوله يرتبطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبدأ
 المعطوف عليها (قوله جزمه في الجامع) أي تبعه للتبعية حيث قال وانولى
 العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية المصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب
 مطلقا خلافا للاختلاف من وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف
 خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقسم رقبتنا منازلا
 قرأ لرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهي في النصب معطوفة على
 تجرى من قوله تعالى والشمس تجري مسرورا لها وليس في الجملة المعطوفة
 ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفها وهي معطوفة على
 يحد ان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على
 النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أي لانه لا يجوز العطف على الصغرى
 لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويتنع عليه والواجب

بعد عاطف غير مفعول باما
 مسبوق بجملة ذات وجهين
 غير تعجبية كما في نحو زيد
 قام وعمرو أكرمه (لاجله)
 أو فعمرو أكرمه فيجوز في
 عمرو والرفع والنصب (لأنه كافٍ)
 الحاصل على كل تقدير لان
 الجملة الاولى اسمية المصدر
 فعلية العجز فان راعيت
 صدرها رفعت وان راعيت
 عجزها نصبت فالتساكل
 بين المتعاطفين حاصل على
 كلا التقديرين ولا مرجح
 وظاهر تسمية له بما ذكرناه
 لا يشترط في الجملة المعطوفة
 وجود رابط يرتبطها
 بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
 في الجامع حيث قال ولا
 يشترط الرابط ان نصبت
 وفاقا لسيدي والفارسي
 لكن خالف في أوضحه فجزم
 باشتراط ذلك ومنع النصب
 في نحو المثال المذكور لعدم
 الرابط

تبعاً للاختفاء والسيراني
 قال وهو المختار (وليس
 منه) أي من باب الاشتغال
 (وكل شيء فعلوه في الزبر)
 أي المكتبة لعدم صحة
 تسلط العامل على ما قبله
 اذ لو صح لكان تقديره فعلوا
 كل شيء في الزبر وهو باطل
 فرفع كل واجب على الابتداء
 وجعله فعلوه في موضع رفع صفة
 كل أو في موضع جر صفة لشي
 وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل
 شيء من فعلهم ثابت في الزبر
 (و) كذا ليس منه (أز يد
 ذهب) به بالبناء على قول وفاقا
 لسيبويه لعدم صدق ضابط
 الباب عليه اذ لو تسلط العامل
 على ما قبله لامتنع أعماله
 النصب فيه فرفع زيد واجب
 اما على الابتداء أو على افعال
 فعل تقديره أذهب زيد
 ذهب به ولم ينبه على هذا في
 الشرح (تمة) الاشتغال
 كما يجري في النصب يجري في
 الرفع بأن يكون الرفع على
 الابتداء أو على الفاعلية
 بافعالهم ويبقى فيه الاقسام
 الخمسة ذكره في الاوضح
 والجامع وابن مالك في التسهيل
 والكافية الكبرى فيجب
 الابتداء في نحو خرجت فاذا
 زيد يذهب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يرتبط به وهو
 ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن الشبهة
 أكثرى لا كلي فقد يغفرون في التواني ما لا يغفرون في الاوائل نحو
 وسخطها وعن الثاني بأن الاعراب لما لم يظهروا في المعطوف عليه جازا
 عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وقتئذ الجملة الجاز
 معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسهما
 الا أن يقال امكان العطف على الكبرى جازع الرفع والنصب فلا وجه للتخصيص
 بالنصب (قوله تبعاً للاختفاء والسيراني) انما منعنا العطف بناء على الصغرى
 فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الاختفاء ومن واقعته رجحوا الرفع (قوله
 وهو باطل) قال الجاهلي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقولوه في
 الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محللا لأفعالهم
 لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكاتبتون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وان
 كانت صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فالتعني المقصود اذا المنصود ان كل شيء
 مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها وفاقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستطر لان كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله
 وفاقا لسيبويه) وأجاز السيراني وابن السراج والمرادى نصب زيد في المثال ونحوه
 فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون المجرور في موضع نصب
 والنائب عن الفاعل ضمير المصدر النوى الذي تضمنه الفعل ورتبه ابن مالك بأن
 الفعل لا يتضمن الامصدر را غير مختص والاسناد اليه منطوق به غير مفيد فكيف
 اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع أعماله النصب فيه) لان الجار والمجرور
 في موضع رفع يذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذا ما تناسبه أعني اذهب قال
 الجاهلي فان قلت لا يتحصر المناسبات في اذهب فليقتدر مناسبات آخر ينصبه مثل
 يلاسه أو اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد يلاسه بالذهب أو يلاسه
 أحد بالذهب قلنا المراد بالتناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد المسند
 اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود وفي كلام الشارح ما عرفت مما سبق (قوله أو
 على افعالهم) هذا هو المختار لسكان الهمة (قوله الاشتغال كما يجري
 الخ) مراد به (قوله باضمار فعل) أي بسبب اضمار فعل والسبب أعم من العامل
 أو بفعل مضمرة على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)
 أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما وجد فيه مانع من المواضع
 المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح

فلا يجوز أن يرفعها بفعل مقدر (قوله ويرجع في نحو زيد قام الخ) قال المراد
فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما
أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا تعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أي بفعل محذوف
الإن العرب قال الدماميني وزاد غصيره المبرد وينبغي ان يراد السكون فيكون لانهم
قائلون بجواز رفعه بهم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أنيس
من جواز رفعه عندهم من قال لا يتقدم (قوله ونحو الفاعلية في نحو ان امرء هلك) أي من
كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويبحث فيه انما هو الاتفاق بأن
اداء الشرط انما يقتضي فعلا ما أعم من أن يكون ناصبيا أو رافعا وكون
استحارك نفسه لا يتعين لجواز أن ينصب أحد ما وجدت مثلا بقية المقام
فاستحارك نعت لا تفسر بانتهى وقد يجب أن الغرض التمثيل لا الاستشهاد
والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على
الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر كان
أولى بدخول نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول (قوله ويرجع
في نحو أبشر يهدونا) أي يرجع الرفع أي أو الثبابة عن الفاعل على الابتدائية
في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجم الرفع
على ما ذكر في كل موضع يرجع فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان
في نحو الخ) أي فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية
الصدر فعلية العجز وانما استوي بالحصول التناسب فيهما فان قلت يرجع
الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل قلت عند قصد
العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفاعلية يرجع
من الخفاف وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وأيضا اقرب المعطوف عليه معارض
للسلامة من الحذف ومما ياتي هنا

باب التنازع

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحدوفان لقربة كقولك زيدا في جواب
من ضربت أو أكرمت وعليه فهل يجوز افعال الاول فيضمير الثاني فتقول يا زيدا
بصل الضمير بعد حذف العامل ليكن ذكر في التصريح انهم لا بد أن يكونا
مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله منصرفان)
عبارة الا وضعه لان منصرفان أو اسمان يشبهان ما أو فعل منصرف واسم يشبه
انتهى ولم يبين المراد بالاسم المنصرف مع تشبيهه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه
ويحتمل أن المراد اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا لما قبل بدون

ويرجع في نحو زيد قام
عند المبرد ونحو الفاعلية
في نحو ان امرء هلك وتترجم
في نحو أبشر يهدونا
ويستويان في نحو زيد قام
وعمر وقعد
باب التنازع
في العمل وهو أن يتوجه
عاملان منصرفان

قيد و كذا قوله أو اسم يشبه أى الفعل فى العمل بان يتضمن الحذف بخلاف
الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثر) .. كذا وقع فى عبارة ابن
عصفور قال المصنف فى الحواشى تبعاً لابي حيمان وهو يوهـم انه سمع فى أكثر من
ثلاثة وليس كذلك فالأولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدمامينى فى شرح القسطل
قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد فى شرح الحاشية شاهد على تنازع أكثر من
ثلاثة قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتى * فعدت ولم أسخ الندى عند سائب
(قوله ليس أحدهما مؤكداً للآخر) خرج نحو تأتاك تأتاك الملاحقون وقديقال
لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لأن المؤكداً لم يتوجه للمعمول أم لا ولم
يطلب له لأنه لم يؤتى به للاستناد به تنبيه لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثانى
امام معمولاً للأول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهاً على الله وانهم ظنوا كما ظننتم
أو معطوفاً عليه نحو أخرجوا وأختبى وأدعوا لله أو جواً بالله معنوا يا نحو يستفتونك
قل الله يفتيككم فى الكلالة أو مناعياً نحو أتوني أفرغ لانه بمعنى أن يستفتونك فقل
وأن أتوني أفرغ قال المصنف فى الحواشى وليتنظر فى هاؤم افرؤا كتابه فقد يقال
ان الثانى مسبب عن الأول (قوله الى معمول فاكثر) شمل الظاهر والضمير وقول
ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهراً ان أراد مقابل المستتر فذلك والالزمه أن
لا يكون نحو ما ضربت وشتمت إلا بال وقت وقعت بل من باب التنازع مع انه
منه وعله جرى على الغالب أولان فى الضمير تفصيلاً كما بينه الرضى والحامى وحاصله
أن لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولاً لغيره ولا فى
المرفوع أو وقع بعد الا كالأظهر الواقع بعدها الماسىأتى (قوله متأخر عنهما) علم
منه انه لا يقع فى متقدم ثم ذالم تقدم يأخذه الأول قبل وجود الثانى ويستحقه قبل
وجوده فلا يكون فيه مجال لتنازع لان الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما
أخذه الأول فلا يرد ان استحقاق الأول قبل الثانى لومنع التنازع لتعبد أعمال
الأول لان استحقاق الأول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الأول
قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى وقال ابن مالك لانت اذا قلت زيدا اكرمه
ويكرمنى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان
ذلك الأخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرى الى الاسم
السابق فمكل منهما ما طالب له وقد صرح الهندي بان التنازع فى القاب بمعنى ان
يقصد توجه الفعلين مثلاً الى اسم واحد ما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحيث فيه
اللهدى بان المخدوف فى باب التنازع مخدوف نسباً كما أشار اليه الرضى ولا معنى له

فأكثرا ليس أحدهما
مؤكداً للآخر الى معمول
فاكثر متأخر عنهما
(يجوز) لك اذا تنازع
عاملاً لان اتفاق العمل
كقاسم وقع أحد أو أم
اختلفاً (فى نحو ضربت
وضربت زيدا أعمال
الأول) منهما

سوى عدم قصد المتكلم تعاقب الفعل بالمنعول يجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المنعول فكذلك الجعلي وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذا المتوسط والتقدم انما يكون في التركيب دون القاب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاخير وأما الاول ففيه انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب عنه الى انه معمول لهما اذا اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه ر بما وجب نحو أي رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا في ترجيح اعمال الاول لا اجتماع صفتي التعرب والسبق ولا في متوسط لما تقدم في تعميل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفائل يجوز في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فلم يحرر ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي اذا تنازع ثلاث معمولا تأخر عن اثنين منها وأعمات الثاني هل يحذف الضمير من الاخير منها أولا لانه لا يلزم اضماء قبل الذكر والظاهر المنع ان يضم في الاخير لعدم لزوم المحذور ويصدق ان الثاني أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر ايضا على الجواز في المتقدم جواز الاضماء في الملقى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضماء قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبسح فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أي ترك اعماله (قوله في ضمير في الثاني) أي يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لانهما لا يضمنان فاذا قلت رخت عسرا أو رصبت وامتهلات عرقا كان من الحذف لا دليل لامن التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله * بعكاط يغشى الناطرين اذا هم لمحو اشماعه * (قوله الا ان يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخا لافى الافراد والتد كبير وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو اظن و يظنان أخا الزيد بن أخوين وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسألة وشرحها والحق كما قال الأشعموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما مسورة لفظه فموجه الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط الظن واعماله (قوله اختاره البصريون) أي ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجع قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله كأنهن خلاتي أجسدل قمر * وليأبى بقاءه بالامعرا الحرب

في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقونه بالسبق (في ضمير في الثاني) الماهل (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للتنازع فيه اذ لا محذور فيه بل رجوع الضمير الى المتقدم رتبة لانه معمول للاول نحو تمام وقعدا أخواله أرقام وضربت بهما أخواله وقام وضربت بهما أخواله وقد يحذف منصوبا للضرورة عن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في الظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) اقربه

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حقيقته يكون مفسرا
 لاضمه الى الذي في ولي ولا يمكن تمنعه ان يخطاها الى تفسيره فان لا يتقدم ما بعدها على
 ما قبلها لان المفسر نائب المفسر لانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ
 ما يرجع احدها الى ما قبله وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاخر باب نحو ضربت
 بل اكرمت زيد اوجب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيد او اعمال
 الملغى نحو كان ارى زيدا ذاهبا (قوله وسلامته من الفصل الح) أي فيما اذا لم
 يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاءني لابي كرامه زيد
 وكاد يخرج زيد وهذا يجري في سورة العطف وغيره اوله لانه من العطف على
 الشيء وقد بقيت منه بقية في سورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه
 يقتضي وجوب اعماله الثاني فلتأص الرضى على جواز الفصل بالاجنبي لامتناعه
 قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق
 موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ثلثان جواب السابق منهما مغن
 عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من التنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى
 والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا بقوة رضاء بخلاف ما اذا اختلفا
 فالاعتبار للاقوى والمقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف
 المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان التنازع فديع بين القوي
 والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدارع على السابق فهم ما عند الكوفيين والقرب
 عند البصريين كما يؤخذ من الملاحقهم ومخرج به ابن هشام في الحواشي فقال خطرت لي
 في وقت انه يرجح اعمال الاول في كل قائم ما زيد لانه فعل فهو أولى بالاعمال وقوى
 ذلك عند قول الرخشمري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما
 وثقت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انما نعمة والكوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما يعضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما أظفه وهذا البيت ما أحسن لطبا فلهذا ثلثنا
 انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فادنى المصائب
 الى الانسان يشغله عن ابعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن
 محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصامي في شرح السكاكية
 واذا كن هنالك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية لاقرب انتهى
 وقال الدمايني في شرح التسهيل وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق
 لكونه أفاد به الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البادين ولتعموله لما اذا كان
 التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هناك بصدد كرا عاملين على الخصوص

ولسلامته من الفصل الح
 العامل وهو قوله بالاجنبي
 وهو الصحيح لان اعماله في
 كلام العرب استمر من
 اعمال الاول ذكر ذلك
 سيدويه قال المرادى واذا
 تنازع ثلاثة فالأول
 كذلك بالذات نسبة الى الاول
 والثالث قال الشيخ خاله
 الازهرى وسكتوا عن
 المتوسط فهل يلحق بالاول
 لبقية على الثالث أو الثاني
 لقرينه من المفعول بالذات
 الى الاول أو يستوي فيه
 الامر ان لم أرى ذلك نقلا
 (فيجهر في الاول) الموهل
 (مرفوعة فقط) فاعلا
 كان أو نائبه

انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاقل
 عند البصرين يجمع قوله في التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله
 مطابقا للاسم الخ) أي غالبا كما في التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيبويه ضرب بني
 وضربت قومك بنصب القوم أي ضرب بني من ثم وحكم بفتحهم وأجاز وافي * تعفق
 بالارطى لها وأزادها * رجال * أن ينوي الضمير في تعفق مفردا باعتبار تأويله
 بالذكور (قوله لا متنازع حذف العدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب
 الاضمار لا يمكن وجوب الظهار وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات
 وجوب الاضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الظهار فله دليل آخر
 وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل
 في مواضع معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر
 أو الاتيان به لجرد التفسير كما في نعم رجال زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في
 ضمير الشأن والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه (قوله لو فوعه في غير هذا
 الباب الخ) بحث فيه اللقاني بأن جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشيء مجملا
 ثم مفصلا ~~ليكون~~ أو وقع في النفس لا يفيد جوازه مطافا وأجيب بأن المقصود
 الاستدلال على أن الاضمار قبل الذكرك في حذوفه ليس أمرا متعاضدا ولا شبهة
 أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا
 لما جاز مطلقا فاصل الكلام أنه لما ورد الاضمار قبل الذكرك في غير هذا الباب
 دل على أنه ليس ممتنعا في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي
 اليه وهو امتناع حذف العدة واستعجاب التكرار بالاظهار فتعين الاضمار
 فتأمل فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما للمنازع من
 كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل (قوله بل وفي هذا الباب الخ) فان قلت
 هذا لا يفيد اطراد الجاز لا يمكن أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد ذات لوصح
 لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لور ودذلك في كل محل بل الواجب حمل
 ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به
 الكسائي يدل على خلافه لانا نمتنع ذلك لانه يثبت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد
 فلا يقاوم النظم والثر اصر يحين في الاضمار قبل الذكرك (قوله حكاه سيبويه)
 أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم يقله عن العرب بل
 هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفوني الخ) عزاه
 ابن الناطم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائي
 حذفه) قبل ما قرأ اليه أشنع مما قرأ منه فان حذف الفاعل أشنع من الاضمار

مطابقا للاسم الظاهر
 لا متنازع حذف العدة
 وان لم منه الاضمار قبل
 الذكرك لو فوعه في غير هذا
 الباب كباب نعم وئس بل
 وفي هذا الباب ثرا ونظما
 (نحو) ضربوني وضربت
 قومك حكاه سيبويه وقوله
 (جفوني ولم أجف الا خلا
 اني) * ان غير جميل من
 خطي مهملة
 الكسائي حذفه من باب
 الاضمار قبل الذكرك لفظا

والفراء اضماره مؤخر
ان طلب الثاني منسوباً
يلزم من الاضمار قبل الذكر
أو حذف الفاعل والا
أعمالهما في المرفوع وهو
مشكل فان اجتماع مؤثرين
على أثر واحد منوع في
الاصول والتكوين
يجزئ العوامل كالمؤثرات
الحقيقية قوله الرضي وأفهم
كلام المصنف حذف غير
المرفوع وهو كذلك ان
استغنى عنه كضربت
وضرب بنى زيد ومرت ومرت
زيد ولا يجوز اضماره لثلا
يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير ضرورة فان لم
يستغن عنه بأن أوقع حذفه
في لبس كرغبت ورغبت في
الزيدان منهما أو كان عمدة
في الاصل بأن كان العامل
من باب كان أو ظن نحو كنت
وكانت زيد صديقه ما ياه
وظننى وظننت زيدا قائماً
أيام وجب اضماره مؤخر
عن المتنازع فيه لحرف
اللبس في الاصل ولا يكون
المنسوب عمدة في الاصل في
الثاني لكان صحيح في الاوضع
جواز حذفه في الثاني قال
لانه حذف الدليل (وليس)
في هذا الباب نحو مقام
وقد لا زيد

قبل الله كره لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ وهذه تخطئة في القياس
والخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضمر ولا تحذف وهذا هو المشهور عن
الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي
أنه يجوز حذف الفاعل في نحو ضرب بنى وضربت الزيدان باطل هو عند مستتر في
الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح بينهم أنه ان عمل الاول
والثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فتقول على هذا ضرب بنى وضربت بنى
قوله كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم أن النقل
عن الفراء مختلف وماتله الشارح هو ما في المعنى لكن قيد صيغة استواء العاملين
في طاب بكون العطف بالواو ونحو مقام وقد أخوك (قوله حذف غير المرفوع)
أي من منسوب انظراً ومجلاً والمراد بالمتصوب انظراً ما يصل اليه العامل بنفسه
وبالمتصوب مجلاً ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالمثال (قوله كرغبت
الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت في الزيد بنى مع مفعول
الفعل الثاني مع ان المراد رغبت عن الزيد بنى أما لو أريد رغبت في الزيد بنى فينبغي
جواز الحذف اذ لا لبس لان الذي يقادربنشد هو المراد فتقول التصريح تعليلاً
للبس لانه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب
فانه اجمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف الدليل) هذا
لا يجري في باب كان لان خبرها لا يحذف قياساً للدليل كما مر في باب كان وقال اللقاني
ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل
المنع من الثاني وهو تهمة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول فيمنع وقد بين أنه
جائز قلت التهمة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معني وقطعه عن العمل فيه
هو عدم عمله في انظمه وفيما يرافقه ولا يخفى أنه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله
من المعمول بالعامل الثاني وجبته فلا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور
بجواز حذف الفضله مع ان عاملها متبني للعمل فيها لا التهيئ بالمعنى الذي
ذكرناه من تنف من عامل الفضلة (قوله نحو مقام وقد لا زيد الخ) بل هو
شتمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعتراض بأنه يلزم حذف
الفاعل وأجيب بان المنع حذف الفاعل انظراً ومعنى اما حذفه انظراً وجوده
معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الازيد فاعل له مع ما معني وان كان من حيث
الانظ لا حده ما وضعه غير خفي وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع والنوع
بعد الابتن الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب
على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب التنزع فان أراد

ان ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فمكن ان قصد تخريج
 على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع
 (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما
 موجهان الى الفاعل وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكر كور بعدهما والمقصود
 حصرهما في معنى وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الثاني من
 الايجاب ولزم في نحو ما قام ونهت الا انا إعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه
 المصنف لزوم اخلاء الثاني من الايجاب بقوله لان الفعل الثاني انما يصير موجبا
 بمقارنته لا لعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع يقارن الاعمول الثاني لا لفظا
 ولا معنى فيلزم بقاؤه على الثاني (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في
 الاوضع المدار على كون السببي مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع
 ومصرجه في الحواشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع
 والمنصوب والربط اما بالضمير أو بالعطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقع أدبوا كما
 قاله الله مابني قال في الحواشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وتعد
 لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى
 والقول بعدم الارتباط في البيت محمول نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام
 الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهن ثم جى بالضمير
 مكان الأزواج لتمام ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لاتضاف وقدقات
 العرب زيد قائم أبواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبة طاهدا وأجاز بعضهم
 التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكان يتعين أعمال مطول
 كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع في
 الثاني لا في الأول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه ابية ومنع مررت برجل
 ابية عاقلة أمه باضمار الام في لبيعة وهذا يرجع الى قولهم يغتفر في الثواني مالا يغتفر
 في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غريها ان رفع
 معنى كان فيه يكون مطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع
 بمطول لزم ذلك وعمل الامم العامل عمل الفعل مع وصفه واعتراض بأر هذا
 لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين
 اذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد جازا استتارها واذا لم يكن البيت من
 التنازع تعين كون عزة مبهمة أول وغريها مبهمة ثانية ومطول معنى خبر ان
 أو مطول خبر بمعنى لافقة بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان وبناء على أن

لان انعكاس معنى الهمل ولا
 نحو * وعزة مطول معنى
 غريها لزوال الارتباط قاله
 في الجامع ولا قول امس
 القيس
 ولو أن ما أسعى لادنى معيشة
 سكتاني ولم أطلب قاعيل من
 المال

الوصف العامل بوصف وفيه مذهب ثالثا وصحوه بوصف بعد العمل لا قبله احوال
من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا بالاحال من نفس مطول خلافا لمن
غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند
الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومحايلا على فسادهم جوؤوا
كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله نفاذ المعنى) انظر المعنى في بحث الاشياء
التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لانسلم
ان الواو لا عطف فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه لا عطف فلتكن
للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الراجع في
الواو العطف والراجع هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا
استلزم الراجع فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد به هذه الحالة
والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أنصفه ولم أطلب الملك
والمجد بقرينة قوله * ولكنما أسهب لخدم مؤثر * ولا يخفى انه وان خرج بهذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ لفصل بالاجنبى بين معمول
كفاني ونفسه الا أن يجوز ذلك في الشعر وأرى يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام
البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا ملوكا * ابوأمة حتى ابوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع السكوفي ولا تناقض لان المعنى ان كان سعي المشاهد دلالة
معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثل على تقدير
اكتفاة مادي المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الاشرف معي وانعامهم في حق
ولكنما أسهب لخدم مؤثر فصار الناس خصمائي واحتجت الى طلب قليل من المال
فبردا استدلالهم بأن اختيار غير الافصح على الافصح من شمة البليغ اذا دعا اليه
الانعام واستناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه
لان الاول ينبى عن الشرف والثاني عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار الصناعة
لادينيوري ان معي ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعذر ذلك لم يحفل به ولم يعمل الا
الاول قال ولا أدري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت
شاهدا لجزا اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفي على
اصحابنا فكم كفوا ما كفوا (قوله لازم اجتهاد مع الخ) أى طلب القليل وعده
ولو قال لازم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أى تدل على امتناع الجزاء
وانتهائه لامتناع الشرط وانتهائه غالبا يعنى ان الجزاء متيق بسبب انتفاء الشرط
هذه هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورداء اعتراضه السعدي

فساد المعنى اذ لو وجه
كفاني ولم أطلب الى
قليل لازم من ذلك اجتماع
التقييد لان لولا امتناع
الشي لا امتناع غيره

وامتناع النفي اثبات فيكون
السعي لادنى معيشة متفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو
وجه ولم اطلب الى قليل
اكان لطلب القليل مثبتا
اذ هو متفي في سياق جوابها
وهما واحد في المعنى فيؤتى
الى اثبات الشئ ونفيه في
كلام واحد وهو بالطل
فمعين أن يكون مفعول
أطلب محذوفا تقديره ولم
أطلب الملك والجرد يدل
عليه قوله بعد

ولكنما السعي لجرد مؤنل
وقد يدرك الجرد المؤنل امتهالى
باب

في ذكر كرامات ربيات وديانها
بالمفاعيل لانها الاصل في
النصب وغيرها محمول عليها
فقال (المفعول منصوب)
أبدا كما أن الفاعل مرفوع
أبدا وسبب ذلك أن الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف
المفعول والرفع أثقل والفتح
أخف فاطوا الأقل الاثقل
والأخف الاكثر ليكون
نش الرفع موازنا لثقل الفاعل
وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول (وهو خمسة) على
المشهور أحدها (المفعول
به) وقدمه على غير من
المفاعيل لانه أخرج الى الاعراب ازالة التباسه بالمفاعيل

شرح التلخيص والمطوّل (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أى في الواقع اذا كان صادقا
والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات)
أى نفي النفي اثبات أى مستلزم للاثبات لانه حينئذ فان تصور نفي النفي يتوقف على
تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في
المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل
بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في
كلام العصام دفع المناقاة

باب المنصوبات

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر طرفا لانه أعم من الباب الذي هو
العبارة المحمودة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم
كأنه طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب مفعول ذلك كرامات
(قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليحري على كل الاقوال والصحيح انه الفاعل
وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا بمجموع الفعل والفاعل ولا
معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أى لا يكون للفعل الواحد الفاعل واحد
وأما مقابلة هارجل رجل فرأى الاسمين فيه في معنى اسم واحد أى تلقى فيها الناس
(قوله بخلاف المفعول) أى فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل)
لانه بالضممة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف وأما الالف فليس
رفعا أصليا بل نصب أصلي على ان فليمة الفعل تكفي (قوله والفتح أخف) لوقال
والنصب أخف لان علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح)
لوقال وخفة الفتح كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به
الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصرح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم
فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصح
الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل فاعنون ووجه الدفع ان عدم التخصيص لعدم
ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لا رادته فتدبر
(قوله على المشهور) مقابلة ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به) قال العصام
ولا ضمير في المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فينبول معه ومن قال الضمير
المستتر في المفعول راجع الى الفعل أى الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه
ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على
غير من هي له ولا يتجه على كون الضمير الجرورة راجعة الى اللام أيضا لو كان
كذلك لما جاز حذف اللام وتلك كبر المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا

بلاضنة ونسب كبر التحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام
 ليس موصولا اقدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يعد كما قال السيد الصفوى ان
 امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به اما للسببية
 فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ)
 أى اسمه اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع
 عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النجاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل
 بالافاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يحرون
 صفات المدلولات المطابقة على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا
 به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقة بل التضمنية لان المتضمن
 لمعنى الاستفهام مثلا دل على المعنى الاسمى مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام
 طارئة قولنا هذا اسمها والمراد أيضا ما ذكرنا على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر
 بالعلم بالصفة ودفع المبتدأ فى نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل
 عليه بل ذكر ليدل على انه المستداليه وانما اتفق انه وضمره فى المفعول واحد
 فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يصبه قصد مدلوله
 باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد
 ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل
 الاخفى معروفا لا يظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
 أو كما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
 فاعله وهذا انما يحتاج اليه لولم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الالىق
 بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكون مفعولا على ما لم يسم فاعله لا يدل على
 تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهم فى نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه
 وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
 فى حكم الفاعل وبما ذكر طهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
 الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج
 شبه الفعل والمساحة فى اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت
 زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيد مفعول به) اشارة الى أن فى العبارة مساحة
 والمراد كزيد من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به
 بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكان
 بواسطة فن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة وسمى بالظرف أراد اعم (قوله
 بحيث لا يعقل الخ) أو رد عليه ان كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف

(وهو) كما قال ابن
 الحاجب (ما وقع عليه
 فعل الفاعل) وذلك
 (كضربت زيدا) فريدا
 مفعول لوقوع فعل الفاعل
 عليه وهو الضرب والمراد
 بوقوع الفعل تعلقه بشئ من
 غير واسطة بحيث لا يعقل
 الا بعد تعقل ذلك الشئ
 فسط ما قيل من أنه غير
 جامع

عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضرب زيد ابل
يتوقف على شخص ما واجب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل
لانهم ما كذلك أوجب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا امطلاحا بل قياسا واستنادا والتعلق
مخصوص بالفضل لا كما قاله السيد في حواشي الرضى على ان المصدر بما ذكر ليس
بمجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله
السيد لدفع دخول عمرو في اشتراك زيد وعمرو وقد نقض الرضى به التعريف وأشار
الى قوى لدفعه ونحوه يجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا
الخ) اذا الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج
نحو عذبت الله وشأفت زيدا أو وجدت ضربا وضرب زيد وعمرا مع كونه وأجاب
العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة
دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالة لم يشدد دخول حرف النفي في
الوقوع لكن بقي في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب أعلم
نظر اذا العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليأتا مل (قوله اذا المفعول المطلق
نفس فعل الفاعل) اذا مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني
على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر رأى الاثر لا المصدر الذي هو
التأثير واتقار بهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في الملاقاة ثم فلا يرد مصدر الفاعل المنفي نحو
ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كذا ولا نحو مات موتا وجسم جسامته
لان ما ذكر ليس فعلا فاعل الفعل المذكور وأوجب عن هذا أيضا بان الكلام
مبني على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته سوطا لانه ليس
بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام يطلب من
الجامعي (قوله اما فعل) أي ممتد تمام فلا ينصبه باللازم ولا الناقص (قوله او وصف)
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب وكذا اسم التفضيل لانه التحقق بافعال
الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مرماية علق به في الفاعل (قوله ورفعهما)
قال في المعنى كقوله

ان من صادقة المشوم * كيف من صادقة عقان ويوم

(قوله ونصبها) قال في المعنى كقوله * قد سالم الحيات منه القدا * في رواية من نصب
الحيات وقيل القدا ما يتقيه حذف تونه للضرورة كقوله * هما خطما اما سار وممة *

نحو ما ضربت
خروج
زيدا ولا تضرب عمرا اذا
الفعل لم يقع فيهما
المفعول وخروج بقوله رفع عليه
فعل الفاعل ببقية المفاعيل
اذا المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل والمفعول له
وقع لاجله والمفعول فيه
وقع فيه والمفعول معه وقع
معها فانما له اما فعل
نحو وورث سليمان داود أو
وصف نحو ان الله بالغ امره
أو مصدر نحو ولولا دفع الله
الناس أو اسم فعل نحو
عابكم أنفسكم وسمع رفعه
ونصب الفاعل ورفعهما
ونصبهما والمفعول لثلاث
فهم المعنى وعدم الالباس
ولا يقاس على شيء من ذلك

فمن رواء برفع اسارومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله لا علم به)
 أى اقرينة مقالية كما مثل لان اقرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جواز) أى
 جائزا أو جواز (قوله قالوا خيرا) أى انزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ)
 كل من هذه بابية كقول بيانه فليطاب من المطولات والتعرض له غير لائق
 بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء
 وهو بكسر النون وضم هـ لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه
 وضمها والهـ مرة في آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلستم معهم
 في النداء وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)
 أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيويوه لان
 التامب عنده الفاعل واجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه
 (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسئول اجابته بذكر الملزوم واردة الا لازم فلا يرد
 نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة
 تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز
 فى الانقياد لامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع اطلب
 الاقبال الحقيقى فى الادعاء تيسر ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم
 تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل
 التخييل ويمكن الجواب بأن المتنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهى اثبات المثال
 المتبقى بالعقل والنص والافاشتراك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة
 والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على
 هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال ادائه
 ولا يخبر عن التعريف نحو يازيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه
 ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى
 ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما
 لكونه مسئول الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أولان المقصود
 طلب الاقبال اما حدوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب أى بواسطة
 حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب ادعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ
 مكان لكونه داما فيه معنى الاستمرار أى بواسطة حرف قائم مقام ادعو فى شغل
 محله لافى العمل والالم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله انظرا
 أو تدبرا) دفع اليه انما يابى من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور فى قوله هم
 مثلا المفعول به عائد الى آل أى
 الذى يفعل به فعل وقد
 يحذف عامله لا علم به اما
 جواز انحوه لوالخير أو
 وجوبه باقيا وذلك فيما
 نصب على الاشتغال كما
 تقدم أو على الاختصاص
 نحو نحن العرب أو على
 التماس الضيف أو على
 الاغراء نحو السلاح
 السلاح أو على التحذير
 نحو الاسد الاسد أو على
 النداء كما اشار اليه بقوله
 (ومنه) الاسم المنادى
 بجميع أنواعه وهو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب
 ادعو والنظا أو تدبرا فان
 قولك مثلا يازيد

أصله أدعوزيد الحذف
 الفعل وعوض منه حرف
 النداء للتخفيف وإدخال على
 الانشاء وانما وجب الحذف
 لامتناع الجمع بين العوض
 والعوض منه ثم المنادى
 فسمان معرب وهو ما يظهر
 فيه النصب ومبنى وهو
 بخلافه والاول ثلاثة أنواع
 وقد أشار الى ذلك بقوله
 (وانما بالنصب) المنادى لفظا
 اذا كان (مضافا) سواء
 كانت المضافة محضة (كما
 عبد الله) أم لا كما أحسن
 الوجه وجميع الاسماء
 المضافة يجوز أن تكون
 منادى الا المضاف الى ضمير
 المخاطب فلا يقال يا غلامك
 لا تلزم اجتماع النقيضين
 لان الغلام مخاطب من
 حيث انه منادى وغير
 مخاطب من حيث انه
 مضاف الى المخاطب لوجوب
 تباينهما (أو) كان (مشبه)
 وهو ما نصل به شئ من تمام
 معناه

خاصة كما في المغني والتصريح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز
 حذف حرف النداء مع كونه نائباً بدعوى يمكن دفعها بأن النائب يحذف اذا كان له
 نائب كما في ضرب زيد انا ثم اوالقرينة فانابته (قوله أصله أدعوزيد) المتبادر
 منه ان أدعوم قد قبل المنادى كما هو الأصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن
 سيوريه ان الأصل يا اياك أعني وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص
 من بين المتعددين فتناسب القديم للاختصاص وتقدير أدعوا أنسب بتمام النداء
 وأنسب منه تقدير انادى وتقدير الفعل لا يلزم كون الجملة خبرية لجواز
 ان يقصد به الانشاء الا أن الاولى تقديره بلفظ الماضي لان الاغاب والافعال
 الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابته الحرف عنه
 يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاسمها وهو خلاف المقصود منها وقال
 بعضهم يازيد أصله أدعوك فأقيم المظهر مقام المضمرة وحرف النداء موضع
 ادعوا وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه وهو
 يازيد فاندفع ان أدعوزيد يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابته يازيد عنه لانه
 لا يحتملها أو أورد على كون الأصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجهاً
 للمنادى واجب بان المراد بالغائب البعيد من السامع نداءك فهو حاضر فهو
 (قوله وليسدل على الانشاء) أي نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) برده عليه
 المستغاث اذا جرب باللام والمضاف الى ياء المنكلم اذا كان مقصوداً أو صحيح الآخر
 ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أي ملتبس بخلافه للمعرب
 فهو والذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظاً) مراده ما قابل المحلى فيدخل فيه النصب
 تقدير ان نحو يا فتى ويا غلامى لم يكن يرد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما تفهمني
 ويا غير من يضرب وقد يقال كلامه مبني على الأعم الأغلب (قوله كما عبد الله)
 التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن عالماً وان كان عالماً فبغيره من المحبة لان العلم بمجموع
 المضاف والمضاف اليه (قوله لا تلزم اجتماع النقيضين) لوعبر بالتمافض لكان
 أولى لان دعوى الاستلزام قد تنفع لان دلالة الافعال وضعية لا يلزم من وجودها
 وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف
 للمخاطب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز في الذب لان المندوب ليس منادى
 حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما الا ان أحدهما يعني عن الآخر لم ينظر
 (قوله أو كما شبيه) وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه يخص بمبايعته
 ويفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبه
 بالمضاف بين أن يكون عالماً أو مذكرة مقصودة أو غير مقصودة لان النصب انما هو

الثام - وهى فى الجميع ويظهر الفرق بالثمة فاذا سميت رجلا طالعا عجلا
 أو واجهت رجلا يطالع الجبل بذلك كان نعمت مامعرفة والا كان نكرة (قوله
 اما بعمل) أى فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير
 المستكن فيه ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفك زيد على ذاهب بنيت - أيضا على
 الضم أو على الضمير المتكرر فى ذاهب نصبت ذاهبا المحل فى زيد بواسطة الحرف ولذا
 وجب نصب مث - تترك من قولك يا مشركا وزيد عطفقا على الضمير لانه مستغنى
 بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا بالمتضاف
 لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد
 العطف قبل النداء كان الثانى من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك
 لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميت بذلك) ظاهرة أنه لابد من كونه علما وبذلك
 يصريح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
 لثنى واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما لان المجموع اسم له - ومعين كأربعة
 فهو كلمة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضع وشرحه فى الكلام على هذا النوع
 (قوله اما فى فاعل) لوعبر برفع وشمع النائب نحو يا محمود افعله (قوله ويا طالعا
 جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مفترم يصح عمله وان اعتبر كان
 مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن
 مضارعا للمتضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر
 لىكن بقى شئ وهو ان طالعا عاجزا أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
 أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد
 تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف بدرجة فى باب يا رجلا صالحا فهو مما يمتنع
 تعريفه خلافا لكسائى وقوانا يا طالعا عجلا معرفة بدليل تعريف صفة فى شجر
 يا طالعا عجلا الظريف وأجاب الهندي بان تقدير الموصوف لا يدرجه فى باب يا رجلا
 صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفة بنحو - لاف يا طالعا عجلا اذ المنادى فيه
 الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف فى الموصوف لما منع
 لا يستلزم امتناعه فى الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانما دلت
 فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمه ورذكرة
 الرضى وجعل طالعا عاجلا من كلام المولدين ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف
 المقدر لا يصح قول الهندي فى الارشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام الاكتفاء
 بساقتغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا
 التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو بجهر ور) عمل المنادى فى

اما بعمل أو عطف قبل
 النداء والعمل اما فى فاعل
 (كيا حسنا وجهه) أو مفعول
 كيا ضار باز يد (ويا طالعا
 جبلا) أمجور ور كيا خيرا
 من زيد (ويا رفيقا بالعباد)
 ومثال المعطوف عليه قبل
 النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن
 نعمته بذلك ويمتنع ادخال
 ما على ثلاثين لانه من العلم

المجرور والنصب محلا (قوله ومن المشبهة الخ) هو منه عند المصنف لان جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالة على معني في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من المحقق بالشبهة لانه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقضى خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبهة بالمضاف وقضية ذلك تقدير النعم في آخره وذكر الرضى في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبهه بالمضاف وكلام ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه ~~في~~ تشبيهه ~~ب~~ يشترط في النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو لا ياخذ من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفه قاله نحو يارب الظريف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفه لانه لا يجوز ان يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ألا ترى الى ترقيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف واهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريفا في الدار ولا يجوز أن يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا في الحواشي الغفورية وقرئ بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لانه وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف المنفى لانه في الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا يكون الا ذكره لكن في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد اقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفي شرحه للدمايني والمسئلة مشكك لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثلي يارب جيل عالما ان يفتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما تمحّل له انه وصف به اقبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف وصفته جميعا لادخاله على المنادى فقط ثم وصف به ذلك انتهى وينبغي أن يجوز تعريف الوصف فنقول يارب جلا الظريف فاعل تخافى الشبهة بالمضاف اذا أريد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يجهل القدوس وادارا يجرى في الدارسة لكن كرهه وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن المشبهة عند المصنف
والرضى قولهم يا حليما لا يجهل
ويا جوادا لا ينجل (أو)
كان (نكرة غير موصوفة)
سواء أكانت جامدة
أو مشتقة (كقول الاعشى)
وفي معناه الغريق (يارجلا
نخديدي) ويا واقفا أفتقني
وقد أشار الى الثاني بقوله
(والمفرد) وهو ما ليس مضافا
ولا شبيه به

ولأنسكرة لم تقصد (العرفة)
 أي المعين سواء أكان معرفة
 قبل النداء أم بعده ينصب
 محلا لان اعراب المبني
 اعراب محله (ويبنى) لفظا
 (على ما يرفع به) من حركة
 أو حرف لمشابهة كاف
 الخطاب في نحو أدعوك من
 حيث الافراد وانه تعريف
 والخطاب ووقوعه موافقه
 وبنى على الحركة للاعلام
 بأن بناءه غير أصل وكانت
 على صورة الرفع للفرق بينه
 وبين المنادى المضاف الى ياء
 المنكلم في بعض لغاته
 اذ لو بنى على الكسر لالتبس
 به عند حذف يائه اكتفاء
 بالكسرة عنها أو على الفتح
 لالتبس به عند حذف ألفه
 اكتفاء بالفتحة عنها أو تعبيره
 بما ذكر أولى من قول
 بعضهم يبنى على الضم لشموله
 للمبني على الضم (كباريد)
 وللمبني على الالف نحو
 (باريدان) وللمبني على الواو
 نحو (باريدون) من المبني
 على الضم النسكرة المقصود
 نحو (بارجل معين) ثم المبني
 على الضم ان كان صحيح
 الآخر ظهرت فيه الضمة
 والاقدرت نحو يا موسى

كان موصوفا بتلك الصفات النسكرة قبل النداء فتقول يا حليم لا يجهل غفار الذنوب
 انتهى (قوله ولا نسكرة لم تقصد) الصواب حذفه لانه ليس معتبرا في معنى المفرد
 في باب النداء وأيضا فأنخذه في تعريف المفرد بوجوب الاستغناء عن قول المصنف
 المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يارب يدان قبل العلم
 اذا أريد ان يضاف اليه كرفعا للفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة
 الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أنضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا
 لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الامتناع لبقاء
 الكلام فلا حاجة الى تذكر المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النسكرة المقصودة
 (قوله لفظا) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لانه لا يتناول المبني وكان ينبغي
 ان يزيد أو تقدير أو يستثنى من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أو في آخره
 الالف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء حالة الاعراب والمراد على ما يرفع به لولم يناد
 فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء ويرفع منه ندا الى الحار والمجرور أعني فلا ضمير
 فيه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان
 المنادى لا يرفع بحال ويبيده ان الضمير في يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار
 الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهة كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب لمشابهة
 لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في اياك فكأنها ممتسا لان فلا يلزم الاستعارة
 من المستعير وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السبيل في شرح
 الكافية العلة لمشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث
 الافراد) خرج المضاف وبطلت دعوى انه انما اعراب مع وجود الشبه بالكاف لان
 الاضافة تمنع البناء لانها تعاقب التنوين المتأني للبناء امكنه الارتفاع فلا ترد الظروف
 المبنيّة الملازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا مشابهة الحرف أو الفعل
 (قوله اذ لو بنى على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند
 حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادى
 الا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن
 اقتصراره على الضم لانه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللمبني على الالف الخ)
 ان قبل العلم اذا شئ أرجع لزوم فيه اللام فكيف مع ياريدان وباريدون قيل مع
 اقيامه بامقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اداني
 تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما فلا يردلو وطبي عما هو
 معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التنوين لحدوث البناء
 واثبات الباء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبدل الى أن الباء تحذف

أقوى واذا كان علما مصوبا
 باین متصل به مضاف الى العلم
 جاز أن يفتح فتحة اتباع لما
 بعده نحو ياز يدين عمرو
 (فصل) في الكلام
 على المنادى الصحيح الآخر
 المضاف الى ياء الملة كالم أو الى
 المضاف اليها (ويقول) في نحو
 (يا غلام) مریدا به الاضافة
 الى الياء غلام (يا) لمركات
 (الثلاث) على الميم من غير ياء
 (وبالياء فتحة) أي مفتوحة
 نحو ياء ادى الذين أمر فوا
 (واسكانا) أي ساكنة نحو
 يا عبادي فاتقون (وبالافتح)
 نحو يا أسفا على يوسف فهذه
 ست لغات لكلمات متفاوتة
 في القوة والضعف أفصحها
 حذف الياء ~~ك~~ كفاء
 بالكسرة ثم اثباتها ساكنة
 ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم
 حذف الالف ا كفاء مفتوحة
 ثم ضم الاسم ا كفاء بنية
 الاضافة وانما يفعل ذلك
 فيما يكثر أن لا نادى
 الا مضافا حلا للقليل على
 الكثير كقول بعضهم
 يا أم لا تفعل بالضم حكاه
 يونس ثم جواز هذه اللغات
 مشروط بما الاضافة فيه
 للتخصيص كما في التسهيل

ان النداء دخل على اسم منون محذوف الباء فبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها
 (قوله و يابرق نحوه) قضيت ان المحكي مبني وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد
 (قوله موص) عين مر حاشية المتوسط بأن اعرا به تقديرى (قوله جاز أن ينوى الخ)
 (قوله) الضم استحباب الاصل والنصب انه لما تون أشبه المضاف وظاهر كلامه
 جواز الامر من ولو فيها ضمهم مقدر ويفرق بين هذا وما يأتي بأن القصص رثم الانباع
 للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفيا بين) أي مجردا عن التاء أو ملحوقا
 بها أي ابنه ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقيد في الاوضع به والكلام على هذه
 المسئلة مبسوط فيه فلا نظير به
 (قوله الصحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما فدخل نحو طي ودلوه في الصحيح الآخر
 نحو ج نحو ياء ملى قال العصام وأما ما يلى جمعا وتنشئة فينبغي أن يجوز فيه
 إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتنشئة على الاضافة فتعود الى التباس بالمفرد المعروفة
 في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف ا كفاء بالكسرة أو ما في حكمه أو ما اذا
 كان ا كفاء بالاشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الياء
 فينبغي أن يجوز نحو يافتا اذا اشترى اضافة الى ياء المتكلم ولا يخفى على ما كان
 الا كفاء بالكسرة مخصوص بغير يافتا كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر
 في الجمع لا لتباسه حيث يثبت بالافرد في صورة اثبات يائه ساكنة (قوله أي مفتوحة)
 أو ذات فتح والتأويلان يجوزان في قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الياء) لانها
 اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها الفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها متقلبة عن اسم وينبغي أن
 يحكم بانها مضاف اليه وانما في محل جر بل قديحي أن هذه الالف ياء المتكلم غاية
 الامر انما تغيرت صفتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما مفتوحة مقدره والفتحة
 الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيه
 ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم غومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على
 الضم قال أبو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم
 المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدر كما في
 سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا لما رادى انه معرف بالاضافة لا بالقصد
 والالم يكن لغة في المضاف وحيث قد نصبه مقدر ويجوز في تأويل الوجهان ودعوى
 أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك)
 أي الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه
 (قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة
 والجامع احترازا بما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي يا ضاري

أنما مفتوحة لا غير المنادى
المعتل المضاف الى الباء نحو
يا فتى ويا قاضى ولا يجوز
تذوقها للباس ولا اسكانها
للاياتى ساكنان ولا
تحرىكها بالضم ولا بالكسر
لثقلها على الباء (و) تقول
فى يا فى ويا فى زيادة على
اللغات الست (يا أبت
ويا أمت) بفتح وكسر لثاء
المزيدة عوضا عن ياء المتكلم
والكسر أكثر فى كلامهم
ولكن الفتح أقبح وسمع
ضمها تشبيها بنحو ثبة رهبة
وهو شاذ وقد قرئ بهم فهذه
تسع لغات جائزة فى الالب
والام مضافير لثاء فى النداء
وسياق أن فيها لغتين
أخرين فالجملوع أحد
عشر لغة على خلاف
فى بعضها (و) تقول فيما
اذا نوى المضاف الى المضاف
الى الباء وكان افظ أم
أو عم (يا ابن أم ويا ابن عم)
أو بالبناء أم أو بالبناء عم
(بفتح) آخر كل منهما للتحفة
وقيل انهما ركبا وجعلا
اسما واحدا مبنيا على الفتح

كئيبى فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي
الباآت مع ان اذالة كان يختار حذفها قبل وجود التنوين وليس بعد اختصار التنوين
اللزوم والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفاعل التزم
حذفها لأنها بدل مستقلة اذ انى ان نائية يا أى بنى حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء
المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فى بدى ونحوه قاله ابن مالك فى شرح الكافية
وعلى القول بأن أصلها السكون بوجه الضح بأنه لدفع التثنية الساكنين والفتح أخف
(قوله فليس فيه الالغنان) ينبغى أن يستثنى منه المثنى والجمع على حذفه نحو
يا ضاربى ويا ضاربى فليس فيه الا اثبات الباء مفتوحة والظرف مائة قدم عن
العصام (قوله المزدادى المعتل) يستثنى منه نحو طوبى ودلوفان حكمه حكم الصحيح
ونحو بنى وأما نأ المحذوف لانه فلا تردخ لافا للبرد (قوله لا يلائق ساكنان)
وتسكين ورش يحياى من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثاء على الباء)
أى الساكن ما قبلها (قوله يا أبت وأمت) قال صاحب الكشف فان قلت كيف
جاز الحاق ناء التانيث بالذكرك قلت كما جاز حامة ذكر وشاة ذكر فان قيل
كيف جاز تعويض ناء التانيث من ياء الاضافة قلنا لان التانيث والاضافة
متناسبان فى أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم فى آخره انتهى واعلم ان
كلام ياء أبت ويا أمت منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة
على ما قبل الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائهم افتح
ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن
أم ويا ابن عم) قال الله تعالى انا نأقول الاف عوض عن الباء المحذوف الا ان
يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله فى الهمع عن أى
حي ان لم يكن قال الله ما بنى لان اسم العوض تثنى فى الحذف بدليل واقام الصلاة
وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الاف هنا يدل على الباء انتهى بمنزلة ما وفرق بين العوض
والبدل (قوله أو بالبناء أم أو بالبناء عم) خرج لفظ بنت لكان قال الجاهل انهم
يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الاربع (قوله ككلمها فى غير النداء)
أى من ثبوت الباء لا غير وهى اما ساكنة أو متحركة (قوله ولحق الاف الخ) كان
الظاهر أن يقول ولحق الباء أو الاف بفتح بيم الباء لانها الاصل ومن ثم قدم
الشارح رحمه الله تعالى الحاق الباء بالضمراعى فى التمثيل كلام المصنف

(كسر) ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الباء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ (قوله)

نأ فى السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما فى النداء فخفضا بالحذف بخلاف غيرهما
فى الباء فيه ككلمها فى غير النداء نحو يا ابن أخى ويا ابن صاحبى (والحق الاف أو الباء لا أولين) وهما
يا أبت ويا أمت (تبع) لمسا فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله

(قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك
نظ بالشعر و يؤيده انه قرئ بأبى انى أخاف وفي المرادى وأجاز كثير من الكوفيين
في الجمع بينهما ما في الكلام ونظيره قراءة أى جعفر يا جعفر رتاي فجمع بين العوض
الحالة والعوض (قوله يسير في مسخفر) في القاموس المسخفر الطريق استقام

فصل في أحكام تواسع المنادى

(قوله وتأكده) أى أنوى واطلقه عمدا على اشتهار أمر اللفظى فقد علم أن
حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقولوا يا يزيد يا زيد اليعملات فتأتى به
على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أى المتع دخول يا عليه احترازا
عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى جلا على لفظه والمراد به ما قبل المحلى بدليل
مما دلت له فشم ما كان فمعه مقدر أعما كان مبنيا قبل التداء نحو يا سيويه العالم
ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيهها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن
يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه أجيب بأنه أراد
التنبيه على الاستدلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموما وية غير حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له
(قوله لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة
التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل علمه المبين وما اقتضاه كلامه
مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف
البيان وأما عطف النسق فتتصور فيه أن يكون مضافا وان كان مقرونا بأل نحو
يا زيد والضارب الرجل فتكون الصورة التي يجوز فيها الامران ستة لخمسة (قوله
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع
المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر
او بناء وانما يجوز والرفع في التابع لامكان التبعيية في ضم المتبوع المشبه للرفع
فتأمله واعلم مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب
نصب النعت المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمى في حواشى الاشعورى بما لا يخلو

يسير في مسخفر لاجب وقوله

يا أبى لازت فينا فاعلمنا (والحائهما للاخيرين)

وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد

الا في الضرورة كقوله

يا بنت عمي لا تلوى راحتي

وقوله

يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى

فصل في أحكام تواسع

المنادى (ويجوز ما أفرد

أو) ما (أضيف) حالة كونه

(مقرونا بأل من نعت)

المنادى (المبني) العلم

والنكرة المقصودة

(وتأكده) وعطف يانه

(و) عطف (نسقه) المقرون

بأل على لفظه) أى المبني

في رفع مراعاة للفظ (أو)

على (نحله) في نصب مراعاة

للمعول نحو يا زيد المكرم

أو المكرم الأب بالرفع

والنصب وياتيم أجمعون

واجمعين ويا سعيد كرز

وكرز أو يا جبال أو بي معه

والطير قرئ بالرفع والنصب والا قول مختار الخليل والمأزى تنبيه على انه منادى ثان والناس في مختار أبي عمرو ورويس

لان ما فيه أل لا يلي حرف التداء فلم يجعل لفظه كأنه ما وليه وفصل المبردين ما فيه أل للتعرّف بالنصب وما لا فالرفع

كالسبع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني

بيان لما في قوله ما أفرد وأضيف وانما الحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير

مختصة فلم يردوا وخرج بالمبني المعرب فان تاءه من نعت وتو كيد وبيان ونسق مقرون بأل

الله كرزا ويا عبد الله
والخاتمة وسبب في حكم البدل
والنق المجرد واما ما تبع
المضاف المجرد فقد اشار اليه
بقوله (ويجوز ما اضيف)
من نعت وتوكيد وبيان
حالة كونه (مجردا) من ال
(على محله) دون انظره
في نصب فقط كما لو كان
المنادى نحو يا زيد صاحب
عمر و يا تميم كاهم أو كاهم
ويا زيد يا عبد الله وانما
لم يجز رفعه لثلاثة
الفرع الاصل (و) يجزى
(نعت أى) وأية في تبعيته
لمتبعه (على لفظه) فيرفع
فقط لانه المقصود بالنداء
نحو يا أيها الانسان يا أيها
النفوس وجوز المازني
صبه على المحل وقرئ شاذ
قل يا أيها الكافرين ولا
تبعث الابعاد فيه أو باسم
اشارة عامر من كاف الخطاب
نحو يا أيها الرجل (والبدل
والنق المجرد) من ال
(كالمنادى المستقل)
فيبين ان على ما يرفعان به
حيث يبنى المنادى وينصبان
حيث ينصب وان كان

عن نظرها نظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعها
أولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجزوء باللام فانه لا يجوز
في تابعه الا الجر (تنبيه) تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل
فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمر وفان قدرنا الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير
أو نعتا لنعت المنادى لفظه كما يلفظ بالنعت (قوله كاهم أو كاهم) لانه اذا جى مع
تابع المنادى بضمير جارية فيه أن يأتي بلفظ النعمية باعتبار الامل ويلفظ الخطاب نظرا
لان المنادى مخاطب في المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى يزيدز يدضر بتلايه
ليس فيه دليل التسكيم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يجز رفعه)
أجاز الكسائي والقراء وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور
على القطع لكون جزم شيخ الاسلام في حاشية ابن الناطم في باب التأكيد بجمع قطعه
(قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لانها غير مقصودة أصلا فالرجل
وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون
يادخله فيه لكنه مقصود في الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصب لانه بحسب الصناعة
ليس فعولا به بل تابع له لكان في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ومع
ذلك لا يتبع على محله وفرق بينهما وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على
المحل فمما فراجع (قوله الابعاد فيه) أى الجنسية لا الغالبية على الاسم
كالهق ولا اتى يعبرهم فقد العملية كالزيدان وقد نبه على هذا في التسهيل بقوله
ويوصف بمصهور الجنس وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعي لجواز
يا أيها النبي وأما قول المرادى ان صارت بعد أى للحضور فمراد ان ما فيه الامل واقع
صفة لاى المفيدة للحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لان المراد
انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يقيد بها اذا وصف بذي الالف واللام تبعها
للتسهيل ولم في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيها اذ ان كلاً زاد كما (قوله وسبب
ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في
البدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم وليسكون البدل
كالمستقل لا يصح الا اذا صرح مباشرة حرف النداء وحذفه منه فسلامة يا صاحبنا
الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة

المتبع بخلاف ذلك ولهذا قال مطر ما أي مبيها كان أو معربا نحو يا سعيد كرر
ويا عبد الله كرر ويا زيد كرر ويا عبد الله وخاله وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالتاء عن الامل وقيد النسق بالمجرد

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) فضيحه تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا و آل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الأخذ بالـ لا قهم وحمل التعليق على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكررا لفظ أى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أى صورة فلا ينافى قوله مضافا يدعى بالمراد المبني على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة ووصف الشئ بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا جئى بحالين متنافيين ولك أن تجعل قوله مضافا حالاً من المنادى بدون صفة والمراد أنه مضاف فى الجملة فلا يرد عليه ان من جهة الوجود الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا إضافة حيث نثذ واحترز بالمبنى من نحو يا تيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف اليه وهو توكيد بقوله مضافا من نحو يا زيد زيد ذلك فى الثانى الضم على انه منادى ثالث ولم يجز اس مالم لا غير ورد تجويز الأكثرين البدلية بأنه لا يتحد لفظ البديل والمبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان است مع الأول أو توكيد لفظى والرفع والنصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل واعترفى البيان بأن الشئ لا يبين نفسه (قوله فتجهمما) لم يقل تجهمما مع كونهم عربيين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال (قوله وهو تجهم) أى الثانى زائد قال فى التصريح وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرتهم بأبوابه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايقين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن يكون الثانى اهدم إضافة انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايقين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح ان الاسم الثانى غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادة الزيادة المرادة فى زيادة الحروف كالباء ومن فى النقي فتفتحته حيث نثذ غير اعراب اذهى حيث نثذ غير مطلوبه اعمال وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافى ذلك قولهم فى بيان هذا الوجه ولا صل ياتيم عدى تيم أو ياتيم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد بوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد للفظى وقال اللامعنى ان التأكيد اللفظى أتى ولا ينفى بماقبله وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حار اقحامه بـ لا أو عطفيان كما فى سورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف سورة الرفع فانه غير مضاف (قوله أو يا تيماريا) فيكون على نداء متأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذى قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البديل وان قبل ان البديل على تقدير تكرار العامل لانه كالقصة تدبر المعنوى (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بال لم يربط حكم المستقل اذهى تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما فى نحو (قوله يا زيدز بد البعملات اذهب) تطاول الابل عليك فارتد وجهان الاول (فتجهمما) على أن الاول مضاف لما بعده الثانى وهو تجهمم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مما نثذ لما أضيف الى الثانى على أنه عطفيان أو بديل أو يا تيماريا أو أعى وقال القراء كلاهما مضافان الى ما بعده الثانى وهو ضعيف لانه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثانى (ضم الأول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الاربع ونصب الثانى

على ما سبق وفهم من كلامه
 أنه لا يجوز ضم الثاني ولا
 يخصص الوجهان بالعلم بل
 اسم الجنس والوصف كذلك
 نحو بارجل رجل القوم
 ويا صاحب صاحب عمرو
 ﴿فصل﴾ في ترخيم
 المنادى وهو لغة تزيق
 الصوت وتليينه يقال صوت
 رخيم أى رقيق واصطلاحاً
 حذف بعض الكلمة على وجه
 مخصوص وهو ثلاثة أنواع
 ترخيم نداء وترخيم مفعولة
 وترخيم تفعيلة وعلى الأول
 اقتصر فقال (و يجوز
 ترخيم المنادى) لا مطلقاً
 بل (المعرفة) لأنها أكثر
 نداءً وقد علمنا التخفيف
 بحذف آخرها فلا يرخم نحو
 يا رجلاً خذ يدى لأنه مذكرة
 وكذا لا يرخم المستغاث ولا
 المنادى اتنافاً ولا المضاف
 خلافاً لكوفيير ولا المحكي
 خلافاً لابن مالك ولا المبني
 قبل النداء كذا م خلافاً
 لبعضهم قاله فى الجامع
 (وهو) اصطلاحاً (حذف
 آخره تخفيفاً) على وجه
 مخصوص ونص الآخر
 بذلك لأنه محل التعبير ثم
 المنادى مفعول بان مختوم بقاء
 التأنيت ومجردتها (فقد
 التاء) يرخم (مطلقاً)

اسم نفسه من تواردها على معول واحد لكنه يقول به وقد يقال ان العاملين
 لما اتحداهما نى وعملان من منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أى على أنه عطف
 بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا وأغنى قال ابن مالك أرتو كيد لغظى واعترضه
 أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه

﴿فصل فى الترخيم﴾

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما يتناول البعض تنزيلاً في شمل التعريف
 حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وتاء التأنيت وأما الجواب
 بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه أنه لا يدل على أن معنى الترخيم
 حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره إذ لا يخفى أن هذا تعريف
 للترخيم مطلقاً وقد يكون المحذوف فى ترخيم التفعيلة غير الآخر والمراد بكونه على
 الوجه المخصوص أن يكون اعتباراً لما جاوز الخرج المحذوف فى باب عصار وقاض
 لأن المحذوف لعل وكذا الخواص أصله أبو خذفت الواو لأن التوقيت ساكنة لثبات
 الأمر المطلوب من الأعراب ولو تحركت لحصل النقل فحذفها لعل تضر بقيمة
 ويخرج أيضاً حذف لام يدوم لأنه واجب لئلا يرد نحو ودقانه منقوص من
 الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت أن بعض
 الكلمات حذف آخرها اعتباراً لما جاوز ما مع أنه ليس ترخيماً (قوله المعرفة)
 المراد بها فى المؤنث بالهاء المعين ليشمل التذكيرة المقصودة نحو يا شأوا يا حار لعينين
 وفى غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر فى المطولات
 وأشار الشارح إلى ورود ذلك على الإطلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أى حقيقة
 أو حكماً فدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكى) المراد به المركب الاستنادى
 واحترز به عن المزجى وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب فى ترخيم
 المركب المزجى وإنما أجازوه بعضهم قياساً على ما فيه تاء التأنيت لأن الجزء الثانى
 يشبه تاء التأنيت من وجوه تقع ما قبله غالباً وحذفه فى النسب ونص غيره صدره كما أن
 تاء التأنيت كذلك (قوله حذف آخره) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح
 كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجزى عنها تحريك الجامى إرجاع الضمير
 المرفوع إلى الترخيم والضمير المجرور إلى الاسم وخروج الآخر المحذوف فى غير الآخر
 ولم يشترط الآخر بكونه حرفاً كما قيد ابن الحاجب فشملاً كلامه الحرف والحرفين وجزء
 المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿تنبيه﴾
 قال المرادى أجاز الجاهل وهو روصف المرخم ومنعه القراء والسراى واستفهمه ابن
 السراج انتهى وأما قوله على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تاءه مراعاة لفظ وأما

وهو المجرد منها انما يرخم
(بشرط ضم) فغير المفهوم
كالاخا في والمحمكي لا يرخم
وان كان علما (وعليهما)
فغير العلم كالنكرة لا يرخم
وان كان مضموما وخوثر
بعضهم ترخيمها قياسا على
قولهم اهرق كراويا صاح
وهو قياس على شاذ
(ومجاوزته ثلاثة أحرف)
فلا يرخم الثلاثي وان كان
محرك الوسط وجوزه
الاخفش مطلقا والقراء
محرك الوسط اجراء لحركة
الوسط مجرى الحرف قياسا
على اجرائهم نحو فر مجرى
زينب في ايجاب منع
الحرف والشهور ما ذهب
اليه المصنف فاذا استوفى
المجرده هذه الشروط جاز
ترخيمه (كيا جعف) في نداء
جعفر ثم المرخم فيه لغتان
احدهما اقطع النظر عن
المحذوف للترخيم فيجعل
الباقى كأنه اسم تام موضوع

على لغة لا يتظار فقيه نظرا ذلا ضم في اللفظ ويظهر جوار رفع تابعه لان الحرف
الذي حقه الضم في ملكم الحائت ويؤيده جوار رفع التابع قبل النداء فامل (قوله
أي سواء كان علما الخ) اشارة الى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد
لانه لا يشترط فيه شيء أصلا فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر
ما تقدم (قوله قياسا على اجرائهم سقرا الخ) قيل اهرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت
في حذف معرف في دعوى الكامة وهو التثوين وهما هنا في حذف حرف أصلي وأيضا
ليس الحذف هاهنا واراد على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه
لغتان) ليس في كلامه تمايز بينهما جريان اللفظ في كل ما رخم ولا ينافي انه
لا يجوز الترخيم على ثنية المحذوف فيما فيه ليس علما كالأوصنة خلافا لما قال ان
اشتمار العلم بسماء مما يزيل اللبس في اللغات ولا يجوز الترخيم على عدم ثنية وفيما
يلزم بتقدير تمامه عدم النظر كطيحسان في لغة من كسر اللام ونحوه مما في المطولات
(قوله وغيرة) من الكمة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو
ياهرق ولو وصف بابت نحو ياهرق بن فلان جاز القبح وتديرها ان كان معتلا نحو
ياسارى وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المراد وفيه انه لا ينافي الاعلى تقدير
علمة سارية وتخصيص مسألة اللبس بالصفة ولا فسارى ملبس وقضيه انه لا فرق
بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو سارية وناحية وقد يقال التزام لغة من
ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا اللبس كل منهما فيمنع ترخيمه رأسا نحو
فتا قاته على الوجهين يلزم ينافي غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك
ترخيم نحو المثني والجمع بحذف ز ياذته عدم موافقه على ما ذكرنا لفرق
انها التانيث وضعت لتعريف المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لنافاته الغرض
من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أي بضم) فيه ان النسب ينزع الخافض
سماعى والاولى انه منصوب على الحال لئى حال كونه ضمما أو ذا ضم (قوله وهى
الاكثر في كلامهم) لان المحذوف لا يرخم في حكم الموجود لانه مراد ويرد على قوله
فيبقى الخ ما كان مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعد ألف فانه ان كان له حركة أصلية

على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر
فتقول في جعفر يا جعف (ضمما) أي بضم آخره وفي منصور يا منص بفتح ديرضمه ضممة بناء غير تلك الضمة التي
كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وثبت لاوى نحو ديا نعى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد
ضممة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظر اذ ليس لما اسم معرب آخره والواو لازمة قبلها ضمة (و) التانية أن
ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يدل ان كارجف علة وهى الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر
يا جعف (فتحا) بفتح الفاء وفي منصور يا منص بفتح الصاد وفي نحو ديا نعى بفتح الواو على صورتها
من غير ابدال لانها في حشو الكامة ثنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل بفتح الميم ففتح اللام ثم اعلم أن المحذوف لا يرخم

اما حرف واحد وهو الغالب
 وقد اشار الى الثاني بقوله
 (و يحذف من نحو سلمان
 ونحو ميم ومكين خرفان)
 الحرف الاخير وما قبله مما
 استكمل شروط الترخيم
 وكان ما قبل آخره حرف ابن
 ساكن ازا اتمامه كما لا أربعة
 آخره فساعد قبله حركة
 من جنسه ولو قد دبر افتقروا
 فيها باسم وباء متص وباء مك
 بخلاف نحو سفير رجل وهيف
 ونحو سفير وسفير وفروعون
 وغريق والى امثال بقوله
 (ومن نحو مدي كرب)
 مما هو مركب تركيبا
 مفرجا (الكلمة الثانية)
 فتقول فيه باء مدي وفعل
 كلامه ما آخره و به كسبيويه
 وما يسمى به من العدد المركب
 كخمسة عشر ولم يسمى ترخيمه
 من العرب وانما أجازوه
 الفوريون قياسا وقد تقدم
 أن الجرد انما يرحم بشرط
 قومه وكان هذا مقتضى وكما
 يجوز ترخيم الاسم في النداء
 يجوز ترخيمه في المبررة على
 اللغتين بشرط صلايته
 لان ينادى ومجاورته ثلاثة
 أحرف ان لم يكن بالياء
 (فصل في ترخيم
 والندبة فالأندبة
 من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة

حرك بها نحو مضار ومحتاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون
 حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما او كذا نحو خوصيص نص غير خاص ونمود
 التوب لو سميت بهما (قوله اما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثني
 عشر واثنى عشرة عشرين لان عشر وعشرة بمنزلة النون امكن قال ابن الحاجب الثاني
 اسم برأسه ولا يلزم من معاينة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف
 نحو رهونا ورغبونا اذا سمى بهما معا عند الكوفيين فيقولون يارغب ويلرهب ولم
 يحذف البصريون الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف بخلاف القياس
 فتقليله أولى (قوله وكان ما قبل الآخر الخ) أى زيادة على تلك الشروط وبشروط أيضا
 لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوما بالياء لان ما قبله التانيث اختص بأحكام
 منها انه اذا حذفت منه التانيث توفرت من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها
 فتقول في عقبته ياعقبته بالالف (قوله ما كنا) المحققون لا يطاقون أحرف اللين على
 أحرف اللمة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنة وصفت كاشف (قوله ولو قد دبر) كافي
 مصطفون ومصطفين مسمى بهما الحرف اللين فهما ليست الحركة المجاسة له ظاهرة
 وانما هي مقدرة اذا أصل مصطفون ومصطفين مصطفين بياء مضمومة
 في الاوّل ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه بياء مصطفين بحذف الواو والنون كما
 مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن يقال بياء مصطف حذف الالف لانتفاء
 الساكنين وترك ما قبله على ما كان عليه من الفتح لكان هذا يؤدي الى الحذف
 من غير موجب اذ هو يجب حذفها واوالجمع وباءه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا
 الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا بياء مصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد
 لان الترخيم على من نوى بصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفير رجل الخ)
 محترزات قوله حرف ابن ساكن الخ على الترتيب والهبج يفتح الهاء والياء الموحدة
 وتشديد الباء التهمة وبالهاء المعجمة الغلام المعنوي (قوله وانما أجازوه النحويون)
 أى بعضهم وقد تقدم انه يحذف من اثني عشر واثنى عشرة مع الجزاء لاف (قوله وكان
 هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة عرابه اعرابا لا
 ينصرف (قوله بشرط صلايته لان ينادى) احتراز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأن
 ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله * قواطن مكة من ورق الحمى * وانما
 هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورته ثلاثة أحرف الخ)
 مثال الاوّل قوله * انعم الفى تعشوا الى ضرونا به * طريف ابن مال ليلية الجوع
 واخصر * ومثال الثاني قوله * ليس لى حتى ألبن خطن * أراد حنظلة

وهو صرف اللفظة تدويرا ليدبه

(قوله وتنفخ من الخ) أي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تنفخه المعنى وإيقاع الاستغاث على الاسم اصطلاحى والافعال مستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أحله (قوله الايا) ذكر بعضهم ان يا لنادى العبد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرب الا ان كان كالبعيد أو يقال الاستغاث كالبعيد لا احتياجا إليها الى هذا الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج إليها (قوله أن يجرب لام مفتوحة) أي عما كان يجرب به قبل النداء ما خبرت اللام لمناسبة معناها المعنى الاستغاثة وهي لام التخصيص أدخلت على استغاث دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزداد في آخره الخ) مخرج الجامى كالرضى بانه حيفته مبنى على الفتحة وان تواليه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاث اذا لحقت المثني والجمع على حده صار مبنيين على البناء ثم انظر وجه البناء على النسخ وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضى كون الفتحة قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على النسخ هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لتزيله منزلة الضمير) أي فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو يا لكهول وللشبان فانه يجب كسر لام المءطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان الفتحة لا مبرر هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا لظالم أي يا قوم لظالم وجعل الجامى هذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر بوجهه في محل ما ذكر في الانشاء الظاهرة لانه الاصل فاعترضوا الفرق فيما أسمع المضمر فتفتح اللام معهما الاعم الياء فنهكسرفهم ما قال في المغنى ذاقير يالك ويالى اجمل كل منهما ما أن يكون مستغاثا به وان يكون مستغاثا من أحله وقد أجازهما ابن حنى في قوله * فباشوف ما أبقي ويالى من النوى * وأوجب ابن عصفور في يالى أن يكون مستغاثا من أحله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعولى وذلك غير جائز في غير باب طننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن حنى (قوله أقول) أي فیه أقوال وأقول بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبداير محبة اسقاطها ودها فتم الالاف ورد بان الزيادة على خلاف الاسر والقول بان امة متعلقة يذهب اليه ابن حنى جريا على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لا ر في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل في الجور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في قوله * كأن قلوب الطير يطيار يا ذا * والاول بان امة متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيويه واختاره ابن عصفور اعرض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما التزم ضمها رده ضعف

وتنفخ من المستغاث والمستغاث
من أحله والمستغاث ولا
يستعمل معهما من أحرف
النداء الا بالخاصة ويجب
ذكرها لان الغرض من
ذلك طالة الصوت والحذف
مناف لها وله ثلاثة أحوال
احداها أن يجرب باللام مفتوحة
وهي أكثر أحواله الثانية
أن يزداد في آخرها ألف
نعاقب اللام الثالثة أن
يجرد من اللام والالف
ويجعل كالنادى المستقل
وهذه أقلها واذا تقرر هذا
فعلى الاول (يقول المستغاث
اذا استغاث بالله يا الله
للمسلمين تفتح لام المستغاث)
وجوبا لتزيله منزلة
الضمير وجره بالتخصيص
على الاستغاثة وهى
زائدة أو متعلقة
أو بالمحذوف أو ال
أعرب المستغاث لتركبه مع
اللام

فأشبهه المنادى المضاف
واذا نعت جاز في نعته الجبر
على اللفظ والنصب على
المجرى نحو يازيد العادل
لأن المجرى وأما المستغاث له
علامه مذكورة على الأصل
فهي ما متعلقة بمحذوف
بإلا المستغاث فلامه
مفتوحة (الافى المعطوف
الذى لم تتكرر معه يا نحو
ياكول والشباب للجب)
فإن تكسر لامه لأن اللبس
اذعقته على المستغاث
الذى قبله يقتضى أنه مستغاث
أيضاً لامه مستغاث من أجله
وكذا تكسر إذا كان ياء
المتكلم نحو يالى للناسبة
فإذا تكررت معه يافتحت
اللام نحو
ياقوى وبالأشكال قوى
(و) على الحالة الثانية تقول
(يازيد العمرو) بإطلاق
ألف فى آخره عوضاً من
اللام فى أوله

قوى وريبان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة وأما ترض أيضاً
بأن اللام لا تدخل فى نحو زيد اضرب يسم مع أن الناس ملتزم الحذف وأوجب بأنه
ما ذكرناه هو عوض منه فى اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك
حرف النداء عوض من فعل النداء قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضاً لينة
لم يحذف حذفه ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلة من كل وجه وأجاب ابن
أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو يازيد امرو والتعجب فى نحو
بالادواهى (قوله فأشبهه المنادى المضاف) ولأن علامته مشابهة للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل (قوله
واذا نعت جاز فى نعته الجراح) أى ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل إن ياء
حكمها فى النداء حكم العامل إذا البناء فمما يشبه الأعراب فلما دخل الحرف
اعناه زال عمل اللفظ وأصار بمنزلة ما زيد يجبر فعل على هذا الموضع رفع فينعت بثلاثة
أوجه وجزم الرضى بامتناع ما عد الجبر (قوله غالياً) من غير الغالب فتحها معه
إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم وقد يجبر المستغاث له من لأن أتأتى للتعديل كاللام
كقوله * يا للرجال ذوى الألباب من نفر * كذا فى التسهيل وقيل المسئلة
فى شرح الكافية بالتعجب وقال وقد تغنى من عن اللام الثانية إذا كان فى الاستغاث
معنى التعجب وقال المصنف فى الحواشى الحق عندي أن ما بعد المستغاث إما أن يراد
الخلاص منه أو يراد تخليصه عما نزل به أو ما يتوقع نزوله به فعلى الأول يصح المجيء
باللام والمجى عن نحو يازيد للظالم ويازيد من الظالم وعلى الثانى يتعين اللام ومعنى
يازيد للظالم أدعوك له لتخلصه منه (قوله متعلقة بمحذوف) أى بفعل محذوف
تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملتان وقيل إنما يتعلق بفعل النداء وذهب إليه ابن
الضائع ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفاً جرو قيل بحال محذوف
فالكلام جملة واحدة (قوله الافى المعطوف) المطاوعة شامل للعطف بغير الواو كالنداء
وتم ولا مانع منه إذ قصد الإشارة إلى تأخر وتراخي رتبة الثانى عن رتبة الأول
فى النجدة والاعانة (قوله يالى كقول) يحزب بصدده * ييكيناء بعيد الدار
مغرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأن اللبس) يشبه منه أن الالتباس
موجود فيما إذا كررت ياء وجهه أن المستغاث له قد بلى حرف النداء إذا حذف
المستغاث ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لعل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما
فعل غيره (قوله يازيد العمرو) المنادى فى هذه الحالة مبنى على الفتح وعبارة
الكافية وشرحها للجامى وفتح أى يبنى المنادى على الفتح للاحاق الفها أى ألف
الاستغاث ثباتاً آخره لا قضاء الألف فتح ما قبلها انتهى وعينه قد ليس فى تابع هذا

ولا يجوز بالزبد العمر (و) على (١١٩) الحالة الثالثة تقول يا زيدا عمرو وضم زيد كالننادى المستعمل

ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للحبب المحبب)
وللغفلات تعرض للارباب
وقد يكون المستغاث مستغاثا
له نحو يا زيدا زيدا
أدعوك لتتصف من نفسك
وأما التذبة فهي بدء
المتفجع عليه أفقده حقيقة
أو حكما أو التوجع منه
لأنه محال ألم أو سبب له نحو
حلت أمرا عظيما فاصطبرن له
وقت فيه بأمر الله يا عمرا
وقوله

فرا كيدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات ما لهن فناء
وهي من كلام النساء
في الغائب والغرض منها
الاعلام بعظمة المصائب ومن
ثم لا يندب إلا المعروف وأما
قواهم وامن حفر يترزما
فهو في قوة قواهم واعبد
المطلباء اذ من المعلوم ان من
حفر يترزما هو عبد
المطلب ولا يعمل مع
الندوب من حروف النداء
الاحرفان واو هي الغالبة
فيه والمختصة بهويا اذالم
يلتبس بالننادى المحض
وحكمه حكم الننادى فيضم

الننادى إلا النصب وبذلك صرح الجاهلي (قوله ولا يجوز بالزبد العمر) لأن اللام
تقتضي الجر والالف الفتح في أثرهما انما فلا يجوز الجمع بينهما (قوله وقد
يكون المستغاث الخ) أي تشرعيا وتريدا (قوله فهي نداء الخ) أي اصطلاحا وأما
لغة فالتفجع على الميت وذكر خلافة الجميلة في زعم النادب ثم المراد انهم نادوا
سورة لاحق من النجوى (قوله أو حكما) كقول عمر رضي الله عنه وقد راخبر
يجيب شديدا صاب قوما من العرب واعمره (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع
عليه (قوله وهو قوله فرا كيدا) مثال للتوجع منه لكونه محرا لم ومنال التوجع
لأنه سبب ألم قوله تبكم دهما مءولة * وتقول سلمى وازرته

والزرزبة سبب التوجع (قوله ومن ثم لا يندب إلا المعروف) فلا يندب إلا المكره فلا
يقال وارجع لا مخرقا لان أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واصحابه
وأجيب بأن المكره هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال وعمره ومقتضى كلامه
في الاوضح ان العلم يندب وار لم يكن معروفا ثم هذا في المتفجع عليه أما التوجع منه
فانك تقول وامصيته وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم الننادى)
فيه إشارة الى أنه في المعنى ليس بننادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف
مخصوص نائب مآب أدعو ومن ثم ندعو في النداء يا غلامك لان خطاب أحد
المهمين بنافذ خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التذبة واغلامك
وتقدم سبب آخر لتع يا غلامك (قوله وحكمه حكم الننادى الخ) يعني اذا وقع
الندوب على صورة قسم من أقسام الننادى فحكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك
القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام الننادى ليرد أنه لا يقع
نكرة كما تقدم ولا إشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه
اذا اضطر الى تنوينه جازعه وفتح كقوله * وافقعا وابن قيس * (قوله
واضار يا زيدا) مثله واذا لاؤا زيدا * (قوله ولك زيادة ألف في آخره) أي
مع آخره أي بعد آخره أو آخر ما اتصل به على ما سمي أي وظاهره سواء كان واوا أو ياء
لمكن أو جب بعضهم لحاق الالف بالثلاث لا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير
الحاق الالف في المستغاث وقد مر حواها هنا بأنه حينئذ يبنى على الفتح وقبيل
أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في نعتة إلا النصب لكن
الشاذي جوزة قد يراد ضم مع ألف التذبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فلجوز
المقام (قوله أولضمر نحو واراها) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

ان كان مفردا نحو وازيد بنصب ان كان مضافا أو شيئا به نحو واعبد الله واضار يا زيدا ولك زيادة الالف في
آخره وهي أكثر أحوالها وأشار بقوله (والنداب) أي يقول (وازيدا) بالالف في آخره مفردا كان أو مضافا
لظاهر نحو (وا أمير المؤمنين) أولضمر نحو (وارأها) أو شيئا به بالاضمار نحو والعالج لا أوامر كبا

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالالف أماء على لغة من قال يا عبدى بفتح الباء
أو يا عبدى باسمه فيقال في النسخة بأرأسي بالهاء الفتح على الأول واجتلايه
على الثاني (قوله من ألف) أى مقصورة غير منونة كما مثل فاب كانت منونة كفى
عصافك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقى مع ألف النسخة فتحذف
وتبقى ألف النسخة حلا للسكرتين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها
عن ألف النسخة ويرد أن الطائفة يزيل حكم الثابت وأن ألف المقصور جزء كلمة
وألف النسخة كلمة وأن ألف النسخة اجتمعت معنى تحذفها لا يلقى أماء ممددة
فانها لا تحذف سواء كانت للتانيث كهمراء أو غير كزكريا (قوله نحو واموساه)
لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الأشعرى للشهاب القسسى وفيه
أن المندوب المحذوف بالالف مبنى على الفتح كما هو التحقيق وينبغي أن يكون الفتح
مستدرا على الالف المحذوفة لا على السين لأن آخر الاسم انما هو الالف والبناء
كلا عراب من أحوال الآخر (قوله اعراية) فتقول واقام زيدا (قوله كذلك)
أى اعراية أو بناءية (قوله واعد الملكاه واحدا ما) الأول لما كسرت اعراية
والثاني لما كسرت بناءية وينبغي أن يكون المضاف إليه هنا أعنى الملكاه معربا
مقدرا للجر ولا يقال انه مبنى على الفتح كما في وا زيدا لأنه غير مندوب فليس منادى
حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجرح
والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لأن الالف لم تلحق آخره وألف النسخة
لا تقتضى البناء على الفتح الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف
إليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمى عند
قول الالف وقائل واعد يا واعد ما نصه الظاهر أن عبدا هذا ونحوه منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا لم هذه الفتحة الظاهرة لانها
لاجل الالف ولا هو مبنى لأنه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتم (قوله
نحو واعدكم) قياس ما ذكر في عبد المسكان أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا
وان الضمائر المضاف اليها في محال جرد لا يصور فيها الاعراب التقديرى (قوله
والمتى) فان قيل لا ضمة هنا قبل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم
في قولك غلامكم اليوم رد اللام الى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء
(قوله الا يا عم راح) هذا البيت من مجزوء المصارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن
فاعلاتن مرتين والجر واسقاط جزأيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب
أوحشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الأول العروض ومن الثاني
الحشو وتقطيعه الأبا عم مفاعيلن ر و ا عم مفاعيلن و ا عم مفاعيلن

نحو واعدى كزكريا ويحذف
هذه الالف ما قبلها من ألف
نحو واموساه أو تنوين في
نداء أو غيرها نحو وام
نصر محمداه ونحو أبا بكره
أو ضمة اعراية أو بناءية
نحو وامنداه فيمن احده منذ
أو كسرة كذلك نحو واعد
الملكاه واحدا ما فان أوقع
تحذف الضمة أو الكسرة
في أبس ابقيا وقلت الالف
يا بعد الكسرة نحو واعدكم
واعدكم الضمة نحو
واعدكم واعدكم
لأنك لو أبقيت الالف
لا وهم الاضافة الى كاف
الخطاب وهاهنا الغائبة والمتى
(ولك زيادة الهاء) بعد ألف
النسخة أو بدلها (وقفا)
نحو وازيد واعدكم
واعدكم لان الغرض
من الداء والتطويل
وأفهم كلامه أنه لا تزداد
وصلا فيهم تزداد فيه ضرورة
معمومة ومكسورة ومن ذلك
قوله

ألا يا عمرا وعمرا

وعمر بن الزبير

ن الزبراء فاعلان وبهذا يظهر ان الهاء التي لحقت المذنب الاول وقعت في
الوصل من حركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء
الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال اما يجوز ان في الوصل فغالب لاجراء
الوصل مجرى الوقف واما كسرهما أو ضمهما فليس كذلك

المفعول المطلق

رواه أي الذي يصدق عليه أي لغة وأما إطلاقه فيصم المطلق لاقه على كل من
ساعيل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلات
وعملات وليس ما تخيله بالذي يوجد مخالفة الجماعية وبما تقرر من أن المراد صحة
الصدق لغة اندفع ما في المغني من قوله وجري اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول
وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق
ذلك أن لا يصدق الاعلى المفعول المطلق وليس لهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول
الامقيد ابقيد الاطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة
وأياها هنا باعتبار ما ينبغي وما هنا لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أي
اسم هو لفظ مفعول فلاضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد
باسم المفعول الذي يشتق من مصدر فله دلالة على من وقع عليه الحادث فان ذلك
مقابل لاسم الفاعل وان لم يذكر بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي
ما ينبغي منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أي بجوارح أو اسم لانه المفعول
الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن إطلاق المصدر
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر
تأثيرا كان أو اثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا
وقيل انما سمى المفعول المطلق لان المفعول عند المطلق لاقه ينصرف اليه أولا لانه
مفعول لكل فعل اذا من فعل والا لمفعول مطاق بخلاف باقي المفاعيل وفيه
نظرا ذللا فعال الجمادة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشري
الخ) يعني انما قدمناه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول
حقيقة كما مر آتفا فقط ما قيل ان في كلام الشارح نظرا لانها لم يقدمناه لذلك
بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية
كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه
مذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضرورة
صدق المقيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغيرا عنى لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء ان يسميها في
الوصل بالوجهين والما فرغ
من المفعول به شرع بيسمكم
على المفعول الثاني (و) هو
(المفعول المطلق) أي الذي
يصدق عليه اسم مفعول من
غير قيد ومن ثم قدمه
الزمخشري وابن الحاجب
على المفعول به بخلاف حقيقة
الما عيل اذ صدق المفعول به
عليه مقيد بالاداة

الاجتناب بالصورة ووجهة المعلق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة المعلق
المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أي المصدر مجزأ فلا
يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضرب به أن اضربه لأن أن تخلص
الفعل إلى الاستقبال والتأكيدها يكون بالمصدر والمهم ولأن أن يفعل يعطى
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسع لها أن تقع مع صاتها
موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فإن المنسوب مفعول به وأجيب
بأن الكراهية لها اعتباران كونهما بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه وكونهما بحيث وقع عليهما فعل الكراهية فإذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الأول نحو كرهت كراهتي فهي مفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو
كرهت كراهتي فمفعول به (قوله بالفضلة) أي ليس جزء من الكلام بأن لا يكون
مسنداً ولا مسنداً اليه (قوله نخرج بالفضلة) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو
الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ومأثله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول
مفعول مطلق رده في المعنى وحديث الإخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن
التنبيه عليه (قوله نحو قيام الخ) أي نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه
خير فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب بالضررتان وان حصل به
بيان العدد (قوله وجدجده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جدر زيد جدر ثم
قصر المبالغة في وصفه بالجر فاستند إلى الحد مجازاً للابسة بينها وهو صدوره منه
(قوله مؤكداً عاملاً) أي مقرر لعنايه وفائدته دفع توهم السهواً والتجوز وعليه
حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أي كليم بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم
لومى فهو من قبيل التأكيدها للفظي كما صرح به ابن جني خلافاً لابن جني حيث قال انه
ليس من التأكيدها للفظي بل عما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا
لا يأتي التأكيدها في المجاز وقوله

بكي الخ من روح وانك كرجلدة * وعجت عجيحاً من جذام المطارف

فأدرك لا يقاس عليه وأجاء للمجاز تجري الحقيقة مبالغة وبرده ان السعد صرح بأن
التأكيدها للفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الأمير الأمير وأقره السيد ومراعاة قوله
مؤكد انه يجي للمجرد التأكيدها لا لالتوهم والتأكيدها بالتأكيدها أيضاً ولعله
انما اقتصر فيها على غير التأكيدها لان الغالب عند فائدة النوع والعدد أن يكون
المقصود بالذات مجرد بيانها (قوله ان كان) أي العامل (قوله والا فله مصدر) أي
وان لم يكن العامل مصدراً بل فعلاً أو وصفاً فالقوله المطلق مؤكداً للمصدر المفهوم
من ذلك العمل وبهضم أطلق ان المصدر مؤكداً عاملاً توسعاً ومن العجب شرح

(وهو المصدر بالفضلة) أي
المستغنى عنه (السلط عليه
عامل) ينصبه (من) مدة
(لفظه) وذلك (كضربت
ضرباً أو) عامل (من معناه)
بأن واقعه في المعنى ولم يكن
من مادته وذلك (كفعدت
جلوساً) ألا ترى أنها
متحدان في المعنى دون
المادة نخرج بالفضلة
العمدة نحو قيام كقيام
حسن وجدجده ومما بعدها
نحو عجت حديثك وقت
احلال لك واتصل بالمصدر
المراد بالفاعل المذكور
وهو مذهب المازني والمنقول
عن الجمهور أن ناصبه فعل
من لفظه مقدر ثم المفعول
المطلق ثلاثة أقسام مؤكداً
عاملاً ان كان مصدراً والا
فله مصدر المفهوم منه

الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ماذا كره الشارح لأنك
 بضمير بضمير باقالتا كيدنا هو المصدر المضمون وحده لا للأخبار والزمان
 بن تضم ما الفعل فقبل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي
 كيد حقيقة (قوله بضمير بضمير الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لأنه
 لا تسكرير الفعل) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفيه اشكال
 لأنه انما هو بنا كيد مصدر والمصدر يثنى ويجمع وقبل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
 فكذا ما هو به فان قلت فيجب ان لا يصح الاستناد اليه كما لا يصح الاستناد الى الفعل
 أيضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فاني يكون
 مفهوم مفهوم الفعل وأجيب بأن المصدر بغير مفهوم الفعل حقيقة ويتقدم
 مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الأصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
 في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاستناد اليه باعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا
 يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لأنه دال على المساهية
 منارة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث
 من المصدر كسائر اسماء الاجناس في الدلالة على المساهية والفرد جميعا لا ترى
 ملحوظ لا كل أكل كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر
 نفس المساهية المعرأة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل
 في المصدر مفهوم من الفعل وأنه لو قال ان أكلت ونوى أكل
 كل لا يعمل نيته (قوله ومبين لنوع عامه) أراد به ما يدل على نوعه فقط
 وفي ضمن الدلالة على جميع أنواعه لا يخرج نحو ضربت بجميع أنواع الضرب
 قوله لعدم عامه) أي وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرآت صدور الفعل)
 صافه مرآت للجنس الصادق بالمرّة والاكثر (قوله اما فعله) لا يمتنع عمل الفعل
 مصدرين ولا ثلاثة اذا اختلف معناها وفاقا للسبب في وابن طاهر وان منع
 من الاختفاء والمبرد وابن الدراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت
 بشديدا ضربتتين كان ضربتتين بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل
 الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله

ووطئة او طئا على حق * ووطئ المقيد ثابت القدم

لا يكون الثاني فيه بدلا لأنه غيره ولو كنه بمعنى مثل ووطئ المقيد أو على افعال فعل
 قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يحتمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليسهل نحو
 مالك تصديقا (قوله كجبت من ضرب بك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم
 أو كم جزء موفورا لان جزءا وان كان بلافظ المصدر لا يمكن معناه المجزئ به

نحو ضربت ضربا والاصناف
 صفا وأنت مطلوب طلبا
 وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه
 باتفاق لأنه بمثابة تكرير
 الفعل ولا به اسم فعل محتمل
 للقليل والكثير ومبين لنوع
 عامه بأن دل على هيئة صدور
 الفعل اما باسم خاص نحو
 رجعت القهقري أو بإضافة
 كضربت ضربا لا مبر
 أو بوصف كضربت ضربا
 أليما أو بلام العهد كضربت
 الضرب أي الذي عهد
 ويسمى المختص ويجوز تثنيته
 وجمعه ان ختم بناء لوحدة
 كضربة وظاهر كلام سميويه
 المنع واختاره الشلوطين
 ومبين اعدد عامه بأن دل
 على مرآت صدور الفعل
 كضربت ضربتين وضربات
 وهذا جازم تثنيته وجمعه
 باتفاق وأدرجه ابن مالك
 في التسهيل في المختص
 وجعل المفعول المطلق
 قسامين مهمما ومختصا فعلى
 المختص قسيمان معدود وغير
 معدود وناسبه اما فعله
 أو وصفه كضرب أو مصدر مثله
 كجبت من ضرب بك ضربا
 شديدا

الحمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به ولذا قال الكشاف
وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باخه عار تجازون
أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا يخفى ان ذلك غير متعين لان المصدر قد
يجز به عن اسم العين من غير تأويل قصد المبالغة على حذف تاء هي اقبال وإدبار
(قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به فاعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقدم
قال قوله ورفع له بالإضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر
وذلك مفعول في الجاء (قوله والتمام) خرج به كان واخواته فان العلم مني يخص على
انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه (قوله الدالة على الحدوث) خرج به أفعال
الافضل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر راقص وور
صالحهما عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي وافعل
الافضل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد وأما قوله * أما الملوك
فأنت اليوم الأملهم - لم يؤما * فلو ما من مصوب بحذف (قوله وقد يحذف ناصب غير
المؤكد) هو المبين للشوع أو العدد دلالة يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبهه المفعول
به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامله وبحيث معه ولده وتحرير
ذلك يطلب من شروح الافية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق
والاعناق أى مسح مسحا (قوله جوارا) أى حذف جوارا أو ذاجوار (قوله القرينة
حالية أو مقالية) أى وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أفم الصلاة
لدولك الشمس الى غروب الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية مامرجعها الى
المعنى من شهادة أو غيرها والافظية مامرجعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم)
أى فالقرينة حالية وقوله أولن قال أى فاقرينة مقالية (قوله خير مقدم) أى
قدمت قدوما خيرة مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله وجوب اسماعيا) أى حذف
واجبا أو ذاجوب اسماعيا موقوف على اسماع لا فاعلة له (قوله وحمدا وشكرا)
اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وأجيب أن ذلك ليس من كلام
الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا
لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث
ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أى حذف قياسا أو ذاقياس يعلم
له ضابط كلى يحذف معه الفعل (قوله نحو فاما من) أى من كل ما يكون تعقيب لافظية
ما قبله في طلب أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليها وتأتي
على أثرها فالطلب كالأية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصارت بمثابة كمر

توسط الفعل التصرف
والتمام والوصف الدلالة
على الحدث وقد يحذف
ناصب غير التوكيد جوارا
لقرينة حالية أو مقالية
كقولك للقادم أولن قال
سأقدم عليك خير مقدم
أى قدمت ووجوب اسماعيا
نحو سقيا ورجيا وحمدا وشكرا
وقياسا في مواضع نحو فاما
من فاما من فاما

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأجهدن فامادرن وانه * تخشني واما بلوغ السؤل والامل

واحتمال كون مناه فاعولاله لاشد لا يطوى هذا القسم اعدم الاحتمال في
وهبتك الفا فاما عانة وكراما اذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعال واحترزوا بقيد القيلية عن نحو ما يتادب زيد بالضرب ناديا أو يهلا
هلا كما اضربه فلا يجب الحذف فيه وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب
الحذف فيما يقع تفصيلا للاحقة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يقتضى اغتناما
وجعل المصنف في الارض كائن الناظم هذه الامنة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله
فهل اعتبار البدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظروا مقتضى
ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلا
مباحة بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض
المفصل (قوله وأنت سيرا سيرا الخ) أى من كل مصدر مستمر للجمال لا ينقطع اولا
مستقبلا كما نص عليه سيديو ولم يشترط المصنف كائن مالك مكررا أى ذكر
مربين كسر أو محصورا عما والا أو ياتما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت
عليه التواضع نحو ان زيد سيرا سيرا قال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الاسيرا
من هذا ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ في مفهوم
اسم العين تفصيل فلي تأمل (قوله وهذا ابنى حقا الخ) أى من كل مصدر مؤكدا لنفسه
أى لنفسه لان الشئ لا يؤكده نفسه وهو الواقع بعرضة هي نص في معناه كالتمثال الثانى
فان الجملة نص في الاعتراف لا تتحمل لها غيره أى مما يضافه ويقال به أو لغيره
وهو الواقع بعد جملة تحتتمل معناه وغيره مما يضافه كالتمثال الاول فان الجملة
تحتتمل عقلا الباطل والكذب وهذا التقرير يندفع ما قيل ان أريد أن الجملة في
المؤكدا لنفسه لا تحتتمل غير معناه مطلقا فمنوع اذ تحتتمل المجاز اولا تحتتمل
غير معناه حقيقة فالأمر كغيره كذلك اذا احتمل هذا ابنى غير معناه عقلى ليس
مدلول اللفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التاكيد كالتوسع نحو ان يقال
له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تنزيهه وجمعه حينئذ نظروا لا يبعد صحة وقوعه
كذلك فلجبر النقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين التقدم خلافا لمن أجاز
واستدل بقولهم أحقاز يدمنطلى وأقول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على
المصدر أى إلى حق نص عليه سيديو ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه
الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير في هذا ابنى حقا أحق حقا أو حق حقا

وأنت سيرا سيرا ما أنت
الاسيرا وهذا ابنى حقا قوله
على ألف درهم فأول كثر ما يكون
المفعول المطلق مصدرا

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين
فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع صكوته على شيء فانه من محتملات
الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملات الانما يتحمل البتة والتبني ويجوز
أن يكون مفعلة مصدر محذوف أى قولاً حقاً لما قاله الراضى من أن جميع الامثلة
المورودة للمؤ كدفعه ما مر به من قول أو ماى معنى القول قال الله تعالى ذلكان
عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر مفعولا
مطلقا اقلت بيانا لانوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا
تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) ماى اللفظ الدال
على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والحاسة بفتح الجيم وكسرهما
والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان
اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء مصدر عنه كالضرب والاشى أولم يصدر كاطول
والقصر وبالجر يان على الفعل اشتماله على حرفه انظرا أو تقدير انما ليس له
فعل كالعالية وويللا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سمي مصدرا بمعنى آخر
وخرج به هذا القيد اسم المصدر فعل هذا هو اسم للمفعلى لا اللفظ المصدر والآخر ج
بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما مثل فجار وحماد
وأما المبدوء بجميع زائدة غير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته فى بعض الاحيان اسم
مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لوقال عن المصدر الى ما هو جار
مجره كان أولى (قوله على المصدر) أى عناء الذى هو الحدث وفى قوله رقة
ينوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مراد فمشاركته فى
المادة باقسامه الثلاثة والثائب عن المبين مانقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ
الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة لفعل عادة فلا يجوز ضرب به
عمودا لانه لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضرب به سحر الان
الحجر عهد الرمي به ولا رميته آجرة لان آجرة لم تعهد للرمي (قوله وأقيم ما بعده
مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تننية أو جمع تقول ضرب به
سوطا وسوطين واسوطا (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر
وليس بمصدر موضوع له وذلك اما مصدر يميز بالمصدر كمثل أو غير مميز نحو
ضرب به أنا (قوله مائل على كناية أو بعضية) اشارة الى انه لا يختص بكامتى
كل وبعض كايه سمه كلام الاوضح فدخل ضرب به جميع الضرب وعامة
الضرب ونحو لا تطلون تقيرا ولا تضربونه شيأ وضرب به يسير الضرب فلا حاجة
الى زيادته بعضهم كاتى ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى اقيام

وهو اسم الحدث الجارى
على الفعل وايمر علما وقد
ينفك عن المصدرية الى
ما هو جار مجراها كما ان
المصدر يكون غيره مفعول
مطابق فينبى ما محموم من وجه
كما يفهم من التعريف مع قوله
(وقد ينوب عنه) أى عن المصدر
(غيره) فينصب على أنه
مفعول مطلق لما فيه من
الدلالة على المصدر فثائب
عن المبين للعدد اسم الآلة
(كضربه سوطا) أى
ضربه بسوط مخذف الجار
والمصدر وأقيم ما بعده مقامه
واسم العدد نحو (فاجلدهم
ثمانين جلدة) أى جلدا
ثمانين جلدة مخذف المصدر
وأقيم العدد مقامه ومما
ثاب عن المبين للنوع مائل
على كناية أو بعضية مضافا
للمصدر نحو (فلا تملوا كل
الميل) أى ميلا كل الميل
(و) لوقول عابنا بعض
(الاقاويل) ومما ثاب عن
المؤ كدما شاركه فى مادته
وهو ثلاثة

شئت تقوم ومثله في الاستقام والكم فاستقيموا للهسم ونحو ما تضر بزيد أي أي
 ضم ما تضر بوم ما أغنى عني ماليه (قوله اسم مصدر) قيدته في التسهيل
 بغير اسم احتراز من نحو حماد علما للهمد فلا يستعمل مؤكدا لأن معنى العلم
 لا يدل على معنى العامل ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبينها فعل وأورد على ذلك
 سبحانه فانه اسم مصدر علم التسبيح وقد استعمل مؤنثا للعاملة المحذوف
 وقد يجب أن يجمع عليه وهو رأي ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الأرض نباتا)
 تسبغ في جعله مثلا لما ذكر الأوضح وجعله النكاح مثلا لاسم العين وقد يجمع مع
 بين ما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسم للشيء النبات ويجوز أن يكون
 مثلا لما بان فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذي رده خلا فالناصر المأقاني فقد صرح
 السفاقي في قوله تعالى فاخر جناحه أنبوا جان نبات شتى بان النبات مصدر بمعنى
 به النبات كما هي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت الفعل نباتا قال الشاطبي
 وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فيمكن أن يأتيا عن نباتا (قوله
 لمصدر لفعل آخر نحو وتقبل اليه تقبلا) وذلك لأن تقبلا مصدر لقبول لا لتقبل
 ومصدر لتقبل تبتل فتاب تقبلا عن تبة لأن معنى تبتل تبتل فني به على معناه
 مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه أن النائب في جميع الأقسام المذكورة
 منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي أن نقائل أن يقول إن كان مراده
 باسم المصدر ليس جار ياعلى الفعل العامل فيه وإن كان جار ياعلى فعل آخر فيمكن
 يذبح أن يدخل فيه تقبلا وإن كان مراده ليس جار ياعلى فعل أصلا فتحذف الغل
 والوضوء والعطاء ليس كذلك لجر ياءه على غل ووضوء عطى أي اخذ إلا أن يجب
 بأن مراده ليس جار ياعلى فعله مادخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله
 وجعل في الأوضح الخ) هو مذهب المازني والمبرد والسيدي واختاره ابن مالك قال
 الرضي وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بالضرورة تلجئة اليه ومذهب سيبويه
 أن المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منتقل عن الجملة وروى التقدير أحبته ومفته مقفة
 وفرحت وجذلت جذلا والمقفة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للجمعة والجذلت بذال
 مجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الهمزة وبفتحة مقفة مما ينوب عن المصدر
 أيضا ضميره نحو عبد الله أطعمه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكدا ونوعى انظر
 التمهيد و اسم الإشارة بشار به إلى المصدر كضمير بتة ذلك الضرب ولا يشترط
 جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه
 ذلك وتخطئته من حمل قول المتنبي * هذي برزت لنا فبهجت رسيها * على أنه
 أراد هذه البروزة وعلمه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لأن من كلام العرب

اسم مصدر نحو واغسل غسلا
 واسم عن نحو والله أنبتكم
 من الأرض نباتا ومصدر
 افعل آخر نحو وتقبل اليه
 تقبلا وجه ل في الأوضح
 عما ناب عنه ما راد فيه نحو
 أحبته مقفة وفرحت جذلا
 (وليس منه) أي من النائب
 عنه مقفة كراغدا في قوله
 تعالى (فكلامهما رعدا)

لمنت ذلك يشيرون به لافتن ولذلك اقتصر واعليه والوقت كقوله • ألم
تغتمض عينك ليلة أرمد • بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتمضا
مثل اغتمض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه
كثير نحو جئت صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال ترابا وجندلا
في معنى تراب يده أى لا اصاب ترابا و التراب والجنادل الحجارة قال
سيبويه جعله بدلا من قولك تراب يدالك فانتصاب ترابا وجندلا عند السلوين
وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول ترابالك كما تقول سيبالك والاصح
وهو ظاهر كلام سيبويه انه من منصوبان على المفعول به والتقدير الزمك الله ترابا
وجندلا والقيمة نحو مات مائة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال
من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلامه
أى فكلامه الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد في المغنى وبدليل انه لا يحذف
الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتباً ولا تقول رأيت طويلاً لان
الكنية خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر
اما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف
وتصيير الصفة مفعولا على الـعة ولهذا يقولون دخلت الدار يتحذف في توسعا
ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز
ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سبر عليه زمن طويل فاذا حذفوا
الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف
انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألناله الحد يدان الحمل
سباغات أى دروعا سباغات وعما يقدر في قولهم محبى نحو قولهم اشتمل السماء أى
الشعلة السماء والحالية متعذرة لتعريفها انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون
بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استتلال كل منهما بالارادة
كافظة قليلا فيهما مثل به واتقدها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحوأ حيا
الارض شباب الزمان قال الدماميني ولا حاجة لما أجاب به الشعمى عما هو في محل المنع
كما حررنا ذلك في رسالة تبديعة سميناهما احكام المجاز الى احكام تعدد المجاز بينها
ما وقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام تعدد المجاز
اربعة الاول ان يجمع معاني كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه
فالعجب للدماميني من ايراده الثاني ان يجمع معاني كلمة من جهتين مختلفتين وفي
الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز وأمثله كثيرة الثالث أن يجمع معاني كلمة
ويكون أحدهما مبني على الآخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبة قال الفري وهو غير

وانما هو حال من المصدر
المفهوم من الفعل والتقدير
فكلامه كونه الاكل رغدا
بدليل اقامتهم الجار والمجرور
دون المصدر في قولهم سبر
عليه طويلا فدل ذلك على
انه حال لا مصدر ولا جاز
اقامته مقام الفاعل اذا المصدر
يقوم مقامه باتفاق والقول
يجمع اقامة صفة مقامه تتبع
فيه سيبويه لكن خالفه
في الاوضع تبعا لابن مالك
(و) الثالث من الافعال

عزيز وقد أوردنا منه في رسالة التامة وذكروا منه أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله
ومن مجاز المجاز الرابع أن يجتمع في كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا
اذعى الاعداء اتفاق على بطلانه وفي جميع الجوامع تصح وقوعه وهو الذي أراده
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

المفعول له

ويعني المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية
وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مفعولا وذكروا بن الحارث بن العباس بعد المفعول فيه
لان احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة (قوله ويوقع
لأجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون
الفعل كما في قدمت عن الحرب جينا أو تأخر كما في جئتكم أصلا حالاً فان قلت من
أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون
التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة في إيجاد التأديب وتصور التأديب
وذلك سبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير
الوجه الذي كان به سببا فالجهتان مختلفتان قال الرضي وإذا كان الحدث المعلن
تفصيلا وتقسما للمصدر المحمول كما في ضربته تأديبا وأعطية مكافأة فليس هنا
حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى
أدبه بالضرب وكافأته بالأعطاء فالضرب هو التأديب والأعطاء هو المكافأة فالعلة
هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي
أثره أي ضربته تأديبه لكن لو صرح بمسببها هو العلة لم ينتصب عند النجاة لعدم
المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد

والشبح ان تومته من زيفه * لم يقم التثقيف منه ما اتوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في القاعل
والزمان اذ هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظرا لما منع ان التأديب عين الضرب
لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص أو أحداث التأديب والضرب سبب
ذلك ووبيلته كالشتم وأيضاً فلم يمنع تأديب السفر (قوله وهو المصدر) لابردها به أما
العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المعنى والواضع (قوله الفضلة) أي
ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مندا اليه (قوله قد شارك الخ) حال
من المعلن للمحالة النصيب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود إلى المعلن وضميره
المنصوب يعود على الحدث كما أشار إليه الشارح ويجوز أن يكون نعتا لحدث

(المفعول له) أي الذي يفعله
له فعل ويوقع لأجله (وهو
المصدر) التأديب الفضلة
(المعلن) بكسر اللام أي
الواقع علة (لحدث) قوله
(شاركه) المعلن (وقضا
وفاعله) أي في الزمان
والفاعل

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا مذهب يعوده الى الحدث وضميره المنصوب يعود
 على المفعول والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب
 آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جئتك اصلاحا
 لحال ذلك وشهدت الحرب ايقاعا للهبة وأول زمان الاصلاح وايقاع الهبة لا يلزم
 أن يكون هو آخر زمن الجيء والشهود يدل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يعود أخذنا
 من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس
 بالتفصيل ما لا يشك على هذا ما صرحوا به في بحث وقد نصبت لنوم ثلثهم
 من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لاننا نسلم
 الا أنه المذكر كوريل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم
 لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كضربته تأديباً والتقديرية كقوله
 تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الرنخسرى
 نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعناً وغاية) أي سواء كان باعناً من
 حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجملتان مختلفتان (قوله
 وانما اشترط فيه أن يكون مصدر الخ) قال الجاهلي وانما اشترط هذه الشروط لانه
 بهذه الشروط يشبه المصدر فيتعاقب بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
 ما اذا اختلف شيء منها انتهى (قوله وانما اشترط فيه أن يكون بالصادر الخ) أي غالباً فلا يرد
 والارض وضعتها الا لا تام ويحويه (قوله وبالقلبى نحو جئتك قراءة للعالم الخ) قال
 الرضى وتربط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل
 والحامل على الشيء متقدم عليه موافقاً للجوارح كالضرب والقتل تتلاشى
 ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعالم والخوف والارادة
 فانها تبقى والحواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وان اراد
 وجوب تقدمه اذ وجوداً او تصوراً فسلم ولا يفتقر ويقتضى يجوز نحو جئتك
 اصلاحاً لامر ك وضربته تأديباً اتفاقاً قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح
 و ارادة تأديب قلنا يجوز أيضاً جئتك كراماً لكلى وجئتك اليوم كراماً لك
 غداً بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك ممناً وعلاً فقط هان المفعول له هو
 الظاهر لا المقدر فتقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون
 حمله نحو قدمت جينا فهو من افعال القلب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل
 تصوراً أي يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقرباً وجئته اصلاحاً
 (قوله ويؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لان عدم اشتراط كون المصدر
 قلبياً لا يلزم من كونه غير قلبى اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك

سواء كان باعناً وغاية
 (كقمت اجلالاً لك) أم
 باعناً فقط كقمت عن
 الحرب جينافاً لا لا مصدر
 قلبى علة لاقيام باعنة عليه
 وغاية له وزمنه وزمن القيام
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم
 وجبنا مصدر قلبى علة للتعود
 من الحرب باعنة عليه
 وابست غاية له وعلامة
 المفعول له وقوعه في جواب
 لم فعلت وانما اشترط فيه أن
 يكون مصدر لانه علة للفعل
 والعلل انما تكون بالصادر
 لا بالذوات وخرج به غيره
 كجسائى وبالقلبى نحو جئتك
 قراءة للعالم كما اعتمده
 في الاوضح تبعاً لابن الجباز
 وغيره وخاف في هذا
 الفارسي فأجاز جئتك
 ضرب زيد أي لتضربه
 ويؤخذ منه أنه لا يشترط
 الاتحاد في الفاعل أيضاً
 وبالفضلة نحو حصل لي رغبة
 في الخير وبالعلل لحدث بقية
 المذاعيل اذ لا تعليل فيها
 ومجاهاه

قراءة المعلوم وما مثل به الرضى ويهـ هذا ظهر ان مائة في التصريح صحيح عن الشاهي من
ان اشتراط الاتحاد الفاعل يعني من اشتراط كونه قلوبيا ليس ظاهرا فتدبر (قوله
ما لا يختلف فيه زمان العلة والمعلول وما لا يختلف فيه فاعلم ما) استثنى أوجيان تبعها
لاين مالك من المبادكة في الزمان والفاعل أن وأن اذا تابعا من المصدر تقول جئتلك
أنز به ايكرمنى وجئتلك أن بكرمى زيد وجئتلك الساعة ان وعدتلك أمس ويحذف
معهما حرف الجر أيضا قال المرادى في شرح التسهيل يجوز في كى اذا كانت ناصبة
بنفسها أن تقع مع ولا لانه اذا كان ينسبك منها مصدره يكون مثل أن وأن وهل
يجرى ما المصدر ويجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أنزورك لما تحسن
الى أى لاحضا قال الشيخ أنير ليدى لا أعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جرو جوبا
بحرف التعليل) أى عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في
شرح اللمعة حروف السبب سبعة اللام نحو هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا
والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفى نحو اسكنهم فيما أفضتم فيه
هذه اب عظيم أى بسببه ومن نحو الذى أخذنا دار المقامة من فضله أى بسبب فضله
لا باهما التاوه هذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة
والكاف نحو اذ كروه كما هداكم أى لهدايتهم اياكم وكى نحو جئتلك كى تكرمنى
وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون لتعليل الامع الفعل المقرون بالحرف
المصدرى انتهى وهذا قد بينا فى ما سبق فى أن وأن وصلتهما ما وكى وما سيأتى من التمثيل
بأذ كروه كما هداكم الآن قال المراد انهم لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر
لم يستوفها فلا يمكن من المفعول فليتنا مـل ومما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلهم تبارك
عن قولك (قوله فالحايطون علة للخلق) فى هذه العبارة خزازة قال الجلال المدوائى
اعلم انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع والمكن لاشئ
فما باعته على الفعل وان كانت معلومة قبله تعالى كما أن من يغرس غرسا لا جـ
الثمرة يعلم ترتيب المنافع الأخرى على ذلك الغرس كالاستغلال له والانتفاع باغصانه
وغيرهما والباعته على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح
بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث
الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكيم والمصالح اذا تبينت ذلك كله علمت
ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية
بالحكم والمصالح ظاهرا كاجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه
ذلك وأما تعميمه بأنه لا يجوز فعل من أفعاله عن غرض فمحال بحث وكلام غير
مختول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلاشئ من أفعاله

المعلل) لحدث عامه (تبرط)
مما عمله ان تعزيفه (جر)
وجوبا (بحرف التعليل)
وهو اللام ونحوها مما يشتم
التعليل ومنه ومنه والباء
والكاف والظاهر أنهم
أرادوا بالشرط ما لا يدمنه
والا فقيه نظر فنافسد
المصدرية (نحو خلق لكم)
فالحايطون علة للخلق
وليس ضميرهم مصدر
فلذلك جربا للام ومثله قوله
عليه الصلاة والسلام ان
امرأة دخلت النار فى هرة
أى لا جـل هرة وفاء قد
الاتحاد فى الفاعل (نحو)
(وانى لتعرفى لذ كرا لى
هزة) *
كما انتفض العصفور بلام
القطر
فالذكرى هى علة
عرو الهزة وزمنهما
واحد ولكن فاعلمهما
مختلف وفاعل العرو الهزة
والذكرى هو المتكلم لان
المعنى لذ كرى اياك فلذلك
جربا للام والهزة هى النشاط
والارتياح ومنه نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم
واذ كروه كما هداكم
وفاء الاتحاد فى الوقت نحو

وأحكامه كذلك غاية الأمر أن بعضها مما يظهر عليه نواو بعضها مما يخفى إلا على
 الراسخين المؤيد بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف المضاد) قال الجوهرى نضا
 ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه
 وتعينه) لواقعة صر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه
 أوضع فيه سر ما قبله (قوله يجوز فيه أن يخرج بحرف التعليل) قال فى الارتشاق
 ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنتان الأعلى جهة البدل أو الاله طاف سواء جرب بحرف
 السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فنصوب بفعل
 مضمر انتهى. واعدم جواز تعدد المفعول له منع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
 لتعتدوا تعلق لاعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما تعلق به على
 جعل ضرارا حالا وفى الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى ان عصره قال فى
 تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة
 بحذر أو بالموت لا يجعلون لثلاثية تعدد المفعول له من غير عطف واعتراض عليه
 فى اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاول تعليل للجمع مطلقا والثانى مقيد بالاول
 والمطابق والمقيد غيران فالعامل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ انتهى أقول هذا
 يستلزم عدم تصورات تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف
 مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف
 مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجائى فى المفعول فيه بقى ان بعضهم
 قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة وان فقد الشرط فى الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة
 لخلق المذكورات وسجى به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله
 جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثانى فلم يفد فيه الشرط لان فاعل
 الخلق والتركيب هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط فى الاول
 انما يأتى على ما تقدم من أبي حيان تبعه ابن مالك فتنظرون **خاتمة** يجوز
 تقديم المفعول له كما فى قوله

فما جزع عارب الناس أبكى * ولا حرصا على الدنيا اعتراى

وهذا أولى بما ذكره الجلال السيوطى من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك
 كز هذا قنع لانه مع الجرايس مفعولا له كما مر نعم يدل له تجوزهم فى قول الناظم
 ترخيها أن يكون مفعولا له ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم وقوله

* وما شوى الى البيض أطرب * ومحل التقديم لم يكن العامل معنويا راجع شرح

الشواهد للمصنف

(بحث وقد نضت لنوم نياما)
 لدى السترا لالبسة المتفضل
 فالنوم علة طالع الثياب
 ولكن وقتها مختلف
 فوقت الطلع سابق على وقت
 النوم فلذلك جرب باللام
 ونضت بتخفيف المضاد
 المجعومة من النضو وهو الخلع
 ولبسة بكسر اللام هيئة من
 اللبس والمتفضل هو الذى
 يبقى فى ثوب واحد ومثله نحو
 كما أرادوا أن يخرجوا منها
 من غم أى لاجل الغم واعلم
 أن هذه الشروط معتبرة
 لجواز النصب لالوجوبه
 وتعينه حتى ان المستوفى
 لجميعها يجوز فيه أن يخرج
 بحرف التعليل كما قال
 فى الافية وليس يمتنع مع
 الشروط سواء كان مجردا
 من آل والاضافة أم مضافا
 أم محلى بالأسكن الارجح
 فى الاول النصب وفى
 الثالث الجر ويستويان
 فى الثانى

في المفعول فيه

(قوله ما ساط عليه الخ) أي بالمراد بأن لا يختص اللفظ بامل فخرج نحو دخلت
 الدار اذ لا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما يصح من مصدر عامله وينبغي
 أن يستثنى أيضا المقادير اذ لا يعمل فيها الامدل على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا
 رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى ان نصبه على المصدرية وأستقط به ضم قيد
 الاطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج
 على معنى في قدر (قوله بنصبه) بينه ان معنى ساط عليه عامل نصبه عامل
 بذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا يذم منه وقد استفاد
 ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفاعل وان كان قابلا
 لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بان اعمل لذك كان مضافا مالا لكل عامل وان لم يكن
 واقعا فيه نحو ما صحت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلط على المفعول به
 لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه
 (قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحوه ارجعوا وراءكم فوراءكم اسم فعل معناه
 ارجعوا وانما جمع بينهما مائتا كيد او انما لم يكن طرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد
 عامله وهو متف من اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
 في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
 لا يكون كذلك قاله جماعة ورده السمين بجواز كونه طرفا اذ المعنى ارجعوا الى
 الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نوراً مع من يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا
 نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى
 ويرد ايضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ
 بنصبه مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يتكافؤ بقدر بل يكون مفعولا به
 (قوله لوقوع الفعل عليه لاقية) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم
 والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم
 نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه
 في مكان اسكنه هذا معنى على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج
 التزير عليه واهذا قال الامام ع في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم
 الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ما بقاء حيث على ما عهد لها من طرفيتها
 والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتى رسوله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من
 الطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال راسم كذلك انتهى واعتصم بانه بعيد
 لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو مفعول بعضه لانه ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل
 (المفعول فيه) وهو المسمى
 طرفا (وهو ساط) عليه
 (عامل) بنصبه من فعل
 أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه
 (على معنى في) الظرفية
 وخرج هذا القيد بغير
 المفاعيل فان تسلط العامل
 على الميس على معنى في لما
 تقدم كما في نحو يخافون
 يوما الله أعلم حيث يجعل
 رسالته فليس المنصوب فيها
 مفعولا فيه بل مفعولا به
 لوقوع الفعل عليه لاقية

ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشئ فيه وفي البحر
 ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه
 قواعدا النحولان النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التي لا تنصرف ونصوا
 على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الامتصفا وإذا كان كذلك امتنع نصب
 حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي إقرار حيث على
 الظرفية المجازية على تضمين العلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ
 علما حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية
 مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه هناك هذه المناقشة أن
 حيث لا تنصرف وأما ما اختاره فقيه نظر لان اشكاله لم لا يدفع ولو قدر أنه قد
 لانه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشافعي وأقول في كلامه ما يدفع
 هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون
 التفضيل قال السفاقي ثم لا حاجة إلى ذلك براد لا مانع لعمل أعلم في الظرف والذي
 يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يريد من حيث مفهوم
 الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع
 الدليل المانع (قوله ونصب حيث الخ) سكت عن نصب يوم الظهور أنه يخافون
 (قوله لا ينصب المفعول به اجماعا) كذا في الاوضح وفيه نظرا فانظر التصريح (قوله
 بيان لما) أي هذا وما بعده بيان الجنس الحد الذي هو اذا كان مضافا إلى حيث
 لكل ما لا يعقل والظاهر انه أراد ببيان الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان
 بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما فان أراد باب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف
 فلا يرد عليه ما زاده في الاوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما
 أو جار مجراء أو يقال انه تعريف بالاختصاص أو ان المقصود تعريف المفعول به
 أصالة وما زاده في الاوضح من قبيل النائب ويوافق ذلك ما صنع في المفعول
 المطلق واليه يرشد قول الامية * وقد ينوب عن مكان مصدر * فتدبر الا انه
 يبعد ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في المفعول المطلق
 وليتظروا وجه الخلاف بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الاوضح حيث
 لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول
 فيه من اسماء معدود ونحوها نائبا (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بخلافه لا بهم
 في معناه ولو أوقف الباء كان أوضح وأخصر (قوله كاسماء الايام) كالسبت
 والا وكاسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة أو إضافة
 أو دخول أل عليه (قوله وهو الريماني ورمضان) أي فلا يضاف اليها الشهر

ونصب حيث يعلم محذوف
 دل عليه أعلم لا هو لان اسم
 التفضيل لا ينصب المفعول
 به اجماعا وقوله (من اسم
 زمان) بيان لما تم اسم الزمان
 فسمان بهم ومختص وذلك
 من تقدم من قوله (كسمت
 يوم الخميس أو حينا أو
 أسبوعا) فالهم ما دل على قدر
 من الزمان غير عين كوقت
 وعين وساعة فينصب على
 جهة التأكد المعنوي لانه
 لا يزيد على دلالة الفعل
 والمختص بخلافه كاسماء
 الايام قال المرادي وأما
 المعدود فهو من قبيل المختص
 بخلافان جعله قسما ثانيا
 انتهى وبعبارة المصنف
 في الجامع وما صلح من الزمان
 حوايا ما في شهر رمضان
 فمختص أو اسكن كيومين
 معدود أولهما مختص معدود
 كاسماء الشهور غير
 ما أنصب اليه شهر وهو
 الريماني ورمضان وغيرهن
 مهم كين (أو اسم مكان مهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وايس كذلك ونظم ذلك فقال
ولا تنصف شهر الى اسم شهر * الا لما اقله الراقدر
واستن منهار جبا فيمتنع * لاتهم فيمارووه ما مع

وكان وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تنضي خلافة لانهم يفرون من اجتماع المثلين
كما يشهد به الادغام الكبير لاثني عمرو ابنا فطر يبيع مشتركا بين اسم الشهرين
واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربعة وانه ورد ان رمضان من اسماء الله تعالى
فاضيف شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه السلام من صام رمضان
فشاذا أو اعتقد على القرينة وهي صام كما هو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها
النووي (قوله بالجر) أي عطفها على اسم زمان (قوله مطلقا) أي مهما كان أو مختصا
(قوله الا ما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من
دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضيما وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالة
على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالة على
المكان شائعة تعدى الى كل اسمائه بل الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة
والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العام لاقوة الدلالة عليه بحيث قد
(قوله وهو مالا يختص بمكان بعينه) دخل في عموم داخا وخارج وجوف وبالطن
وظاهر ونحوه من اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز ان تصاحبه على الظرفية
بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب المفتوح لحن (قوله
الجهات الست) أي اسمائها في الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات أسماءها
من تسمية الدال باسم المدلول والمجاهة من الجهات صارت حقيقة في اسمائها (قوله
وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها اقدم
وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفها على الجهات أي
ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أي ونحو أمام (قوله كعند هي
اسم المكان حاضر او قريب فالأول نحو فلما رآه متفرا عنه والثاني نحو واقدر آه
نزلة أخرى عند مدرة المتهم عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب
معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تفتح
فاؤه وقد تضم ولا تقع الامتنوعة على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنهما الغرض الحري
بقوله وماه نصيب أبدا على الطرف ولا يخففه سوى حرف وقول العامة
ذهب الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو المبر عند المدة الاولى (قوله ولدى)
هي لغة في لدن والجمع انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسني نحو اذا القلوب لدى
الحناء جرو المعنوي نحو قولك لديه علم وتقلب ألقها يا مع الضمير في لغة الجمهور

بالجر وهو مالا يختص بمكان
بعينه وهذا القيد يشهد بان
اسم الزمان يتنصب مفعولا
فيه مطلقا وان اسم المكان
لا يتنصب منه الا ما كان
مبهما (وهو) دلالة أقسام
احدها (الجهات الست
كلاما مبالغا واليمين
وعكسهن) أي وراعت
وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكائن
في المكان فان له ست جهات
(ونحوهن) في الابهام
(كعند ولدى) وناحية مكان

(و) ثانيها (المفادير) أي المدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والبل (١٣٦) (و) ثالثها (ما صيغ) أي اشتق

(من مصدر عاملة) المساط
عابيه (كقعدت مفعول زبد)
ورميت مرمى ممر وقت
مقام خالده وأنا فاقم مقامك
وسرف جلولي مجلد فان
صبيغ من غير مصدر عاملة
تعين حره في كجاست في
مرمى زيد كجاست ذلك مع
غيره هذه الاقسام الثلاثة
من اسماء المكان كصلبت
في المسجد وأقيمت في الدار
وأما مشغرتاهم دخلت الدار
فمفعول على المفعول به
توسه او شد فوالهم هو مفعول
مفعول القابلة ومن جرح الكلب
ان قدر عاملة مستقرا
أو مشغور فان قدر فعد
في المفعول زجر في المزرع
فلا شذوذ وما أفهمه كلامه
من أن المقيد لا قدر قسم من
المهم هو مذهب الجوهري ونظرا
الى أنه لا يختص بصفة معينة
وبعضهم جعله قسما له
نظرا الى أنه دال على كمية
معينة وهو ظاهر عبارة
الشذوذ وما أفهمه أيضا من
أن ما صيغ من مصدر عاملة
قسم من المهم مخالف لما
في الاوضح والجامع والشذوذ
من أنه قسم له لا قسم منه وهو
ظاهر كلام ابن مالك في

وهي مخرجة واظهار ان اغرام مقدره على البناء نصب أيضا وتعارق لدى عنه
من أوجه مذكرة في المعنى والوضع (قوله وثانيها المفادير الخ) زعم السهلي
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لا يقدّر في ولا يعمل فيه
الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه
كل ناصب له فهو اسم خاطي مع مدونة فكما ان سرت خطوة مصدر فكذلك ميلا
وشغور (قوله من مصدر عاملة) قدر افظ مصدر ووافق ما هو المختار من أسالة
المصدر وان كان لا يتناول ما اذا كان العامل مصدر اذ راج الشارح له في الامثلة
محل نظر (قوله فان صبيغ من غير مصدر عاملة تعين حره في) مخرج في المعنى في
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر
قال والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا فيه في أن لا يتجاوز به محل السماع وأما مشغرتاه دخلت الدار فمفعول
القياس ورد بذلك جواب أبي حيان عن رد أبي علي قول الزجاج في واقعته و
أهم كل مصدر أن كل ظرف بأنه انما يكون ظرفا كما نبيما كان مفعول ما حيث
قال اقدوا والسر على حثيفة بل معناه ارسدوهم ويصح ارسدوهم كل مصدر
فكذلك يصح قعدت كل مصدر وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك انظر
حاشية الاوضح للعقيد ومثل في ما في معناها وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد
(قوله من اسماء المكان) أي المختصة وهي ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد
وكذا تعين الجري في مع غير الظرف مكانه أو زمانه ما بهم أو غيرهم وما قوله وما
شهدناه فتأذ (قوله توسعا) أي باسقاط الجار واجراء القاصر مجرى متعدي
وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره
فتنصب على الظرفية قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل
انه مفعول به صريح على اسقاط الخافض ودخلت يده في نفسه وبحرف الجر
وأكثرية الأمرين فيه تقتضي انه ما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذوذ
فوالهم هو مفعول مفعول القابلة الخ) أي فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر
عاملة (قوله وهو ظاهر عبارة الشذوذ) قال في شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه
إبهاما من جهة أنه لا يختص بصفة معينة بعينها واختصاصا من جهة دلالة على كمية
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية)
عبارة فيه وأما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا صناعيا الا ما كان مفعولا أو مشتقا
من اسم الحداث الذي اشتق منه عاملة الخ ولا يخفى ان مجلس زيدا مثلا وان تعين
بضافته اليه لكنهم معهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبر أو صغرا وعدم

شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الاقضية عليه وقد تحذف ناصب المفعول فيه

كونه محدودا الى الواقع فيصح فيه الاعتبار ان (قوله جوازاً) أى جائزاً أو ذا جواز
وقس عليه ما بعده (قوله كما اذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف في هذه المواضع
الاربعة ان قدر العامل المحذوف كوناً عاماً كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها
ظاهرة واعلم انه ليس في كلامه الا أن الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه
لأن كل لحرف يقع فيها فلا يردان ما قطع عن الاضافة ونبنى على الضم لا يقع فيها
ولهذا رد في المغني قول من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف
نم ما بناه على انها مصدرية وهى وصلت الى موضع ونع بالابتداء لكونه استشكال
بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدماميني وهذا الاشكال مبنى
على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين
انتهى وأجاب الاستاذ انى سمعت بأن للمتنوع وقوعه نفس الظرف أحد
المذكورات والواقع في الآية خبراً أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه
ان أبا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يحذف بالحرف أو لا فالخ في الجواب
ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوماً لعدم الفائدة وهى في الآيتين معلوم بقى ان
ما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوباً ما اذا وقع الظرف مستغلاً عنه نحو يوم
الاحد سمعت فيه أو يستعمل المتعلق بمحذوف فى مثل أو شهم كقولهم لمن ذكر أمراً
قد تقدم عهد حجة هذا الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن

في المفعول معه

مر في المفعول به ما يتعلق به فلا تغفر (قوله للخلاف في كونه فياً) الاصح انه
مقبس (قوله ولم يقع في القرآن بيقين) قال في المغني في حرف الواو فاما قوله تعالى
فاجمعوا أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم
بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف
أى وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة
وموجب التقدير الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولنا اجمعوا
هلى كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كبد الذى جمع مالا وعدده وبقراء
فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو لفصل بالمفعول وهو
أمركم (قوله بعد وادخل) لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه قاله في الجهة
الثالثة من الباب الخامس من المغني ورد بذلك قول بعضهم في ومالك أن لا تقا في
سبيل الله أن الاصل ومالك وان لا تقا في أى ومالك وترك القفال كما تقول مالك زيدا
انتهى وقال في الحواشي واختار بعضهم حذفها مستدلاً بانها لا أصل لها أو
الطاف وهى قد تحذف وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع

جواز الدليل كقولنا يوم
الجمعة ان قال منى سمعت
وجوداً كما اذا وقع صفة
أو صلة أو خبراً أو حالاً (و)
الخامس من المفاعيل
(المفعول معه) أى الذى
يقول معه فعل وأخره
للخلاف في كونه قبلاً أو
غيره ولو سول العامل اليه
بواسطة الواو دون غيره ولم
يقع في القرآن بيقين (وهو
اسم فضلة) واقع (بعد واو
أريد به) التخصيص على
المعنى حالة كونها (مبتدئة
بفعل)

ولو تقدير (أو) اسم (مشغل على ما فيه حروفه) أي الفعل (١٣٨) ومنه ما لا أول (كسرت والنيل و)

الثاني (أناسا والنيل)
والنافقة متروكة وفصلها
نخرج بالاسم غيره نحو
لأنه عن خلق وتأتي مثله
بناء على أن المؤول من أن
والفعل لا يسمى مفعولا معه
وبالفضلة العمدة نحو
اشترك زيد وعمر وبالبعدية
بقية المقابيل ومجروور مع
وباء المصاحبة نحو جئت مع
زيد وعنتك العبد يشابه
وان أفاد المعية ونحو
خرجت عملا وماء إذا الوار
فيه له عطف والمعية استغيدت
من العامل ومعناها
مشاركة ما بعدها لما قبلها
في العامل في وقت واحد
وبما بعدها كل رجل
وضيعة لعدم سبق شيء من
ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا
يتكلم به خلافا لابي على
لعدم حروف الفعل وان
كان فيه معنى أنه وأشير
واستقر قال بعض العلماء
وانما لم يقدر والفعل فيه
كما قدره في مالك وزيدا

(قوله ولو تقدير) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ما قاله المصنف
قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم أنه مفعول
مع هو وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة
ما بعدها الخ) أي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة
في قولك سرت وزيدا زيدا مشاركا للتكلم المدلول عليه بالباء الذي هو معمول
الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد أي وقع سيرهما جميعا في وقت
واحد وفي قولك سار زيد وعمر وتشارك زيد وعمر وفي السير أيضا لكن لا يلزم
أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله وما بعدها الخ) أي وخرج بما بعده البعدي وهو
قوله مسبوقه بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أي فلا يستقيم فيه النصب على
المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصمري فأجاز النصب على
المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلا تأويل وقال الأهدى انما يستقيم هذا
الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرونان أو مقارنان أما لو قدر مفردا أو عطف وضيعته
على التجميع المتصل أي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا بد أن يكون من قبيل
جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالوحدة (قوله خلافا لابي على) فانه أجاره - متدلا
بقوله هذا ردائي مطويا ومرا بالا وأجيب بان العامل في سر بالامطويا (قوله
وان كان فيه معنى أنه الخ) معنى أنه معنى حرف التنبيه وأش - ير معنى ذا واستقر
معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالدا لزهري (قوله بسبب تقدم
ما الاستفهامية الخ) يشك كل عليه نحو ما أنت وزيدا لغوات معاضدة الاستفهام
بأمر آخر وفي حوائج الحفيد فان قلت لم اكتفي بالجمهور بتقدير الفعل في ما أنت
وزيدا ولم يكتفوا به في هذا لك وأباك مع ان الفعل فيه مقدر لان معنى هذا لك هذا
استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك وأباك على جهة
امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة
تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأباك (قوله لما فيه
من الامر الخ) وذلك لان النهي عن الشيء أمر بصدده وعلى الامم ينفي الامتناع
هنا لعدم الفائدة لان لا تنه عن الشيء معناه لا تنه عن اتيان الشيء لان النهي

حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب انما
تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا اقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك
فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات
والها أشار بقوله (وقد يجب) أي النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنويا كان (قوله) لن ينهي
من الصبح ويأتيه (لأنه عن الصبح واتيان) فلو عطف اسكان المعنى لأننه عن الصبح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى
المز بل فيه الامر بتقدير الصبح واتيانه مثله ما تزد يد ولوع الشمس

استوى الماء والخشب أو صناعيا (١٣٩) ومنه فتزيد أو صرحت بك وزيدا) فلو عطف لازم في الأول العطف

على الضمير المرفوع المتصل من غير تو كيد بضمير متصل أو ما صل تا وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير عادة الخافض وذلك لا يجوز (على الأصح) من القوابن (فيها) ويرجح النصب على القول الآخر (ويرجح في نحو كن أنت وزيدا كالأخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الأمر متوجها إليه أيضا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمره مخالفتك بأن يكون معه كالأخ كذا في التمرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبنتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظرا بشرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره لازم أن يكون فعل الأمر رافعا للظاهر وهو ممنوع ولهذا قدر ابن مالك في نحو

أنتما يكون من الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه من معنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينض مانعا بدليل فما وهنوا الماء أصابعهم في سبيل الله وما ضعفوا (قوله واستوى الماء والخشب) لأن استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كإله قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجمعنى استقام ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشب في العلوى وصل الماء إلى الخشب فليت الخشب أنرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أى عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبنى على مذهبهم وإن اختار المصنف كان مالك في باب العطف خلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام أنا لكن يصحفت والثناء بمعنى أنا (قوله ما بعدوا والمفعول معه) أى من خبر كالتال أو حال نحو جاء البرد والطيال شديدا لا يجوز زيد يدين (قوله فلا يجوز كالأخوين) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثرا النحويين لا يقبلونه وقال الجوهري قد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالأخوين قال الدماميني وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو كنت وزيدا ومثله كالعبء (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلاف في كان المقدره قص الفارسي وغيره على أنها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع من باب على الحال وأما ما قلنا لا يكون حالا وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها السؤال عن الحال والهيح أنها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أى يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المعنى قد يكون للشيء أعراب إذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير أعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شئت فأنه ما مبتدأ أو خبرا إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا إن جئت به فانت مرفوع بمعل محذوف والأصل ما تصنع أو ما تصنعون فليست في الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم المكان والمكان قد يراد ما يكون وما فيه ما إلى موضع نصب خبره ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك أنت وزيدا إلا أنك إذا فدت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به (قوله ما تصنع من فعل أو ما في معناه) أى من فعل لازم أو متعددا خلافا لمن زعم أنه لا ينافي الأصح لازم فلا يقال ضربتك وزيدا على أنه مفعول معه أو أمم على دال على

سكن استوى وجه الجنة فلا محذور ما أى وليسكن وأقره عليه في المعنى بل تابعه عليه في الأوضع وافهم قوله كالأخ أن ما بعد المفعول به بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالأخوين (و يضعف في نحو قام زيد وصهره) لأن العطف هو الأصح وهذا يمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصته من تريد والنصب فيها ما يكون مضمرة وليست بواقعة فالأمر أن عامله ماسبقه من فعل أو ما في معناه

معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو يستثنى عما في معناه اسم التفضيل فلا تقول
 أنا أسير الناس والنيل وشمل كلامه الفعل التافص وهو كذلك خلافا لمن قال انه
 لا يصب به لانه ليس فيه معنى حدث يعدي بالواو وهو مردود لأن الصحيح ان الافعال
 التافصة مشتقة وانما تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * تكون واباها بها
 من لا يعدي * وقال * فمكونوا أنتم وبنى أبيكم * وأفهم قوله ما سبقه انه
 لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أصل واو العطف والمطوف لا يتقدم
 على عامل المطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لأرى منعاً من تقدم
 المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الأصل جائز نحو زيد او عمر القيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو قيل غير
 ذلك مما لا يطيل به (قوله وانه مقبوس) أي والاصح انه مقبوس واختلف القائلون به
 فقوم قاسوه في كل شيء وقوم خصوا به ما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا
 يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الأصل ولا حيث تمحض
 معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من
 المشاكاة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيراني فيما كان
 الثاني مؤثرا لا أول وكان الأول سببا له نحو جاء البرد والطيب السعة وبعض النحاة
 يقتصر في سببه على السماع قال ابن مسعود ورواه عنه انه لم يجز فيه الا حيث
 لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هناك وقال الاستاذ
 أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضد النصب
 كقولك ما قام زيد وعمر وفهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه
 * تبكي عليك نجوم الليل والقمر * أي مع القمر فاذا كان العطف ليس بنصب
 في المعنى نحو واستوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو شيت والنيل فينبغي أن يكون
 الخلاف في هذا اقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أي والاصح
 انه لا يجوز تقدمه على المصاحب حذرا فلا ينحني عما كتبه بأنه قد جاء ذلك في
 العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله
 * جمعت رخصا غيبة ونجمة * ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص
 بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب
 التابعية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الأصل بقلة واضطرار
 جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف لامن المفعول معه
 (تقريباً) لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بطرف ولا غيره فلا يقال
 قام زيد واليوم همرا وان جاء الفصل بالطرف بين الواو والعاطفة ومطوفها السكن

وانه مقبوس
 على المصاحب
 وأنه لا يتقدم

الواو هنا نزلت منزلة الجار المحرور في النهاية استوى والخسبة وش في الواو
سأت شجنا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز الظاهر
واو بعد ما لم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان
أصلها واو العطف لم يجوز الجمع بينها وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان بمعنى
(قوله ولما انتهى الكلام على المقاميل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن
لان المتبادر منه ان لفظ الحال مبتدأ مطلق برحذف أو بالعكس أي الحال من
المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذ كر ويؤث انه هو الخبر المحذوف وهو
خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال انه قد يذ كر ويؤث وصنيع المتن
حيث قال والحال بواو العطف كافي لجميع نسخ المتن يقتضي أن قوله والحال عطف
على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على
مقابله أي والحال منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن
فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

الحال

(قوله يذ كر ويؤث لفظا) فيقال حال وحالة ومن التأنيت لفظا قوله
على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضمن بالماء حاتم
وحاتم باليت مخفوض يدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أي باعتبار كبر
الفعل المستند اليه أو تأنيته وتذ كبر الوصف وتأنيته ونحو ذلك فيقال أعجبتك حال فلان
وأعجبتك قال

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدفعه ووا كل امرء واليا باليا

ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو أفصح أي التأنيت معنى أفصح في اللغة
(قوله وهي نوعان) أي باعتبار التبيين والتأكيذ (قوله وسيأتي) أي في التمييز (قوله
وهو وصف) هو ما دل على حدث معين وذات مهمة وذلك كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل (قوله ولو تدبرا)
مشك الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفر واثبات
فانه بمعنى متفرقين (قوله أي ليست أحد جزئي الكلام) أي وليس المراد بالفضلة
ما يستغنى الكلام عنها والالم تدخل في التعريف نحو كمال من قوله تعالى
قاموا كمال فان كمال حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب
كيف) أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكور البيان الهية أي للدلالة
على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه
أولهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أي المبتدأ المشتق والمؤول به

ولما انتهى الكلام على
المقاميل أخذتكم على
بقية المنصوبات مبتدأ
الحال فقال (والحال)
يذ كر ويؤث لفظا وهي
وهو أفصح وهي نوعان
مؤكدة وستأتي ومؤسنة
وهي ملا يستفاد منها
بدون ذكرها والها آثار
بقوله (وهو وصف) ولو
تدبرا (فضلة) أي ليست
أحد جزئي الكلام (يقع
في جواب كيف) فخرج
بالفضلة نحو القائم زيد
فأثم وجمادها نعمتها جو
رأيت رجلا فاضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به حتى انه يخرج
 بكرا الوصف بنحو والقهقري في رجعت القهقري كما في الوجود وكان الشارح
 تركه لان فيه الاحتمال بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة
 التمييز أو يقول التمييز المشتق وكله اعتمد على المثال ثم ما ذكره من على الصحيح
 ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وفيه دلالة على انه حال والمعنى أنجب منه في حال كونه
 فارسا ورتبانه لا يسمي كونه حالاً مقيدة لانك لم تره المدح في حال آخر وسية
 بل المدح مطلقاً بل انك تقول لله دره كاتباً وان لم يكتب ولا مؤكدة لان شرطها
 أن يكون الحال فهو ومن الجملة التي قبها والله دره لمحتمل للفروسية وغيرها
 وقال الرضي وأنا لا أرى بينهما فافرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسية فلا تدخله
 في حال فروسية الا بهما وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال
 فروسية (قوله اهدم صلاحيتها لذلك) أي للوقوع في جواب كيف لانها لم يذكرا
 لبيان الهيئته فعدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو القروسية والتعديد الموصوف
 وجاء ان الهيئته ضمناً (قوله أن تكون مستقلة) أي غير لازمة اصحابها لانها مأخوذة
 من التحول وهو التثقل فلا تكون أمراً خلقياً فلا يجوز جاز يداً أحمر أو طوب لا
 ومن غير الغالب أن تقع وصفان في ثلاث مسائل ذكرها في المعنى والوضع
 (قوله مستقلة من المصدر الخ) كذا قاله غيره وواحدة ولاية قد يكون من المصدر كما
 في مستخرج من الحجر ومستخرج من النسر ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر
 كالاستخراج والاستنساخ وانما كان الغالب فيها أن تكون مستقلة لانها في المعنى
 صفة والصفة مستقلة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث
 مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه
 (قوله كذا زيد را كبا) أي كرا كبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن
 المفعول) منه المنادى وفي جواز مجيء الحال منه مذهب اصحابها كما في الجامع الجواز
 (قوله نحو لقيه را كين) فرا كين حال من الفاعل وهو الثاء ومن المفعول وهو
 الهاء لانه ذكر لبيان هيئته ما أنى صدر واللقى من التكمال حال كونه را كبا ووقع
 اللقى في المفعول حال كونه را كبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)
 فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلاماً هندياً لم يميز
 مجيء الحال منه وأدعى ابن مالك في شرح التفسير الاتفاق على ذلك وتبعه مؤلفه
 وفيه نظر فان الفارسي ذهب الى الجواز ومن نقله عنه ابن السجري في الامالي قال
 في التصريح وانما اشترطوا هذه الشروط لئلا تحرم فاهتهم وهي ان العامل
 في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافاً اليه يكون معصوماً للمضاف

والتمييز فهو لله دره فارسا
 اهدم صلاحيتها لذلك
 والغالب في الحال أن
 تكون مستقلة أي غير لازمة
 لصاحبها مستقلة من المصدر
 لادلالة على متصف بها وفاق
 من الفاعل كبا زيد
 (كفر بـ) الاصل متوفى
 ومنهما معاً نحو لقيه
 را كين ومن المضاف اليه
 ان كان المضاف بعضه نحو
 وزعنا ما في صدورهم من
 ظل اخوانا أو كان كبهضه
 في جهة حذفة والاغناء عنه
 المضاف اليه نحو ان اتبع
 ملة ابراهيم حنيفاً أو كان
 عاملاً في الحال عمل الفعل

والضام لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة
 فاقاعدة موافاة لان الحال وصاحبها مع مولان شئ واحد واذا كان المضاف جزأ
 من المضاف اليه أو كجزئه فلكثرة اتصال الجزء بكاه أو بما نزل منزله صار المضاف
 كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن
 كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال
 لا تكون مبنية لهيئة مبنية ولا خبر وظاهر كلام سيدي به مجيئه ما من المبتدأ وحكي
 بعد الخلاف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول في الساتى نحو ز يد
 على الدار جالس حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد
 وهو وان كان مبتدأ صورة الآن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو
 فاعل معنى والفاعل العامل في زيد وان لم يكن مقدرا في الكلام لانه مبتدأ لكنه
 مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في هذا به على شيئا
 حال من يعلى وهو مفعول معنى لان التقدير أنه على أعلى أو أشير الى يعلى وجرى
 على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا
 أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه
 مجيئه من المضاف اليه فاعله لا يثبت له وهذا المبدأ كره وأما مجيئه من المجرور
 بالحرف فراجع لافعل معنى وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان
 بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في اسم كان لكان الالاق بالنظر
 النحوي انه فاعل قد أسند اليه الفعل فعلى طريقة القيام وان لم يكن قائما وهذا الم
 يمدوه في المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع
 لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل
 انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد
 منطلقا هو المستد حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد مطلقا (قوله اليه
 مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع
 والقياس فتح الجيم اذا المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبني مضربك زيدا
 (قوله من حيث هي) أي من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسمة متبقة أو لازمة
 من الفاعل أو غيره فالجينية ابيان الاطلاق لا للتقيد والتعليل (قوله التنكير)
 أي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلامه نصب على الحال نحو أخذت المال كلام مع
 انه معرفة لكونه مضافا في التعديل لانه ذكره صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن
 معنى الشرط كما يأتي أولا نحو جاز يدا راكب وجنهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا
 (و) الحال (تسرحها) من
 حيث هي (التنكير) خلافا
 لـ بونس والبعيد ادين مطلقا
 ولا كوفين

فما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها (١٤٤) بان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع

الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صوتا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقرها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحده أى متفردا وادخلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصفه في المعنى (التعريف) لانه محجور عنه في المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المستوفات في ايضاح المعنى وهو ما (التخصيص) بوصف أو إضافة أو بعمل غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلوه فيها أو شبهه من ثم أو استفهام (أو التأخير) بأن يتأخر عن الحال فالاول (نحو خاشعاً أبصارهم يخرجون) في شفا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف والثاني

وعلى ما جمع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي فان الراكب والماشي حالان وقد تعريفاً لهما لتأويلهما بالشرط اذا التقدير يزيدا ركب أحسن منه اذا مشى وان زيدا أشهر من غيره أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والحمة ورفقا الموصوف في الاول بتقدير اذا كان وفي الأخيرين فعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولتأويله لا وقوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغي أن يصح تعريفه ان كان التبيين مقصودا والمنع مطلقا وعلى بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذا المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضي أن يكون جائزا لا واجبا وعلى بعضهم عدم تنوهم كونها انصاعا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التنوهم حاصل اذا كان ذو الحال بنكرة منهفية مثلا منصوبة (قوله نحو اجتهد وحده) أى من كل ما عرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ما عرف بأل وقد دعي الثوقل بنكرة علما كقولهم جاء الخيل يداد فد اداعلم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبددة (قوله لانه مخبر عنهم في المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب المعرفة أو بنكرة بموضع (قوله حال من ضمير الفاعل في يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ تنكر قول خاشعاً أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطا لاضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثاني لكثرة من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون مشعونا حالا من الضمير المستتر في ما خر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلان في البيت بضم اللام وما خر بكسر المعجمة صفة وهو الذي يشق الماء الم البحر والشاهد في مشعونا أى ملأوا حيث وقع حالا من فلان مع انه بنكرة لتخصيصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطف اعلی في أربعة أيام والشاهد في شديد حيث وقع حالا من ضرب مع انه بنكرة لتخصيصه بعمل غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله يا صاح الخ) قطعة صدر بيت بقيته * فترى * لتعلمك العذر في ابعادها الاملا * هل للاستفهام الانكارى وحم بضم الحاء المهمل جمع معنى قدر والشاهد

نحو (في أربعة أيام سواء للسائلين) فهو حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله في بيت يارب نوحا واستجبت له * في ذلك ما خر في اليه مشعونا * وقولك عجبت من ضرب أخوك شديد الثالث نحو (وما أهلكم من قرية الا الهام نذرون) فجاءه لاهام نذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو يسع امرؤ على امرئ مستهلا * ونحو قوله * يا صاح هل حم عيش باقيا * (و) الرابع نحو

في باقي بيت وقع حالا من عيش مع انه نسكرة لتقديم الاستفهام (قوله كأنه خال)
بكسر الهمزة المعجمة جمع خسله بكسر هاء أيضا وهي بطلانه كانوا يغشون بها أجناف
السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا تنور تلبس ظهر ورية القوس
وقال الدماميني والخال من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني
انتهى وعترض أنه لا معنى لنقبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع
ان لا معنى يطلق على العظيم والحقير انما هو الخال بالجمع المفتوحة (قوله وسوق مجي
الحال منه تأخره عنها) في المعنى ان تقديم حال النسكرة علم ليس لاجل تسويق
الحال منها بل لتلايمه مع الحال بالصفة حال كونه صاحبها منصوب باو في الرضى
ما يوافق (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير في لية) زعم
ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه وانقرأ
الا اذا تأخر واستدل بأنه لو تضمن ضميرا عند التقديم لجاز ان يؤكد وان يعطف
عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو مخا ف لا طلاقهم ولقول أبي الفتح في
* عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم
المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه يتخلص من ضرورة بأخرى وهي
العطف مع عدم الفاعل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل
لوروده في التكرار برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون
من قبيل الخ) كذا في النسخ والاصواب اسما لا كالا يخفى وقيل في الكلام قلب
افعال الكلام في تأخر صاحب الحال لاني تأخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز
الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف
معطوف مع عاطفة والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حالا من طلل
مبنى على جواز الاختلاف لان طلل حينئذ مبتدأ الفاعل بالظرف قبله لعدم اعتداده
بالاعلى مذهب الاختفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الحال الاستقرار
الذي يتعلق به الظرف ولم يجوز ان يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى
على أن الابتداء لفظ طلل للاستناد اليه مقيده بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال
الليس مقيده به وكونه حالا من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل
في الحال وصاحبها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وحينئذ في
الجامع) استشهد به في المعنى في الباب السادس بأمور ثم ردها واهذا قال الدماميني
في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور والقائلين بأن
العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في
معترض الرتبة على المعربين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان

(لية موحشا لاله)
يلوح كأنه خال
هو صاحبها وسوق مجي
الحال منه تأخره عنها أو
الوصف أو هما وقيل حال
من الضمير في لية وحينئذ
لا يكون من قبيل تأخير
الحال عن صاحبها والقولان
مبنيان على جواز الاختلاف
بين عامل الحال وصاحبها
وصحبه في الجامع والمهور
المنع وقد يقع صاحبها نسكرة
من غيره وسوق موحشا لاله
وملى وراءه رجال فيا حافلا
يقاس عليه

آخر كلامه يناقض أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما ما يرويه فذهب إلى جواز
كون ذي الحال مذكورة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل
فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها)
أشعر كلامه بأن الأصل فهم التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله إلا مانع) كان تكون
مذكورة محصورة نحو ومن رسل المرسلين المبشرين مؤمنين أو مجرورة بخرف
جر غير زائد أو بإضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال لأنها
في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما يتبع فيه تقديم الحال على صاحبها أن
يكون منصوبا بكان أوليت أو فعل توجب أو اتصل بمثل ألت نحو انما صدك سائلا
زيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو وصفة
تشبهه) أي الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفة مشبهة والحصر في
المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضرب زيدا مجردا فان
الظاهر أنه كالمصرف واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو
الأصح وبقى أقوال لا تطيل بها (قوله إلا مانع) نحو لا صبرن محسبا ولا عتقكفن
صائما فان ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك)
راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محمولا ونحو
ما جاء را كبا الأريدي ويجب تقديمها على عاملها إذا كان لها صدر الكلام نحو
كيف جاء زيد أو كانت فاضلة وكان العامل أفعول تفضيل عامل في حالين لا صبرن
محمدا المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطالب
من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل ما لم تنب
عن غيرها انتهى أي سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل
الشارح عنها لأن الثاني لم يتضح له مثال لأن الظاهر في نحو أئمتنا مرة وقبسا أخرى
انتصابه على المصدر ونحو قائما وقد تعدد الناس صاحب الحال ضمير قائما
والعامل قائما (قوله أو منها عينا) أي لتوقف المراد على ذكرها فلهذا ما أشار كها
في ذلك وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه ونحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما
لا عيب وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وبأن في غيره كقوله تعالى وهذا بل شحنا
وقول الشاعر * انما الميت من يعيش كثيرا * (قوله كضرب زيدا قائما
تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أهلك عطوفا) سياتي الكلام
عليه في باب التمييز

عند الخليل ويونس ويجوز
تقديمها على صاحبها إلا
المانع وكذا على عاملها إذا
كان فعلا متصرفا أو وصفة
تشبهه إلا المانع أيضا وقد
يجب ذلك ويجوز حذفها
إلا المانع ككونها نائبة عن
خبر كضرب زيدا قائما
أو جوابا لنحو را كبا المن قال
كيف جئت أو منها عينا
نحو لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى ويحذف عاملها
حوازا كقولك للسافر
راشداه هديا أي اذهب
ووجوبا كضرب زيدا
قائما وزيد أهلك عطوفا
(و) من المنصوبات (التمييز)

التمييز

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على ما صرت الإشارة إليه في باب
الحال (قوله أي المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من إطلاق المصدر واردة اسم
الفاعل وقوله لكن اشتهر الخ أي فيكون الإطلاق المصدر على الاسم المذكور
حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألقاها مترادفة) أي لغة
واستطلاحا وهي في اللغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها
المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغبط أي بتفصيل بعضها من
بعض (قوله وهو اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا ومن غير
الغالب أن يكون مشتقا كما يأتي (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن
الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذات غايته ان الذات امام كورة وامام قدرة
لجائته انه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظر للظاهر وفي المثل الصافي
الداميني النسبة على الحقيقة لا الابهام فيها اذ تعلق الطبيب بزيد امره معلوم وانما
الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطبيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن
يكون دارا وعلماء وأتوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي
النسبة في المعنى فكيف يرفع الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي عند قول ابن
الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو منشاها ما مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت
ان التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدرا اذ التقدير
طاب شيء من زيد والتمييز يبين ذلك الشيء (قوله فخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم
بجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راى
ان الجنس من شأنه الادخال وان جازا لخراج به اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص وجهي كما هنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت
يقينه * رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت * قاله رشيد الدين كرى
يخاطب قيس بن موهوب بن خالد البشكري وأراد بالوجوه اعيان القوم ومثله في
بجى التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنسبة الحديث ان امرأة كانت تهراق
الدما فالدما تميز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الاصل
تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جارة وناساة قال في المغنى وهذا
مردود لان شرط ذلك تحريك الياء كجارية وناسية أي لان الغرض انما يحصل
حينئذ وأما في تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لانها اكنة فاندفع قول الشافعي ان
ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لا ما كرضي لان اشتراط ذلك ظاهر لا يبع
احدا من الخلفاء فتدبروا ما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود
عشر وثمن من الدراهم ونحو ذلك ليس المجزور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم

أي المميز بكسر الياء على
البناء للفاعل لكن اشتهر
الإطلاق المصدر به والتمييز
والتمييز والتفسير ألقاها
مترادفة (وهو اسم فضلة
ذكره جامد) غالبا (بفسر
ما نههم من الذوات)
أو النسب فخرج بالفضلة
غيرها نحو زيد قائم وبالنسبة
العرفية نحو زيد حسن وجهه
وقد يأتي بلفظ المعرفة
فيقول بنسبة معنى كقوله
وطبت النفس يا قيس عن عمرو
أي نفسا وعبارة سائر
الفضلات كالحال فانه مبین
للهيئة لا رافع لابهام ذات
ولا نسبة وكانت فانه
مخصص أو مقيد ورفع
الابهام انما حصل ضمنا
لا نقدا ورب شيء بقصد
إني خاص وان لم منه
معنى آخر واعلم أن التمييز
كالحال

افرادها وأما بطرت معيشتها فقبل طرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل واديار
 النجوم أى مدة عيشها ومدة أديار النجوم وأما سفة نفسه فقبل تأكيد وقيل غير ذلك
 فهم ما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التمهيد
 أعرب نفسه من قوله تعالى الامن سفة نفسه تأكيد المن ومن منهوبة على
 الاستثناء وفي برغب ضمير هو فاعله واعتراض بأن المعنى على الرفع والتفريع اذا المعنى
 ما يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفة نفسه يؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله
 الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من معنى اللبيب
 بعد ان اعترض على الزنجشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في
 السموات الآتية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
 الامن سفة نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تأكيد فحمل قراءة السبعة على
 النصب في مثل مقام أحد الا يزيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا
 الخ) ومن جهة كونه اسما مذكورة ولذا قال في المعنى انهما يشتركان في خمسة أوجه
 بقي انهما يشتركان في انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المعنى انهما سبعة
 وزاد على ما هنا ان الحال قديمة توقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تش
 في الارض مراحنا لاف التمييز قال الشمني وقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف
 معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان
 فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن
 مالك على الجواز بقوله

من جهة كونه منصوبا
 وفضلة وفسر الادبام الا
 أن الحال تخالفه من ثلاثة
 أوجه أحدها أنهما في
 الغالب تكون مشتقة
 أو موقلة بالتمييز الغالب
 فيه كونه جامدا ووقوعه
 مستثاقيل

رددت بمنزلة السيد من مخلص * كبش اذا عطفاه ماء تحلها
 وقوله * اذا المرء عينا قرا بالعيش مثيرا * فسهولان عطفاه والمرء مرفوعان
 بخذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله
 * وما ارعويت وشيداراسي اشتهلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المتى *
 فضرورتان وانما لم يقدر للرفع فمفعول لان لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق
 لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية وأما هنا فلا محذور فمفعول
 ما لا دما يبنى في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهولة لا يصح
 استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانها ما ليس انصا
 في ذلك فسقط ما لاشمني فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز
 كذلك وهو بخلاف ما مشي عامية في هذا الكتاب حيث قال وقد يوق كدان وأن
 الحال تعدد كقوله

على اذا ملزمت الي بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيمنا ومولانا انهما
 تميزان والاصواب ان رحمانا منصوب بانضمام رخص أو امدح ورحيمنا حال منه
 لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا
 يبطل كونه تميزا وقول قوم انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو
 الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد الغبيلي البجائي في هذه المسئلة رسالة ذكر ان
 سبب تسمية هذه اوقوع انكلام فيها بين جميع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب
 وان سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عن فلان عشرون قنطارا
 عسلا قويا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد التمييز بل كل
 احد تمييزا سابقا له وهذا يقتضي ان التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب
 في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولينوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فانه
 لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو انصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا
 قد لبثوا تسعمائة قال هذا الذي ذكره يردده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز
 وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمع فانه مثله في ثلاثة
 اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل
 الجمع اعمل على الاصل لا على الوجه الذي ألزمه واهل الشارح انما اقتصر على
 ما ذكره من الفروق لان ما عداها ما محل نزاع أو فيه خلاف وبعضه اعتمد المصنف
 في غير المعنى خلافاً لقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان
 انصباب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
 المفصل لا ينبغي لو ان يكون عالما مقيدة أو مؤكدة وكلاهما ما غير مستقيم اما
 المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترده المدح في حال الفروسية وانما ترديه المدح
 مطا بقايد ليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما
 المؤكدة فلان شرطها أن يكون معني الحال منه وما من الجملة التي قبلها وانت
 لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهم ما فرقان
 معني التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو
 المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انما البيان الهيئة) قال المصنف
 في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو
 المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقاً ومات مسلماً وعاش كافراً وان أرادوا
 الصفة فالتمييز بها ارفع لمقصودهم لكن يخرج منه جائز يد الشمس طالع وجاء
 زيد وعمر وجالس قال الدماميني هـ ما في معني جاء مقارنا لظهور الشمس وجلس
 عمرو فحسب التأويل لا يخرج ان لم ما حينئذ مبينان للصفة انتهى وقال السيد

نحو لله دره فارسا فانها انما
 لبيان الهيئة وهو تارة لبيان
 الذوات وأخرى لبيان
 جهة النسبة ثالثا أنها تقع
 جملة أو طرفة بخلافه وقد علم
 مما سبق أن التمييز نوعان تمييز
 نسبة وشيأتي وتعيين فرد وهو
 المراد بقوله

كقبر برا (وماعقرا) أو
ورن كطر زينة (ومنون
علا) والجرب مقدار
معلوم من الأرض ومنوب
تنية منابا الخفيف والقصر
كعصى وهو آلة الوزن
يعرف بها المقادير الموزونات
وقد يقع بعد ما يشبه المقادير
نسبه المساحة نحو ما في
السماء موضع راحة محابا
وشبه الكيل نحو نحي سمن
وشبه الوزن نحو مثقال ذرة
يأوقواهم على التمرة
مثلا يزيدا يحتمل الوزن
والمساحة وقد يقع بعد ما هو
فرع له نحو هذا خاتم حديد
فإن الخاتم فرع الحديد (و)
أكثر وقوعه أيضا بعد
(العدد) الصريح (وهو)
من أحد عشر فما فوقها إلى
تسعة وتسعين بادخال الغاية
(نحو) اني رأيت (أحد
عشر كوكبا) وبعثناهم
اثني عشر نقيبا واعدنا
موسى ثلاثين لبلة الآية
وهكذا (إلى) آخر ذلك نحو
ان هذا أخى له تسع
(وتسعون نجمة ومنه) أى
تتميز العدد (تتميزكم
الاستفهامية) بأن تكون

ركن الدين اذا قلت آتيتك وزيد قائم فان الحال لم تبين حيث الفاعل ولا المفعول
وانما هي بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد شتهر التعبير عن اللازم
باللزوم فكانه بين ذاتهما انتهى وقد تكلم فى المعنى على تأويل الجملة الواقعة مسلا
فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما ينفيد المقادير) حمل المقادير فى عبارة
المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير له ما ينفيد لان التميز
فى الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجرب ولوجع المقادير جمع مقدار
بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يحتاج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صنيعة حذف
الموصول وبعض الصلة ان جعلت ماموصولة وقال فى القوا كذا الخفية بعد ان فسر
المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الامثلة هو المقدار الآلة التى
يقع بها التقدير والالوجبت الانساق نحو اشترى قفيز برتر يد الميكال الذى يكال
به البرانسى فنامله فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم للآلة وثانيا انه مدر
بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذى بينه التميز فى الحقيقة هو المقدار لا نفس
المقدار (قوله تنية منابا الخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشمه
المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة
لذلك وانما تشبههم ومثل فى التوضيح شبه المساحة بلوجتنا بمثل مددا وقال وحمل
على هذا ان لنا غيره ابلا (قوله نحو نحي سمن) النحي بكسر النون واسكان الحاء
المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ) هذا مقابل
الاكثر واعلم انه يجوز فى مثل هذا خاتم حديد ثلاثة أوجه والنصب اما على
التميز كما ذكرنا وعلى الحال وينبى علمه ما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب
على التميز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول أولى
لانه جامد مجودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى
أرجحهما فى المن التخييف بخذف التنوين (قوله الصريح) انما يقيد به مع
أن المصنف ذكر العدد كناية وهو كماله ففصله بجمه فعلم انه لم يرد ان تعمم
كما يشير الشارح اليه فتدبر (قوله وبتعين افراده) وكذا نصبه لانها كانت
كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لوجعت
كناية عن أحد طرفى العدد ما كان تحككاً ووسط العدد مميزاً منصوباً مفردولما
كان الوسط عدداً بين الطرفين ذاحظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل
عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مهم الجنس) أى الحقيقة بأن لا يدري أنه
من الأحاد أو غيرها وقوله والمقدار رأى الكمية بأن لا يدري أنه خمسة أو غيرها

(قوله)

بمعنى أى عدد ويتعين افراده وكذا انصبه نحوكم عبد الله كى (مالم تحركم بحرف كاسياتى فعبدنا) (قوله)

أيد انضافتها اليه حملا لها
على ما هي مشابهة له من
العدد وهو حينئذ اما (مفرد)
وهو أكثر وأقل (كثير)
اللائحة فلهذا من
المثنى والالوف فانه تجرور
مفرد فتقول كم عدد ملكك
بالجر والافراد كما تقول مائة
عدد أو ألف غلام ملكك
وفي معنى المفرد ما يؤدى
معنى الجمع نحو كم قوم
سعدوني وقد تميز المائة بمفرد
منصوب كقوله
إذا عاش الفتي مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو
ثلاث مائتين على قراءة
الاضافة (أو مجموع كتمييز
العشرة) مفردة (فمادونها)
من التسعة الى الثلاثة فانه
مجرور بمجموع الا اذا كان
بلفظ المائة كعشر مائة
أو ثلاث مائة رجل فمجرور
مفرد فتقول كم رجال
ملكك بالجر والجمع كما
تقول عشرة رجال أو ثلاثة
رجال جاؤك وقد يكون تمييز
العشرة فمادونها اسم جنس
أو اسم جمع فيجوز مجازا

أقوله وهذا فصل تمييزها (الخ) أى لتكون اكنائية عن العدد لا عدد صريح (قوله)
فالتاميز الخبرية) فان قلت مائة بمعنى تسعة كم قد خبرت قلت من معنى الخبر
هو قسم الطلب وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذى
الاستدلال ترى أن قول القائل كم عبيد ملكك يستلزم توجيه
التمثيل الى ما قبله فيمات كثيرا واكثر (قوله فمجرد وأبدا) أى
مالم يفسر قال فى الجمع فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله
كم نالنى منهم فضلا على عدم * ورجحنا نصب غير مفصول روى كم عمة
لأنه بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغتهم وذكره بيوبه عن
العرب قال أبو حيان وهى لغة قليلة انتهى وفى المختصر لا يجوز قالوا وإذا فصل
بين كم الخبرية وتمييزها بفعل متعدد وجب الاتيان بين التلايلتين بالمفعول (قوله)
حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لأنها مشابهة للعشرة فى
جمع المميز وللمائة فى افراده (قوله كقوله إذا عاش الفتي الخ) صدر بيت لاربع بن
سديع الفزارى بحجزة * فقد ذهب المصنف والفتا * (قوله على قراءة الاضافة) وهى
قراءة الاخوين حمزة والكسافى قبل وجهه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت
عشر اللعشرات والعشرة عشيرا للأحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن ثون فليل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبية لازمة فلا يرد أنه على البدل
يصير المعنى ولشوا فى كهفهم سنين فيقوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين
تميز المائة أسلفناه فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فمادونها)
فيه تحجج بصحوم قوله فمادونها الصادق بالواحد والاثنتين لانهم لا يميزان
فاخرجهما من عموم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم انهما يميزان
(قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال والعدد وهو من
أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالتمية لوجوب الافراد محل نظر ثم ان
غرض الشارح من هذا التوطئة اقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب
عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر و بابه واجب الافراد والتمييز فى
الآية وهو أسباط جمع ونقرر الجواب ان أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف
ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر (قوله واسباطا بدل من اثنتى عشرة)
أى بدل كل من كل قال فى التصريح والقول بالبداية مشكل على قراءهم ان المبدل

بالسبط عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجزى بالاضافة نحو تسعة عشر قط وليس فمادون خمس ذود
هذه وعبارته نوهم أن الواحد والاثنتين يميزان وليس كذلك كفى الشذوذ وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الواحد
من التسعة يميز ما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم أسباطا فالتمييز محذوف أى فرقة
الطابديل من اثنتى عشرة (ولكن فى تمييز كم الاستفهامية)

أظهارها لا بإضافة كم اليه
لأنها بمنزلة عدد مركب وهو
لا يعمل الجـ في تميزه
فذلك ما كان بمنزلة
(ونصب) على التمييز فقول
بكم درهم أو بكم درهم
أشريت عبدك وقيدها
بالمجروزة لأنها إذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها
كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل
بها وفي كلامه دليل على
أن كم اسم سواء كانت
استفهامية أم خبرية ويشارك
في الاسم والبناء على
السكون ولزوم التصدير
والاحتياج إلى التمييز
ويفتقران من عشرة أوجه
كرها ابن الأنباري في شرحه
على الألفية وأشار إلى
النوع الثاني بقوله (وقد
يكون التمييز ضمرا للنسبة)
في الجمل كما سبأني
وفي الوصف إلى مرفوعه
كزيد من عبيد عرفه وشهد
طبيب نفا وفي الأناقة
كأعجبني طبيب زيدا وعلما وقرب
محمد دارا أي طبيب علم زيد
وقرب دار محمد وهو قسمان
لأنه إما أن يكون (محولا)

منه على نية الطرح قالوا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفات فائدة كمية لعدم
على غير الغالب لا يجد من يخرج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه
الاخوين في ثلاث مائة سنين مع قرب المحامين (قوله إذا كان متصلا) أفهم أنه يعبر
فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار
وان لم يعز في عشرين وأخواته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجروزة وقد يفصل
بعام أو ساو بالخبر نحوكم ضربت رجلا وكم أألك رجلا ولا يكن اتصاله هو الاصل
والا قوى ومما وجهه جواز الفصل فها انما المألوف الصدر ونظيرها من الاهداء
التي نصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر أو غير صدر جعل هذا القدر من التصرف
عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييز المجروزة بالحرف
بمن بالاتصال لم يند كره في الاوضح والجامع ولم يند كرهه السيوطي في جمع الجوامع
وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بفعل معتد لا تجب من
وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا بوجوب زيادة من في التمييز لئلا يلتبس
بالمفعول كفي الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح يمكن في المغنى
ان الاضمار واجب (قوله لأنها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله
كما إذا جرت بالحرف) ولم يتصل بها هذا مفهوم تشبيها السابق لكلام المتن بالاتصال
ومر مافيه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لأنه ذكر ان الخبرية تضاف
والاستفهامية تشجر بالحرف والمضاف والمجروزة لا يكون الاسما لكن لا يخفى انه
لم ينص على ان جر تمييز الخبرية بإضافة اسمها أو على بعضهم اسميتها ما بان ما يحجر ان
بالحرف والانضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكك (قوله والبناء على
السكون) انما بنياتضمها بمعنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير
لأنه الحرف وضع اخلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرفا من وقد مر ما يتعلق
بذلك في باب العرب والمبنى (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجارحرفا كان أو اسما
وذلك في الاستفهامية ظاهرا وفي الخبرية لأنها الانشاء التكثير فوجب لها صدر
الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج إلى التمييز) وذلك لأنها مهملة الانهما
موضوعان للعدد والمهم ولذا أراد في المعنى وغيره من وجوه الاشتراك الأهم ووعدها
خمس (قوله ويفتقران من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري الخ) الاول ان تمييز
الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان كان الافراد كثر والمبلغ الثالث

الافعال أقسام محوّل عن مضاف فاعل (كشعل الرأس شيئا) أسهل اشتعل شيب الرأس ان
محوّل الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا لمبا لغته وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجعولا
ثم ذكره في النفس مرة ذكره مفسرا أولا

أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها
إلا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية
تدل عليه خلافا لابن طاهر وتليذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف
عليها بالواو والخبرية يعطف عليها بما تقول كم رجل جاءني لارجل ولا رجلين
السادس أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والاجودى جوابها
أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع أن الخبرية
تختص بالمبايض ~~عكس~~ بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبد أسألكه الثامن
أن الخبرية يتوحد بها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع أن
المبدل من الخبرية لا يفتقر بمرة الاستفهام العاشر أن الاستفهامية إذا فصل
مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية إذا فصل
في الضرورة فنصبه مختارا حلا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرط
وقد نظم الهلبي ما ألفه في العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر في عشر استوضححت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده أبدا * وحذفه تارة والفصل في نظر
ويقتضيهما جوابا في السؤال * ومبدلا بفتضية الحرف في الاثر
وأيس من خيها التكثير ثمة لا * عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شها * وقد ترى بعدها الابعس طر
وكل هذا فلا استفهام يحكمه * وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المعنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الأول والثاني والسادس
والسابع والثامن مما أسماه (قوله ومحمول عن مضاف مفعول الخ) انه كره هذا
الضم الشلو بين وتبعه تليذه الأبدى وابن أبي الربيع وتقول الشلو بين عيوننا
في الآية على امحاحل مقدرة لان محاحل التفعير لم تكن عيوننا وانما سارت عيوننا بعد
ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف
الضمير أي عيوننا مثل اكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا
بمساواة الجار ورد بأنه لو كان كزعم لم تنزه العرب في مثل ذلك التذكير والتأخير
عن الفعل ولما رحو بالجار في وقت رأينا فليس العيون مفعول بمساواة هي نفس
الشيء المفجور وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى
مسند اليه نفس الفعل او مطاوعه أو أسله أو مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج
من هذه الخمسة فالاول طأ بزيد نفسا والثاني نحو وفخرنا الارض عيوننا لان
مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلا الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء

ومحمول عن مضاف مفعول
نحو وفخرنا الارض عيوننا
أسله وفخرنا عيون الارض
فقول المفعول وجعل تميزا
انتهى وأوقع الفاعل على
الارض ومحمول عن مضاف
غيره ما كمحمول عن مبتدأ
(و) ذلك بعد اسم التفعيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدا وجلالا ان اسله يجوز ان يقال
فيه حسن رجل زيد ويحكون زيد بدلا والخامس كفي بالله شهيد الان المعنى
كفت شهادة الله بدليل اولم يكف ربك انه على كل شيء شهيد (قوله الصالح
للاخبار به عنه) أي من التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب الحذف فان قلت
يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح أن يقال
الامدا احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا يفعل تفضيل
فليس مما نحن فيه واما ما فعل والمالبة واحال من امدا واما مصدره لان مائة
التي ذكرها اذا تقدمت اعربت حالا وقيل احصى أفعل تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد لان أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد واما منصوب بفعل دال
عليه التفضيل كقوله واضرب منا السيف والقوا زيدا فان قلت يرد قوله تعالى
واشد خشية أو اشد كرا قلت الاول حال تقرير كدوى خشية الله والثاني اما
عطف على آياتكم أو خبر له كونه قادرا مدلولاً عليه بالمعنى أو حال من ذكر
لانه زعمت له في الاصل تقدم عليه وساغ مجي الحال منه مع تنكيره انه قدم عليه
أو ذكر كرامه دلالة كروا واختاره هذا أبو حيان وانه قد مر المصنف بانه يلزم منه
الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدرنا المصدر فحين باب شعر شاعر
فيصح جعله ما حينئذ يميز بن يكون ما عاملين في المعنى مجازا فان قلت يرد قوام
زيد أفضل الثامن رجالات انما نصب هذا لتعذر ضافة فعل مرتين (قوله
نحو املا الاناء) كون هذا غير محمول مني على انه لا بد في التمييز المحول أن يكون
فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاستناد للآية اوله عليه
فالمتألم من المحول عن الفاعل والاصل ملاء الماء الاناء وقد مر عن المصنف في
الحواشي ما يؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو باله رجلا
وبالها امرأة وكون ما ذكر من تمييز النسبة طهران عرف المقصود من الضمير
برجوعه الى سابق معين نحو اقبى زيد ولله دره فارسا وجاء في زيدا باله رجلا ونحو
ذلك أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله رجلا ولله در زيد
رجلا فان كان الضمير مبالا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو مبالا أو عبدا أو علم
أن اللام في باله رجلا وباله اقصة لام المستغاث له نحو بالمالا (قوله فالحال المؤكدة
الح) قد تكون الحال محتملة للتأكييد والتأسيس نحو هنيأ لك محب مائة دره
وقولهم أتماعا فاعلم لان العامل ان قدره نال الحبر وما بعد الفاعل أي فالمدكور
عالم ودوا الحال ضمير الخبر فهي مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر وهو ما يدكر انسان

الصالح للاخبار به عنه نحو
(أنا أكثر منك مالا) أسله
مالي أكثر من مالك فحذف
المضاف وأقيم ضمير المتكلم
مقامه فارتفع وانفصل فصار
أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف
تمييزا ومثله زيدا أكثر منك
أبوابا جل منك وجهها (أو غير
محلول) عن شيء أسلا وهذا
هو القسم الثاني (نحو املا
الاناء) ولله دره فارسا
ونحوه مما يفيد التعجب
لان مثل هذا التركيب
وضع ابتداء هكذا غير محمول
وهو قبل في الكلام
(و) الحال والتمييز (قد
يؤكدان) فلا يفسران
هبة ولا ذاتا بل يفيدان
مجرد التأكييد فالحال
المؤكددة وهي ما استنفيد
معناها من غيرها ثلاثة
أقسام لانها امام مؤكدة
لعاملها الفظا ومعنى

في حال علم فهي مبينة وينبغي هذا بعد أما في نحو أمانه لمناه وذو علم أو فانه عالم أو فلا
 علم له (قوله نحو وأولناك للناس رسولاً) أي فرسولا حال من السكاف وهي
 مؤكدة لعاملها وهو أولناك لفظاً ومعنى اتواقةً لها في اللفظ والمعنى (قوله
 وأما المضمون جملة) مضمون الجملة هو الأخذ من مادة الكلام وهيئة من حيث
 دلالتها على الاستناد فقط كقيل لم زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى
 من الحمد لله وأما ماد المهورى من هوأى مع الركب اليماني من هوأى انتهى وهذا
 أولى من قول الجاهلي في باب المفعول المطلق أنه مضاف إلى المضاف إلى الفاعل
 أو المفعول لأنه يحتاج إلى أن يراد الفعل بل هو معنى ليس محل المبتدأ ثم انه يرد
 عليه انه لا حاجة إلى قوله أو المفعول لأن المضمون متعلق في ضرب زيد هو را ضرب
 زيد هو را وفي شـ دو الوناق شـ كم الوناق فتأمل (قوله ومثله ولي مدبر الخ)
 لأن الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين
 الخ) فلو كانت الجملة فعالية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في
 قوله تعالى قائماً بالقطب انه حال مؤكدة من فاعل شـ دو ونحو قوله تعالى انا
 أنزلناه قرآناً عربياً لعلهم يرجعون لا يحتاج إلى كونه قرآناً عربياً وذهب ابن الجاحب
 إلى انه لا يجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآناً عربياً لا بد من الضمير وكذا لو كانت
 مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو الله شاهد قائماً بالقطب لأن العامل
 حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشـ شرط ابن مالك أن يكون الجمود
 محضاً احترازاً من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ
 مؤكدة للجملة ولا يحتاج إلى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفاً من
 المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لمساقيه من معنى
 الاشتقاق (قوله فعطوفاً حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية
 وهي تقرر الابوة ولا تقيد بها فان لا يكون إلا عطوفاً ولو في الجملة (قوله تقديره
 حقه) أي يفتح الهمزة وضمها من حقت الامر بمعنى تحققت وهو صرت منه على
 يقين أو من أحقت الامر هذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتته أي تحققت أبوة لك
 وصرت مني على يقين أو أثبتت لك عطوفاً ومحـ تقدير ما ذكران كان المبتدأ غير أنا
 فان كانا تقدير احق أو أعرفني وأشار المصنف في الجامع إلى انه يقدر بعد
 غير أنا أحق مبني للفاعل وبعده مبني للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير أن
 صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كونهم مؤكدة لمضمون الجملة قلت
 لاشك أن الابوة يلزمها عادة وغالباً لا يعطى كما أسلفنا فكون الأب عطوفاً مستفاد
 من قولنا زيد أبوك فلا استفاد من عطوفاً مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكداً

نحو أولناك للناس رسولاً
 أو بمعنى فقط (نحو ولا تهتوا
 في الأرض مفسدين) لأن
 القوم والفساد معنى ومثله
 ولي مدبر أقبيس ضاحكا
 وأما مؤكدة لصاحب النحو
 لأن من في الأرض كلام
 جميعاً وجاء الناس قاطبة
 وأما المضمون معرفتين
 مركبة من اسمين معرفتين
 جامدين كزيد أبوك عطوفاً
 فعطوفاً حال مؤكدة
 لمضمون زيد أبوك وعاملها
 محذوف وجوباً بقية دبره
 أحقه أو أعرفه

ومثله قوله
 أنا بن دارة معروفاً بالنسي
 (و) التميز المؤكد نحو
 (قوله) هو أبو طالب بن
 عبد المطالب
 وقد علمت بأن دين محمد
 (من خير أديان البرية ديناً)
 قد يمتاز بمؤكداً كما قال ابن
 مالك والجمهور منهم
 وقوع التمييز مؤكداً وأولوا
 ماورد وواقعهم في المعنى
 (ومنه) على القول بجواز
 الجمع بين فاعل نعم و بئس
 الظاهر وتميزهما قوله
 والتغليبيون (بئس الفعل
 فاعلهم * خلا) وأهمهم زلاء
 منطبق * وصححه ابن مالك
 قال لان التمييز قد يحتاج به
 توكيداً كما سبق (خلافاً
 لسيبويه) وموافقاً في منع
 ذلك لاستغناء الفاعل
 بظهوره عن التمييز المبين له
 ففعل لا عنده حال مؤكدة
 واعلم أن ناصب التمييز مفسر
 ان كان مفرداً والفعل
 أو شبهه ان كان نسبة
 ولا يتقدم على ناصبه

(قوله ومثله قوله أنا بن دارة الخ) هو صدر بيت لسان المبرور عيسى بن جعفر بن زارة
 بحجزة وهل بدارة بالناس من عار * والشاهد في معروفاً ما قال مؤكداً فلهذا
 الجملة الاسمية أعنى أنا بن دارة وهم أنا بن عن الفاعل و يروي لها ونسي فاعل
 معروفاً وهل استفهام على وجه الإنكار ومن زائدة والتعريف هل عار بدارة وبالناس
 معترض بين المبتدأ والخبر وبالجر والتثنية أو لانداء والمنادي محذوف أي يا قوم قاله
 العبيد ويرد على القول وان اشترناه كما لا ينادى إلا معاً لا يثبته إلا هي وعلى الثاني
 أن المنادي لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر كقراءة البكراني ألبا
 اسجدوا أو دعاء كقوله الأيا سلمى نص عليه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله
 بالناس مفتوحة للتعجب (قوله وواقعهم في المعنى) حيث قال ولا يقع التمييز
 كذلك أي مؤكداً فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً مؤكداً ما فهم
 من ان عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامه وهو اثنا عشر شهراً وأما ما أجاز المبرد
 ومن واقعهم الرجل رجل زيد فردود وأما قوله

ترؤد مثل زاداً يثبنا * فتم الزاد زاداً يثبنا

فالصحيح ان زاداً معمول ترؤد ما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان
 أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر وعلية ما قبل نعمت له تقدم فصار حالاً
 وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لوبدات * رذا التحية نطقاً أو بآيها

فتاة حال مؤكدة أقول التأويل في مثل من خير أديان البرية ديناً بعيد ولذا لم
 يتعرض له في المعنى واقصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغليبيون الخ) أي قول
 جرير بن عجلو لا خطل والتغليبيون جمع تغليبي بالعين المعجمة وكسر اللام نسبة إلى
 بني تغلب قوم بن نصاري العرب بقرب الروم منهم الاخطل والزلاء بفتح الزاي
 ونقش ديد اللام مدودة وهي الملاصقة بالحز خفيفة الالية ومنطبق بكسر الميم
 صيغة مبالغة يستوى فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به المرأة تزارر
 بحشية تعظم ما عجزوا والتغليبيون مبتدأ وجملة بئس الفعل فاعلهم خلا خبره وفاعلهم
 من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة بئس الفعل على أحد أعراب
 والشاهد في خلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر لائماً كيد (قوله
 مفسرة ان كان مفرداً) اختلف في صحة أعماله مع انه جامد فقيل شبه ما بهم الفاعل
 لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبهه بضاربين زيداً وطل زينة فانه
 شبهه بضارب عشرين في الاسمية والطالب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التثنية
 والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً بان يكون منوناً أو معنوناً

الثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ
وذلك في كيتين الضمير واسم الإشارة فاحفظه وقيل شبهه بالفعل وذلك في خامس
مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي
لا تعمل الا في السببي وهي أصل لا فعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في
مسئلة الكحل وهو أصل للقادر لانه يحمل الضمير وهي لا تتحمل (قوله مطاوعا)
أي متصرفا كان أو جليدا (قوله ووافقه في التسهيل الخ) تلك مجازا أسلفناه مع
رده فيما افرق فيه الحال والتمييز (قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ) أي اذا حذف
ما به تنبيه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أي فان نفسه واحد يمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرين رجلا فلو
أضيف الى المميز لزم الاتيئاس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر دفعا
لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه
يقضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزة مع ان تمييز الثلاثة والثلاثة قوم بينهما
والمائة والآف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ
مرتين (قوله وجره من الخ) أي ولك جره من واختلاف في معناها فقبل التبعيض
ولذلك لم تدخل في طاب نه لان نه ليست أعم من المهم الذي انطوت عليه الجملة
وقال الشلو بين زائدة عندهم يدعى التبعيض قال في الارتشاق ويدل على
صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الخطيئة

طافت امة بالركبان آوثة * يا حسن من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضع في الحواشي انها البيان الجفس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب
التحويين ما عدا لاخفش ان من لا تراد في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أي فلا يجوز جره من اعدم صحة حمل ما بعدهما على ما قبلها السكون العدد دالا على
منه عدد والتمييز مفرد من المبيعة وضعها كما يأتي أن يعمل ما بعدهما على ما قبلها (قوله)
فلا يجوز بالاضافة لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجوز من اذا كان غير
محمول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان ونع من المبيعة أن يفهم
بها ويضمونها اسم جفس سابق للحمل ما بعدهما عليه نحو من اساور من
ذهب والحمل يمتنع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في
غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطاعا خلافا لما في
والمباذني والمبذني
المتصرف ووافقه
التسهيل والعمدة ونص في
الافقية على قلته ولك في تمييز
المفرد جره باضافة المفرد
اليه الا اذا كان المفرد عددا
كعشرين رجلا أو مضافا
كلمة الأرض ذهبا وجره
أيضا من الا اذا كان المفرد
عددا أو ما تمييز النسبة فلا
يجوز بالاضافة ويجوز من
اذا كان غير محمول نحو
ما أحسنه رجلا والله دره فارما
ونعم رجلا لا زيد نجلا ف ما
أحسنه أديا وطاب حجر
نفسا وزيدا كثيرا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى قبل رد الخبر محذوف وفيه ما مر (قوله وهو كما قال
الرضي المذکور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المستثنى بعبارة المعنى بعد واحد
لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير
مخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعدد مرجعهما بعد واحد نعم يمكن حدهما بعد
واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذکور بعد الأول أو إحدى أخواتها كما إذا
في شرح السكاكية فقوله المذکور جنس شامل للمفصل والمنقطع وغيرهما مما يندرج
في الكلام ولم يقل المخرج لا يخرج المنقطع وفيه ان في المنقطع آخر اجاب من حكم
مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء
ما يتعلق به اسم أيضا فقوله الا لعمري اخراج من هذا المفهوم كما مر بذلك البدر
ابن مالك ولذلك أخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعله في المنقطع تحقيقا وفي
المنقطع تقدير افعال هو المخرج تحقيقا أو تقدير من مذکور ومذكور بالاولى
معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن
حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد ذلك لان هذا في قوة حين لاحد واحد
اذا وفي قوله أو تقدير للتعريف نعم يرد أصح التعريف المطابق لا تقتصر الى جميع
أنواعه في التعريف الآن قال مراده انه لا يمكن ذلك بحيث يتميز أنواعه في
التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله
فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا مراد لكلام ثم اخرجهم فلا يلزم
التناقض كذا قررره الشافعي وأورد عليه انه يلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي
اثباتا وبالعكس لان ما لم يرد دخوله لا يعتبر ان حكم المستثنى معيار الحكم
المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمه تعبير ابن الحاجب
والرضي بالمذکور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الأول أو إحدى أخواتها فصل مخرج لما
هذا المستثنى وقوله فحذف المساقبل الخ حكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن
الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احتراز به عما كان
المستثنى منه مذكورة في ايجاب لم يخص نحو جاءني ناس الاريد او معرفة والمستثنى
مذكورة لم يخص نحو قام القوم الارجل افلو كان المستثنى منه مذكورة في نفي نحو
ما جاءني أحد الارجل أو الاريد او خصت نحو قام رجال كانوا في دارك الارجل
أو كان المستثنى من المعرفة مذكورة مخصصة نحو جاء القوم الارجل امهم جاز كما
في الهمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس مبني على ان الالفاظ
موضوعة بآراء المعاني الخارجية مثلا لدلول جاءني القوم الاريد او وقوع النسبة
الخارجية بين القوم الخارجين عن الجاهل الخارجين وقد اخرج زيد عن هذا الحكم

(و) ومنها (المستثنى) وهو كما
قال الرضي المذکور بعد الأول
أو إحدى أخواتها
لما قبله انقباضا

الذي هو الثبوت الخارجى فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد
وعدمه فى الخارج أما ان قلنا انهم ا موضوعا بازاء المعانى الذهبية فلا فان مدلوله هو
الصورة الذهبية وهى ايقاع النسبة الذهبية بين القوم الذهبى والمجئى الذهبى وقد
أخرج زيد عن هذا الحكم الذهبى فلا دلالة فى اللفظ على أن المستثنى حكما مخالفا
لحكم المصدر فانما يجوز ان يرتفع الإيقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم
البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لاسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفى
مثل ليس على الاستثناء لا يثبت شئ بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الاشارة
كفى كلمة الترخيد حيث يحصل بها الايمان من المشرق بحسب عرف الشرع (قوله
وهو) أى المستثنى وقوله من حيث هو أى سواء كان بالأو غيرهما وسواء كان
المستثنى بالامتصلا ومنقطعا تاما أو مفرغا عما لحيتية حيثية الطلاق (قوله على سبيل
الاستطراد) هو ذكر الشئ فى غير محله لانه نسبة قد ذكر المستثنى المرفوع هنا ليس
محله لان الكلام فى المنصوبات امكن ذكر الاستثناء أقسام المستثنى (قوله واغادة
الح) عطف على معلول (قوله وأما الاستثناء) أى الذى هو مصدر المستثنى وفيه
اشارة الى أن تارة المنصوب المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذى من
المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من غير بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم
المفعول لكن قال السعدى فى أن يعلم اننا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فلا استثناء بطلان
على اخراج زيد وعلى زيدا المحر ج وعلى لفظ زيد المان كور هذا لا وعلى مجموع
لفظ الاوزيد او بهذه الاعتبار اختلافات العبارات فى تفسيره فيجب أن يحمل
كل تفسير على ما يناسب من المعانى (قوله حقيقة أو حكما) نعم فى الاخراج
ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لان كان المحذوفه جواز وان لم تقدمها
ان ولو أى حقيقة كان لاخراج كما فى اتصال أو حكما كما فى المنقطع ويحتمل انهما
منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجئى الحال من الخبر والا قرب
انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهو بمناب
فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق فى المتعدد بين أن يكون
مذكورا كما فى الاستثناء التام أيم تروكا كما فى المفرغ والظاهر ان هذا حكم من
أحكام الاستثناء وليس من الحدود فكان ينبغي أن يقول بشرطه أن يكون من متعدد
والا لم ينصوا للاخراج (قوله وهو حقيقة فى المتصل الح) قال فى التلويح قد اشتهر
فبما بينهم ان الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية فى القسامين بالانزعاع ثم انه كره على مصدر
الشرعية ان لفظ الاستثناء مجاز فى المنقطع فعلى هذا يكون محال الخلاف صيغ

وهو من حيث هو مستثنى
وغيره ذكر غير المنصوب
معد انما هو على سبيل
الاستطراد واغادة تمام
الاستثناء وان كان مما ليس
الكلام فيه وأما الاستثناء
فهو اخراج بالأو واحد
اخواته حقيقة أو حكما من
متعددوه حقيقة فى المتصل
مجاز فى المنقطع

وأدوات الاستثناء ثمانية
وهي أربعة أقسام ما هو
حرف وهو لا وما هو فعل
وهو ليس ولا يكون وما هو
مشارك بين الفعل والحرف
وهو خلا وعد او حاشا وما
هو اسم وهو غير سوى
بلغاتهما أو بدأ بالكلام على
المستثنى (بالا) لأن أصل
أدوات الاستثناء وغيرها
يقتربها وإن كان الأولى
البداءة بما هو متعين نصبه
على كل حال كالمستثنى
بليس ولا يكون كما فعل
في الشذور ثم المستثنى بالاله
أحوال لأنه إن كان (من
كلام تام) بأن كان المستثنى
منه مذكورا (موجب)
ينفع الجيم بأن لم يسبق نفي
أوشبه وجب نصبه بها على
الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا (مخوف شربوا منه الا
تديلا) أو متقطعا نحو مقام
القوم الاحرار انا اخر المستثنى
عن المستثنى منه كما مر أم
تقوم نحو مقام الازيد القوم
فإن كان الكلام تاما ولو كان
(نقد) منه (الايجاب) بأن
يقع على نفي أو شبهه

الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا
يرد عليه بل ولا سيما المكرير عليه لما قال المصنف في الحاشية من حروف الاستثناء
لما كثر استعمالها في كل نفس لما علم بالحفاظ وإن كل جسيم وقرا ابن
مسعود وادوات الاستثناء مقام وقال الشاعر قاتله الله الله ليس منها بلة خلافا
للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا سيما خلافا للكوفيين وبعض
البصريين لأن ما بعدها داخل فيما قبلها أو وجهه ابن هشام قوله لم بأنه لما كان
ما بعدها بهما ما قبلها وأخر جاعته بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه ما قبله
فسمى استثناء وأقرب ما يشبهه قول النابغة

ففي كذا خيراته غير أنه * جواد لما بقي من المال ما بقا

لأن كونه جوادا خيرا كن زادا في هذا الخبر على غيره مما هو خير (قوله وهو ليس)
أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى حرفيته مطلقا كما مر
أول الكتاب وذهبهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى
الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب
بأنه ما المار كما غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو
خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فإنه لم يحفظ فم الا الفعالية (قوله
وحاشا) أي عند الحرمي والمنازني وجماعة وذهب سيبويه وأكثرا البصريين إلى
حرفيتها دائما وجهه الكوفيين إلى أنها فعل دائما (قوله وإن كان الأولى البداءة
بما هو متعين نصبه الخ) أي لأنه المناسب للمقام لأن الكلام في المنصوبات (قوله
أوشبهه) هو النفي والاستفهام الانكاري (قوله وجب نصبه) لأنه شبه بالفعل
والمراد وجوب نصبه في لغة لا أكثر فلا ينافي أنه يجوز تباع لمؤخر في لغة حكاه أبو
حيان وخرج عليها أقراء فشر بوا منه الأقبل والكلام فيما إذا كان الاستثناء
كما هو صريح قوله والمستثنى بالافلا يراد ان غير النصيب جائز في نحو مقام القوم الازيد
إذا جرت الابدعة على الأول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الازيد اغلبنا وفي
القرآن لو كان فيهم آية الا الله افسدنا (قوله بها على الاصح) هو مذهب ابن مالك
وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد وجهه ما قاله الرضي ان الامم قوية لمعنى الاستثناء
ومحصلته وانما عمل ما به يقوم المعنى المقضى للاعراب وإن الانابة عن استثنى
كما ان حروف النداء تأتي عن انادي ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها
في التصريح (قوله فشر بوا منه الا قليلا) فإن قلت يشكل على التمثيل لوجوب
النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليلا بالرفع قلت لا اشكال لأن المحمولة على أن شربوا
في معنى لم يكونا مني بدليل فن شرب منه فليس مني فهو من الاستثناء المفرغ واما

لانه على لغة كثر عن أبي حيان وقيل الا وما بعد هاء صفة فقيل ان الضمير بوصف
 في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض
 ان كما لا زمالان عطف البيان كالتعريف فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف
 خبره ان لم يشربوا كذا في القاعدة الاولى من الباب الثامن من معنى اللبيب
 على الاخير والاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه
 مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم
 المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شان المتصل (قوله ترجح البديل)
 لما كلة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كما قال الابدى يجوز فيه مخالفة الثاني
 الاول فاندفع رد طلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ونبوءة منق (قوله
 والنسق عند الكوفي) لان الاغندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
 وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالفا لما قبلها واعترض مذهبهم ثم تعاب
 بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الازيد لان ذلك ليس شأن حروف
 العطف وأجاب في المغني بانها لم تباشر العامل في التقدير اذا الاصل ما قام أحد
 الازيد (قوله بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل
 جاء بنوك الابنوز يد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل
 بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجح الاتباع في المتصل
 مشروط بكونه غير مراد فيه كلام يتضمن الاستثناء والتعريف التخصيص قصد التماثل
 بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الازيدا وأنت تعلم خلافا فقول ما قاموا
 الازيدا بكونه غير متراح عن المستثنى منه كافي التسهيل فان كان متراحا عنه
 ترجح النصب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاكل بطول
 الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفية من أهل الدنيا
 ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزحشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله
 تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو في لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين
 الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فليحذر (قوله خلافا للمازني كما سيأتي)
 يأتي ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البديل على اللفظ الخ) انما تعذر
 لان لا الجنسية في المثال الثاني لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال
 على المحل في ذلك المثال مشكل لكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا
 قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لامع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيبويه
 لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفي والاثبات وبيان عدم
 توجه لا لدخول على أحد ان احدا على هذا التقدير بدل من لامع اسمها الا من

(ترجح) عند البصريين
 (البديل) أي اتباع المستثنى
 للمستثنى منه في اعرابه بدل
 بعض من كل والنسق عند
 الكوفيين على النصب
 (في) الاستثناء (المتصل)
 بان كان المستثنى من جنس
 المستثنى منه (نحو ما فعلوه
 الا قليل) برفع قليل على أنه
 بدل من الواو في فعلوه وقرأ
 ابن عامر بالنصب على
 الاستثناء والدليل على ان
 الاتباع ارجح اجماع السبعة
 على الرفع في قوله تعالى ولم
 يكن لهم شهداء الا أنفسهم
 وقوله تعالى ومن يقنط من
 رحمة ربه الا الضالون ولا
 يمنع ترجيح البديل تأخر صفة
 المستثنى منه عن المستثنى
 خلافا للمازني كما سيأتي
 واذا تعذر البديل على اللفظ
 أبدل على الموضع نحو ما جاءني
 من أحد الازيد ولا أحد
 فيها الا عمرو وما زيد شي
 الاثنى لا يعيا به بالرفع
 في الثلاثة

الاسم فقط قاله اخل على الجلالة انما هو الابداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها
 لان البديل على نسبة تكرار العامل والمختار ان احدث بدل من الضمير المستقر في الخبر
 العائد لامع لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يعمله لان في
 موجب واحد وزيد فمهما موحى بان بدخول الاسم ما فزيد في المثال الاول
 مرفوع على البدلية من احدث لانه في موضع رفع بالفاء الحلية وشيأ في المثال
 الثالث منصوب على البدلية من محمول شيء لانه في موضع نصب على الخبرية
 ليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما شرح به الرضي فقال أهل الحجاز
 يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في النص من كلام
 العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الاثامهم لوجعل الثياب بدلا كان
 بدل اشتمال الا ان يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب
 منتظرا للبديل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله في المنقطع) يقدر
 البصريون الا في المنقطع بل يمكن وغيرهم يسوي ويرجح الاول أمورا أحدها انه
 تأويل حرف بحرف الثاني انه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير
 ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بياضا للمعنى وان المنقطع
 بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج
 حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير يسوي (قوله بان كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقي انه قال الشارح في شرح
 الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه سواء كان من غير
 جنس ما قبله وهو ظاهر من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
 ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
 يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف البديل منه الخ) بان يصح تسلط
 العامل على البديل فخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال
 زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل
 عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله
 تعالى ونفعه قوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير
 لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع
 ولا يصح هنا تسلط العامر على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من
 رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يحز ذلك لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم
 لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قالوا في قولنا لا اله الا الله

على البدلية حلا على المحل
 وبالنصب على الاستثناء
 (و) ترجع (النصب) على
 البديل (في المنقطع) بان
 كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه (عنه) (نبي) (تتميم)
 نحو مقام أحد الاستثناء مع
 بالنصب على الاستثناء مع
 حوازل الرفع أيضا على البدلية
 ان يصح حذف البديل منه
 واقامة البديل مقامه

ان اسم الله بدل من محل لامع اسمها ومنعوا هذا الابدال كثرى وأيضا ما نصه قيل
 في لاطاسم الآية لم يصح الابدال اعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح
 قيل لان لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا
 الا لا محيرا اليوم مما فقت به * صوار منا الامر اذ ان معلنا
 وقالوا ان الاتباع هنا مجتمع وهذا ذكره وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل
 لا يحذف فقيل يصح فيه التفرغ نحو ما قام الاريد ولا كذلك هنا لو قلت لافي الدار
 الارجل لم يحذف لانك فصلت بين لا وما تركبت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت
 لو كان المعبر لا نعلم يحذف الابدال في لا اله الا الله وأيضا قال الابدال هنا باعتبار المحل
 لا باعتبار اللفظ لان لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط صحة الابدال كون
 الثاني صالحا للحوادث في الاول في الاستثناء المنقطع لافي المتصل البحث كما اننا قلنا
 سؤال وجوابا ولم يتكرر عدانته وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد
 من رحم الباري وكأنه قيل لا عاصم اليوم الا الراحم أو ان عاصم بمعنى معصوم
 وفاعل قد يحكى بمعنى مفعول نحو ما دافى أى مدفوق ومن مرادها المعصوم
 والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله لا من رحمه الله فانه معصوم أو اوفى الكلام
 مضافا حذفوا والتقدير لا يعصمك اليوم معصم قط من جيل ونحوه سوى معصم
 واحد وهو ممكن من رحمه الله تعالى ونحوه يعنى في السفينة وعلى هذا اقتصر
 الرخصى (قوله استدلالا بقوله) أى استدلال بنوعه على جواز الرفع استدلالا
 بقول عامر بن الحارث و بلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعاقير والعيس من انيس
 والا الثانية مؤكدة للاولى واليعاقير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية
 والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبعض جمع بيضاء وهى الابل البيض بخاط
 بياضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم
 بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن
 فلا استثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعبر به المستثنى منه فقط ولا عبرة
 بالحكم قال البيضاوى ويجوز ان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى
 تسكن اليه النفس جرما كان أو غيره فيتمصل الاستثناء انتهى وتقيم بقرون الرفع
 على انه بدل من العلم باعتباره الموضع كما في شرح المصنف والتصريح وليف نظر المدعوغ
 اقراءهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يوم خلافة (قوله
 ومالى الا آل احمد الخ) الاسل ومالى شيعة الا آل احمد ومالى معب الامم والحق
 والمذهب الطريقت والشعبة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل لان
 العامل في شيعة الابتداع وهو لا يعبر في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله

و بلدة ليس بها انيس
 الا اليعاقير والعيس
 (ووجب عند الحجازيين)
 وبلغتهم جاء التنزيل (نحو)
 ما لهم به من علم الاتباع
 الظن بالنصب في قراءة
 السبعة ونحو من نعمة
 تجزى الا ابتغاء وجهه ربه
 الاعلى بالنصب وأجيب
 عن البيت بان المراد بالانيس
 ما يؤانس فهو أهم من
 الانسان فيكون مستدلا
 لامتقاطه وهذا كما (مالم
 يتقدم) المستثنى على
 المستثنى منه (فهم) أى
 في المتصل والمقطع الكائنين
 في كلام تام غير موجب فان
 تقدم (فالنصب) حيث
 واجب كقول الكميت
 ومالى الا آل احمد شيعة
 ومالى الامذهب الحق مذهب
 وانما امتنع فيه الابدال لان
 التابع لا يتقدم على متبوعه

ومثله في وجوب النصب عند
المازني تقدم المستثنى على
صفة المستثنى منه نحو ما أتى
أحد الأباك خير من زيد
والراجع ما تقدم وأما تقدم
المستثنى على جزئي الكلام
نحو الأريدي ما جاء أحد
تغير جائز (أو فقد التمام)
من الكلام المنفي بأن لم يصرح
فيه بالمستثنى منه (فعل
حسب العوامل) الواقعة
قبل الأيكون المستثنى ولا
عمل لا لافيه بل العمل لما
قباه فان اقتضى الرفع رفع
ما بعدهما (نحو وما أمرنا إلا
واحدة) أو النصب نصب
نحو ولا تقولوا على الله إلا
الحق أو الجرح نحو ولا تجادلوا
أهل الكتاب إلا بالتي هي
أحسن (و يسمى) هذا
الاستثناء (مفرغا) لأن
ما قبل الافتراض للعمل فيما
بعدها وان كان المستثنى منه
مقدرا في التحقيق لجواز
إقام الأندوامتناع قام هذا
شرط صحة التفريع
تقدم في أوشبهه

في الحار والمجرور فلم يمتد المستثنى ووجه كلامهم ما تقدمه لهم في لية مرحشا طال
اذ قالوا ان الحال من الذكر قال المصنف في الحوائش ختمه يكون شبهة مبتدأ
مردود بل الأرجح انه فاعل لا علة ما اذا الطرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه
(قوله ومثله في وجوب النصب عند المازني الخ) أي كما نقله ابن الجبار في النهاية
والصواب ما نقله عنه في التوضيح انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نصب أبو عبيان
صاحب النهاية للفظ وانما أوجب المازني أو رجح النصب والحالة هذه لأنه ينزل
التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى في بعض الوجوه
والموصوف مرعى الجانب فقد ادفع كذا في النصير مع فليستأمل (قوله والراجع
ما تقدم) هو الابدال (قوله يكون المستثنى) بيان لمتعلق الحار والمجرور والمراد
يكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كمثل أو المفعول لاجله
نحو ما نرى به لك الاجد لا أي لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل
أو المفعول فيه نحو ان لبستم الا يوما ولا يجوز التفريع في المفعول المطلق المهم ونحو
ان نطن الاظنا مابين بتقدير اصفة نحو لا تانيكم الا بغتة ويجوز كون هذا حالا
أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أي لا تغتكم الا بغتة فالمستثنى
المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريع للحال نحو ما كان لهم أن يدخلوها
الاخافين ونحو لا تفتخر فاقم قال ولا في المفعول معه لا يقال ما مرت الا والنيل وأما
التوابع فلا يجوز التفريع فيها الا في البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي
في الصفات وكلام النحويين كما في المعنى يخالف ذلك (قوله أو الجرح) عبارة
النصير يحوان كان يطلب منصوبا بالفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحسب
جرحياري يتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عامامنا سببا للمستثنى في
جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الازيد مقام
انسان وفي ما ليست الاقيضا ما ليست يلبسوا وفي ما جاء الاشا حكا ما جاء على حالة من
الاحوال (قوله لجواز مقام الأند) أي بتجريد الفعل من علامة التانيث مع كون
الفعل في الظاهر حقيق التانيث (قوله تقدم في) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا
الا واحدة (قوله أوشبهه وهو النهي) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله
الا الحق والاسم فها هم الانكارى خوفا لئلا لا القوم الفاشقون ولا يتأتى
التفريع في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد لانه يلزم
منه انك رأيت جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك
غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحدث بحيث لا يلزم ذلك وجوز ان
الحاجب التفريع في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن اليوم كذا فاما

شيء) عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقبل تتعاقبها قبلها من فعل
أو شبهه على قاع. هذه أحرف الجر والحواب عندى الأول لأنهم لا تعدى الأفعال
إلى الأسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية
الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتهاق
حاشا عما قبلها من قال بها لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضرب
والاخراج (قوله فى نحو قام القوم حاشاك) أى عما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام منذ كورفى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت
حاشا) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ
للحرفية إذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشا فى تعين النصب)
لتعين حاشا للفعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها
(قوله والصحيح أنها حينئذ اسم الح) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وابن جنى والكوفيون
من أنها فاعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخالهم إياها على الحرف لأن هذين الدليلين
انما ينفيان الحرفية ولا يشيران إلى الفاعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع
يقال لك أنت فعل فتقول حاشا لله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية
هى الزائدة التقوية عامل شديف إما بتأخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة
لبناء حاشا الشبه بالحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه
كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى أن
اللام فى رعبالك لتبيين لا لتقوية فهذا يحتاج ما قبله قال فى المغنى بعد أن قسم لام
التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المدينة للمفعولية مقية الزيد وجذعالة فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلها المقدرين لأنهم مائة مائة ولا هى مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالترام الحذف أن قدرانه الفعل لأن
لام التقوية صالحة للقوط وهذه لا تقط لا يقال مقيا زيدا ولا جزعا بإياه خلافا
لابن الحارث ذكره فى شرح الفصل ولا هى وخفوضها مقية للمصدر فتعلق
بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذلك أقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعوى
أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فـ لو قال أوقد أى التمام
والاجباب لكان أولى
(ويستثنى بغير سوى
خافضتين) للاستثنى دائماً
بأصا قتم اليه (معربين)
أى غير لفظا وسوى تقدير
(بأمراب الاسم الذى) يقع
(بعد الـ) وهو المستثنى
على التفصيل السابق فيجب
النصب فى نحو قام القوم
غير سوى ز يدرى جمع
عند تميم فى نحو ما فى أحد
غير سوى زيد

في حواشي الالفية فان قلت يترق غير والافى احكام احدهما ان نحو ما جاء في احده
غير زيد الارجح اذا اتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفيه الا بالعكس والثاني
أن نصب تالى الام لا باعامل قبلها ونصب غيره على العكس والثالث أن مستثنى
غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بهما
لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لافى التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة
غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد انصت على وجوب جر مستثنى غير
وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدال في نحو ما جاءني أحد غير أريدشوى زيد)
ترجع البديل على النصب لا ينافى ان الذى يترجح في غير الصفة لا البديل كما
سرح به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أى اذا لم
يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تشعب في الرفع والجر لضافته الى مبنى أى
كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال
قال الدمامى وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى
مع ان هذا المضاف اليه في تقديره معرب وهو النطق فلم تصف في الحقيقة الا المعرب
فقلت المعرب انما هو الاسم الذى تؤول به وأما الحرف المسمى بـ درى وصلة فبى
ألا تراهم يقولون الاسم في موضع كذا وما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو
مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخجل أن يكون اعرابه نظما أو قافية
وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر
المعرب وهذا ليس كذلك قطعاً وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه
الجملة وفيه أمران الاول انما يريد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذى صرح
به الرضى ان البناء كالأعراب من عوارض الكلمة الثانى في الرضى ما نصه قال
الفرأ يجوز أن تبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه
معنى الحرف يعنى الا ومنعته البصر بولائه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا
أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بناء على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير
أن نطقت انتهى وهذا هو الذى يستفاد من كلام المعنى في الباب الرابع من
الترجمة التى نهى الامور التى يكتبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف
في الحواشى في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكرناهم جعلوا ما يلاقى المضاف من
المضاف اليه كأنه المضاف اليه ونظيره هذا تمليل بعضهم أنطه الزحشرى البناء في
يوم لا تملك نس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بان أحد الا لا يخجل الاضافة
للعرف انتهى (قوله في قوله فسوال بناءها الخ) عجز بيت صدره

والبدال في نحو ما جاء أحد غير
أوسوى زيد على حسب
ما يقتضيه العامل من فاعل
أو فاعول أو غير ذلك في نحو
ما قام غير أوسوى زيد وما
رأيت غير أوسوى زيد وما
سرت غير أوسوى زيد
وكوز سوى كغير فيما تقدم
وهو نصب الزجاجة واختاره
ابن مالك لورودها فاعلا في
حكاية القراء أنا في سوال
ومبتدأ في قوله * فسوال
بأنه وأنت المشترى * وأما
لايس في قوله

• وإذا تباع كريمة أو تشتري • الواو للاستفتاح وإذا شرب وخبره فسوالك وفيه الشاهد حيث وقع حرفوا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد بكريمة فعمله كريمة أي حسنة وأوجعني الواو قاله النعماني وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره غيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزائدة ظاهرة في قوله . . .

فما بال من أسعى لأجبر عظمه • حفاظا ونوى من سفاهته كسرى

انتهى وبعثهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرغوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو انبئين لهم ونقر في الارحام ما نشاء أو مجزوم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما يشعربه كلامهم فتدبر وجعل الواو في قوله أو تشتري بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد أنه إذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسوالك بائع وأنت مشتري (قوله أترك ليلى الخ) الاستفهام للاستسكار وبينى وبينهما تعلق بحبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد وانتقدير ليس سوى ليلى ليلى كائنة بينى وبينها ووجه ليس ومعلومها حال ولا يحتاج إقدا كما يأتي قريبا المحملة لا تكون من فاعل أترك المستتر أؤمعه وله وهو ليلى والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينهما وإذا في قوله انى اذن ظرفية محذوف الجملة التي أضيفت اليها أو عيوض عنها التثنية والتقدير إذا تركزت في هذه الحالة وليست اذن الناصبة كما يتوهم (قوله الاطراف) أى طرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره في الأوضح والجامع) لان ما استدله ابن مالك لا ينقض حجة لاكثر من ذلك إذ بعضه لا يخرج الظرف عن الزوم وهو الجرو وبعضه قابل للتأويل (قوله وفتحها مدودة) لا بمعنى وسط كالتى في قوله تعالى فأتقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى قام كقوله هذادرهم سواء ولا بمعنى مستو كالتى في قوله تعالى فهم فيه سواء أى مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا أى مستوية بيننا (قوله ولا تعجب ما) أى خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس مجرد جرده في المغنى بأن ما نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى استثنى لا الاستثنائية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدا بل ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا • فانا نحن أفضلهم فعلا

فتأدرا وحاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيت واشتقاقه من الحاشية

أترك ليلى ليس بينى وبينها
سوى ليلى انى اذا الصبور
ومجروزة في قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربى
ان لا يابط على امتي عدوا
من سوى انفسهم ومذهب
الجمهورية لا تستعمل
الاطراف ولا تخرج عنه الا
في الضرورة وقال الرماني
انما تستعمل لمرافعا ليا
وكغير قليل واختاره
في الأوضح والجامع وفيها
أربع لغات كسر السين
مقصودة ومحدودة وفيها
مقصودة وفتحها مدودة
(و) يستثنى (بجلا وعدا)
مجردين عن ما (وحاشا) ولا
ذهب ما (نواصب) للمستثنى
على تقدير كونه انما لا

كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا
وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله
متعدية اليه) قال المصنف في شرح اللوحة فان قلت هذا ان يصح في عندا يكونها
متعدية قبل الاستثناء كقولك عندا فلان لم يجره أي تجاوزه لم يصح في خلاصتها
قاسرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوزوه من ذلك
ان كل من خلا من شيء فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو عاشا زيدا فالتقدير عدا هو أي القائم زيدا
وقس عليه وأوردانه غير مطرد لاختلافه فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شئ نحو
القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المصنف في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة
وكذا القوم بنوك ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمدون
ما عدا هذا فانه ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه
تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الله مبنيا في شرح التسهيل بما يدفع
الايراد حيث قال اذا الوجود الفعل يتم بدمن الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فالمعنى في المثال خلا هو أي منتسب الاخوة الى زيدا وخلا المنتسب اليك بالاخوة
زيدا وهذا كما جار في القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف
مضاف والتقدير خلا هو أي قيامهم قيام زيدا لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف
لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه ان المفهوم من
قولك قام القوم خلا زيدا مثلا ان زيد لم يكن معهم ولا يلزم من خلاو بعض القوم
منه ومجاوزه البعض اياه خلاو الكل ولا يجاوزه الكل وأجيب بأن المراد بالبعض
ما عدا المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل والاطهر الجواب بأن
البعض الذي هو الفاعل مهم ومجاوزه البعض المهم لز يد مثلا وخلاو ذلك البعض
منه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل وخلوه عنه أو ان البعض في سياق النفي يعنى كل بعض
(قوله هل هي حال) أي على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا
مجاوزين زيدا (قوله أو متأنفة الخ) المراد بكونها متأنفة عدم تعلقها بما قبلها
في المعنى بل في الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الازيد او هي لا موضع لها من
الاعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون
الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انما منصوبة اما
على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير في قاموا ما عدا زيدا
وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغي أن يجري هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا
ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار في المعنى انما غير متعلقة

جامدة متعدية اليه استمر
فاعلا فافهم او هو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل
السابق أو على البعض
المفهوم من الكل السابق
وجملة الاستثناء هل هي حال
فمعلوم انما هو متأنفة
ولا محل لها فولا ان يصح ان
عند زيدا منها الثاني
(أو نحو انض) له على تقدير
كونها حروف جروا واختار في
المعنى انما غير متعلقة بشئ
وفيه يجوز

شيء) عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعاقب بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاع. هـ أحرف الجر والحوار عند الأول لأن لا تعدى الأفعال
إلى الأسماء أى لا توصل معانيها إليها بل تزيل معانيها عنها فاشبهت في عدم التعدية
المحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الأوهى غيرة متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتحاق
حاشا بما قبلها عند من قال بها لأنهم أوصلت معناه إلى ما بعدهما على وجه الاضراب
والاخراج (قوله فى شرح قام القوم حاشا) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام مذكور فى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منه ويا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت
حاشا) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ
للحرفية إذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشا) تعين النصب
لتعين حاشا للأفعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف إيست هذه منها
(قوله والصحيح أنها حينئذ اسم الح) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وابن جنى والكوفيون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم إياها على الحرف لأن هذين الدليلين
انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الأفعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لأجل الله لا يأتى فى كل موضع
يقال لك أنفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية
هى الزائدة التقوية عامل ضميم إياها بآخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالأسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة
لبناء حاشا الشبه بها حاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه
كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى أن
اللام فى رعبالك للتبيين لا للتقوية فهذا يتعاقف ما قبله قال فى المعنى بعد أن قسم لام
التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال الميمنة للمفعولية مقبلة الزيد وجذعاً له فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلهما المقدرين لأنهما متعديان ولا هى مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف أن قدرانه الفعل لأن
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جزعا إياه خلافاً
لابن الحارث ذكره فى شرح الفصل ولا هى مخفوضها صفة للمصدر فتعلق
بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف بمكانة أقيم مقامه وانما هى لام ميمنة للمدعولة
أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فى نحو قام القوم حاشا
كون الضمير منصوباً أو كونه
مجروراً فاذا قلت حاشا
تعين الجرأ وحاشا تعين
النصب وكذا القول فى
خلا وعدا انتهى وإذا ولى
حاشا مجرور باللام فارت
الحرفية قطعاً إذ لا يدخل
جارء على جار والصحيح أنها
حينئذ اسم متصّب
انتصاب المصدر الواقع
بدلاً من اللفظ بالفعل
ومعناه التنزيه فمن قال
حاشا لله كأنه قال تنزيهاً
لله واللام حينئذ مقوية
للعامل كما فى نحو فعال لما
يريد قال فى المغنى ويؤيد
هذا قراءة بعضهم حاشا لله
بالتنوين فهذا كقولهم
رعبالك (و) يستثنى (بما
خلا وما عدا وليس

ولا يكون نواصب) المستثنى
 فقط ولو كان ما قبله منقيا
 وانما وجب النصب بعد
 الاوabin لوقوعهما بعد ما
 المصدرية التي لا يلها الحرف
 لكن نص في التسهيل أنها
 لا توصل بفعل جامد فدخولها
 على هذا مشكل وجوز
 بعضهم الجر بما يقتضيه
 ما زائدة ورده في المغني
 وموضع ما وصلتها نصب بلا
 خلاف لكن مل هو على
 الحال والمعنى قاموا مجاوزين
 زيدا أو على الظرفية على
 حذف مضاف والمعنى قاموا
 وقت مجاوزتهم زيدا فيه
 قولان وانما وجب نصب
 المستثنى بعد الاخيرين لانه
 خبرهما وأسمهما مستتر
 فيهما أو الكلام فيما يعود
 عليه وفي محل الجملة كالـ كلام
 السابق في خلا وعدا وحاشا
 لا يستثنى بخلا وما بعدها
 منه قطع وأفهم كلامه أن
 جواز الوجهين في خلا
 وهذا اذا انفردا عن ما وان
 حاشا لا تقترن بما هو كذلك

باب

في ذكر المحفوضات وهي
 ثلاثة أقسام
 ١ فوض بالحرف ومحفوض
 بالمضاف ويرجع اليهما
 المحفوض من التوابع

اعني كما زعم ابن عصفور لانه يتقدم بنفسه بل التقدير ارا دق لا يدانتهى واعلم
 انه ليس في المغني ان اللام في حاشا لله للتقوية ولا التنظير برعيالك وعبارته في بحث
 حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتمزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما
 يقال تمزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هي حيث جاءه بمنزلة ليس لتضمنها معنى
 الحرف (قوله التي لا يلها الحرف) أي قعيبت فعليتها (قوله قد خولها على هذا
 مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالجامد
 الجامد أواله وهذان متصرفان في الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بما الخ) هو
 الجرحي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني (قوله وزده في المغني) قال فيه فان
 قالوا بالزيادة قياسا فاسد لان ما لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عمه اقبل
 وان قالوا ذلك سمعا فاهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أي
 على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أي الزمانية وهذا القول ينبغي
 أن يعقد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان)
 ببق قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقال أو على الاستثناء كانه نصاب غير
 في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفي محل الجملة) فان قلت كيف
 يحكم على جملة ليس بانها حال والفاعل المسمى لا يقع حالا لامع فقد ظاهرة أو
 مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا وانظر ما الداعي
 لذلك وهلا قيل بتقديره (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهرة له لا فرق بين
 كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذي في الارتشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به
 يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء
 المنقطع لو قلت ما في الـ ارا أحد دخلا حار الم يجوز (قوله وأفهم كلامه) ان جواز
 الوجهين الخ أي النصب والحذف لانه لما ذكره ما قبله نواصب
 أو خوافض ولما ذكرهما معا اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن
 بما) لانه انما ذكرهما مع غير الماقترن بما لامع ما يقتربها قوله وهو كذلك أي في
 الحكمين وأما تجوز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد مر رده
 فلا تغفل

باب في ذكر المحفوضات

(قوله ويرجع اليهما المحفوض من التوابع) جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة
 وذلك لانه اتي رابع وهو المحفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل
 في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع اما الحرف
 أو المضاف وكان عليه أن يقول والمحفوض بالتوهم كقول الشاعر

بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا
بجبر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال مدرك لانه واردة ايضا على
الحصر والجواب انه يرجع الى المحفوض بالحرف المتوهم (قوله ومحفوض
بالمجاورة) كقولهم هذا حجر ضرب خرب بخفض خرب بالمجاورة اضرب وحقه الرفع
لانه صفة لجحرو وقول امرئ القيس

كأن أبانا فى عرابين وبله * كبير أناس فى بجاد من مل

وذلك لان منزه - لاسفة - كبير فمكان حقه الرفع ولكن خفض المجاورة المحفوض
وهو بجاد كما مر حنه المصنف فى بعض تعاليمه لكونه فى الرضى آخر باب التعت
مانه وانجر من مل للمجاورة لأناس لا لبجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل
والتقدير كبير أناس من مل فى بجاد انتهى فليتأمل قوله لان الجار والمجرور الخ فقد
يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم
بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذا الارجل مغسولة لا مسحوة
فليس من هذا الباب لان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى التعت
قليل كما مثلنا فى التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بالغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انخلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع انه تو كيد لذرى ولا يكون فى النسق لان العاطف
يمنع من التجاور بسل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة
تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عاظفت على الممسوح
لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها وهذا جى بالغاية
وهو قوله تعالى الى الكعبيين اماطة لظن من يظن انها مسحوة لان المسح لم يضرب
له غاية فى الشريعة (قوله واسطة اشئوده كالرفوع بها) فيه ان الخفض بالمجاورة
فى التعت قليل لا شاذ كما فى المعنى ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها فى جميع
الجوامع ولم يمتها فى الشرح وقد رأيت مسألة للشخ أبى حيان رحمه الله فى العطف
على الجوارز كراؤها ان قاتنى القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانه
وقال بعض معاصرينا أكثرهم بعتقه مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء فى المرفوع
وأشد

السالك الثغرة اليقظان كاليها * مشى الهلوك عليها الخيل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقرب به قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيل بل رفعه
على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تشى الهلوك الفضل وعليها الخيل
انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاد لا العكس

ومحفوض بالمجاورة واسطة
اشئوده كالرفوع هم اوقدم
الاول لانه الاصل ثم انه
نوعان ما جحر الظاهر والمضمون
وما جحر الظاهر فقط وأشار
الى الاول مبتدئا به موصوفا
بقوله (بخفض الاسم اتما
بحرف مشترك) بين الظاهر
والمضمون

ودليل التقدير انهم الامم والان يحمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان
 المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب ندرج
 اللغة انه انما جاز غلام من تשוב اضرب حلا على من تمرر أمره وذلك لان الاسل
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجرسيد لا أن يعاقبه
 استجازوا فيه ذلك فلما صاغ لهم اعماله فيه ندرجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم
 (قوله وهو سبعة) أي بالنظر لاند كور في هذا الباب فلا ينافي أن خلا وعدا وحاشا
 واعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر انحصار الخ
 مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يعبر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد
 قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجرو وكذا أنت قام القوم حاشاك
 وخلاك وعداك أما الى التكلم فانك تقول قاموا عدائي وخلائي وحاشائي ان قدرته
 فعلاو غيرتون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو اعلى أفعل أو اعلاك تفعل
 احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجرو الا فهو على التنبه هذا اذا
 كان عقيل يوجبون الجربم ساوالا فهو على الاحتمال واذا قلت زيدا أخذت
 الثوب منها بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا
 المعنى اثبت جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها
 اذا بينت معرفة كناية التي مثل ما أي الذي هو الاوثان فان كنت نكرة فهي
 ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله
 وللتبعض) هذا المعنى اثبت الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها
 جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعية ان ما قبل الاولى
 أكثر مما بعدها لان الرجب مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من
 يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقدير او اعلم ان التبعية المعتبرة
 في من التبعية هي التبعية في الاجزاء لا التبعية في الافراد على خلاف التذكير
 الذي يكون للتبعض على رأى السيد فان المعتبر فيه التبعية في الافراد لا التبعية
 في الاجزاء وبه تفارق من التبعية من البيانية على ما سر حبه الرضى حيث قال
 وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها ما يصلح ان يكون المجرور من
 نفس سيراله ويقع ذلك المجرور على ذلك الماهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان
 والعشر وانما الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية
 فان المجرور به لا يطاق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض
 المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت
 بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشر من ثمن تبعية لان العشر من

(وهو) سبعة (من) نحو
 ذلك ومن نحو
 الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
 من الاوثان وللتبعض
 نحو ومن الناس من يقول
 آمنا بالله

فيها وان أردت بالدراهم جنس الدراهم فهو بيانية لصحة الإطلاق المجزور على
 عشر من انتهى وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله
 وتقليل المدة في قوله تعالى سبحانه الذي أمرى به بعد له ليلامع أن الاسراء لا يكون
 إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أمرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على
 البعضية مذكرة في الكشف واعتراض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير
 هي البعضية بالافراد لا البعضية في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلان
 الاسراء كأنه بعض من أجزاء ليلة فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الاسراء في ليل
 أو لفائدة تعظيمه واعتراضه ابن كمال باشا بأن ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه
 قال في دلائل الإعجاز أن التنكير في حياة في قوله تعالى وإلهم في القصص حياة
 للدلالة على أن تلك الحياة قليلة واعلم أيضا أن البعضية التي تدل عليها من هي
 البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التي هي أعـم من أن تكون في ضمن
 الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد في ما علقه على التلويح اتفاق النحاة
 على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر
 الذنوب جميعا إلى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم
 أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وحمود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتخصيص
 النجاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد إلى أن
 التبعيض لا ينافي الكلية وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المناقاة بينهما
 حيث قال ولو كان أيضا خطا بالامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران
 كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لأن كلام الرضى غير مرضي لما عرفت
 ويرشد لان مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى وما
 رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
 المنهي عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية في قوله تعالى وآمنوا به
 يغفر لكم من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على طاق البعضية الشاملة لما في ضمن
 الكلية اضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على أن المغفور بالايان بعض الذنوب
 لا كلها قال البيضاوي وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان
 المظالم لا تغفر بالايان والعجب له انه مع تصريحهم بهذا قال في تفسير سورة نوح
 بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يحبه فلا يؤخذكم به في الآخرة حيث أخذ
 حب الاسلام عامالتوحي الذنوب ففائدة قوله لحي بمن في خطاب الكفرة دون
 المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي في تفسير سورة
 ابراهيم وأهل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على

الايمان وحيث جاءت في خطاب المؤمن من مشقوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي
 ونحو ذلك في تناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يستعمل لولم يعنى
 الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل
 للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف **فائدة** أخرى في قضية كلام
 الرزخشرى في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كان مقصودا
 للتبعيض فهو في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا
 لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسماء كعن في قوله
 من عن يميني مرة وأما ما انتهى ولهذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة نظم الترتيل
 في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيض اسماء مبتدأ ومن يقول خبر اذ لم
 يبتدأ على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل السكون قال السيد من الثمرات
 على تقدير التبعيض مفعول به لا على اب من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره
 شيئا من الثمرات وما يقال من ان معناه فأخرج به من الثمرات فهو حاصل المعنى وقال
 السعدى ومن الناس من يقول بعد كلام قرر فالوجه أن يجعل مضمون الجار
 والمجرور مبتدأ (قوله ولا ابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان
 سائر ما فيها راجع الى ما قبله فيكون ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم
 الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس اما ابتداء وهو ظاهر معنى قولهم الى
 لانتها الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ
 والشئ انما ينتهي بحدوده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه
 لمجاورة بينه وبين النهاية قال الفناري ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون
 الغاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثله غير عزيز قال الرضى وتعرف من الابتداءية
 بأن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
 معنى أعوذ به التحيى اليه فالبدء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من
 البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) هذا الكوفي بن والاحفش وابن درستويه
 ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبي معتذرا
 عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل
 وما سواه راجع اليه بالمجاز فكله جعل الاشخاص اما كن بالتأويل للضرورة الا كن
 لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا وله ما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من
 أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله
 من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقبل التقديم من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه
 لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء غيرهما

ولا ابتداء الغاية مكانا
 أو زمانا أو غيرهما نحو من
 المسجد الحرام من أول يوم
 انه من سليمان

(قوله وللبدل الخ) أنكر قوم محي عن اللبدل وقالوا التقدير أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا
 بدلا من الآخرة فالبدل للبدلية متعلقة بالمحذوف وأما هي فلا بداء (قوله وللتعليل)
 أي عند جماعة (قوله عما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت
 الغلة على العلول للاختصاص (قوله وللتأ كيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة
 على التخصيص على العموم إذا دخلت على زكرة لا تختص النقي نحو ما جاءني من
 رجل أو تأ كيد التخصيص عليه وهي الداخلة على زكرة مختصة بالنقي وشبهه نحو
 ما جاءني من أحد المواد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها
 فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا
 أنها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع أن سقوطها مخلا بالمعنى (قوله وهو نقي الخ) لا بد
 أيضا أن يكون مجرورا زكرة وإن يكون ما فاعلا نحو ما يأتهم من ذكر أو مفعولا به
 نحو هل تحس منهم من أحد أو مبتدأ كما مثل والراد يشبه النقي انتهى بلا
 والاستفهام هل وأجار بعضهم زائد بشرط تنكير مجرور عاقله نحو قد كان
 من مطروا أول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطرا والمطر
 حذف شيء وأقيمت الصفة مقامه والاختفاء والكسائي وهشام بلا شرط ووافقه
 ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد ترادف في معمول فعل نسبه لعمولاته على سبيل
 الاستحباب في اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النقي نحو ما يود الذين
 كفروا من أهل الكتاب ولا المبشرين أن ينزل عليهم من خير من ربكم لأن المعنى
 يودون أن لا ينزل عليهم من خير فإن العرب قد تدخل النقي على شيء ومرادها نقي
 غيره إذا صح استلزامه له بوجه ومن هنا ما علمت أحدا يقول ذلك إلا زيد لان معناه
 ما يقول أحد ذلك في علمي ولهذا تأقوا * وما الخال لديا مثل تنويل * على معنى
 الخال أن لا تتولىنا وقد أشار إلى هذا أبو العباس فطلب في أماليه (قوله نحو هل من
 خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ أو غير الله فاعته على المحل والخبير محذوف
 تقديره ليكم وأيسر زركم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بشغل على
 الأصح انتهى وقوله على المحل مبنى على أن المجرور بحرف زائد أعرابه محلى وإن
 الأعراب المحلى لا يختص بالبنيات بدليل فاعل المصدر المحقوض بانساقه إليه
 ونحو ذلك فقد سرحوا بأن أعرابه محلى وقد أسلفنا في باب المبتدأ أن القياس
 أن يكون جميع ذلك من الأعراب التقديرى أقولهم أن الأعراب المحلى أن تكون
 السكامة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان أعرابه كذا وهذا لا يصح في السكامة
 المعربة وقواهم المانع في الأعراب المحلى قائم بحمله السكامة وفي التقديرى بالحرف
 الأخير وأي فرق بين المتبع والمحي والمدغم فإن أعرابه التقديرى وبين المجرور

ولابدل نحو وأن نسيت بالحياة
 الدنيا من الآخرة وللتعليل
 نحو عما خطاياهم أغرقوا
 وللتأ كيد بعد نقي أو شبهه
 نحو ما بالغ من مفروهل
 من خالق غير الله

بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه إلا أن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة
المصدر والحرف الزائد وشبههما إعرابية استبعدوا أن يكون تقدير الثلاث بصير
الاسم معرباً بإعرابين في محل واحد وإن كان أحدهما قظماً والآخر تقدير ياولاً
نظراً لاختلاف غيره مما جعلوا إعرابه محلياً فإن حركته إعرابية أولاً وإعرابية
ولابنائية (قوله ولا استعلاء) عند الإخفش والكوفيين وعبر في المعنى عن هذا
والذي بعده قوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما شبهه مما استعملت فيه من بمعنى
هو المعنى الأصلي سارق غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي قضاها كإلها
جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في الألفية بين الطرفين
ولهل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إيهام أن الحرف مشترك
بين تلك المعاني وأنه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز ما في الفعل أو الحرف على
ما استعرفه (قوله ونحو ونصرتاه من القوم) أي علمهم وخرجها المانعون على التضمين
أي منعناه بالنص من القوم كذا في المعنى وهو مبني على أن التضمين إثراء لفظ
معنى لفظ آخر وما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال
خمس في التضمين والختار منها عند الحقيقة أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
مع حذف حال ما خذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقرب كقوله
على كذا أي نادى على كذا وقد عكس كما في يؤمنون بالغيب أي به ترفون به
مؤمنين وبم نادى دفع أن اللفظ المذكور أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر
وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وإن كان فيهما الزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين بطلب من رسالتنا المعهولة فيه فأنما
جمعت غرر القوائد وفرائد القلائد (قوله ولا ظرفية) عند الكوفيين مكانية
أوزمانية فالأولى كناية التي مثل أي ماذا خلقه وفي الأرض والظاهر أن البيان
الجنس مثلها في ما نسخ من آية والثانية نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي
في يوم الجمعة وأوصل في المعنى معاني من إلى خمسة عشر وأعلم أنه قال في المعنى في
حرف الباء مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما
أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم أمام مؤول
تأويله لا يقبله اللفظ كما قيل في ولا يلبيكم في جذوع النخل أن في ليست بمعنى هي
واسكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وأما على تضمين الفعل معنى
فعل بتمتدئ بذلك الحرف كما تضمن بعضهم شرب في قوله شرب من ماء البحر معنى
روين وأحسن في وقد أحسن في معنى لطف في وأما على شذوذانية كلمة عن أخرى
وهذا الأخير هو محل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجوزون

وللاستعلاء نحو ونصرتاه
من القوم والظرفية نحو
ماذا خلقوا من الأرض
(والى) نحو إلى الله سبحانه
جميعاً والبه ترجعون

ذلك شاذ ومذهبهم أقول تعسفا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر أي من
 الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجار
 عن بعض وهذا أيضا مما ابتدأوا لونه ويستدلون به ويحكيه بأدخال قد على قواهم
 ينوب وحينئذ في تعذر استدلوا بهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لان سلم
 ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت
 من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي
 ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معني عامل يتعدى
 بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف انتهى وفيه امور الاول ان
 كلامه في حرف الباء يقتضي ان الذي يقول بالتضمن انما هو البصريون وان
 الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينفه أحد ممن تكلم على التضمن على
 الخ لاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضي ان البصريين
 يحيزون فيما أوهم انابه حرف عن حرف مما سمع تخريجهم على الوجه الثلاثة وكان
 ينبغي أن لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمن الا
 حيث تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ لانه صرح في المغني في الجملة لثلاثة مما له
 محل من الباب الثاني بان التضمن لا يتقاس به صرح ابن جني لمكن في التصريح
 آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث
 يتكلمون على معاني الحروف ان انابه حرف عن حرف لا تثبت الا أن يقتدر التضمن
 فانهم كثيرا ما يردوا شاهد الانابه باحتمال التضمن وهذا ما بناء على أن التضمن
 قياسي أو على أن التجوز في الفعل أهمل كما أشار اليه في المغني في الباب السابع
 وبه يدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمن على تلك الانابه مع ان كلالا ينفاس فلم يجز
 الثالث يرد على ما قاله في الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين
 وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقول تعسفا كما اعترف به في حرف الباء الرابع
 صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح
 ما ادعاه في تصحيحه من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز ان يقال الخ يرد عليه انه
 كان مذهبهم ان الانابه لا تتوقف على سماع جازم اذ كر ولا مانع منه وان كان
 مذهبهم ان انوب سماعا وان تلك الانابه المسموعة ليست بشاذة فيجعل علمها مسمع
 من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز
 أن يقال ذلك لعدم سماعه فأمل وقوله لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف
 لانه قيل لا يجوز في الحرف واليه ذهب الفخر الرازي واتباعه استنادا الى ان
 مفهومه غير مستقل بنفسه فان فهم الى ما ينبغي ضمهم كان حقيقة والا فهو مجاز

في التركيب لا في المفرد وكلامنا في المفرد دور هذا النقش وان كان الحرف له مدلول
في الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له
كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل
المعاني (قوله وهي لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمثله
وذلك نحو الى مرقل ملك الروم (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي
المدحون وفي الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليما بالقار قال في المعنى وتأول
بعضهم البيت على تعاقب الى محذوف أي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب
الكلام أي لانه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حقه ان تدخل
عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان
حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلي وهذا على رواية رفع القار وأما على
رواية جره فهو بدل من الضمير الجرح وروايت قلب فيه وقال ابن عصفور وهو على تضمين
مطلي معنى مبغض قال ولو صح محكي الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة وفي قوله لوضع
الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أو سلمها في المعنى الى ثمانية معان (قوله
وهي للمجازرة) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء
الوحدة (قوله اتركين طبقة عن طبق) أي حالا بعد حال ويحتمل أن تكون عن
على بام أو التقدير طبقة متباعدة في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم
في الشدة مما قبله قاله الدماميني (قوله فاعلموا بخل عن نفسه) أي علموا ويحتمل
التضمين والمعنى فاعلموا بخل عن نفسه بالخل قاله الدماميني وفيه ما مر وعلى
طريق المحققين فتقدير التضمين فاعلموا بخل مبعدا بالخل الخبير عن نفسه (قوله
وغير ذلك) أو سلمها في المعنى لعمدة معان (قوله وعلموا على الفلك تعملون) قال
الزنجشري معناه وعلى الانعام وحدها لا تعملون ولما كان علمها وعلى الفلك في البر
والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى
توفقت في هذا الكلام ونظري في شيئين أحدهما مدلول وحده والثاني ما كتبه
في مسألة كل اما الاول فقال النجاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع
موحد او مع الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته
في حال اتحادى له بالضررب ومذهب المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه
مفرد بالضررب ومذهب أبو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا أنهم اذا
أرادوا الفاعل قالوا امررت به وحدي كما قال * والذنب أخشاه ان مررت به
وحدي * ومذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فهم من قال

وهي لانتهاء الغاية مطلقا
نحو الى المسجد الأقصى
ثم أتوا الصيام الى الليل
ولما حذفت نحو ولانما كانوا
أموالهم الى أمه والكم
والظرفية نحو
فلا تتركني بالوعيد كأتني
الى الناس مطلي بالقار أوجب
وغير ذلك (وعن) نحو
يوسف أعرض عن هذا عفا
الله عنك وهي للمجازرة
كسرت عن البلد وللبعدية
نحو طبقة عن طبق وللبدل
نحو يوم لا تجزي نفس عن
نفس شيئا ولا استعلاء نحو
فاعلموا بخل عن نفسه ولله ليل
نحو الا عن موعدة وعددها
ايام وغير ذلك (وعلى) نحو
وعلموا على الفلك تعملون
وهي للاستعلاء

مصدر على حذف حرف الزيادة أي اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له
 فعل وذهب يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه متعصب اتعصب الظرف
 والمختار وما قاله ابن ملحمة وقول سيبويه في حال اتحاديه بالضرب محمول عليه لانه
 انما يتوحد بالضرب اذا لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشترك الضارب غيره في
 ضرب ذلك المضروب بالآثرى انك تقول ضرب بنا زيدا وحده وضربت وحدي
 زيدا وعمرانعلم أن معناه افراد ما تضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحدة
 واما الغائب في معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا في قولك زيد وحده فانه زيد
 استقر وحده فعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير
 نحوي والمعنى لا يختلف وانما الظرف في ان وحده المضاف الى الضمير أي ضمير كان هل
 هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده وارتدت
 لا مضروب لك سواء هل حصرت في ضربك أو حصرت ضربك فيه فتبين ان المراد
 الثاني فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره وقد
 يكون له هو الضارب آخر فهذا معنى الافراد الذي قدمنا والتقييد انما هو للفعل في
 المفعول ومما يبين هذا ان الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو في قوة خبر ثان فاذا
 قلت رأيت زيدا راكبا فساكنك أخبرت برؤيته وكونه في حال الرؤيته بخلاف قولك
 رأيت زيدا راكبا لم تخبر برؤيته بل قيدته بالركوب وصفه فوحده اذا عرشته
 حالا ظهر فيه هذا وان عرشته ظهرا وهو بعيد كذلك لان العامل في الظرف هو
 الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك
 معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلت وحصرته فيها
 فليس لك ما كول غير الانعام فكانت أكلت بعض الانعام ولم تأكل شيئا غير
 ذلك فهي في قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع في صغرى الضرب الأول
 من الشكل الأول لا شترط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام
 وحدها فلو ادخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفي
 أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من
 غيرها ويحتمل أن تكون التقييد لنفي الكل لا لكل المنفي واحتمل أن يكون النفي
 للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلت من غيرها فتكون قد أكلت
 من غيرها ويحتمل أن تكون أكلت منها وان لا تكون فصارت هذه القضية
 بدخول حرف النفي تحتها ثلاثا مع ان لا تكون أكلت شيئا الا منها ولا من
 غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها
 وانما احتمل هذه المعاني الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلبت المركب

من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه فلما أخرته قلنا
 الانعام وحدها لم تأكل منها هل نقول انه كذلك كما لو قدم النفي أو تقول يختلف
 المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيرها عنها والذي اذوقه من قولك للانعام
 وحدها لم تأكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها
 ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد للنفي الا كل فنفي الا كل مقيد
 بالانعام وليس المراد في الا كل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه
 القضية هو المنفي فهي في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة للتبسيطة اذا
 عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تتحملون معناه تقييد نفي الحمل بالانعام
 لان نفي الحمل المقيد بالانعام كما فهمه الزمخشري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين
 سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان
 المحكوم به واحدا اتفق وان كان مركبا اتفق المركب والمركب يتفق بانتهاء أحد
 افراده واذا تأخر النفي فلا يتخلوا ما أن يصح تبسيطه على ما قبله واعماله فيه أولا فان
 صح واقتضت العربية اعماله فيه فكلوا تقدم كقولك من الانعام وحدها لم تأكل
 فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم أسنع بضم كاه وان لم يعمل فيه
 كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلناه سواء اشتمل بضميرها بحيث لولم يشغل به
 ليعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تتحملون من هذا لان تتحملون والحالة
 هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقر بذلك فلا يصح أن تقول على الانعام
 وحدها لا تتحملون لكن عليها وعلى الفل فلذلك لم ينجرع على ما قلناه الزمخشري
 أول ما رأيته ونفرط به منه ثم عرسته على الميزان فظهر لي ما قلناه لك وأما ما كتبه
 في مسألة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت به والله أعلم انتهى
 ما حره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واختصرت
 منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أي العلو) يعني ان السلب في
 الاستعلاء ليس بالطلب ثم ان العلو اما على الجور وهو الغالب كما قيل أو على
 ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (قوله على ملك سليمان) أي في زمن ملكه
 ويحتمل أن تتلوا تضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا (قوله اذا رضيت
 الخ) صدر بيت الخفيف العامري عجزه * لعمر الله أعجبتني رضاها * وبنو قشير بضم
 القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثة ويحتمل أن يكون
 رضى ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو مخط قال
 في اللغة يجمع بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساء هذا لان معناه اقبلت على
 انتهى والظاهر ان هذا ارجع لطريق التضمن فانيته انه ضمن رضى معنى اقبل

أي العلو وهو حسي كما
 ومعنوي نحو على العرش
 استوى وللصاحبة نحو وان
 وملكاً ومغفرة الناس على
 ظاههم ولطيفة نحو على
 ملك سليمان ولا يجوز نحو
 اذا رضيت على بنو قشير
 لعمر الله أعجبتني رضاها
 والتعليق نحو

وهي للظرفية أي حلول
الشيء في غيره حقيقة أو مجازا
قال الجرجاني فالظرفية
الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللظرف تحيز
نحو الدرهم في الكيس
والمجازية إذا فقد الاحتواء
نحو زبد في البرية أو التحيز
نحو في مدر فلان علم أو فقد
معان نحو في نفسه علم
ولما صاحبة نحو أدخلوا
فيهم وللشيئية نحو لمسكم
فيما أفضم فيه ولاستعلاء
نحو ولا سلبكم في جذوع
النخل وغير ذلك (واللام)
نحو لله ما في السموات له ما فيها
وهي للام نحو المال لزيد
وللاختصاص نحو الجنة
للمؤمنين وللإستحقاق نحو
النار لكافرين أي عذاب
وللتعليل نحو
وإني أعرفون لذ كراثة هرة
وللتعجب نحو * لله درك
فارسا ولاستعلاء نحو
يخرون للادقان وللتسم نحو
لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة
نحو
لدوا الموت وابنوا للخراب
فكلكم يصير الى التراب
ولغير ذلك (والباء) ولا فرق
بين أن تكون (للتسم) نحو
بالله لا فعلان و بهاء فعلان (أو غيره) من تبعض نحو عينا يشرب بها عباد الله

والذي يدعي تضمن الفعل المذكور له لا يدعي تضمينه بل الشرط صحة تسليطه
على الحرف المذكور تدبر (قوله ولتسكبروا الله على ما هذا كم) في الكشف وانما
مدى فعل التسكبر بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتسكبروا
الله جامدين على ما هذا كم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يبعد قول المدعي على الصفا والمر وة الله أكبر على ما هذا كم والحمد لله
على ما أولا فإني بالحمد بعد تعدية التسكبر على قال الدماميني وفيه نظر لان
المستفاد من لا أول غير المستفاد من الثاني ثم قال المصنف وأيضاً على الثانية ظاهرة
في التعليل فكذلك تطيرتها الأولى قال الدماميني قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل
(قوله وغير ذلك) أوصل في المغني معانيها إلى تسعة (قوله الظرفية) أي مكانية
أوزمانية (قوله ولا سلبكم في جذوع النخل) في هنا ليست بمعنى على وإن كان شبه
المصلوب لتسكبر من الجذع بالحال في الشيء كاقبر للقبر (قوله وغير ذلك) أوصل
معانيها في المغني إلى عشرة (قوله ولا استحقاق) فسرهما في المغني بانها الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله والملائكة لله والامر لله قال ومنه وللشكافين النار أي عذابها
ففيه على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في
اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون
عذابها - ثم جعل اللام فيه للاختصاص كما في الجنة للمؤمنين لان النار ليست
مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً لغيرهم من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون
الا للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله وإني أعرفون) صدر بيت لابي سحر الهذلي
عجزه * كما تنفض العصفور بلها القطر * ومرا الكلام عليه في باب المشغول له
(قوله لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله ولا استعلاء) حقيقة كما مثل
ومجازا نحو وان اسأتم فلها أي علمها (قوله وللتسم) وتختص بالجلالة لانها خاف
عن التاء المتناهية (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا الموت وابنوا
للخراب) تمامه * فكلكم يصير الى ذهاب * فان الموت ليس علة للولادة والخراب
ليس علة للبناء وإن كان صار عاقبتهم ما واما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة في
اللام وردها الى التعليل بحذف السبب واقامة السبب مقامه وأهل البيان يجعلون
ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقريره يطلب من موضعه (قوله وغير ذلك)
أوصل معانيها في المغني لاثنين وعشرين (قوله من تبعض) أثبتته الاصمعي والفارسي
وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل نعمن يشرب معنى يروي وقال
الزمخشري المغني يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم
ولو كانت الباء لا تبعض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أي من
بالله لا فعلان و بهاء فعلان (أو غيره) من تبعض نحو عينا يشرب بها عباد الله

الدرهم اه وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير
ما قاله الشافعية نقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا عدي بالباء كان المقصود
التبعيض لأن هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله ولستعانة)
هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لأن الفعل لا يتأق
على هذا الوجه إلا كل الابعاء على أحد القولين فيها (قوله ونظرية) زمانية كما مثل
أو كانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول
الظاهر عند الرختمري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا
اقتصروا عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان
وأما بنا فارقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل
على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على
الاعراض والأشمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافات أحسانه بضعف قال في المعنى
ومنهم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها بباء السببية كما قال المعتزلة
وكما قال الجميع في أن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى يعوض قد يعطى مجانا
وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية
لاختلاف محل الباءين جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزايدته في
سنة مواضع الفاعل وزايدته في مفعول واجب وغالبية وجائز وقصوره والمفعول والمبتدأ
والخبر وهو ضرر بان غير موجب فيتناس وموجب فيتموقف على السماع والحال المنفي
عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المعنى (قوله
نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المعنى والغالبية في فاعل كفى
(قوله وكفى بجسمي الخ) صدر بيت المتنبي * لولا مخاطبتي اياك لم ترني * قال في
المعنى في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير موصولة فلهذا قيل خبر موطئ
كتسوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمي نحو لولا أنني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبله لا اله الا الله انتهى وبه يعلم أنه لا تغليب
في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التخصيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ
خلافا لما في عروس الافراح ولما في المعنى في القاعة الرابعة من الباب الثامن
لأنه مبني على أرضية تجهلون لقوم لأنتم وبه يعلم أيضا رد قول الدماميني في الشرح
المرج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأني بضمير الحضور وفي صفة رجل
مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لا يكون مسندا إلى ضمير الحاضر من قوله أنني

واستعانة نحو كبرت بالقلم
ونظرية نحو نجبتاهم بضم
ومصاحبة نحو ادخلوا
بالص وسببية
تفهم ميثاقهم وتعويض
نحو رمت هذا جهذا ونوكيد
نحو كفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحو لولا أنني رجل

ومثله يجوز فيه الامر ان نظرا الى المخبر عنه والى الخبر نقول أنا رجل قت وأنا رجل
قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمي كأنه انفارق بآء التعويض بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب
الآخر مسمى في مقابله والمراد به أنه يختار أحد الشئين على الآخر بحيث لا يسد
الآخر عنه مسد الأول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي
الظاهر ان بآء العوض داخل في بآء البذل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه
لا يظهر في العوض المعنوي الابتكاف (قوله وتعددية) قال حفيد الموضح في
حواشيه فان قلت أليست الباء للتعددية في بقية المواضع قلت بلى ولكنها انحصرت
للتعويضية ولم تدر غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفادت مع شئ آخر فلذلك أفرد معنى
التعددية وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعددية المفردة مطلق
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعددية بهذا
المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف اها وانما ذلك أمر لفظي يشترك
فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الالف الى الاسماء وكان يلزمهم
أن يعدوا التعددية معنى لكل حرف جارا اذا لم يظهر له معنى غير ما ولم يفعلوا ذلك نعم
هذا بن مالك التعددية من معاني اللام واعتبره الشاطبي بأنه لم يذكر أحد من
النحويين هذا المعنى في اللام فيما أعلم وبما ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح
قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن
التعددية المعدودة من معاني الباء تعددية خاصة وهو الحق لان المراد بها التعددية
المعاقبة للهزمة في تصيير الفاعل مفعولا قال الجاهلي عند قول الكافية والتعددية أي
جعل الفعل اللازم متعديا تضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب زيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهبت يزيد صيرته ذاهبا والتعددية بهذا
المعنى تختص بالباء وأما التعددية بمعنى اصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف
الجر فالجاء الجارة كلها فيها سواء لا اختص بها الجاء بحرف دون حرف (قوله نحو
ذهب الله بنورهم) فيه إشارة الى رد قول المبرد والسهلي ان بين التعددية والباء
والهزمة فرقا وانك اذا قلت ذهبت يزيد كنت مصاحبا له في الذهاب كما في المعنى
وتوزع في ذلك بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به
كما وصف نفسه بالحي في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المعنى وأما لو شاء الله
لذهب بهم معهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق وليكون المراد بالتعددية المذكورة
في معاني الباء ما ذكرنا تعرض على من مثل اها بمررت بالوادي اذ لا يصح أن يقال
المعنى صيرت الوادي مارا (قوله ومجاورة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرني أنسى
شهدت بدرا بالعقبة
وتعددية نحو ذهب الله بنورهم
ومجاورة نحو فاسأل به خبيرا

لا تختص بدليل و يوم تشقق السبب بالغم (قوله والاصاق) قل في المغنى قبل وهو
معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيوي به فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره
والبداءة به كما صنع في المغنى (قوله حقيقة) وهو نوعان مالا يصل الفعل الا بحرفه
كسقوط يزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت يزيد فان الباء اقامت ان
امساك لا يزيد كان بمباشرة من ذلك بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على دليل وانكم
لتمرون عليهم مصححين ورده في المغنى بما حاصله ان كلامنا الا اصاق والاستعلاء
لم يكن حقيقة تقيافيه واستعمال حرف الا اصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف
الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه
يندفع ما لا دما ميني واعلم انه ذكر في المغنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح
أن يقول كما صنع في غيرها وغیر ذلك وانه لم يذكر في المغنى من معانها التعليل وقد
ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالباً نحو فظلم
من الذين ثم قال واحترزت بغالبها من قول العرب غضبت فلان اذا غضبت من أجله
وهو حسي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا
هذا المعنى وكانت التعليل والسبب عندهم شئ واحد قل السيوطي هذا هو الحق
انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال الحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا
بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشياء والنظائر اصحاب جمع
الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحواً وشرعاً
قال اللغويون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموه الجبل سبباً وذكروا
ان العلة لمرض وكلمات يدور معناها على ان العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكروا
النقص ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
للتعليل وذكروا ان مالك السببية والتعليل وهذا يرجح بانهم ما غير ان ذكروا
أيضاً ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي
لوجوده أثر في وجود متعلقها ان نسبة العامل الى معكوبه مجازاً فباء للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والافان كان المتعلق انما
وجوده لاجل وجود مجرورها فباء العلة نحو فظلم ألا ترى أن وجود التحريم ليس
الوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالباً لحوال اللام محلها وان لم يكن المتعلق
كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات
سبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا
التقسيم علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والاصاق حقيقة نحو تباي
غرام أي لصق به بمعنى قام به
أو مجازاً نحو مررت بزيد
أي ألفت مروري بمكان
يقرب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عند لابه والعلة ما يحصل به وأنشد ابن
السمعاني على ذلك

• الميزان الشيء للشيء علة * تكون به كالتار قدح بالزند

والمجلول يتأثر عن علمه بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده
والسبب انما يفيض الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى
توجد الشرائط وتقتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها الا لشرط اهابل متى
وجدت أو جبت معلوها أي بالاتفاق حكاه امام الحرمين والابدي وغيرهم أو وجهه
بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثاله الا في عدم الايجاب
بنفسها ومعنى ايجاب العلة ههنا مع انه لا ايجاب للفعل فلازم العلة والمجلول
واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق
بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر
في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالفقد والخزوان لم
يؤثر في الزهوق ولا في أثره فهو السبب انتهى لمختصا وانما ساقناه
لنقاسه (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجز الظاهر فقط
(قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز الى الضمير فالإدخال
على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشف الاختصاص وكذا التخصيص
والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصل أن تدخل الباء على المقصور عليه
فيقال اختص الجود بزيد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عربي
حيد الا أن الأكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص
شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد في حواشي
المطول حتى صار كانه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمن شهادة المعنى
فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة معلقة للضمن ويقدر للمضمن فيه
أخرى فيقال في تخصصك بالعبادة غيرك لم اختصاصا اياها بك انتهى وقد عرفت منه أن
دخولها على المقصور عليه سري المفهوم الاختصاص الاصل وان دخولها على
المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية
هذه قوله والاسم قد خص بالجروان السيد موافق للسعد في أن دخولها على
المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد
والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها
على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر
لاختصاصها بالمشكر وتعرف وجهه اعلم ان رب حرف زائد في الاعراب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله
(أو مختص بالظاهر) أي
بخصه (وهو) سبعة أيضا
(رب)

متعلقة بشئ دون المعنى لدلائلها على التمكن من أو التقليل ولا تختص من بين حروف
 الجر بذلك خلافاً في المعنى لمشاركته لولا وأهل في لغة من جرت بها في هذا الحكم
 كما نص على ذلك في بحث أهل الباب الثالث وقول الشافعي المراد اختصا بها بذلك
 عن الحروف المشهورة دون الشاذة كالم والغير المشهورة كالأبوهام أن الشاذة
 كلها لا تتعلق وفيه ان متى في لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم
 انما يتعلقان كمنعني ما استعملاه فناء متى بمعنى من وكى بمعنى اللام وإذا علمت
 ان رب حرف زائد في الاعراب فحل بحرف و رها في نحو رب رجل صالح عندي رفع
 على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن
 يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أي لقيته لان في ذلك تهيئة العامل
 للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب أو نصب ويقدّر النصب
 بعد الجر ولا قبل الجار لانها المصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امرأة
 سالحة لقيت ورجلا صالحا وان لم يجوز نحو مررت بزيد وعمر الأقباليين عليه
 في المعنى لكنه قال في الكلام على أفهام العطف وله أي للعطف على المحل شروط
 ثلاثة عند المحققين أحدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصح وهذا الشرط
 مفقود هنا فاعلمها مستثناة فلمجرد (قوله وهي موسوعة للتكثير والتقليل) أي
 لانثائهما (قوله لكن استعمها الخ) أي وليست للتقليل دائما خلافاً لالكثيرين
 ولا للتكثير دائما خلافاً لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه رجا يود الذين
 كفروا) كانوا مسلمين في الكشف ما يقتضي أن هذه الآية من الثاني فانه قال
 فان قلت متى يكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عابوا حالهم وحال
 المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فسامعني التقليل قلت
 هو وارد على مذهب العرب في قولك اهلك - ستندم في فعلك ورجاء ندم الانسان
 على فعل ولا يشكون في تدممه ولا يقصدون تليله ولا كنههم أرادوا لو كان الندم
 مشكوكا فيه أو كان قليلا لم يمتنع عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقل لا يتحرون
 من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى
 في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم
 يودونه كل ساعة وقيل تدمشهم أحوال ذلك اليوم فيبتهون به وتبين فان كانت منهم
 آفاق في بعض الاوقات من سكرتهم تنووا فذلك قل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
 ودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم يخبر عنهم كقولك خاف الله لا فعل ولو
 قيل لو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها وضعت للانشاء
 وكل ما هو كذلك موضع المصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهي موسوعة للتكثير
 والتقليل لكن استعمها الخ
 في الاول كذا ومنه رجا
 يود الذين كفروا ولو كانوا
 مسلمين ولها صدر الكلام
 من بين أحرف الخفض

كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنياً على غيره ألا ترى ان ما حرف في له صدر
الكلام وانه يصح ان زيداً ما قام فاندفع ايرادنا واقعت خبر لان المشددة في قوله
أماوى انى رب واحد أمه * قتل ولا قتل لدى ولا أسر

ان الخفة في قوله

تيفنت ان رب امرئ خيل خائناً * أمين وخوان يخال أميناً

على انه قد يدعى ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجربها الا فرد خاص من الظاهر وهو
المنكرة) علاه الرضى بالرب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة
حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين والمعرفة اما على القلة فقط كما لو فرد
المعرفة أو الكثرة فقط كالجموع وأما المنكرة فبالقلة والكثرة معاً نحو جاءنى رجل
أى واحد وما جاءنى رجل أى هذا الجنس انتهى ملخصاً ويمكن ان يلخص منه
الواجب وان قلنا ان المنكر كثير كثيراً وللتفصيل قليلاً ثم المراد لا يجربها الا ذلك
المتعارف الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو
رب رجل وأخيه) فرب رجل منكرة لفظاً ومعنى وأخيه منكرة معنى فقط لتأويله
بالمنكرة قال المصنف فى حواشى التسهيل وجواز رب رجل وأخيه تشبيه بقول الهذلى
وإذا المنية انشبت الظفارها * قال الدمامى بوجه الجمع انه أضمر فى نفسه تشبيه
الغيبه بالسبع ودل على ذلك بذكرى من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم
قال المذكور نوى بالمضاف التشكير ودل على ذلك باستعماله فى سياق ما يستلزم
تشكيراً انتهى ولا يجوز جرها للثانى الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه
لم يجزكم فى القاع ردة الثانية من الباب اتان من المعنى (قوله والغالب
فى هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقابل الذى هو مدلوله لانه
اذا وصف الشئ ساراً خص وأقل مما لم يوصف قال فى التسهيل خلافاً للبردوم
واقفه قال المرادى وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تنمى واستدل من لم يلتزمه بالسمع
قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام القصيح وأنشد على ذلك أياً اتانها
قول أم معاوية

يارب قائلة غدا * بالهف أم معاوية

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أى يارب امرأ قائلة الا ترى ان جميع ما فى
الآيات التى استشهد بها صفات (قوله كما ان الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره فى
الغنى فى بحث رب حيث قال فى عدم انفرده وغلبة حذف معداها و مراده بمعداها
متعلقها وقال فى الباب الثالث الرابع أى مما استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من
متعلقه فى رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ

ولا يجربها الا فرد خاص
من الظاهر وهو المنكرة
لفظاً ومعنى أو معنى فقط
نحو رب رجل وأخيه والغالب
فى هذا الظاهر وصفه كما أن
الغالب حذف متعلقها

في الاول أو مفعول على حذف بدائضه ويقدّر الناصب بعد الجحر ولا قبل الجار
 لان ربها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المتألفين لافادة أكثر أو
 التقليل لا تعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجوهري فهم ما حرف
 جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور خطأ لانه لا يتعدى بنفسه ولا يستيفانة
 معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحو ذلك كما طرح
 جماعة فقيه تقدير ما عني الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انشئ في بحث
 رب شيء على كلام الجمهور ~~لا~~ لكن دعوى ان الغالب حذف الله المقول لم يذكره من
 الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان
 بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه
 هناك ان حرف جر زائد في الاعراب وانما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ومن
 ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمني في الجواب
 مراده بالمعدي الفعل الذي يحجر ورها مفعوله لا يحجره بنفسه هذا وقوله لان
 يحجر ورها مفعول في الثاني فيه أمران الاول ان كونه مفعولا لا ينافي بالتعلق
 والثاني ان التعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد أنه مفعول
 لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعدية الفعل بدليل مقابله هذا
 الكلام بقوله وقال الجمهور هي فيه ما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن
 اعتراضه على الجمهور باختصار الشق الاول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه
 بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فاته
 معنى التقليل أو التكثر وتظهر صحة قولنا أخذت من البرقة ديت الفعل بمن
 لافادة معنى التبعض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع
 جعله معمولاً لمثله كما في زيدا ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما
 يقولون لم يعطف على محل محجر ورها فعا ونصب في المصحح وقدر جاز تقول رب رجل
 وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى
 ولا يجوز في المصحح يزيد وأخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل
 محجر ورها لانها كالزائد بخلاف ما نظره فليتأمل (قوله ومضيه) أي والغالب مضى
 متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما في قول جحر

ومضيه وقد تحذف فيجب
 بناء على ذلك بعد الواو
 كقولهم

فان اهلك فرب فتى سيبي * على مذهب رخص البيان

وقوعه حالا كقوله * رب مرئى في وقتنا مستريح * وهذا ما شئ عليه
 في المعنى ومذهب المبرد والفارسي وأكثرا نحو بين انه يجب مضيه وبيت جحر
 مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبي جواب ان وأما ان جعل مفعول

بحر و رها وحذف الجواب أي لم أقض حقه فلا يبقى في البيت حجة وذهب ابن
 أعرابي إلى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل
 سبعة واما الآن يريد رب رجل موصوفهم ذا الوصف (قوله وابل كجوج البحر) الخ
 صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على أنواع الله وم ليتلى * والشاهد
 في وابل حيث حذف رب فيه بعد الواو أي رب ابل كجوج البحر في كثافة طلمته
 وأرخی سدوله سفة لابل أي ستوره وقوله ليه أي ليه طرما عندي من الصبر
 والجزع أو يبعذي وأصله ليتلني فحذف المفعول (قوله فتلان حبلى الخ) صدر
 بيت لامرئ القيس عجزه * فالهيتاهن ذى تمام غيل * والشاهد في قوله
 فتلان حيث حذف رب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أيتها اليلاه معنى الهيتاهن فتلان
 والتمام التماز يذوا حدتها تيمة والمقبل بضم الميم وسكون الغين المججمة وفتح الباء
 آخر الحروف وهو المرشح وامة حبلى أو الذى يرشح وأمة تجماع وأما الغيلة بكسر
 الغين فهى التى تؤق فى رضى أو حامل ويروى محمول على الأصل والقياس محمل
 (قوله بل باد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لا يشتري كنانه وجهرمه *
 والشاهد في قوله بل باد حيث حذف رب بعد بل أي بل رب باد والفجاء الطرق
 والقسم الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء النسب وهى بسط شعر نسب إلى
 قرية بفارس تسمى جهرم فتح الجيم أو جعل الجهرم اسمها بإخراج بياء النسبة عنه
 وبقي أن رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله
 * رسم دارو فت فى طله * أي رب رسم دار وقد جعل فى التوضيح الحذف بعد
 الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد قليل لا بدونهن أقل (قوله وقد تجرب رب
 ضمير الغيبة) اختلف فى هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون
 وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التذكير
 (قوله فيلزم أفراد الخ) استغناء مطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين
 وحكى الكوفيون جواز مطابقة أفعال نحو ربها امرأة وربهم رجالين وربهم
 رجالا وزم نساء (قوله ومذومند) لانهما الماخطة صا بالوقت اختصا بالظاهر
 الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يجربهم ما الانواع خاصا
 الخ) قد يوجه بان معناه ما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجزا الاوقات للناسبة بين
 معناه ما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيتهم منذ أن الله خلقه فتقديره منذ من أن الله
 خلقه (قوله المعين) خرج المهم فلا يقال منذ أو منذ يوم أو غدا لانهما انما يدخلان على
 الوقت الذى يجاب به متى وكم وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيتهم منذ يومين ولهذا
 قال المصنف فى الحواشى شرط الوقت أن يكون معدودا أو مرفا وقال وكالزمان

وليل كجوج البحر أرخى سدوله
 و بعد الفاء قليل كقوله
 فتلان حبلى قد طرقت ومرشح
 و بعد بل أقل كقوله
 بل باد ملء الفجاء قفه
 وقد تجرب رب ضمير الغيبة فيلزم
 أفراده وقد كبره وتفسيره
 بضمير مطابق للمعنى فحور به
 رجلا أو امرأة أو رجالين
 أو رجالا أو نساء (ومذومند)
 ولا يجربهم ما الانواع خاص
 من الظاهر وهو الزمان
 المعين غير المستقبل

ما يثبت به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل طرفا يقال ما رأيت منذ ثلاثة أيام
 فقول منذ كم ويقال ما رأيت منذ يوم الجمعة فقول منذ متى ومذاى وقت ولا يجوز
 مذما لان ما لا تكون طرفا وأجاز به بعضهم لان ما قد تشبه بالطرف ألا تراها هل تكون
 مع الفاعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون طرفا نحو سبحان ما سخر كننا وسبحان
 ما سبح الرعد بحمده وقال بشرط الوقت أيضا لا تصرف فلا يجوز منذ سخر ترديه
 سخر بعينه لانه لا يتصرف فلا يجوز ولا يرفع (قوله ما نسبنا كان الخ) هذا مع المعرفة
 كما مثل فان كان المجزور به ما مذكورة معدودة كانا بمعنى من وإلى بقي هنا شي وهو
 أن عاملهما ما اذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا
 كما في أمثلهما أو يجوز أن يكون فعلا مضارعاً ماضيا لم أو غير متني بمعنى الحال وأما اذا
 كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لان ما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر
 فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظر إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول
 ونحو ذلك فلجرح رأسها كذا بخط شيخنا الغنيمي به امش الاشعوني (قوله ولك
 رفع تاليهما اخبراعنهما) - وقوع الابتداء بهما انهما معرفتان بمعنى الامد والمدة
 وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب وسرح بانه مذهب المحققين قال
 الدماميني وهو مشكل بعده منذ في الظروف لان كونهما مبتدئين منافي
 لكونهما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التناهي الا لو سرح بانهما ظرفان
 لا يتصرفان ومجرد عدهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية
 فليتأمل نعم قال المرادى لا تكون مذوم منذ عند الاخفش الامتدأين فهو مناقض
 اعزوه له ظرفيتهم ما اذا اولهما اسم مفرد وقيل الاخفش وجاعة طرفان مخبر بهما
 هما بعدهما ومعهما ما بين وبين مضافين فعني ما قيمته مذومان بيني وبين لقائه
 يومان وقيل هما طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى
 يومان وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مستملا على جملة من وعلى القواين قبله يكون
 كلامين وتكون جملة مذلا محذورا لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما لم
 ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والرايط موجود
 بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن
 الصائغ في رسالته في بيان منذ ومذ واعلم ان من اعرب منذ ومذ مبتدئين ينبغي أن
 بعدهما ما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما مخبرين ينبغي أن يعدهما
 فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شيء خطري ولا يمكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن
 تعليله بقوله تمكثهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك
 انهما اذا كانا حرفي جري لزم تقديمهما على المجزور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

مضافا كان وهما فيه لا ابتداء
 القاية نحو ما رأيت مذوم
 الجمعة أو حاضر وهما فيه
 لا ظرفية نحو ما رأيت منذ
 يومين قال في الجامع ولا يرفع
 تاليهما اخبراعنهما

(قوله فعناهما) (ما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان
 حاضرا أو معددا (تقريبه) قال المصنف في التذكرة كان يحظر لي ان قائلا
 قد بدأ بل لا دليل على حرفية مذومندبل قد ثبتت اسميتها اذا ارتفع ما بعدها
 أو كما جملة فعلية فليحكم عليها بحالة الجر بانها اسمان اضيفتا الى ما بعدهما وهو
 كما يضافان الى الجملة حتى رأيت منقولاً انتهى ومن خطه نقلت (قوله
 الكاف) لان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كانت فطر
 المنع قاله الرضوي وعلمه بالماضي بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه
 أنه لا استغنى بمثل ونحوه في المظهر أيضا ويوجب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه
 بخفاء معناه وقلة حر وفه غالب الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جر بغير
 الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم المرادها (قوله للتشبيه) أي ابيان ان شيأله
 مشاركة مامع مدخوله في شئ (قوله وللتعليل) أثبتته قوم ومثله بالآية التي مثل بها
 الشارح ونفاها الا كثرون وأجابوا بان في الآية وضع الخاص موضع العام اذ المذكور
 والهداية يشتر كان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما
 أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هي الزائدة واشترط في التسهيل لزبادتها أمن
 اللبس (قوله نحو ليس كنهه شئ) أي ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس
 شئ مثل مثله لم يحال واثبت المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد في المثل لان
 زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة تانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما
 زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لفصل الكاف من الضمير قال
 في المغني واقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت
 وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتعليل
 بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مال الاحتمالات واحدا و يقال اذا مع
 ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها الى المغني الى خمسة (قوله
 وجرها للضمير شاذ) كقوله هو أم أو عال كه أو اقربا وجعل ذلك في التوضيح
 ضرورة والكوفيون والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة وعليه يخرج ما يقع في
 عبارات المصنفين ثم ان الشارح قد بدد ذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما
 يختص بغير الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص
 بالظواهر فهي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات اذا
 تكررت والشارح لم يقدري كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها واعل حكمه
 ذلك ليقيد رأيا ان جرما للضمير كقوله
 أنت حالك تقصد كل فحج ترجي منك أنم الاختيب

معناهما الابتداء أو الامدان
 ويردان طرفين مضافين
 للفعلية بكثرة والاسمية بقله
 (والكاف) وهي للتشبيه
 نحو زيد كلاس وللتعليل
 نحو واد كروه كما هداكم
 وللتوكيد نحو ايس كنهه
 شئ وانما زيدت وجرها للضمير
 شاذ (و) كذلك (حتى)

سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها انما يكون غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بهامتين وان كان جزءا اسما قبلها ولم يدر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بهامتا جزاء ويجوز اللفظ (فائدة) متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فوافع أنه يعمل به والا فاقوال أصحاب الدخول مع حتى دون الى حلا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمـ نزلة الواو (والواو) أي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين (والهاء) أي تأوّه ولا يجزئ اللفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو تالله ورب الكعبة ورب لافمن وقولهم تالرحمن وتعالى

شاذ جعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجزاها الضمير شاذ وهو ان اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني وعلمه ابن الحاجب بما معناه انم الودخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى الفها أو قلب بـاء م لاجلها لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن قلب بـاء اذا اتصل بـاء ضمير نحو واياه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها بـاء لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة اللاحقة ولا حجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالي انتهى وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا انظروا الى ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعلمه الجاهلي بانم الودخلت على الضمير لا تبصر الضمير المجرور بالنصب لجواز وقوعه ما بعدها (قوله لانتها الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقي من معانيها انها تكون لانه ليل وجمعني الا الاستثنائية وكلمة لم يتعرض لذلك لتقديمه في باب التواصب (قوله ولا تكون جارة الا آخر الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المغني والشرط الثاني أي من شرطى حتى خاص بالسبوق بذى اجزاء وهو أن يكون المجرور آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ما قبلها آخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزنجشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فحازت حتى * تصفها راجيا فعدت بؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فحازت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه وانما لم يصرح به وتأشبه الدماميني بانم في حكم المنفوط بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بهامتين) أي ويتمنع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا تعذر (قوله اصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك لـ الخلاف فيما مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر حطائها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين من خص الظاهر لاصاته (قوله ولا يجزئ اللفظ الله الخ) أي فهي مختصة بظاهر معين وذلك حط لم رتبها عن رتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المضمر وخص منه ما هو أصل لبياب القسم وهو اسم الله والحق به مما كثر استعماله في اسمهم في القسم (قوله وقد مر الكلام عليها) أي

في باب الاستثناء (قوله لعل) أى في لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم علينا *
 ومجرورها في موضع وقع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق
 بعامله (قوله ومتى) أى في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتداءية سمع من
 بعضهم أخرجهما متى كنه أى نكه (قوله وكى) انما يجربها ثلاثة أشياء
 ما الاستثناءية كقوله في السؤال من جهة الشيء كنه وما المصدرية وصلتها كقوله
 * فانتما * براد الفتي كنهما يضر وينفع * أى للضر النفع وأن المصدرية وصلتها انحو
 حلت كى تشكر منى إذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى إذا واهما ضمير غير مرفوع
 نحو ولولاى ولولا لعلولا غندسيديو به والجهه ورفاههم قالوا انها جارة للضمير مختصة
 به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تعلق بشئ وموضع المجرور به ارفع
 بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولا كنههم أنا بوا
 الضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت ويرد بأن النية انما وقعت
 في الضمائر المنفصلة اسمها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جنع الكلام
 الاخفش فلم يعدتها في حروف الجر (قوله وهو مذومند) تقدم الكلام عليها (قوله
 وعن) وذلك إذا دخلت عليها من كقوله * من عن عيني مرة وامامى * فعن اسم بمعنى
 جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكف التشبيه) الصحيح ان اسميتها
 خاصة بالشعر كقوله * يصحكن عن كابر دالمهم * (قوله) ماز يد كهمر ولا شبيها
 به ان نصبت شبيها فاعطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور ان
 جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفى ان يكون كشيء عمر وفاشت له شبيها وان
 زيد لا يشبهه ولا يشبهه من يشبهه كذا قاله سيديو به والخفض وأجاز الفارسي
 أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة المكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت
 له شبيها وهذا الذي قاله نص عليه سيديو به قال المصنف في هامش الالفية لينظر
 في فائدة النصب فان قولك ماز يد كهمر وينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو
 بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية المكاف لا تختص بالشعر (قوله
 وهو على) أما حرفيتها افتقدت وأما اسميتها فادخلت عليها من كقوله
 * غدت من عليه عدا تم طمؤها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فنحو ان
 فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن) كذلك اذا كانت
 (أمر الخ) قد مر أن الطيبي جعل من التبعية اسماء فالادوات التي ترد اسم او فعلا
 وحرفا ثلاثة على ومن وفي

الانفاضة

(قوله اذا عامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء في قول المصنف

لعل ومتى وكى ولولا وانما
 أسقطها لان الجرب ما شاذ
 (تبيينه) قال ابن عصفور
 في شرح الجمل حروف
 الجر على أربعة أناس قسم
 لا يستعمل الاحرفا وقسم
 يستعمل حرفا واسما وهو مذومند
 ومند وعن وكف التشبيه
 وقسم يستعمل حرفا وفعلا
 وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل
 حرفا واسما وفعلا وهو على
 انتهى وكذا عدا كانه
 وفي الخبيصى أن اللام جاءت
 فعلا في قولك زيدا ومن
 كذلك اذا كان أمرا من مكان
 عين والى اسماء بمعنى النعمة
 وفي فعل أمر مؤنث من وفي
 بنى واسما من الاسماء الستة
 ولما فرغ من القسم الاول
 أخذ يذكركم على الثاني فقال
 (أو باضافة اسم) أى
 يخفض الاسم بجماع
 أو بسبب اضافة اسم اليه
 اذا عامل في المضاف اليه
 هو المضاف كافي الاوضح
 وغيره وهو الاصح لاتصال
 الضمير المضاف اليه به وهو
 لا يتصل الابعام له لا
 الاضافة نفسها

أو باضافة السببية للاستعانة التي يعبر عنها بالاء الالة وهذا انما يأتي على الفرق
بينهم أو قدم ما يتعاقبه (قوله كما هو ظاهر عبارة) لانه المناسب لقوله أو لا بحرف
(قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه انه
لا معنى لتقديره مع نية المضاف عنه وقوله خلافا لعضهم هو ان الابدش ورد هذا
القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في ضرورة أو نادر كلام ويبقى قول رابع
ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أي اسما للاحا
وأما غة فهي الاصاق والامالة قال امرؤ القيس

فلما دخلنا أهضة نأرجانا * الى كل حارى حين يد مشطب

ومراد به الاسناد ضم كلمة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي
سبق أول الكتاب واللام يصح الحذف لانه حينئذ مبين للمحدود ولا فرق في الاسم
المستندين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني
من جزأى الاضافة قد يكون جهة نحو وقت حين وقت وقد يكون موصولا حرفيا واصله
نحو من بعد ما علقوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال
الى اسم غيره ثم قال ولولا ذلك لا يتم ان قوله اسناد اسم الى غيره جفس شامل للمحدود
مما ضم فيه كلمة الى أخرى على وجه جعل احدهما حديثا عن الأخرى أو وصفها لها
أو غير ذلك وقوله بتزيله أي الغير من الاول أي الاسم الاول منزلة تنوينه أي
الاول أو ما يقوم مقام تنوين الاول وهو التنوين التي تلي الاعراب وتلك تنوين المثني
وما الحاق به وتنون الجمع وما الحاق به فصل مخرج للماعد المحدود ووجه التنزيل اجراء
الاعراب على الجزء الاول من جزأى الاضافة كما جرى على الحرف الذي قبل
التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما للحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا
وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه
أو ما يقوم مقامه فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه
لا منزل منزلة المجمع معهما لان الجمع بينهما كالجمع بين العوض
والمعوض وعال غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف
ولا يجمع تنوينه والتنون المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا
لا تحذف التنون التي تليها علامة الاعراب نحو ساتبين زيد ولا فرق في التنوين
بين أن يكون ظاهرا أو مذكرا كدارهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لانه غير
منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقد رفيه التنوين ثم حذف حين أضيف
(قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي التنون وقوله في نحو ضار باز يد أي والاصل

كما هو ظاهر عبارة خلافا
للانفصال والحرف المقدر
خلافا لعضهم والاضافة
اسناد اسم الى غيره بتزيله
من الاول منزلة تنوينه أو ما
يقوم مقامه ولهذا وجب
تجريد المضاف من التنوين
ومن التنون لقيام المضاف
اليه مقامه في نحو ضار باز يد

ضاربين ومراعاة بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم
 انحصار هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كافي شرح الحدود والقيامها في ذلك
 مقام تنوين المفرد ليكون ذلك مسايا لقيام النون مقام التنوين الذي جعل علة
 لحذفها وظاهر صفة أنه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله
 له نأفان أراد أنه علة ثانية تلخص من حذف النون فكان يجب العطف مع أن
 بخصوص غير ظاهر فإن المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد
 تدبر (قوله وتصح بأدنى ملازمة) فتحصل بالاضافة خصوصية متاخو كوكب
 الخرقاء لام الانست فعلا هو الغزل في زمن ملايس لكوكب ونحو الاعشبية
 ونحوها أنسيف الضحى الى العشبية لما بينهما من الملازمة باعتبار كونها
 في النهار ونحو ولا نكتف شهادة الله أنسيف الشهادة الى الله لأنه حكم الله
 قال السيد في شرح المفتاح الهيئته الترتيبية في الاضافات اللازمة موضوعا
 للاختصاص السكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا
 استعملت في أدنى ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما بما كتبه هم لان المجاز
 في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محله الاسلي الى محل آخر لا حل ملازمة
 بين المحلين فظاهر أنه لم يقدّم بصرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة
 ملازمة بينهما بل ينسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملايس الشتاء
 فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص السكامل وفيه لطف وأراد به الرد على
 اسمه حيث قال في شرح المفتاح فالاضافة بأدنى ملازمة تكون مجازا حكميا مشعر
 بتجديد تلك الملازمة بمنزلة الملازمة السكاملة الاضافة وردة مردودا أما أولا فلأن أدنى
 مرتبة المجاز لا تعوى أن يكون لفظا والهيئة الترتيبية ليست كذلك وأما ثانيا
 فلأن لزوم صرف النسبة عن محلها الاسلي الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ
 والحق مذهب كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراعاة بالاسم ما يقابل الوصف
 الخ) أي لا ما يقابل الفعل والحرف الشامل للعطوف والمناسب لقول المصنف الآتي
 أو باضافة الوصف الى معوله أن يقول ما يقابل الوصف المضاف لمعوله ثم يذ كر فيما
 دخل خالق السماء لان المراد بمعمول الوصف ما يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه
 مفعولا به قال الرضى وفيه فغير الوصف المضاف لمعوله يشمل الوصف المضاف لغير
 الفاعل والمفعول كنهاله والمضاف الى أحدهما لم يكن لم يتحقق فيه شرط العمل
 اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلا أو بمعنى الزمن المستقر وهذا ما جزم به في المعنى
 وكذا الرخصى هذا الكلام على ما لا يوم الدين اسكنه خالف ذلك عند الكلام
 على قوله تعالى وجاء على الليل سكا والشمس والقمر فانه يجوز أن يكون الشمس

وتصح بأدنى ملازمة
 بالاسم ما يقابل الوصف
 العامل عمل الفعل بدليل
 العطف الآتي الدال على
 المتغايرة فدخل نحو كوكب
 القامى وأعجبني ضرب
 زيد عمرا اذا المضاف في
 الأول وان كان وصفه ليس
 العامل وفي الثاني وان كان
 عاملا ليس يوسف

والقمر في قراءة النصب عطفه على محل الليل ذاهبا الى أن المراد بالجعل جعل مسفر
في الازمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتمكون اضافته محضة
فلا تعمل فيظهر ان بين كلاميه تعارضا وأجاب الدماميني تبع الحواشي الكشاف
بان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا ان أحدهما أنها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيها أنها
غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل
فيما اضيف اليه بقي ان من الانشافة المعنوية اضافة أفعال التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضى وقال ابن عصفور ان الفظية تبدل من رت برجل أفضل
القوم ولو كانت معنوية لزم وصف الزكرة بالمعرفة وتخرج على البدل فيه ان
البدل بالمشقة يقر والعرب تقول رت برجل أفضل القوم كثيرا وهو خارج من
الانشافة اللفظية لان الوصف لم يصف لعموله في أفضل القوم ودخل في المعنوية
على ما قلناه دون كلام الشارح لان أفعال التفضيل وصف يعمل عمل المفعول
فتدبر (قوله وهذه الاضافة ثلاثة أقسام) - أي أن الاكثر جعلها قسمين
وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل
رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقودا مبالغة (قوله التي للملك أو لشبهه) الملك اما تحقيق نحو غلام زيد
ومال عمرو أو مجازي نحو زيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق
حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا للأول نحو حصر المسجد ودرج الدابة ورب
الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه أو مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح
بسحرة (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار إليه في التسهيل وقال
حفيد الموضع ليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام
أو من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى أن المضاف انما عمل الجرم لما فيه من
معنى الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في الاعراب انتهى قال الجاهلي أخذ
من الرضى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح اتصافها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله لا يلزم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكافؤ البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد (قوله اذا كان المضاف اليه كالا للمضاف الخ) فان اتفق الشرط الاول نحو
يزيد اذا زيدا وان كان كالا للبدل لكن لا يصح أن يخبر بزید عنها فلا يقال هذه اليد
زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كاه وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الاضافة ثلاثة أقسام
لانها إما على معنى اللام
التي للملك أو لشبهه تحقيقا
حيث يمكن التلطف بها
(كغلام زيد) وتقديرا
حيث لا يمكن ذلك سدي
تمال وعند زيد ومع بكر
وامتحان هذا بأن يوثق مكان
المضاف بمبايرادفه أو بتأريه
نحو صاحب ومكان
ومصاحب (أو) على معنى
(من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كالا للمضاف
وصالحا لاخبار به عنه

الحميميس فانه وان صح الاخبار بالحميميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الحميميس
 لكن الحميميس ليس كلام اليوم فاضافته من اضافة المعنى الى الاسم وهي على معنى
 اللام ايضا والشرط ان معان حوثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله فان
 المضاف اليه ليس كلام المضاف ولا سالح الاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام
 المالك كما في الاولين والاختصاص كما في الآخرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب
 الشرط الثاني واشترط الجامعي أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف اليه
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضا أن يكون المضاف اليه أصلا
 للمضاف والاقصى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
 بمعنى اللام وردهذا الشرط الشهاب القاسمي تبعا لأستاذة الصنوي بانه لا يوافق
 نصهم بان اضافة المقادير والاعداد كشراب رص ومائة رطل بمعنى اللام واعلم
 ان الاضافة التي على معنى من هي المسموعة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من
 البيانية وقد أشار لذلك الجامعي بقوله فاضافة خاتم الى فضة بيانية وقد علمت
 اختلافهم في شروط الاضافة التي على معنى من فلذا اختلفوا لاقاتهم في الاضافة
 البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول
 شيخنا العلامة الغنيمي الاضافة البيانية لها معنيان لغوي وهو ما يكون المضاف
 اليه كشيء فاللضاف وبيانه سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا
 ومن ثم قيل ان اضافة شجر أرك الى بيانية واسطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاسطلاح على ذلك وليس كذلك
 واضافة شجر أرك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعه ما بيانية
 وأعجب منه قول المصنف في الفتاوى ان الاضافة البيانية هي اضافة شيء الى
 مرادفه وانما ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
 للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال
 هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن ما يوصف اخبار عن صفته وقس عليه
 قوله وثوب خزم ما أشبهه (قوله اذا كان الثاني طرفا للاول) سواء كان طرف زمان
 كمال الاول أو مكان كالثاني والمراد من حيث انه طرف أى اذا قصد بيان
 الظرفية فان أضيف الى الطرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في مزارع مصر
 وبيع الدار فهو بمعنى اللام لاني كما سرح به ابن الحاجب في الامالي ثم
 الظروف انما تنسب الى المصروف وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في (قوله
 واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بما رواه انه يلزم كثرة الاشتراك في
 معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على محبتها بمعنى في على معنى لام

كخاتم حديد) وثوب خزم
 ولك في هذا نصب الثاني
 على التمييز والحال واتباعه
 للاول بدلا أو عطف به ان
 أو عطف بآويله بالمشق أى
 مصوغ من حديد (أو) على
 معنى (في) الظرفية عند
 بعضهم وذلك اذا كان الثاني
 طرفا للاول (كذكر الليل)
 وشهد الدار واختاره ابن
 مالك لكثرة وقوعه في الكلام
 الفصح بالنقل الصحيح
 وأكثرهم في هذا القسم
 وما أولهم معنى في فهو على
 معنى اللام مجازا (وتسمى)
 هذه الاضافة المنعقدة
 ذكره محضة لانها خاصة
 من تقدير الانفصال
 (ومعنوية) لا فادتها أسرا
 معنويا (لانها) مفيدة
 (للتعريف)

الاختصاص المجازية يمكن فربح المصير اليه من وجهين أحدهما أن
 المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثاني ان الاضافة للمجاز الملك
 والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق
 عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الابل اما بمعنى
 اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى في على بقاء الظرفية وان كان
 الاول حمل على المتفق عليه كما في سيد علي يومان وولده ستون غلاما والثاني حمل
 على المختلف فيه وأجاب الشاطبي عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل
 على وجود اضافة في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهين الامر الثاني
 بانه ارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسئلة خلافية كما قرر في
 الأصول وعن ثانیها بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به
 اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاسر في
 الظرف الذي وقع فيه الفعل ان يبقى على طرفية كما اذا قيل من المضاف فعل نحو بل
 مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب اليه ابن الداظم فانه لما قرر انه
 يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو مدلول اللام قال فالاولى
 اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقيل كمر بلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف
 الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام نحو
 كوكب الخرقاء وهي الاضافة التي يقال ان ادنى ملازمة وتبعه الجاحي وقال
 فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
 الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة لا ردوها الى
 الاضافة بمعنى اللام تقايلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
 فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة اه وذهب ابن الصائغ الى ان الاضافة
 لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعاً لابن
 درستويه الى ان الاضافة ليست على معني حرف والالزم تساوي العبارتين في المعنى
 وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تقيد باماطا من كل
 وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة
 من جهة الملك والاختصاص لا من جهة أخرى (قوله أي لتعريف المضاف
 بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفديدان لواحد مما دل على المضاف مع
 المضاف اليه فزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد اكب ولا يد علمان كثيرة فلا بد
 ان تشير الى غلام من علمانه فزيد خصوصية بزيد اما لعظمه أو شهرته أو يكون
 غلاما مع غيره من علمانين المخاطب قال الرضي وتبعه الجاحي وقد يقال جاءني غلام زيد

أي التعريف المضاف
 بالضاف اليه ان كان معرفة
 كضارب زيد أمس
 (أو التخصيص) أي التخصيص
 المضاف بالمضاف اليه ان
 كان نكرة كضارب رجل
 أمس قال في المعنى

من غير إشارة الى واحد من لكتنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوي
وأقول لا يصير بذلك نبي كبره فان التحقيق أن التعريف الإضافي بقصده أحد
المعاني الاربعه المعلومة للعرف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب
عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انه التخصيص وتعرف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيما وذلك بأن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص
لا قسم له فالإضافة انما تقيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وهو
إضافة الجمل تقيد التعريف كمال اليه أبو حيان لانها في تأويل المصدر المضاف
الى فاعله أو التخصيص كما أنه يظهر المراد لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير
معنى فلا ينفقت اليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضاً لا يلزم
في المصدر ان يقدر مضافاً بل يقدر مضافاً الى الوجه الاول لان المختار ان المضاف
اليه لا يكون الا اسماً فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث
بفاعله تقدير المصدر مضافاً اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر
مضافاً لفاعله ووقوعها صفة للمذكورة لا يتوقف على تأويل فصح نظراً لظاهرها وهذا
واضح اذا كان الفاعل معرفته وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون
نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغللاً في الابهام) أي شديد الدخول يقال
وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد به ما مطلق المغايرة والمماثلة)
أي لا كما هو ما وبيان الابهام انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحداً واشتركا في
وصف من الاوصاف ولا تسكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من
التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوطين ورد بان كثرة
المغايرين والمماثلين لا توجب التمييز كما ان كثرة علمان زيد لا توجب كون غلام
زيد نكرة وذهب بيبويه والمبرد الى ان يجب تذكيره ما ان اضافته ما للتخفيف
لشابهة اسم الفاعل ألا ترى ان غيرك ومثلاً بمنزلة مغارك ومماثلك وجعل
بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعها كقولهم الحركة غير السكون
وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ومراجعة منه شبهك وحسبك
وألفاظ سمعت قال الله مابني في شرح التسهيل ولم يذكر رجوعاً الى تحقيق
شدة الابهام في حسيك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف بقوله متوغللاً أي
أو كان واقعاً موقعاً نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة
(قوله كما عازيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أبالة) لان لا تعمل في
المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يجيران المعارف

والمراد بالتخصيص الذي لم
يبلغ درجة التعريف فان
غلام رجل أخص من غلام
لكنه لم يقم بعينه كما تميز
غلام زيد وغلام رجل
ما كان متوغللاً في الابهام
كغير ومثل اذا أريد به ما
مطلق المغايرة والمماثلة
أو واقعاً موقعاً نكرة لا يقبل
التعريف كما عازيد وحده
ولا أبالة ورب رجل وأخيه
وكم ناقة وفصيلها (أو باضافة
الوصف) عطفه على قوله
أو باضافة اسم قد يكون
تسمية له أي يختص الاسم
باضافة الاسم كلب أو باضافة
الوصف العامل عمل الفعل

واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي المعنوية كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل والالتفية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى في ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظية في سوى ذلك وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية انما على معنى حرف ~~لكن~~ لم يبينه قال الاستاذ الصفوي ونقل أبوحيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كقوله نفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك شرحه ابن جني والشلو بين وبه يتضح انه لا اشكال في قول بعضهم ان مطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انما اللفظية فصح جعل ممطرنا فعلا لعارض ولم يلزم نعت الله ~~كره~~ بالمعرفة وكون الاضافة في مطرنا لفظية شرحه المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد دلالة به سني الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشقة على قلة او خبرا ثانيا او نعتا مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى صدقنا معهم وقوله فعال لما يريد وقد توقف في ذلك بان هذه اللام اللام المسماة بالام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام المصنف في المغني فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة بالمتحمة وهي المعترسة بين المتضامين وذلك في قولهم يابؤس للعرب وهل انجرار ما بعدهما او بالماض قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يتعلق ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل بل نضعف ما بتأخره او بكونه مرفوعا في العمل نحو مصدقنا معهم فعال لما يريد هذا وفي جعل الاضافة اللفظية على معنى اللام نظرا ظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو وكما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه أيضا يستط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان أي شيء منه حسن فبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أي ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيد به كثير من المحققين بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه وعمم الرضي المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى الفاعل او المفعول به أو نفيه فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل انه منصوب بمعنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع بمعنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معسولة) بأن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال
سواء كان اسم فاعل
(كبابغ السكعية) وضارب
زيد الآن أو غدا أم اسم
مفعول

قوله

الوجه ونسبى) هذه الاضافة

غير محضة لانها في تقدير

الانفصال (ولفظية)

لا فادتها أمر القظبا (لانها)

جى بها (لجرد التخفيف)

في اللفظ يحذف التنوين

أو ما يقوم مقامه أول رفع الفصح

كافي نحو وحسن الوجه فان

في جره تخلصا من رفع رفعه

لحوالصة لفظا من ضمير

يعود على الموصوف ومن رفع

نصبه باجراء وصف القاضر

بحرى المتعدي فلا تعيد

المضاب تعريفا ولهذا مع

وصف التكررة به في نحو

هديا بالغ الكعبة ووقوعه

حالا في نحو ثاني عطفه ولا

تخصيصا لان أصل ضارب

زيد ضارب زيدا لا ضارب كما

توهم فلا اختصاص بوجود

قبل الاضافة (ولا تجامع

الاضافة) وجوبا (تنوينا)

ولومقنرا لانه يدل على

الانفصال والاضافة تدل على

الاتصال فلا يجمع بينهما

(ولاننا نالية للاعراب)

وهي نون المثني والجموع

على حده وشبهها كضاربا

زيد وضاربو عمرو

شياطين فانها تجمعا لانها غير نالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) مافيه (أل) لان المقصود منها اصاله

التعريف وهو حاصل لما قبله أل بغيرها

(قوله كمرؤع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها في تقدير
الانفصال) لان نحو وضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد افاضمير المستتر
في الصفة فاصلا بينها وبين مجرورها تقديرها (قوله فان في جره تخلصا الخ) قال في
التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لا تنفقاء فبح رفعه ونحو الحسن وجهه لا تنفقاء فبح
النصب لان التكررة تنصب على التمييز (قوله لحوالصة لفظا من ضمير) قيد بذلك
كافي المعنى في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كافي الاشياء التي
تحتاج الى رابط قال وقيل أل ثابت عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريف أى
ولا قيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فالخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي
الاضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تعيد
الاختصاص فقال بل تعيد أيضا التخصيص فان ضارب زيدا يخص من ضارب واعلم
ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التسهيل قسما
ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة
واضافة المسمى الى الاسم وضافة الصفة الى الموصوف واتساق الموصوف الى القائم
مقام الصفة وضافة المؤكد الى المؤكد وضافة المعتبر الى الملقى وضافة الملقى
الى المعتبر وتوزع في بعضها فراجع شرحه ومما ينبغي أن ينبه عليه ان الاضافة
في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول
للفناري عند قوله في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى
من البيانية (قوله ولومقنرا) كما اذا كن المضاف غير منصرف كما مر (قوله
والجموع على حده) وأما قوله لا يزلون ضاربين القباب * فتوكل باروجه
في المعنى والتصریح في باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع معرب
حينئذ بالفتحة على النون كما كين لا بالنون (قوله بما يأتي) في الصور والمستثناة
من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أى على الخلاف في أن الاعراب
واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبقى قول ثابت انه قبله لكنه لا يوافق فرض
المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد
أشار الجعبري في نوبته الى الاقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان
(قوله ولا مافيه أل) وأما ثلاثة الاقوال فالفيه زائدة أو الاقوال بدل (قوله لان
المقصود منها) أى الاضافة وقوله أصالة التعريف أى والتخصيص وان قصد

٢٦ يس في (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التذكير كشيطان
وشياطين فانها تجمعا لانها غير نالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) مافيه (أل) لان المقصود منها اصاله
التعريف وهو حاصل لما قبله أل بغيرها

منها فليس بطريق الاصاله وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل غير ما أى
غير الاضافة وهو ال فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فمع اضافة
المعرفة الى النكرة يكون بطريق التبع وعالله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعهم اضافة المعرفة
جعلها علما في نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف المعرف
وأجيب بانه ليس فى جعلها علما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين
صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل (قوله ولهذا
لا تتجمع العلم الخ) أى لكون المقصود من الاضافة اصاله التعريف لا يضاف العلم
باقيا على علمية لم حصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر فى زيد
الشيوع) فلا يبقى على علمية ومن ذلك قوله

تخلاريدنا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماض الشفرةين عانى
وقوله فان قرأش الحق ان تتبع مع الهوى * ولن يلقبوا فى الله لومة لائم
والاضافة فى ذلك لادنى ملازمة وجعل ابن مالك فى التسهيل ذلك من اضافة
الموصوف الى المقام. قام وصفه أى عـ لا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان
قرئنا أصحاب الحق * ثقة لا تتجمع الاضافة ايضا انما التأنيت ان أمن اللبس
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخافونك عد الامر الذى وعدوا *
أى عـ الامر فان حصل ليس لم يجر حذفها نحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه
المسائر الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة) لان المقصود من الاضافة
اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع الفج وذلك حاصل فى الصفة المشبهة
التي هى الاصل فى ذلك فكان ينبغي للمصنف أن يشلها كالجعد الشعر بحذف
الضمير أو الحار والجور لان الاصل الجعد شعره أو شعره من فلما اضيف حذف
الضمير الجور بالاضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فانه من الضمير أو التثوين لان التثوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى
المضاف كإليه التثوين وحل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابهة
لها من حيث ان المضاف فى صورتين صفة مقرونة بأل والمضاف اليه مقرون
بها واذا كانت أل فى المضاف اليه اثنان كانت كأنها فى الاول لان المضاف والمضاف
اليه كالثنى الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل من منزلة الاسم المقرون بأل
ولما طال الوصف الثنى والمجموع واحتاج لزيد التخفيف لم يحج فيه لاشتراط أل
فى المضاف اليه (قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح) فمتنع الضارب زيد
وأجازه القراء والضمير فى الضارب بك والضاربى ونحوه ما منصوب المحل على

ولهذا لا تتجمع العلم باقيا على
علمية فلا يقال الغلامى ولا
زيدكم بل يجب حذف أل
من الغلام ويشترى زيد
الشيوع (الافى نحو الضارب
زيد) مما المضاف فيه وصف
ثنى والمضاف اليه موله
(و) نحو (الضارب زيد)
مما المضاف فيه وصف
مجموع على حد الثنى
والمضاف اليه موله (و)
نحو (الضارب الرجل)
مما المضاف اليه الوصف
بأل أيضا (و) نحو (الضارب
رأس الرجل) مما المضاف
اليه مضاف لما هى فيه (و)
عومررت (بالرجل الضارب
غلامه) مما المضاف اليه
مضاف لضمير عائد على ما هى
فيه فهذه المسائر الخمس
اغتفر فيها الجمع بين أل
والاضافة وما عداها
لا يجوز فيه ذلك على الراجح

المفعولية لا يجوز بالاضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطالب من المطولات (قوله والامور التي يكتبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في المغني انها اخذ عشر اربعة من اعمت من هذا التعريف والتخصيص والتحقيق ورفع القبح والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو توفي أكلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كفواهم قطعت بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فمين أعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف مبهما كغيره ومثله ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه ان الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبهى ببناء أسليا والحادي عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في غلام من عندك وذكر الرضي ان المضاف يكتب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل أخيك ولا يثبت بقولان والجمع كقوله * فماحب الديار شغفن قلبي * وراد في الاستباه والنظائر ان يكتب المتكبر وهو سلب تعريف العليمة

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

(قوله المعتمدين) أي عني أو استندهم أو موثوق أو مخبر عنه فيثبت ترجيح في المرفوع بعدهما ما كونه فاعلام مع جواز كونه مبتدأ مخبر عنه باحدهما وهذا المختار ابن سالك وظاهر كلامه في الشذور بقضية وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبر عنه باحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين رحيب أعرب فاعلاما وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا فهل عاملة الفعل المحذوف أو احدهما النيابة عن استقر وفربه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني يدل ابن أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جاسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع وقائهم أقوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الطرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح أن يكون توكيدا للضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طاب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله في حالة الاعتماد قال لم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمه وكون زيد مبتدأ وما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله قال في المغني ان الاعتماد عندهم ليس شرط اقل ابن جماعة هذه

والامور التي يكتبها
الاسم بالاضافة عشرة
ذكرها في المغني

باب

في ذكر الاسماء العاملة

عمل افعالها

يحمل عمل فعله من الاسماء

(سبعة) وزاد في الشذور

اسم المصدر والطرف

والجور المعتمدين فعلى

هذا تكون عشرة احدهما

(اسم الفعل)

مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر
 من نيابته عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول بأن مدلوله
 لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه واقافته ما يفيد على الأول بواسطة وعلى الثاني
 بلا واسطة والمراد الأول لموافاقته الأصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس
 فضلة المقصود به إخراج الحرف في نحو يازيد وازيد قائم لأن الحرف لا دلالة
 له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج أقيد
 بخبره ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من الحدث فقط وعلى هذا
 فيصدق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر الثابت عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل)
 فصل خرج به المصدر في نحو ضرب يازيد والصفات في نحو أقام يذفاً وان ثابت
 عن الفعل إلا أنها متأثرة بالعوامل (قوله والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل) فصح مثلاً
 اسم للفظ اسكت قال الرضي وهو ذا ليس بشئ إذا العربي الفاعل الحاضر عما يقول
 صح مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع به أصلاً وقبل مدلوله المصدر
 ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بنى اسم الفعل وأعرب المصدر
 وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة
 واسم الفعل بالوضع وقيل أنه فعل حقيقة (قوله وأنه لا موضع له من الأعراب) أي
 والصحيح أنه لا موضع له وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم
 الفعل فعل حقيقة أم على القول بأنه اسم بمعنى الفعل فوضع رفعه بالابتداء وأغنى
 مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب
 المصدر عنه واستشكل كل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب
 لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له
 يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب
 في حكاية الأقوال أنه الأصح وشرح به في التصريح في باب الإضافة لكن كلامه
 في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية
 واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل
 في الاستعمال لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية
 كالنواصب والجوازم وقد مر ما له تعالى في بحث الكلام عند تمثيل الشارح
 بزیدهمات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح أن فيها إحدى وأربعين لغة وفي
 شرح التسهيل للمصنف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرانها وبعضهم
 يضمها والفتح قراءة الجمهور والمكسر قراءة يزيد بن القعقاع والمكسر والتنوين
 قراءة عيسى وقرأ ابن أبي حنيفة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأهمات همات

وهو ما ناب عن الفعل وليس
 فضلة ولا متأثر بعامل
 ويدل على اسميته بقوله
 بعض علامات الاسم
 كالتنوين والتعريف
 ومخالفة أوزانه
 الفعل والصحيح أن مدلوله
 لفظ الفعل وأنه لا موضع
 له من الأعراب وهو ثلاثة
 أنواع ما هو بمعنى الماضي
 (كهمات) بتثليث التاء

فالمجروح خبر عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني ويكون ههنا اذ كان مصدرا
 بني في قول أبي علي لتسليمة تجسكبه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم
 الفاعل لا موضع له وقيل التقدير ههنا هو أي التصديق وقيل في كل منهما ما عير
 الاخراج لانه قد يضمن في ههنا كقوله ههنا قد سمعت أمية رأيها * أي ههنا
 هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب انما اذا كررت كانت
 كبيت بيت ورده الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفاعل ويرد عليه جهل
 وألف ههنا عن ياء كاف حاحيت فيكون من الهبة وهو زجروا بعد كقوله
 * ههنا من مخوف هياؤه * أي بعد بعده كقولهم حن حنونه فبني منه مصدر على
 فعال كالززال وأيضا فاعل باب ساس قليل وباب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان)
 بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرهما (قوله وواف) ذكرهما في أول
 التصريح أربعين لغة ومحل كونه اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتتصب مصدر او ذلك
 قولهم في الدعاء أفة وفة فهذا يدل من اللفظ بالفعل كجزع ما قد يرتفع فيه يكون أيضا
 دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد ينحى اللعين نحو كان الأمر على أفه أي حينه وأوانه
 (قوله وهو دون الأول) بل لم يشبه ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان أف بمعنى
 أن تضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحال (قوله
 كقوله ههنا الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الدعاء للعطف والعقيق موضع
 بالجواز فاعل ههنا الأول والثاني تا كيد لم يثبت به لانه اذا فلا تنازع في العام ابن
 خلا فالأبي على أن يكن مال ابن عصفور في شرح الأبيات لسكلام أبي علي ومنع التوكيد
 لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيده مناقض لذلك قال ما أ كدت
 الجملة كلها جاز كنزال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق و يروي وأهله
 وخل بكسر الخاء أي صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ويجوز
 أن يكون حالا من الهاء في نحو أوله وجملة نحو أوله في موضع رفع على انها سفة لخل من
 حاوات الشيء اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجملة هو ورويه الزمخشري
 بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل
 في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم (قوله وشتان هذا والعناق
 الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة
 بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل (قوله وقد تراد ما الخ) عبارة المصنف في شرح
 السندورولكز يادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نومي على كورها * ونوم جبان أخى جابر

ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمر ووجوزه غيره محتجا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهو
 بمعنى الأصمعي نحو (وهو)
 ودونيكه وعليكه وهو
 الغالب (و) ماهو بمعنى
 المضارع نحو (و) وأوه وواف
 وهو دون الأول فههنا
 (بمعنى ههنا) كقوله
 فههنا ههنا العقيق ومن به
 وههنا خل بالعقيق نواصبه
 وشتان بمعنى افترق كقوله
 وشتان هذا والعناق والنوم
 والمشراب البارد في ليل الدوم
 وقد تراد ما قبل فاعل شتان
 كقوله * لستان ما بين البزدين
 في النداء * وههنا بمعنى اسكت
 ودونيكه بمعنى خذ وعليكه
 بمعنى الزمخشري نحو عليكم
 أنفسكم (و) وأبمعني
 (أعجب) كقوله

اشتان ما بين اليزيد بن في الندى. وأما قول بعض المحدثين

جاز يقوفى بالوصل قطبعة * شتان بن صنيعكم وصنيحي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على انهما ماموصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان بقوله شتان ملوحي لان نومي فاعل شتان والمعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص المذكور وما في قوله شتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين لا تقع على المتعدد بل ماموصولة وهي الفاعل وبين صلتهما قيتأمل واللام في قوله الشتان مؤطبة للقسم وتمة البيت * يز يدسلم والاعر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزرد دون الآخر واعلم أن شبهة الاسم ان شتان سمع فيه الكسرة و تثنية شت الاسم فعل بمعنى افترق ولا ملوكون جمعاه لجاز أن يجي الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجوز حية لوجاز شتان ما بين زيد وعمر وزم لاخبار بالمتى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ أو شتان خبر ويرد شبهة ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي أن لا يجوز الا مقالة الاسم على لا مقالة بل لان ما مازائدة فين هي الفاعل وفاعل شتان لا بد أن يكون متعدداً وبين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهي الفاعل فليس هنالك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساو بين في التسمية كأن يقال بيني وبين زيد فإثباته والغرض في قوله شتان ما بين اليزيد بن في الندى ان اليزيد بن افترق في صفة أحدهما متصف بالجل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شتان بمعنى بعد ذلك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد استمر كافي صفة الكرم فتأمل (قوله وبأبي الخ) مصدر بيت لراجز من رجا زعيم عجزه * كأنما ذر عليه الزرنب * فواسم فعل بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور وخبره مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ وخبره قوله بكسر الكاف مبتدأ والاشتباه من الشنب بفتحين وهو وحدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب والزرنب ضرب من التبت طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أى أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * واهالى غمها وواها * (قوله وأف بمعنى اتفجر) أى بالشرط المتقدم (قوله ماصيغ من فعل الخ) أى منه صرف تصرفاً كاملاً لانخرج بالثاني نحو دحرج لانه باحي

وابأى أنت وفوك الاشنب
كأنما ذر عليه الزرنب
أوزنجيل وهو عند الحبيب
ومثله وى وواها واه
أتوجع وأف بمعنى
أفزعج وهذه الانواع كلها
سماعية وانما يسمي من اسم
الفعل ماصيغ من فعل ثلاثى
تام على وزن فعال كتنال
وشد صوغه من الرباعي
كفرفار بمعنى قورق وقد
يؤخذ عدم ما لنا ان اسم
الفعل نيران من تعجل وهو
ما وضع من أول الاسماء
للفعل كستان

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبش لانهما اجامدان ونحو يذرو يدع لانهما
 ناقصا التصرف (قوله وممنقول) هو امامنقول من ظرف للـ كان نحو دونك زيد بمعنى
 خذوه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كأمثل والغالب في المجرور في القسمين
 أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أو أوى وقد
 يكون ضمير غائب نحو عليه ربح لا يسنى فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكي
 الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظـ برأى وان
 يحذف أحدكم الارنب والثاني نظير * فلا تحب اخا الجهل واياك واياه *
 والثالث نظير فايها وايا الشواب كذا في حواشي الخلاصة للمصنف واستفيد منه أن
 على فيما حكاه الاخفش مخنفة لامشادة خلافا للدماميني حيث فهم أن على بتشديد
 الياء على أنها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لا بدل الظاهر من ضمير
 الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب أنه عطف بيان واعلم أن كلامهم في
 تقسيم اسم الفعل لم يتجمل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور
 وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويفتضئ أن اسم الفعل انما هو
 الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا في الكاف المتصلة بعلبك واخوته فقال ابن بابشاذ
 حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال
 الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت
 نفسك وانظر ما المناسب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم أنفسكم وقد يقال
 ان على تعدى لاثنتين وفي حواشي الاشعوني للشهاب التماسي أو نصب عند
 الكسائي على المفعولية ويرده قولان عليك زيد بمعنى خذ وخذا غما يتعدى لواحد
 وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول
 الشهاب في حواشي الاشعوني ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى ان
 نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا
 وتوافقها في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كتوله * أن لا يحاورنا الالديار *
 الا أن يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تنسب ترفها
 فلجور وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على أنها
 أسماء للأفعال وقيل الجر بالاضافة بناء على أنها أسماء للمصادر والمعنى الزامك
 واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثـ لا اسم للزوم تقول عليك بمعنى
 الزامك فلا كاف موضع خفض ورفع وانظره نداع باصر حوايه وسبأني في كلام
 الشارح ان أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان
 غير الماسي يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أي غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضعه غيره ثم
 نقل اليه كأمالك واليك ثم انه
 يعمل عمل مسماه

مطلقاً والتجرد من العوامل
وأن منه ما ينون لزوماً نحو
واهاو وبها وجوازا كصه
ومنه وذلك لا تنكير وانه
لا يؤكد بالذوق ولا يحذف ولا
يزرع فيه ولا يضاف ولا
ينصب المضارع في جواب
الطلب منه كما سيأتي (ولا
يتأخر عن معموله) أقصور
دروجه عن مسماه بسبب
كونه فرعاً في العمل خلافاً
للكتابي (و) تنسكه بقوله
تعالى (كتاب الله عليكم)
وما أشبه ذلك لا حجة فيه لانه
(متأول) على أنه مصدر
منهوب بانضمام فعل مؤكد
لضمون الجملة السابقة من
قوله تعالى حرمت عليكم
فكأنه قال كتب الله ذلك
عليكم كتاباً وعليكم متعلق
بالمصدر أو بالفاعل المحذوف
(ويحذف) الفعل (المضارع
في جواب الطلب منه) أي
من اسم الفعل كما يحذف في
جواب الطلب من الفعل

بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعدياً ويكون مفعولاً ما نحو آمين فانه لازم
ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجريان على الأصل
ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسر مبهاماً بكف بان اكفف متعدياً ومه
لازم فالأولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لا يمكن الجري على الغالب
هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل) أي مطلقاً (قوله ويتعدى الى المفعول
بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بهما وغيرها ان كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله
بلزوم البناء مطلقاً) أي سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع والفعل
منه مبني وهو الأمر والماضي ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتجرد
من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أو
الباب (قوله ولا يحذف) واهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله

* أي المانع دلوى دونك * أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها
بدونك المفقوطة (قوله ولا يبرز ضميره) بشكل على بعض الأقوال السابقة في الكاف
المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الأمور التي
يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح المأتمنة عند قولها ولا يضاف
مانه كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا اقلوا في لزوم بدور ويدر يد بالجر أنهما
مصدران والفتحة فيهما مفتحة اعراباً انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول
بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة
بعليك ونحوه ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما خالف فيه
مسماه فليأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجريت لعمرو بن الخطاب بصدره
* وقولي كلاماً جشاً وجاش * والضميران في جشاً وجاشت لنفسه وبغنى
جشاً نهضت وجاشت غمت (قوله واكنسه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك
في الكلام على النواصب

* الكلام على أعمال المصدر *

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فلا تضاف من إضافة الدال الى المدلول

(نحو) قوله * مكانك تخمدى أو تستريحى * فكانك بمعنى اثبتى وتخمدى مجزوم بفعل شرط ثم
محذوف تقديره فان ثبتت تخمدى (و) لكنّه لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل
فلا تقول تزال فتحدثك بالنصب على الأرجح * (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل
عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى متعدٍين فأكثر وقد مر
أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند استاده الى نائب الفاعل وفي تنبيهه للمصدر بقوله (كضربوا كرام) إشارة
الى أن المصدر المز يدعمل عمل المجرد لكن فعل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودى واليه أشار بقوله (ان
حل محله فعل مع أن) المصدر بقوله الزمان باض أو مستقبل كحجبت من ضربك زيداً أم من أو غير أي من أن ضربته

ثم الحدث اما قائم بها فعل كفرح زيد فرحا أو صادر منه حقيقة كقعد فعودا أو مجازا
 كمرض مرضا أو واقع على مفعول كصدر مالم يسم فاعله كرهو وجنون وقوله الجارى
 على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل
 ميمه تأكيدها ويأنا النوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسته وجلسته فمثل
 القادرية والعالمية مثل ويلاله ويوحاله مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدر او ان كان
 الاخير ان مفعولا مطلقا كدأ فى الجملى ويحتمل أن المراد بالجرى ان على الفعل
 الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج فى اخراج اسم المصدر الى زيادة الجارى الخ
 مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث
 ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث
 ويتعدى الى مفعولين كجئت من ظنك زيدا قائما وقوله فاكثرت كجئت من
 اعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد للول الفعل وما محل المصدر والمقصود
 بالتمييز ما الغرض انه اذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر
 بل ما وليس الغرض ان لا يتصل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تتصل معه
 مطلقا غاية الامر أن أم الحروف المصدرية حيث أمكن حلولها لا يعدل الى
 غيرها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لما قائمه فعدل الى ما لانها
 لا تنافيه ولا غيره ومثله التأويل بجماع زينة قل من ذكرها من النجاة (قوله كما
 فى نحو ضرب زيدا) أى من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أى
 من المصدر المؤثر كداعامله (قوله خلافا لابن مالك فى الاول) فانه ذهب الى جواز
 اعماله وصحح المصنف فى شرح القطر المنسوع وعلاه بأن المصدر هنا انما يحل محل
 الفعل وحده بدون ان وما فريد فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
 المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثانى فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال
 فى الحواشى بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار أو عندك لم يجز أن يتعلق به وهما ما هما
 فى التماثل بكل غادر اخرج الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثانى فى قام
 قام لم يأت للاسناد اتمى لكنه فى شرح بان سعاد قال ان المصدر انما يتدر بان
 أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف نحو لزيد معرفة بالخوف وكما فى
 الطب قال ولا يقدح فى ذلك عمله فى الظرف وان قدح فى عمله فى الفاعل والمفعول
 الصريح قال لان الظرف يكفيه راحة الفعل اتمى وهذا لا ينافى ساقى حواشى
 ابن النظم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما فى الامثلة التى ذكرها واذا كان
 المصدر فى معنى الثبوت وعمل فى ظرف جاز تقديم الظرف لا تنفاه المانع من تقديمه
 وهو تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أمس ومن أن تضربه
 غدا (أو) مع (ما) أختما
 والزمان حال فقط كجئت
 من ضرب زيدا الآن أى
 مما تضربه الآن فان لم يحل
 محله ذلك امتنع عمله كفى
 نحو ضرب زيدا وضربت
 ضربا زيدا فلا يصح نصبك
 زيدا بضربا خلافا لابن مالك
 فى الاول وللهذا جعل الثانى
 فى نحو فاذا له صوت صوت
 حمار منصوب بالفعل محذوف
 لا بالمصدر الامر الثانى
 عرمى وهو المشار اليه بقوله
 (ولم يكن) المصدر منصوبا
 فلا يقال أمحبنى ضربك
 زيدا

المسيء حسن وهو الحسن
 قبح لعدم حروف الفعل
 واهذا المفعول محذوف كما
 سيأتي (ولا محذوف) بالتاء
 فلا يقال أعجبتني ضربت بك
 زيد الان صيغة الوحدة
 ليست الصيغة التي اشتق
 منها الفعل فان ورد حكم
 بشدوذه (ولا منعوتاقبل)
 تمام (عمله) فلا يقال عرفت
 سوقك اللقيف الابل لانه مع
 معموله كموصول مع صلته
 فلا يفصل بينهما فان نعت
 بعدد جاز نحو ان هجرنا
 اياي المفطر لمالك ولو قال
 ولا تنبوعا لكان أولى فان
 حكم سائر التوابع حكم
 النعت (ولا محذوف) لعدم
 وجود حروف الفعل (ولا
 مفعولا من المفعول) أي
 من معموله بأجنبي لان
 معموله بمنزلة الصلة من
 الموصول فلا يفصل بينهما
 (ولا متأخر عنه) أي عن
 معموله ولو ظرفا فلا يقال
 أعجبتني زيد اضربك لما مر
 من أن معموله بمنزلة الصلة
 وهي لا تتقدم على الموصول
 قال التفتازاني والحق حواز
 تقديم معمول المصدر اذا

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المعنى انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي
 الارض يعلم سركم وجه رصكم تعلق في السموات وفي الارض سركم وجه ركم
 لان المصدر ليس مما ينحل لان والفعل وغفل الدما ينبي عن مراده فقال المصدر
 اذا لم ينحل لا زوال الفعل ينحل لما والفعل فالحذف وراق فظن أن المراد في التأويل
 بضم و من ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا تأمل (قوله لبعدهم عن الفعل
 بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما يحل لانه أصل الفعل
 لا لما شابه له فالتناسب أن يعلم بان صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها
 الفعل (قوله ولا ضميرا) أي خلافا لالكوفيين ويشهد لهم قوله
 وما الحرب الا ما علمت وذقت * وما هو عنها بالحديث المترجم
 فاقوله عنها متعلق به والعائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والمجرور
 (قوله ولا مفعولا من معموله الخ) لهذا رد على الرخصي ان يوم تبلى السرى
 معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو انما قد اراد في المعنى ويؤخذ من ذلك
 انه لا يعمل مفعولا ولو كان المعمول ظرفا يؤخذ من اعتراضه على الرخصي
 ادع على آيات الصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
 قبلكم آياتا ما بان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفعولا ولو
 القامل جار ومجرور فار قبل لعل الرخصي بقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
 متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله
 لان معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المعمول ليس صلة حقيقة
 وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي
 (قوله قال التفتازاني والحق حواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار اليه
 التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى التأويل بان أو ما والفعل
 لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لانه من الشيء بمنزلة نفسه
 لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وقال الرضي يجوز تقديم المعمول اذا كان ظرفا
 واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشيء لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا
 يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدرى عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك
 اذا كان مقدرا ويؤيده ان لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخفى لو من الدلالة على
 الزمان الى غير ذلك مما اترقى فيه المصدر المؤول والاصر يحجج بعبارة الشارح توهم
 ان التفتازاني يغفل عن تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى
 والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل وفي حواشي ابن

كان ظفلا لانه مما يكفي راحة الفعل ونظام اقتصاره على ما ذكرنا لا يشترط في عمله أن يكون جماعة
 بمعنى ال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لسكون أصل الفعل

وقد يضاف الى الطرف توسعا

فيم عمل فيما بعده الرفع
والنصب نحو عجبت من
ضرب يوم الجمعة زيد عمرا
(و) اعماله حال كونه
(منونا) أى مجردا من أل
والإضافة (أنفس) من
اعماله مضافا وبأل لانه يشبه
الفعل لكونه منكرة (نحو)
أوأطعمام في يوم ذى مسغبة
يتمها) أى أن يطعم بها
(و) اعماله مقرونا (بأل
شاذ) لبعده عن مشابهة
الفعل باقرانه بأل (نحو)
قوله

(عجبت من الرزق المسبى الهه)
ينصب المسبى ورفع الهه
بالرزق الذى هو مصدر
وعورض بأن الانساقفة
كالتعريف بأل لانه لا بعدهما
المصدر عن الفعل وأجيب
بأنهما متأخرة عنه فهو قبلها
واقع موقع الفعل بخلاف
المقرون بأل (تمة) يجوز
في تابع الفاعل المجزور
بالمصدر كعجبت من ضرب
زيد الظريف الجر حلا على
على اللفظ والرفع حلا على
الحل وفي تابع المفعول
كأعجبتني أكل اللحم والخبز
الجر أيضا على اللفظ
والنصب على الحل ان قدر
المصدر بأن وفعل الفاعل

استقال ما في ذمتهم من فرض العين فإذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول
من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خذوه من حج المستطيع لا عموم
حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أوجب لان حامله ان الله على الناس أن يكون
البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لانه ينبغي أن يتقدر الجواب
هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل
فيما بعده الخ) أى فتمكون حينئذ كالمثون في انه يرفع وينصب وبه ذائمت المصدر
المضاف خمسة أحوال وهذا ككاه في مصدر الفعل التعدى بواحد فان كان
مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان إضافة الى فاعله وإضافة الى طرف متسع فيه
كأعجبتني قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد أو ممتدلاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه
كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا يشبه
الفعل فلا يظهر أن يقال لان التمسك كبير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن
اعمال المثون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحوام القرآن أى من أن قرئ
قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب اعنى الرفع بالمصدر المثون والمستعمل
كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر
على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ماذ كرت انتهى وقال المصنف فى
حواشى الالفية اعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المثون وأما
ذوأل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول، يخص ان عمل المصدر فى الفاعل
ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) مصدر بيت هجره * ولترك بعض
الصالحين فقيرا * (قوله فى توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل فى جميع
التوابع وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله)
الجر حلا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيدته فى التسهيل بما اذا
لم يمنع مانع قال الدمامي سنى كفى أعجبتني أكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدى
الى العطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه
فى باب النقص (قوله والرفع حلا على المحل) على هذا حل ابن مالك قراءة الحسن
أولئك علمهم لعنة والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث
أمر بقتل الأبر وذا الطفيتين وأنشد سيبويه

بالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على سعاد من جار

(قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذكرا الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان
وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع
نائب الفاعل ويقدير بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه

جمهور البصريين ومشي عليه في التسهيل ومنه بعضهم لما فيه من الالباس لانه
يتبادر من صيغة المصدر انه من المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله
ملازم للبناء للفاعل كز كم فيجوز أعجبني ز كام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدرى
موصول بفعل مبنى للفاعل نحو يعجبني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله
تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحل
في جواز الاتباع على المحل هذا خلافا وحكاية في اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه هنا
وليس كذلك فانما يجوز من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أشهر عاملا
كافي الباب الرابع من معنى اللبيب

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

(قوله ولو متني أو جمعه) كقول عنزة * والناذر ين اذا لم اتهم مادمي * قدمي
منهوب بالناذر ين وهو ما تنبيه ناذر بالذال المعجمة وقوله تعالى والذاكرين الله
كثيرا فان قلت لم تمنع التنبيه والجمع كما منع التصغير والوصف بجماع الاختصاص
بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم تطرق الخلل الى صيغة مفردة
من حيث ذاتها بالخاق علامتي التنبيه والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل
تحققه صورة علامة التنبيه والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتنامل
(قوله لمن قام به) أي لذات مقام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لان
ما جهل أمره يدكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل
(قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها
الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضار به معناه شيء ثبت له
الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث
كافي الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاسمي اذا الصفوى وهذا يخاف
ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق هلى أكثر من ثبوت
الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني
فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر
على الوضع فليتنامل وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للحدود وغيره وقوله من
قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق
من قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع ان قام به مع زيادة وقوله على معنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

(و) الثالث منها (اسم
الفاعل) ولو متني أو جمعه
وهو ما اشتق من مصدر
فعل لمن قام به على معنى
الحدوث

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومعديا وانما جعل (٢٢٢) مشايمة للمضارع في الزنة والتذكير

والثاني دلالة على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تنبيه لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) إشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميماء وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغروا ووصف لم يعمل لما يقته الفعل حينئذ اذا تصغروا ووصف من خصائص الأسماء فان لم يصغروا لم يوصف (فان كان) مقرونا (بال) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أي ماضيا وحالا ومستقبلا معقدا أو غير معقد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق العمل أن يكون فعلا كفاء الضارب زيد أمس أو الآن أو غدا (أو) كان (مجردا) منها (بشرطين) لا بد منهما لجهة عمله في المنصوب (كونه) حالا أو مستقبالا الخ فحق مشايمة للمضارع (واعتمادا) ولو تقدير (على نفي) نحو ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو ضارب زيد بكذا الآن أو غدا وهن خالدين أم مكرمه أي أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو ضارب خالدا الآن أو غدا

خرج بما قبله (قوله ويعمل عمل فعله) لأن اسم الفاعل نحو زاضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معمله المؤخر وهذا يجوز به ذلك نحو وما ربك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن متنى لا يعمل في متقدم تقول هذا ضارب زيد أو تاركه ولا يجوز هذا زيدا ضارب وتاركه لأن الفعل لا يصلح هذا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاءني رجلان ضارب عمرا وتاركه (قوله ثم انه ان صغروا ووصف لم يعمل) قال المصنف في حواشي الألفية فاقالت فبايا لكم تمنعون اعمال المصغر وقد حكى أظني من تحلا وسوير افر من خالفت ما أحسن قول أبي الطيب

وشر ما قصته راحتي قنص * شهب البراة سواء فيه والرخم

يعني أن الظرف وعديله يستوي اعمال القوي والضعيف في العمل فهم افعال في عمل المصغر في غيرهما فان قلت فكيف أيضا منعوا اعمال الموصوف وقد أجاز الكسائي أنازيدا ضارب أي ضارب وقال الشاعر

اذا فاء خطباء فرخين رجعت * ذكرت سلمى في الخياط المزابل

قلت الأول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتاج به وأوله أن مالك على أن أبا خبرنا وليس بشئ لأن ايا لا ينفذ موصوفها الاشياء مسموعا لانهم لم تكن ثم كانت الصفات والثاني قالوا بتقدير قدمت فرخين وقالوا أيضا لاجل مخالفتهم الاخفش اذار رجعت فيبقى التقدير اذار رجعت فاء خطباء قدمت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامر ان ارتكاب الابتداء في فاء بدأ ما عمل له فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر قدمت فرخين لانه يزيل ارتباها رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبدية للعقود ما هو على طريق الاستئناف وفي التصريح ان الكسائي حالب في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ووصف ولو بعد العمل وان الكسائي يحيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال أجاز الكسائي أنازيدا ضارب أي ضارب دون أنازيدا ضارب أي ضارب زيد افعوله دون كذا يقتضي انه لا يجوز اعماله الا اذا ووصف بهذا العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافق بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعد الاقبلها (قوله لا بد منها لجهة عمله في المنصوب) أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول صرح به غيره وان يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضمرا لا بخلاف

كما قال ابن عصفور بل كن رديان ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عنه في المظهر
وطاهرا على طاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جني والشلوطين وأكثر
المتأخرين انه لا يرفعون وأما الثاني ففي المغنى ان الإظهاران الجمهو ومنعوا قائم
الزبدان لغوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام
لأقوات شرط وهو الاعتماد وعلى ذلك يامرين ثانياً ما استتراط الاعتماد
وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو لاداء في المنصوب لا لاطلاق
العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبو أمس وانهم لم يشترطوا الصحة نحو
أقائم لزيد ان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما
يأتي بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل لرفع قد بر (قوله ومختلف ألوانه) أي
صنف أشار الى أن الاعتماد على المقدركا اعتماد على المفوظ به لكنه جعل الاعتماد
في الآية على الخبر عنه لمقتضى التصريح بانها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر
وكلاهما صحيح والنظري لا يرجح منه ما لان الموصوف المحذوف في الاصل مخبر
عنه وبحسب الظاهر لخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو
يا طالع ارجلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه
كلام لا فية لان حرف النداء يعده من الفعل لكنه ليس في الافية ادعاء ان النداء
مستوعب ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك سادق بأن المستوعب الاعتماد
على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافة الى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر
لهي أنا كئن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما
الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما داه أمره شمل
اذ لا يضاف اليه مرتين ولا يصح اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز الـ بر في نصبه لانه
اكتسب بالاضافة الى لا أول شهاه بحسب الاف واللام من حيث التعريف لان
الاضافة محضة وبالمنون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناطم المصحح ان نصب اسم
الفاعل بمعنى المضي غير المفعول الاول هو اقتضاء اسم الفاعل اياه ولا بد من عمله
فيه فيما على غيره من مقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجرف ووجب النصب لمكان
الضروقاته ونقض بقوله هذا ضارب اليوم زيد أمس فاهم لا يجوزونه وقين
العام في غير الأول محذوف واء تعريض أنه غير ماض في هـ الطان زيد امة نطقا
لانا ان لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قد ناه فانا ناصبه
وأوجب باوجه أحسن انما يمنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين
(قوله ولك في تابع المجرور الخ) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان شرط
الاتباع على الموضع أن يكون يحق الاصلة والاصل في الوصف المستوي لشر وط

ومختلف ألوانه أي صنف
(أو) على (موصوف) نحو
مسرت برجل ضارب عمرا
الآن أو غدا ومنه بالمال
جبل أي بارجل أو على ذي
حال كما في زيدا كبا فرسا
الآن أو غدا ثم ان وجود
هذين الشرطين لا يوجب
عمله بل تجوز اضافة الى
مفعوله وقد قرئ بالوجهين
ان الله بالغ أمره هل هن
كاشفات خسرته فان اقتضى
منه ولا آخره من نصبه نحو
أنت كما هي خال الثوب الآن
أو غدا ولك في تابع المفعول
المجرور باسم الفاعل كقضى
جاء وما لا من نهض

من كلامه أن اسم
الفاعل إذا كان بمعنى
الماضي أو لم يعتمد لم يعمل
وقد خالف في الأول الكسائي
فأجاز عمله محججا بقوله
تعالى وكلهم (باسط
ذراعيه) فباسط بمعنى
الماضي وقد عمل في ذراعيه
النصب ولا حجة له فيه لأنه
(على) إرادة (حكاية الحال)
الماضية بان يفرض ما وقع
واقعا الآن فيعبر عنه
بالمضارع بدليل أن الواو في
وكلمهم للعالم ولهذا قال
وتقامهم ولم يقل وقليتاهم
وخالف في الثاني الأخفش
فأجاز عمله (و) احتج بقوله
(خبير بنو لهب) فلا تلك ما غيا
مقالة لهبي إذا الطير مرت
ولا حجة له فيه لجواز عمله
(على التقديم والتأخير)
يجعل الوصف خيرا مقدما
ولما كان هذا المحل يلزم
منه الأخبار بالمفرد عن
الجمع قال (وتقدير خبير
كظهير) في والملائكة بعد
ذلك ظهير وفعل على زنة
المصادر كالصهيل والتعيق
والصدر يخبر به عن المفرد
والمتنبي والمجموع فاعطى

العمل أعماله لا اضافته لا لحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله
فقل لمهاة اللحم ما بين منضج * ضعيف شواء أو قد ير مجمل
وأجيب بأن الأصل أو طابخ قد ير ثم حذف المضاف وأبقى جراً مضاف إليه (قوله
الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا أن منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كعلم من
باب الانساق وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر
في التواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو رب رجل وأخيه وأى فتى هيأ أنت وجارها
واحتج لهما بأن العاطف ككأنما مقام العامل في المعطوف عليه وإنما
جازما أو رده المحجج لأن انساقه في تقدير الانفصال إذا التقدير رب رجل وأخيه
ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط
في العطف على المحل وجود المحرر الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أى ممنون
وقوله أو فعل أمادض أو مضارع وانما هو الوصف أرجح لانه مطابق للذكر
ولأن حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب بانما هو مذكر
جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرر وإذا لم يكن عاملا وان كان كلام
الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ما وقع واقعا الآن) قيل وإنما بفعل
ذلك في الماضي المنعرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقبل
معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت
تتلفظ به إذ ذاك كقوله دعنا من تمران وردبان المقصود بحكاية الحال حكاية
المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لا يخفى
أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر أن الشرطين انما هما العمل في
المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد أو العمل المصنف في هذا
الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقا وإن حقق في المعنى خلافه فكان
ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المعنى واعلم أن
حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع انما يندرج تحت الخبر إذا اعتمد
على ما في المعنى فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل
(قوله ولو متنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحج أو تكسير وهو في التثنية وجمع
التصحج أقل سلامة نظم الواحد دفعا لجسارة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للبالغة
والتسكير) هما متغايران فالبالغة باعتبار الكيفية والتسكير باعتبار الكمية قال
الشاطبي في شرح الالفة هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام
أحدها هذا الذي ذكره والتاقي أن تأتي للبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل

كحان وكذا إذا دخلها معنى النسب نحو قوله قال فان معناه المبالغة في القول
وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كأنه يقول ذو قول أو على الباء
كأنه يقول فولى في قول فهذا ليس على معنى الفعل إلا لاجئ كائن وطمأنت ولذلك
لا تدخلها الأفعال المؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لئلا يدخلها من معنى النسب
كما لا يعمل نحو تبار والتاليف أن تأتي بغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كرم
وشرف فهو شريف وصدى فهو صدى وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا
في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل إذا لم يبدل من فاعل (قوله
الثلاثي) قيد بذلك لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال
أكثر من الاثنين بعدد وعملها حينئذ قياس على الأصح (قوله على جواز اسمها)
أي بالشرط المذكور فلا تعمل بمعنى الماضي بدون أل وزعم ابن طاهر وتليذه ابن
خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل اقوتها بالمبالغة ولأن السماع
ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لأن دلالتها على المبالغة بعدد لها
من شبه الفعل وما أوجهه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على
أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذي حوت عنه ومن ثم رد قول كثير من
الفقهاء في الظهور أنه الظاهر في نفسه المظهر لغيره فان الظهور صفة بدليل ماء
ظهوراً وهو محمول عن ظاهر وظاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبوراً
كذلك لأنه عن صابر بخلاف قطوع فإنه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولاً
فقد كرر ابن فارس أنه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلباً يقول الظهور الظاهر
في نفسه المظهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الظهور وماؤه بعد قولهم أنتوضأ بماء
الجرو فيه وجهات إلى الأرض مسجد أو ظهوراً وعن الثاني بأنه انما يتخذ فاعل
وفعول في التعبير إذا لم يكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة
التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق في ظهور وظاهر من غير جهة التعدى وكانت
الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لا فادتها ما يفيد مكرراً) هذا منى على أن
الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر أن من سألهم
لمن يكثرون السؤال سائل وسائله وان العواب سائل وسئالة وقد ردها
فقال خاص بالكثير وفاعل عام في القابل والكثير انتهى وحينئذ فهمى عن
فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الألفية اسم الفاعل دال على
الفعل كثيراً كان أو قليلاً فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثروا من وقع منه فعل ما
لكثرت من جهة وضه لا أشعاره بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة
وضه والاهامنا لا دالاً على فاعل في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثي (الى) صيغة (فعال)
بتشديد العين كضراب (أو)
فعول) يفتح الفاء كضروب
(أو مفعال) بكسر الميم
كضراب والتخويل الى
هذه الثلاثة (بكثرة) وهذا
وافق جميع البصريين
سبويه على جواز اسمها
(أو فاعل) بكسر العين
وبعد هاء كجميع (أو)
فعل) بكسر العين من غير هاء
كذر والتخويل اليها
(بقلة) وهذا منع بعضهم
اسمها وأما الكوفيون
فذهبوا إلى العمل الخمسة نظراً
إلى أن التجارى الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد
شبهها عنه وقد روي المنصوب
بعد هاء لا والهمج جواز
أعمالها حملاً على أصلها
وهو اسم الفاعل لا فادتها
ما يفيد مكرراً ولورود
السماع به (نحو) ما حكاه

سبويه

(أما العسل فأنشرب) بنصب العسل وأنه الخاربوا تكها وقوله (٢١٨) إن الله غفور ذو ذنوب العاصين وإن الله

جميع دطاء من دعاء وقوله
أتاني أنهم فرقون عرنى
والمشهور أن هذه الامثلة
لا تتفاوت في المبالغة (و)
الطامس منها (اسم المفعول)
ولو منه نى أو محجوعا وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن
وقع عليه ومنزل له بقوله
(كفر وب ومكرم) إشارة
إلى أنه يصاغ من الثلاثى على
زنة مفعول ومن غيره على
زنة المضارع جميع مضمومة
فى أوله وفتح ما قبل آخره ولا
يصاغ من اللازم إلا بعد أن
يمتد بحرف الجر إذا ليس
له مفعول كمرور به أو
بهم أو بهم أو بين ولا يتنى
حينئذ ولا يجمع كالنفع
بخلاف المصوغ من الممتد
(و يعمل عمل فعله) المبني
للمفعول فيرفع نائب الفاعل
تقول زيد مضروب عبده كما
تقول ضرب عبده وما سواه
بما يتعلق بالرفع أن كان
منصوبا لنظرا أو محجولا
(وهما) أى المثال وأسم
المفعول (كسم الفاعل)
فى جميع ما اشترط فيه لجهة
عمله حتى فى عدم التصغير
والوصف ولك فى اسم المفعول
خاصة اضافته الى مرفوع معنى اذا قول الاسناد الى ضمير مرفوعه مضروب العبد

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثلى قتيبن ان كل واحد منهما بديل من فاعل فى المعنى
(قوله أما العسل فأنشرب) فيه دليل على جواز تقديم مفعولها (قوله أنه الخارب
بوائسكها) مخار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحرو البوائسك جمع بئسكوهى السهينة
الحسنة من النوق (قوله وقوله أتاني أنهم الخ) صدر بيت لزيد الخليل عجزه
* جحاش الكرمين لهم فديد * والشاهد فى نصب مرفوعى فرقون جمع
غرق بالزاي مبالغة فى مازق وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه
و بجامى عنه وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبره بئسكوهى المحذوف
أى هم جحاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والتقدير التصويت
وفى الكلام تشبيه بابسكوهى لاء القوم بالجحاش السكائين فى هذا الموضع أو استعارة
على الخلاف فى نحوه (قوله والمشهور أن هذه الامثلة الخ) ذكر الحريرى
أن العرب بنوا لمن فعل مرة فعلا كقتل وضار بولس كرر الفعل فعلا
كقتل وقتل لمن بالغ فى الفعل وكان قويا عليه ففعولا نحو صبور ومن اعتاد
الفعل مفعولا كما مرأة مذكار أو ميناب أو عقاب اذا كان عادتها أن تلد
الذكور أو الاناث أو نوبة كذا أو نوبة كذا ومن كان آلة للفعل وعدة مفعولا وكتب
عليه ابن برى هذا الذى ذكره سيبويه فعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك
مفعولا كلها بمعنى واحد نحو ضرب وضرب وضرب

اسم المفعول

(قوله لمن وقع عليه) أى لذات تام من حيث وقوع الفعل عليه مضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب وفى التعبير عن ماضى فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما
عدا الحدود (قوله فى جميع ما اشترط فيه لجهة عمله) أى النصب على ما مر وكان
الظاهر أن يقول فى أنهما اذا كانا بالعملا مطلقا والافعال شروط المتقدمة (قوله
ولكن فى اسم المفعول خاصة) يريدان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فإنه خالفه فى
هذا الحكم وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب
أبيه زيد إلا أنه اضافة الشئ الى نفسه اذ كان مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل
فى اسم المفعول أن يجرى مجراه فى أنه لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اذا
تعدى الى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح اذ لا يتصور فى غير الممتد
الاضافة والممتد لا كثرطاب بمعناه لا نصب فيكون معنى العلاج باقية فيه وشرط
اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويتناسى فيه العلاج وان لم

بذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لا كثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم
 يذكر غيره يكون سببها فلا يظهر له عمل في ثنى الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز
 فيه مجاز فيها والمراد انه انفراد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والافهم
 الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه بفتح واعلم أن ابن
 مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافة لمرفوعه ان كان
 من قاصر اتفاقا ومن متعدد لواحد على خلاف أما اذا كان متعديا لا كثر من واحد
 فالطاقة قوا انه لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على
 الواحد والظاهر انه يصير حيفته صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح
 في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعل اذا أريد به الثبوت
 وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة
 على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة لم يعتبر وان تعريفه الدلالة
 على حدوث وان وقع للخصف في ذلك ما فيه خفاء فهو وار دل على الثبوت لا يصير
 ووقع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولذا رساله حسنة في ذلك
 معت فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضر وبعبده الخ)
 مثله في شرح الالفية لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه
 ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضر وبذلك
 خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقام فان من جملة مقتضاه لا يمنع
 ان يقال فيه محمود المقاصد

الصفة المشبهة

(قوله في أمور - ستاني) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتقدير والتأنيث وغير
 ذلك بخلاف الجوامد واسم التفصيل ومن ثم لم يجز في مشيخوا ومعالجاء من الشيخ
 والعلم أن يعمل الرفع خلافا لافارسي لانه لا يفارقان التأنيث وليس جار بين
 وأجاب افارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا
 هذا مشبه للجارى لانه ثني ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبهه بجار
 انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصاله المشابهة كما يأتي (قوله واهذا
 عملت عمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به
 أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصاله (قوله ولكون مأخوذة من القاسم) أي اصاله
 أو عروضا كافي رجم ورحيم واسم الفاعل المتعدى لواحد اذا قصد به الثبوت
 وأضيف لمرفوعه على ما مر فانما لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل ضم العين

والاصل مضر وبعبده
 فوات الاسماء ثم أضفت
 وهو حيفته جار مجرى الصفة
 المشبهة (و) السادس منها
 (الصفة المشبهة باسم الفاعل
 المتعدى لواحد) في أمور
 ستاني وله زاهمت عمل
 انصب وان كان الاصل
 أن لا تعمل لما يتقيا الفعل
 بدلائلها على الثبوت
 وليكون مأخوذة من القاسم
 (وهي الصفة المصوغة) من
 فعل قاسم (الغير تفصيل
 لا فائدة) نسبة الحدث الى
 موصوفه على جهة (الثبوت)
 فاذا قلت زيد حسن فعناه
 اثبات الحسن به

ويدل على ذلك تحويل
الصفة على سبيل الاطراد
الى صيغة اسم الفاعل عند
قصد الحدوث كما قال في
حسن حاسن وفي شيق
ضائق قال تعاض وضائق به
مدرك ثم اعلم أن هذه
الصفة تشارك اسم الفاعل
في الدلالة على الحدث
وصاحبه وفي التذكير
والتأنيث والتثنية والجمع
والاعتماد على واحد مما
يمكن ان نصب هنا على
التشبيه بالفعل به بخلافه
ثبت وتميز عنه بأمرتها انما
تصاغ من اللازم دون
المتعدي وهو يصاغ منهما
ومنها أم اللزوم الحاضر
الدائم أي الماضي المستمر
دون المنقطع والمستقبل
بخلافه ومنها انما تكون غير
مجارية للأزاع في تحريكه
وسكونه وهو الغالب في
المبتدئين الثلاثي (حسن
وطريف و) مجازية نحو
(طاهر وضامر) واسم
الفعل لا يكون الا مجازيا
(و) منها انما (لا يتقدم
معمولا) المنصوب عليها
انما فرع اسم الفاعل في
الفعل بخلاف منصوبه ومن
ثم مع التعيين في

(قوله واسمها زارة) استشكل بما مر ح به أثمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية
على اكثر من التثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين افظية فعلى مجرد التثبوت وقلب
على الاستمرار والمثني في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا المعاني
لان الاصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل
الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تدل على الحوادث وفي التصريح بما يقتضي ان
تدل عليه لانه لما قال في التوضيح في باب ابدية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة
جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان
التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك
وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلالا لا اثني ذكره واهذا الطرد تحويل
الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد
بما مر) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب
آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة
تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه
انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطابق فيعارض قول
النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال
لانه من ضروريات وضعها للتبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل
ثم الاعتماد شرط فيها مطابقة على الاصح من أن الداخله عليها معرفة ومالم تكن
صلة لال ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله
ومجارية) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الرخوئري وابن
الحاجب الى انها لا تكون مجازية وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورده ابن
مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولما قيل أن يقول انضام او منطلقا
ومندوبا ونحوها مما يجري على المنار ع اسماء فاعلين قصد بها التثبوت فعومات
معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم
الفاعل (قوله لا يتقدم معمولا) أي دائما فتقوله بخلاف منصوبه أي اسم
الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل
عليه فتقول هذا زيد اضارب الا اذا كانت فيه آل وقد جاء ما ظاهره التقديم على
ما فيه آل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم
الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيد او صرحت
بضارب زيد فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو هذا غلام قاتل زيد او صرحت
بضارب زيد ومنع ذلك المبرهنا وقيد المعول بالمنصوب لانه محل التمييز

أو المرفوع والمجرور لا يتقدم فهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف إليه
 لا يتقدم على المضاف (قوله نحوز بدأنا ضاربه) أي لأن ما يعمل في المتقدم عليه
 يصح أن يفسر عاملاً ثم أنه كان الصواب أن اضارب بغير ضمير لأنه مع الضمير لا يكون
 من مسئلة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من عمله محذوفاً وهي ستأتي في كلامه
 وهذه العبارة وقعت في الاوضح هكذا فقلها غافلاً عن كونه لم يذكر في الفروق
 مسئلة الحذف وأنه أراد التقييد عليها بقوله ولهذا الخ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً
 (قوله في نحوز بدأنا وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معقدة على
 زيد يفسرها المذكرة المشتغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المشبهة لا تعمل في
 متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وجسن خبره والجملة
 خبر زيد كما امتنع أن يقال وجهه الاب زيد حسن بنصب الوجه (قوله أي اسمها ظاهراً)
 فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مرفوعاً كما في قوله حسن الوجه
 طلقه أنت وفي الحرب كالح مكفهر قال المصنف في الحواشي عند قول الافية وكونه
 ذاتية وجب فيه نظراً فأن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً أو الضمير يذكره
 النحاة في مقابلة السببي قال الصمري الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف
 وما كان من مبهمة ويحتمل أن يقال احترز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير
 لأنه ليس باجنبي وقد أشار إلى هذا من قال يعمل في السببي دون الاجنبي انتهى
 فكان ينبغي للشارح أن يعمم في السببي ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على
 اشرح لقوله الآتي والمراد بمعمولها الخ وعملها في المرفوع ليس بحق الشبهة لأننا
 نقول ذلك بالنسبة لتقديمه علم أو عدم اشتراط الاعتماد أو بالنسبة لاشتراط
 كونه سببياً فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسناً
 نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على
 تقسيم عملها إلى عمتنع وقبح وضعيف وهذا البحث ثمة تأتي نعم يرد أنها تعمل
 في الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي (قوله ما عملها فيه بحق الشبهة)
 وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك
 أن مرفوعها لا يشترط أن يكون سببياً وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الافية
 والرني وعبارة الرني تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخرها ضمير
 صاحب النحو برجل طبيب في داره نومة وكذا إذا اعتقدت على حرف الاستفهام نحو
 أحسن الزيدان وما تبيع العمران فأنما الإصاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه
 انتهى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذي أسلفناه لأن ذلك يفرض في غير
 هذه الأمثلة تدبر (قوله ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال

نحوز بدأنا ضاربه وامتنع
 في نحوز بدأنا وجهه
 (و) منها أن معمولها
 (لا يكون أجنبياً) بل سببياً
 أي اسمها ظاهراً متصلاً
 بضمير موصوفها ولو تقديرها
 كما في نحوز بدأنا وجهه
 أي منه فلا يقال زيد حسن
 عمراً كما يقال زيد ضارب
 عمراً لأنهما مأخوذة من
 فعل لازم وقد جرت على
 الاسم فلا تقيده حتى حيث لا
 ضميره أو سببيه كما في اسم
 الفاعل اللازم والمراد
 بمعمولها ما عملها فيه بحق
 الشبهة ولا يرد ذلك فرج
 إذ عملها في الطرف وعدله
 لما فيها من معنى المفعول
 ومنها أن معمولها مشبه
 بالمفعول به

ليكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يرعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل
الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدن والرجل مريح سديو به بأن ذلك ممتنع وأنه لم
يسمع وأجازة القراء هذا في موضع الرفع وأما في موضع النصب فهو حسن الوجه
والبدن فمنه وكلهم على أنه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز أن يختلفوا في
تأويله ف قيل على الموضع وقيل بانتمار عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجهه لأن
أن أضمرت فعلا فاعل لا يشبهه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف
اسم الفاعل ونحو قوله وغيره الصفة وقضية أن معه ولها يجوز أن يوصف ونص
الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وإن استشكل في المعنى بالحدث في صفة
الديال أغور عينه المعنى لأنه يمكن أن يكون شاذاً ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي
للشارح أن يذكر أولاً فيما امتازت به أن معمولها لا يبيع بالصفة المشعر بأنه يبيع
بغيرها ثم يذكر أن التابع لا يرعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو طرفاً) قال أبو حيان
ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها امر فوعا ومنه ما ينبغي
مفتحة لهم الأبواب انتهى وكنه أراد أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله
وانما لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال
الارشاف ثم المعمول إما أن يكون مضمراً أو ظاهراً أن كان مضمراً امر فوعا استتروا
الصفة أو غير مرفوع وباشرة الصفة خالية من آل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير
مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز القراء التنوين والنصب فتقول جميل اياه
أو ينصب بها ضمير غيره فالنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس
وجوهاً وأنضروهم وما لا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوه أو مرفوعة بال
وهي متصرفة في الأصل نحو الحسن الوجه الجميلة في هذا الضمير خلاف قيل في
موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب أعراب الصفة في نحو
الحسن وجهها الجميلة الهاء في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه الجميلة الضمير
يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الأصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه
الأحمر فالضمير في موضع نصب عند سديو به ويظهر من كلام القراء ترجيح النصب
على الجر وعن المبرد الجر وإن لم تقترب بال نحو رأيت رجلاً حسن الوجه أحمر تعين
الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يحرف فيه أحسن القدماء
النصب إلا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر أن النصب إذا قصدت الإضافة
قلت مررت برجل أحمر الوجه الأصفر وإن لم تقصد الإضافة قلت لا أسفره (قوله
ولا تعرف بالإضافة دائماً) أي واسم الفاعل قد تعرف بالإضافة إذا كان بمعنى
الماضي أو أريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يرعى له محل بالعطف
وغيره ولا يفصل بينهما
بقايل ولو طرفاً وأنها
لا تعمل محذوفة ولا تنصب
الضمير ولا تعرف بالإضافة
دائماً

الجامعي وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضى وغيره كشر وح التعمه بل بدلا لتمام على الاستقرار بل ومع قول التوسيع ان اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الاضافة لفظية لان دلالة على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فلا تامة على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضى في باب الصفة المشبهة (قوله وانما أثبت بالالف) أى كما أثبت بالياء وما اسم الفاعل فلا يثبت الا بالياء (قوله من غير ضعف ولا قلة) أى بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة فتجوز يد كتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة (قوله حرف تعريف) أى على الاصح وبقي عليه مما عتاز به ما ذكره المصنف في الحواشي وهو مبنى على هذا الأخير وهو انه لا يجوز انما وجها ولا الحسنوا وجهها يحذف النون مع النصب للتعصير وذلك فيما عزم بعض المغاربة وقال ومن جاز ذلك فهو مخطئ لانه لا يسمع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول والصفة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل لان الفعل لا يشبهه وطاهر كلام سيدويه جواز ذلك (قوله أو على الابدال) أى يدل بعض من كل ويرده حكاية القراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برب رجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو على النارسي (قوله أى تشبها) فلا ينافي ان الصحيح ان العامل للخفض المضاف لا الانضافة ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد الخ) محله اذا كانت الصفة مفردة اذا التثنية والمجموعة تجوز اضافة الى ما ذكره اصول الفوائد من التخفيف يحذف النون وفي الرضى بعد ان وجه الامتناع في الصور الاربع ما ذكره وما منى المثني والمجموعة نحووا الحسنوا وجهها واوا الحسنوا وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيدويه ان يكون على قبح كفاي حسن وجهه على ما يجي من الخلاف (قوله كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الأصل بالرجل الحسن وجهه أو وجهه أيه فيكون المضاف فيها مضافا لضمير آل أو مضاف لضمير آل اذا لا يتعين أن يكون الأصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التمهيد على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه ان كان قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

غير ضعف ولا قلة في الكلام وأن آل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله (و) لعمولها بالنسبة لعمولها فيه ثلاث حالات احدها أن (يرفع على الفاعلية) باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الابدال) عند بعضهم من الضمير فيها (و) ثانيها أن (ينصب على التمييز أو) على (التشبيه بالمفعول) به ان كان مذكرا كزيد حسن وجهها أو عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه وهذا قال (والثاني متعين في المعرفة) ثالثها أن (يخفض بالانضافة) أى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجهه أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجهه أب أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو مضاف لضميره كالحسن وجهه أيه لا امتناع

اضافة ما فيه آل لشي من ذلك واذا خفض المفعول بالاضافة فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع الا لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذا الصفة عن مرفوعها في المعنى وغيره موصوفها وراعى أن الصور الحاصلة من الصفة وعمولها

في صفة فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم
 لولم تضاف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحبيب وجهه اذ العود الى
 ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذ رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن
 افرادها وتذكيرها واضدادهما) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وتزيد
 أنهي صورها بعضها م بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا
 ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر انهم يجمع (قوله فالتجميع أربع صور) ضابطها
 أن ترفع الصفة مطابقة للمذكورة وتحت هذا الأربع صور حسن وجه وجهه الاب الحسن
 كذلك وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال اقيام السببية في المعنى مقام وجودها
 في اللفظ لان المراد من الحسن وجه الحسن وجه له وأوردناهم عدوا في أمثلة الحسن
 الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بجمع انتفاء السببية في
 اللفظ لان ال قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعند ذلك من الحسن بناء على رأيهم
 وان مشي ابن الناطم والمصنف في باب الاضافة على ان كلام من الرفع والنصب في باب
 مررت بالرجل الحسن الوجه فيجب وان في الجرح تخلصا من ذلك فانه مبني على رأي
 البصريين كما أن هذه الصورة فيهما مبني على ان معهما ما مطلقا لا يكون اجنبيا
 ولو مرفوعا وتدمر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة
 المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالاولى نحو
 حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه
 أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعيف ان في
 النصب اجزاء الوصف القاصر مجرى المتعدي وبهذا عبر عنه المصنف في باب
 الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا
 الضعيف بكونها نكرة وأجاب الشهاب في حواشي الاشعري بان في الصفة المعرفة
 اعتمادا على ال وان كانت معرفة لاموصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك
 القول كنه منافع لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع
 والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منها انتهى
 وأقول الاعتماد على ال لا يدخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في
 عمل الرفع ان قبل ان ال موصولة لانها حينئذ لا تحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على
 غيرها وفي الجرح شبهة اضافة الشيء الى نفسه وأوردناهم عدوا من صور
 الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه بالجرح في ذلك شبهة اضافة
 الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في صورتين ههنا العدول الى الرفع
 ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها
 وتذكيرها واضدادها
 ست وثلاثون صورة لان
 الصفة اما نكرة او معرفة
 وهي اما رافعة او ناسبة او
 جارية فهذه ست حالات من
 ضرب اثنين في ثلاثة
 ومعها ما له أيضا ست
 حالات لانه اما بال كالوجه
 أو مضافي لما فيه ال كوجه
 الاب أو للضمير كوجهه أو
 مضاف لمضاف للضمير كوجه
 أبيه أو مجرد من ال والاضافة
 كوجه أو مضاف للمجرد
 منها كوجه أب فالصور
 ست وثلاثون صورة من
 ضرب ست في مثلها الممتنع
 منها الاربع التي استثنيت
 والبقية جائزة الا أن فيها قبيحا
 وضعيفا وحسنا فالقبح
 أربع صور والضعيف ست
 والباقي حسن

وأخره لان عمله في الموضع
الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه (وهو الصفة الدالة
على المشاركة والزيادة)
لصاحبها على غيره في أصل
الفعل وشرط التفضيل أن
يكون على وزن أفضل سواء
صاغ من فعل لازم
(كأكرم) أم من متعدّد
كأضرب وأعلم ولا يرد خسر
وشرفانها للتفضيل لان
أصلها الأخير وأشرف خففاً
بالحذف لكثرة الاستعمال
وربما جاء على القياس وأما
قوله * وحبشي إلى الإنسان
مأمنها * فضرورة ولا يصاغ إلا
بما صاغ منه فعل التعجب
كأبغى في بابه (ويستعمل
بمن) ولو تقدير اجارة للفضل
عليه اذا جرد من آل والاضافة
تحوّلنا أكثر من ذلك مالا
وأعز نفرا وهي لا تتعداه
الغاية ارتفاعاً وانحطاطاً أو
للمجاورة ولا يفسد بينهما
وبين مجرورها بأجنبي ولا
يجوز تقديمه معها على اسم
التفضيل إلا ان يكون اسم
استفهام أو مضافاً إلى
استفهام فيجب حينئذ
كمن أنت أفضل ومن غلام
من أنت أجمل

التصديق وفي الأولين العبدول إلى الرفع بناء على أن ال قائمة مقام الاضافة إلى
الضمير وبالجملة والمقام لا يتخلو عن الاشياء (قوله وبيان ذلك يطلب من
المبسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع
غاية التحرير والاتقان

اسم التفضيل

قال المصنف في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بأفعال الزيادة لانه قديني بما
لا تفضيل فيه نحو أبطل وأجهل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة في الاصطلاح
صارت اسماء لادال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهم لم
يستقروا من فعل خواف افظهما فعلى هذا فمما شذوذ ان حذف الهمزة وكونهما
لا فعل لهما (قوله وربما جاء على القياس) كقوله * بلال خيرا الناس وابن الأخير
(قوله ولو تقدير) أي للعلم بها كقوله وأعز نفرا (قوله ارتفاعاً) في نحو أفضل منه (قوله
وانحطاطاً) في نحو شر منه وهذا قول سيبويه والمبرد إلا أن سيبويه أشار إلى انهما
ذلك تفيد معنى التبعض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وأبطل
ابن مالك افادتها التبعض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاماً
فحواله أعظم من كل عظيم والابتداء به لا يقع بعدها إلى وسبقه إلى ذلك ابن ولاد
قال المرادى وليس بالازم لان الانتهاء قديرك الاخبار به لا يكونه لا يعلم اولاً كونه
لا يتعد الاخبار به ويصير ذلك ابلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل
الانتهاء (قوله وللمجاورة) هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل
زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمراً في الفضل (قوله كمن أنت أفضل)
كذا مثل ابن مالك في الالفية ومثل المصنف في التوضيح قوله أنت من أفضل قال
شارحه وتثبيل الموضع أحسن لما في تثبيل الناطم من الفصل بين العامل ومعموله
بأجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه
لا يفسد بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهم ما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تثبيل
الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لان ذلك انما يمنع بالنسبة إلى العامل
فقط اه وفي قوله انما يمنع الخ نظر من وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي
الصدر مع عمله لفظاً فيه نحو صبيحة أي يوم سفرك ونحو ذلك إلا ان يقال الصدارة
في سورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم سر حوافي
صور يمنع تقديم معمول ذي الصدر لئلا يخرج عن صدارته من ذلك خبر ما النافية

(ومضافا لتكرره) مطابقة

للفضل وجوبا (فيقر
ويذكر) في هذه الحالة
وكذا في التي قبلها وجوبا
وان كان الفضل بخلاف
ذلك فتقول في الحالة الاولى
زيد اوهنا والزيدان
والهندان او الزيدون او
الهندات افضل من عمرو
واما قوله

كان صغيرا وكبرى من
فراعهما فاما الحسن اولم
يقصده حقيقة المفاضلة وفي
التأنيذ افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال
وهذا افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نساء واما قوله تعالى
ولا تكونوا اول كافرية
فالتعديراول فريق كافرا
ولا يكن كل منكم اول
كافرا (و) يتعمد مفرنا
(بال فيطابق) وجوبا
موصوفه افرادا وتذكيرا
وفرعهم فاقول زيدا افضل
والزيدان الافضل لان
والزيدون الافضلون او
الافاضل وهذا افضل
والهندان الفضليان
والهندات الفضليات
او الفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه
يتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا بالماضي او ما هو واحد
او كان جملة واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان آخر
معمول افعل عنه ومعمل العامل الضعيف وهو افعل في ما قبله ان قدم ويرجح ابن
مالك التقديم بحافظة على منصب ماله الصدر لان التقديم معمول افعل عهد كما اشار
له بقوله ولدي اخبار التقديم نزار وردا وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقائه
المحذوران كما لا يخفى لم يكن فيه السلامة من الفصل بين افعل ومعموله بالاجنبى
وقد يقال ان افعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهلا قد باع على الكبد او تكون
الصدارة سر لا افعل من معموله الا ان يقال تلك المراية خاصة بالاضافة وقد دفع
هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال عن افضل انت ولا يلزم على ذلك شئ وهو
المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شك ان افعل مع معموله مفرد لا جملة
ليقال يكفي صدره في جملة نحو زيدان داره بقى ما اذا كان الاستفهام بالهـ مـزة
نحو ان زيدا انت افضل فهل يجب التقديم ايضا ويجه ان يقال ان اريدا الاستفهام
عن الفضل عليه وجب التقديم فقد قرر في المعاني ان المسئول عنه بالهـ مـزة هو
ما يلها فيجب التقديم ليسكون المسئول عنه والذي ولها وان اريدا الاستفهام عن
الفضل وجب التأخير فتقول انت افضل من زيد ايها المسئول عنه وفاء بالقاعدة
(قوله ومضافا لتكرره مطابقة الخ) لان تكون التكررة المضاف اليها افعل الامن
جنس ما ذكرنا اليه افعل فلا يقال زيدا افضل امرأه لان افعل بعض ما يضاف اليه
(قوله وكذا التي قبلها) لا يظهر للفصل بكذا احكامه بل الاظهر ان يقول في هاتين
الحالتين (قوله فاما الحسن) أي حيث أنت صغير وكبرى وكان يجب أن يقول كان
اصغروا كبرياتك كبرا وكان يأتي بال أو الاضافة ولا يأتي بمن (قوله ولم يقصد
حقيقة المفاضلة) فهو كقول العروضيين فاصلة صغيرة بفاصلة كبرى وقول الفرزدق
* وأنتم ما أقام الأثم * أي لثام وهذا يدل على أن المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول
بما لا تفضل به فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المعنى وقول بعضهم
ان من زائدة وانهم مضافان على حد * بين ذراعي وجهه الاسد * يرد ان الصحيح ان
من لا تصح في الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم الخرج
التخريج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول
بعض الأئمة وقد أجاز الاخفش والكسائي وعشام زيادة من مطلقا واختاره ابن
مالك (قوله واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرية) جواب عما ردد على قوله بعد
قول المصنف ومضافا لتكرره مطابقة لافضل عليه فان التكررة في الآية مفردة

والفضل عليه مير الجمع وأجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الافراد مع جمعية مقبل
المضاف فلا ترد الآية عطف ثنقال وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

• وإياهم طعموا فألأم طاعم • وإياهم جاعوا فشر جياع

قال وانما جاز الوجهان مع التثنية لانه وافعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به
والفعل ومن اذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو
حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل أفعل تثنية نحو الزيدان
أفضل مؤمنين وأفضل مؤمنين (فائدة) قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه
السلام وقيل للقرآن وهو ما أنزل وقيل التوراة وهو ما معكم انتهى فان
قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل
الكتاب قال المصنف في حواشي الالفية قد ترجع هذا ان الضمير للمعكم هذا وورد
أيضا على وجوب المطابقة في المضاف لشكره قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين
وأجيب بأن الانسان هنا عام وال فيه للجنس فعاد الضمير في ردناه الى لفظه وجمع
سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لمعرفة فوجهان)
لا تكون المعرفة لبعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف
أحسن اخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب وخالف في ذلك ابن
مصفور وقال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف وال لازم تفضيل الشيء على نفسه قال
ولم يكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح أن يكون بعضا عند المقابلة (قوله وهو الغائب)
أوجب ذلك ابن السراج وأكبر غيره مضاف بل مفعول ثان ومجرمها مفعول أول
منه وجوب لا مجرور وانما يلزم الافراد ولتذكير في أكبر لانه غير تفضيل فهو مثل
وأنتم ما أقام الأنمو له محسن وهو شبهه بمضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاجود
المطابقة ورد على صاحب الفصح وقال كان الاولى أن يقال فيها من لانه الإفصح
كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والاشع) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك
ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشع لقب عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه لقب بذلك لشدة كانت بجبينه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا • منابر كض الجياذ في السدف

فاستعمل بمن مع الانشاق وقوله

ولست بالاكثر منهم حمى • وانما العزة للكار

فاستعمل بمن مع ال فسادان أو مؤولان فانظر المعنى في الباب الثالث فانه تكلم على
البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب
الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلام معنى ولم يضاف غيره (قوله على

(ومضافا لمعرفة فوجهان)
اي المطابقة اجراء له مجرى
المعرف بال نحووا ككبر
مجرمها وعدمها وهو الغائب
اجراء له مجرى المجرد نحو
ولتجدنهم احرص الناس
نعم ان استعمل أفعل لغیر
تفضيل وجبت المطابقة
تقولهم الناقص والاشع
أعد لابني مروان أي
عادلاهم اذ ليس فيهم عادل
غيره ما حتى يقصد التفضيل
ولا يقام على ذلك خسلافا
للبرد في هذه الحالة والثنين
فيلها لا يستعمل بمن واعلم
أنه ينصب التمييز والحال
والظرف (ولا ينصب)
المفعول له ولا معه ولا المطلق
ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اى سواء
كان ظاهرا أم غيره بل يصل
اليه باللام كزيد ادعى لاعم
وأبدل للمعروف او بالباء
كخالد اعرف بالخصو
واجعل بالفقه فان كان فعله
يتعدى لاثنتين نصبت الآخر
بفعل مقدر كزيد اكنى
للفقراء الثياب اى يكسوهم
الثياب وأجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المصنف في
حواشي التسهيل عن ابن
مسعود وبعضهم ان اول
جاء لا تفضيل فيه قال
الماميني وهذا الراى
حسن فينصب حين
التأويل كما انه يضاف حيث
الى ما ليس بهضمه فيجوز
حكم النصب والجر على
طريقة واحدة كما انه اذا
حل الفعل محل رفع الظاهر
قد استقبلنا لك ان ما في
الشرح من حكاية الاجماع
على منع عمله فيه منظور فيه
ويرفع الضمير المستتر في كل
لغة (ولا يرفع في الغالب)
اسما (ظاهرا) وضميرا
منفصلا لكونه ليس له ضمير
بمعناه (الافى مسئلة السكحل)
فانه يرفع ذلك اجماعا لانه
يصح وقوع فعل بمعناه
وقوعه وشايطها

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليس بهضمه) اى مع كون المضاف
معرفة (قوله اى ما في الشرح الخ) عبارة اشرح واجمع على انه لا ينصب المفعول
به وله مذاقوا في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من ينزل عرسيه انما وابت
منصوبة باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان الفعل بعض ما يضاف اليه
فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اى يعلم من
يضل انتهت (قوله ولا ضمير انه مفعلا) يكرر ادخاله في كلام المصنف بأن يزيد باظهار
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال المبرزين مالك فصع رفعه
الظاهر كما صرح اسم الفاعل بمعنى الماضى في صلة الالف واللام واعتراض بأن
ال الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفع الظاهر بما قبله
للفعل ذكره ابن مالك وناقش في ذلك أبو حيان لان النفي في صورة اسم التفضيل
منصب على الزيادة في عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالساواة وتقصاها عن
عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهى تصدق بشيئين الزيادة
والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالامتثال في الصورة الاولى النقصان وفي
الثانية ثبات الزيادة لثاني قضا على التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل
وقوع موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع الفعل التفضيل للسببي نحو ما رأيت رجلا
أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل لانه يصح في
ذلك وقوع الفعل موقع أفعل قات أجاب المبرزين مالك بان المعتبر في المطراد رفع
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيد فائدة وقد
أورد ليس كذلك الا ترى انك لم قات ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة فأنبت موضع
أحسن بمضارع حسن فأتت الدلالة على التفضيل أو قات ما رأيت رجلا يحسنه
أبوه فأنبت بمضارع حسنة اذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذى يبنى
منه أحسن وفأت الدلالة على الغريزة المستفاد من أفعل التفضيل ولورمت
أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو
رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد فأنك لو جعلت فيه يحسن
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه السكحل كحسنة في عين زيد أو يحسن
في عينه السكحل كخلا في عين زيد فأتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى
الغريزة في الثاني انتهى والحمد لله ان قوله في صدر الجواب الذى يبنى منه شرط
وقوله مفيد فائدة شرط آخر فخرج بالا قول أن يتيم مقام أحسن في المثال يحسنه
اى يغلبه في الحسن وفي الثاني ان يأتي يحسن قال المصنف في الحواشي قال لى
طالب بعد ما قررت له هذا الموضوع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسن

أحسن مع النقي بمعنى حسن وثلاثها أن يجعل أحسن قبل تسلط النقي عليه مجرودا
 عن الزيادة عرفا لأن نقي الزيادة لا يلائم المدح فبقى أصل الحسن وتوجه النقي إلى
 حسن رجل مقبلا إلى حسن زيدا ما بالساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه
 لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلا حسن في عينه السكحل ~~حسنه~~ في
 عين زيد فأتى في المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن
 يقصد بـ ~~دني~~ في المساواة نقي الزيادة أيضا لأن في الزائد على شيء ما بساوية مع زيادة
 فيه مع أن يقصد به عرفا نقي المساوى مطلقا ولو في ضمن الزائد فأتى في الزائد أيضا
 فتحصل من جميع ذلك أن حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كمال
 المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنقي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
 في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جازا كما جاز
 في المثال المذكور فلتأفرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
 متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن ~~يكون~~ المفضل والمفضل عليه فيه
 مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنقي زال بالسكينة
 ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد
 فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن
 يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برتبة لأن به
 يتضح الحال ويزول الاشكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك
 قال الشمس ابن الصانع وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية
 والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فإن أراد بدر الدين بالأجنبي نقي السبي
 الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه
 أبوه فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لسكن هذا القيد كان
 منتهى منه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وإن أراد به نقي السبي الذي
 للموصوف فيه تعالى ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل
 كلام الشيخ أبي عمرو عليه وإن يكون أجنبيا بالمعنى الأول ليخرج رجلا أحسن منه
 أبوه لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين)
 قال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
 بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كل عينه من
 كل عين زيد فأنهم ماختلفوا بالذات بخلاف السكحل المحوطة مطقة المقيد تارة بهذا
 وتارة بذلك فإنه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولتلايق على ما هو الأصل في اسم
 التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراج

ومرفوعه أجنبيا مفضلا
 على نفسه باعتبارين نحو ما
 رأيت رجلا أحسن في عينه
 السكحل منه في عين زيد وبه
 عرفت المسئلة بمسئلة السكحل

في التفسير بالثاني كما ستضع فائده انتهى ولما شار بقوله كما ستضع فائده الى
ما قدمناه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم ان رفع أفعل الظاهر
على ما هو المختار شروط بالشروط السابقة لكن هذا الفعل من أول فعل في
جميع ما سمعنا انه لم أجد شي الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي أن يقال هذا مبني
على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل
ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا
التم عمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أبوه لانه
بني ويجمع اذ ذلك وكذا اذا اضيف الى معرفة يجوز بدأ أفضل الناس أبوه لانه يجوز
تشبيهه وجمعه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال
معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لم يقبل العلامات في بعض الاحوال انخط
عن غيره مطلقا (قوله وأفردت بالتأليف) أفردنا بذلك الشيخ نعم الدين ابن
الصائغ من أجل اعتلامه أبي حيان وسهى مؤلفه الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر
وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافي رحمه
الله أفردنا بمؤلف غير نحو ورقين سماه ترهة الامهات وذييل عليه بأخر نحو ربع
الاول سماه مرض الاسرار ولم يقيده بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل أفعل
في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظي
انما يعمل في معنوله باعتبار اقتضائه معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه
في التحقيق هو معنى مضاف الى أمرتها فيضاف العمل الى افعله لكونه محتاجا اليه
في تفهيم معناه لا سامع قال وأما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال
بالخفي على الجلي وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التقريب ولان معنى
الفعل ليس منطوق الاعراب وانما مناطه في أفعول التفضيل وفي معنوله هو المعنى
النحوي لان محل الاعراب انما هو المعاني النحوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب
ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منقيا (قوله باجنبي) وهو
المبتدأ قال الرضي ونعني به هنا مالا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي
لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والسكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من
هذا الوجه قال البدر بن مالك فان قلت وأي حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخرا
عن من فيقال ما رايت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل أو ما فيقال
ما رايت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤخر تخيلا عن فتح
اجتماعه تدعيم الضمير على تفسيره واعمال الخبر في ضمير بن السمي واحد وليس هو

وأفردت بالتأليف والاصل
ان يقع هذا الظاهر بين
ضميرين أولهما للوصف
وثانيهما للظاهر كما في المثال
وقد يحذف الضمير الثاني
وتدخل من اماعلى الظاهر
نحو من كحل عين زيد أو
محله نحو من عين زيد ولم يقع هذا
المحل نحو من زيد ولم يقع هذا
التركيب في القرآن ولا
يجوز أن يعرب المرفوع فيه
مبتدأ أو أفعول خبره انما يلزم
الفصل بين افعول ومن
باجنبي وقد يرفع الظاهر
مطلقا في لغة حكاه سيبويه
نحو من كحل عين زيد
أبوه وعنها اجتزأ بقوله
في الغالب

من أفعال القلوب ولم يقدم بغير كراهة ان يقتضوا الغير ضرورة ما ليس بأمر فان
الامتناع من رفع الفعل التفضيل الظاهر ليس لهلة موحبة ما غلبه ولا من استحسان
فيجوز التخاف من مقتضاه اذ ازحمه ما رعايته أولى وهو تقديم ما هو أهم وإيراده في
الذكر أتم وبذلك مما ينبغي مراجعته وكتب المصنف بها مشه عند قوله تجعبا عن
قبح الخ قبل لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا عمل فأوجب في نفسه خيفة موسى
ومثل في داره زيد وأما أعمال أفعال في ضمير بن فتنظيره لا يزم على رفع الكحل بأفعل
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على
الكحل انما عاد باعتبار افظه لا باعتبار افعاله ومعتل فهو كحل آخر لا نفس ذلك
الكحل الاول انتهى ومن غلطه ثقات وقال الشهاب أورد على قوله ان لا يزم
الفعل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أسهلها ولا ن
المحذور واقع في التقدير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل
منه في غيرها

باب التوابع

باب التوابع
وهي جميع تابع وهو المشارك
ما قبله في اعرابه الحاصل
والتجديد غير خبر والحال
التابع على الحرف والفعل
الغير العرب

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج هذا حال المرفوع وتتميزه ونحو ذلك وخرج بقوله
والتجديد حال المنصوب وتتميزه والمفعول الثاني من باب أعطى. وجواب الشرط
المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقد خبر مبدء فلا يشارك الاول وخرج
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لكنه
ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حامض خبر لا خبر فزاد وليس خبرا
ولا جزع خبر واعلم أن المشاركة في ما يشبهه الاعراب كالشاركة فيه خيفة شذيل
التعريف نحو يازيد الفاضل وياسعبد كرزو ياتميم أجمعون مما اتبع فيه
المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والحال التابع على الحرف)
أي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أي في قولهم يؤمكدا الفعل
الماضي والامر بمثلها وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على
الفعل وعلى اسم شبهه فذلك فيما فيه الفعل بحرف كما لا يخفى ومثل ذلك الحلاق
التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير العرب) فيه ادخال آل
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعلمه بأن غير
لا تعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تعرف بها وبأن المقصود من دخول
آل تشخيص مدتها واذ قيل الغير لا تشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

الذي هو في المعنى. كأنه كرات (قوله مجازا إذا عراب الخ) هذا بيان اقربية
 المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فأنه غير ظاهرة بأجاب بعضهم بأن المراد أعرب
 ما عراب سابقه أن كان له اعراب وبعضهم بأن المراد أعرب باعراب سابقه وجودا
 وهدما (قوله والعامل في التابع الخ) أي على الاسع (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى
 أن يقول بطل أجنبي مبين فانه قد يكون أجنبيا وليس مبينا ولذا قال بعضهم يجوز
 الفصل بغير مبين بالكلمة كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
 نحو سبحان الله مما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيد اضربت العالم
 والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمتبدل الذي خبره متعلق بالموصوف
 نحو في الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو يذوق العاقل وجواب القسم
 نحو بل وربي لتأتينهم عالم الغيب والاعراض نحو وانه انهم لو تعلمون عظيم
 والاسع تناء نحو جاءني أحد الأزيد خيره من الفصل بين التأكيد والمؤكد
 ولا يجوز ويرضين بما آتينهن كاهن وبين المتعاطفين وامسكوا برؤسكم بين الايدي
 والارجل في قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد
 الاعلام بترتيبه وبين البديل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المبين
 الكلمة فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت
 مهمة او نحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت
 الشعري العجور وضرب به هذا زيد الرجل والشعري طلعت العجور او كان النعت
 لازما للتبعية كايض يثق ولا بين جرأي صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا
 بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والمؤكد بما خلا فالسكائي والافراء في هذه (قوله
 ولا تقدم عليه) وأما قوله عليك ورحمة الله السلام فضرورة وخرجه ابن جني
 على العطف على المستتر في الظرف لانه يتحمل ضمير المتد او ان تأخر على الاصح
 وناقشه المصنف في المعنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير
 المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشراة من بعض وقد
 ذكروا امثلة مضمونها ان النعت اذا صلح مباشرة العامل جاز ان يتقدم بشرط
 جعله مستقلا والثاني بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكريم نعت
 مقدم بل مستقل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على
 الموصوف اذا كانت لاثني أو جماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة
 ومنه أي ذلك هي الاكرمان وخاليا وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع
 على المتبوع كهذا المعامل رجل يأكل وتبعهم الرخشمري في قوله تعالى وقل لهم في

مجازا إذا عراب فيها تقع
 فيه التبعية والعامل في
 التابع هو العامل في
 المتبوع الا في البديل فان
 العامل فيه مقدر خالفا
 للمبدل دليل ظهوره في بعض
 المواضع ولا يجوز الفصل بين
 التابع ومتبوعه بأجنبي
 ولا تقدم عليه كما يفهمه قوله
 (يتبع ما قبله في اعرابه
 خمسة) بالاستقراء نعت
 وتوكيد وعطف بيان ونسب
 وبديل ومن فصل في التوكيد
 جعلها استا ومن أطلق
 العطف وجعله شاملا للبيان
 جعلها أربعا

أنفسهم قولاً بليغاً فعلق في آيةهم بليغاً (قوله والاولى أن يتبدأ منها) أي في
 الترتيب بدليل ما بعده (قوله ويرادفه الوصف والصفة) قال ابن ابي نعيم
 الفصول قال بعض المتأخرين أن وصف يطلق على ما لا يتغير ويروى على ضدّه والتبع
 لا يطلق الا على ما يتغير فقط وهذا يقال صفات الله ولا يقال نعوت انتهى ووقع في
 عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح اللمعة المصنوعة والتبع واحد وقيل
 النعت يكون بالحلية كالطوبى والعصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى
 هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى هو - وف ولا يقال منعوت وعلى القول يقال
 موصوف ومنعوت وفي غير ذلك (قوله منها) أي الخامسة (قوله ما دل على حدث الخ)
 ثم إذا فسر ابن مالك في شرح الكافية وقد عني بعضهم انه اصطلاح نحوي لان
 المشتق عند الصرفين ما أخذ من افظ المصدر لادالة على معنى منسوب الى المصدر
 فشم اسم الزمان والمكان ولا لآلة وهي لا يعتد بها فلا فسر في شرح الكافية بما
 ذكره الشارح والا قرب انه تفسير مراد وانما يجاز من اطلاق العام على الخاص
 على ما فيه مما مقرر ومجمله لانه لا يعرف اصطلاحاً للنحاة في المشتق (قوله
 والتفضيل) سواء كان في الفاعل كخارج حل أو فعل من عمرو وفي المنعول كما جاز
 من زيد (قوله كاسم الإشارة) أي عبر المكانية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع
 انه يعبر بها نحو مررت برجل هنا قلت الكلام فيما يكون افعاله حادثة حقيقة والام
 يصح التمييز بالمشتق وشبهه والنعوت حقيقة في المكان هو المنعوت وهو ما مفرد
 فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكرها في الظرف والمجرور
 (قوله وذى معنى صاحب) ومثله ما روى عن ابي رولى أو توكذا ذو الطائفة وسائر
 الموصولات المبدوءة بهمزة وصل كفى التسهيل لمخرج ما ليس مبدوءة بهمزة كن وما
 وما هو مبدوء بهمزة قطع كأي ولم أقف على علة عدم النعت ما قال ابن هشام ينبغي
 أن يفيد ذلك أي النعت بذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه النعوت فلا يجوز
 برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الجوزي وعلمته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف
 بالجمادى شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وانظر وجه الجمع بين مجازين
 ثم هو ليس بمنع مطلقا كما حررنا في رسالة هيناها احكام المجاز الى احكام تعدد
 المجاز نعم نقل ابن جنى عن الاكثرين منع النعت بذى الصاحبة في غير ما ذكر
 وانهم علموه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في
 الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك لانه من الفعل الثالث انه على حرفين
 وذلك أيضا لانه انتهى قال الحفص ودوقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع
 فليس كذلك وان أراد باعتبار الصور لم يكن ليس هذا من شأنه من شبه الفعل

والاولى أن يتبدأ منها
 بالنعت ثم بالبين ثم
 بالتوكيد ثم بالبدل ثم
 بالتلقيل قبله والصواب
 لانها اذا اجتمعت في التبعية
 رتب كذلك كما في
 التسهيل أحدها (النعت)
 ويرادفه الوصف والصفة
 (وهو التابع) هذا
 كالجنس (المشتق أو المؤول
 به) أخرجه غيره منها ما عدا
 التوكيد اللفظي المشتق
 في قوله (المبين للفظ
 منبوعه) والمشتق ما دل
 على حدث وصاحبه كاسماء
 الفاعل والمفعول والتفضيل
 والصفة المشبهة والمأول به
 ما أقام مقامه من الاسماء
 العارية عن الاشتقاق
 كاسم الإشارة وذى بمعنى
 صاحب

(قوله والنسب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالباء كما مثل أولنا نحو تامر وخرج
بالمقصود نحو فرد تمامه ومنسوب في الأصل لم يكن غلب على جفس لا تعرض فيه
للاعتناء (قوله أي الحاضر) أو المثار إليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أي فيصم
الاعتناء به لا يبدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك مع النعت به الالمانع
(قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الظلمية فلا يصح النعت بها رماؤهم ذلك
مؤول وأر مع الاخبار به لأن النعت به بين المذموم ويخصه فلا بد أن تكون
الجملة الواقعة نعتا لمعلومة لا جامع من قبل أي يمكن النعت بين والتخصيص ولا يكون
كذلك إلا الخبرية لأن لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الانشائية إذ لا خارج
ها (قوله نحو واتقوا يومنا) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط
والمعروف منه كرا لا نظا ومعنى كالأية أو معنى لا عطا كالشاهد (قوله ولا بد
في الرابط هذا أن يكون ضميرا) قال الحفيد لك أة قول ما الحكمة في أهم جعلوا
في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على
كونه ضميرا مع أن المقصود في كل منهما رابط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب
لما سمى قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم المذموم في طلبه له فاكتمى بأي رابط
بخلاف النعت لما يستلزم المذموم ضعف طلبه له فاخص بأقوى الروابط وهو
الضمير ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر
قليل ومتفق على هذا الفرق العكس إلا أن يقال شدة الاحتياج إلى الخبر اقتضت
مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار انتهى وأقول قد تقرروا الأشياء التي
تحتاج إلى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر
أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع هذا وقال لمصنف في حواشي الألفية
إن رابط هنا يكون بإعادة الظاهر واستشهاده عليه قول كثير

من وصل عزة أو وصل غانية * في وصل غانية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلوا وعجز البيت فاعف ثم أول لا يعني * فجعله
يسمى في موضع جر نعت للثيم وهو الذي الأصل الصحيح لنفسه ومع نعت بالجملة
نظر إلى معناه فإن المعرف بالجنسية أفضه معرفة ومعناه ذكره قيل والظاهر
كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة
ورده بأنه ليس المعنى على أنه يسهل حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه نعم أن جعل
الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لثيما لا ثم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم
دوامه به لا تقيده بحال المرور وقيل الحالية أولى لأن أدل على المقصود لأن
الوصفية تختمل أمرين أحدهما موصود وهو أن هذا الوصف دأبه ودينه مر أول

والنسب كما في قوله هذا
أي الحاضر ورجل ذو مال
أي صاحبه ورجل دمشق
أي منسوب إلى دمشق ومن
المؤول به الجملة الخبرية في
نحو واتقوا يومنا رجوع فيه
إلى الله وقوله ولقد أمدني
على الأثيم يسبي

وكذا المصدر الملتزم افرادة وتذكر في نحو مررت
 برجل عدل أي عادل عند الكوفيين (٢٣٦)

وذي عدل عند البصريين
 (وفائده) حقيقيا كان أو
 غيره (تخصيص) لتبوعه
 ان كان تذكره كذا في رجل
 تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص
 تقابل الاشتراك في
 التكرات (أو توضيح) ان
 كان معرفة كذا في زيد
 الفاضل أو الفاضل أبوه
 والتوضيح رفع الاشتراك
 في المعارف (أو) مجرد
 (مدح) له نحو الحمد لله رب
 العالمين (أو ذم) نحو أعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم
 (أو ترحم) عليه نحو اللهم
 اطفئ بعادلك الضعفاء (أو
 تأكيد) لمدح عليه متبوعه
 كضربت ضربة واحدة
 لانه قد علم من ضربة أنها
 ضربة واحدة فلم يفسد
 التثنية لا مجرد التوكيد
 ومنه قوله بن مغي أس
 الدابر له وقال بعضهم أو تعميم
 نحو ان الله يحشر عباده
 الاولين والآخرين أو
 تفصيل نحو مررت برجلين
 عربي ونحوي أو إيهام نحو
 صدق بصدق قليلة أو كثيرة

بمر وتأنيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا درام له
 في قطع حال مروره وأما الحالية فلا تتحمل خلاف المقصود لانه ما الله بمرح
 السب وهو يعرض عنه تكرار (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر
 ثلاثي أو مزيدا - در ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مفعلا أو قد يشير إلى ذلك قوله
 في نحو الخ فاد قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ لا انتفت فيه
 الشروط غير مجموع فافادة هذه الشروط قلت فاندتم اضبط ماسمع وأفهم كلامه
 انه من المؤول بالاشتقاق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح واما عند
 البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبة فالنعت به في الحقيقة وهي من المؤول
 بالاشتقاق وانه ملتزم الافراد والتذكير على القولين وهو كذلك اذا المصدر من حيث
 هو مصدر لا يشق ولا يجمع فأجروه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في
 الامرين هذا وقد خالف كل من الفرقتين ما قرره في باب الحال في أن يتركضا فقد
 قال البصريون ان ركضا جمع نكرات كضوا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد
 يقال ان كذا ذكر في كل من الموضعين وهو بعض الجائز عنده (قوله أي عادل الخ)
 وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد الله القاهر
 قال في قول الخساء فأنما هي اقبال وادبار لم يرد بالاقبال والادبار غير معناه
 - حتى يكون الجاز في الكامة وانما الجاز في ان جعلتها الكثرة ما تقبل وتدير كأنها
 تجسمت من الاقبال والادبار وائس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
 مقامه وان كونه كونه منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وادبار أنفسنا
 المشهورة على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مفصول وكلام عمى مرذول لا مسامح له عند
 من هو صحيح الذوق والمعرفة مناسبة للمعاني (قوله تقابل الاشتراك في التكرات) قال
 السيد في حواشي المطول انما هو انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما
 يتصور فيه بلا تتخل كما في رجل عالم ونظارته فلا تكون جارية في قوائمه جارية
 صفة مخصوصة وقد يتعمل فيحمل الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي
 وتجعل جارية صفة مخصوصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك
 اللفظي وعينت معنى واحد الم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد
 ذلك المعنى اه وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن
 التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك محضا يندفع

قال البدر الدمايني عن بعضهم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر
 يقال لك أي أيت قاضي بلدنا تقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وائس هذا التوضيح لان مرادهم به الإيضاح
 للمخاطب وهو بالغرض في مثلنا عالم إذ كره غير محتاج إلى إيضاحه ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام
 الله بأنه عالم هذا المصداق لا محذور التناء عليه (و) النعت

وال مشهور قال ابن عرفة رحمه الله يريد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان
استعاذة استجارية والاستجارية بعداد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاختصاص لان
الشیطان الرجيم أحص من مطلق الشيطان ونفي الاختصاص لا يستلزم نفي الاعم فلا
يزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان
أجاب بأن النعت قسمان نعت بتخصيص ونعت لمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف
ذم مباح على من رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشبه أما إذا أراد مرجوم
بمعناه والمقتوع دم الرحمة فالنعت لئلا يكيد لان كل شيطان كذلك انتهى
هذا ما ينبغي دفع السؤال وفي شرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص
احتمال هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له
(من حيث هو) أي سواء رفع ضمير استعارة أو ضمير بارزا واسما ظاهرا
بما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولواختلاف اللفظ وتقديره ومجلا كما
شامرو من الاختلاف هذا بحرف ضب خرب بحرف خرب فانه تابع بحرو ورفعه مقدر
مع منه اشتغال المحل بحركة الجوار وهو به ذائب دفع ان التابع والمتبوع في
المثال اختلافا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع لانه وصف المذكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي
وذلك لان الذي بدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يجوز مخالفة للموصوف تعريفا
وتذكيرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالاصفة للمعرفة وهو مذكرة
لان اضافة الوصف له محمولة للنظية لان محمل ذلك كاف ما لم يرد به الاستمرار في
جميع الازمنة والافا لاضافة معنوية (قوله يجوز ان يتبع بمذكرة مخصوصة)
لانه قريب المسافة من المذكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله
كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى انه كبرار جمل في المثال على زياده ال
والخليل الى تعريف خبر عني تقدير ال وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكاف
الزيادة والتقدير والتخصيص في مثال بالاضافة وخبر منك بالعمل (قوله ويجب في
النعت ان يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل
سبب ذلك ان الاختصاص يؤثر في التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاختصاص
ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفع الا المساوي انتهى وفي قوله لم
يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو الدون لانه
قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاختصاص ويؤيده قول
ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما
ذهب اليه الجمهور ودعوى بلاد ابل (قوله بدل) أي لان المضاد للضمير في مرتبة

من حيث هو (يتبع منه)
(في اثنين من خمسة) واحد
من أوجه الاعراب (الثلاثة)
الرفع والنصب والجزم (و)
واحد (من التعريف)
والتمكين (سواء رفعة
ضمه أم اسما ظاهرا فلا
يتبع معرفة بمذكرة ولا
معكسه نسم المعرفة بلا
الجنس يجوز ان يتبع بمذكرة
مخصوصة كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خبر منك
أن يفعل كذا ويجب في
النعت ان يكون مساويا
لمتبوعه في التعريف
أردونه فنحو بالرجل
أخيل بدل (ثم ان رفع)
النعت ضميرا متصلا طائفا
على الدعوى (تبع معنوية
ولو كان معناه كما علة

(و) واحد (من) الافراد
 (و) واحد (من) تنبئة وجمع
 فيصير هذا مع مامر
 مطايعه في أربعة من
 عشرة مالم يمنع مانع من
 التبعية كافي الماتزم افراده
 وتذكيره كالفعل من أو
 تذكيره كفعل بمعنى فاعل
 وفعل بمعنى مفعول كامرأة
 - ورو وجرج أو تأنيثه
 كرجل أربعة وهو مزة أو
 امرأه أربعة وهو مزة (والا)
 أي وان لم يرفع ذلك بأن يرفع
 ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو)
 بالنسبة الى الخمسة الباقية
 (كالفعل) الحال محله فيفرد
 لرفع ذلك ويطلق في
 التذكير والتأنيث المرفوع
 لا المنعوت كمرت برجلين
 قائمتا أمهما وبرجال قائم
 آباؤهم كافي الفعل الحال
 محله ويسمى حيث تدرسيا

أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام. (قوله كافي نحو جاني زجل
 الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله أربعة) أي ليس بطول ولا قصر
 (قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت نحو جاني
 كالفعل أيضا لان فاعله الضمير الرابع الى موصوفه وافعل اذا استدالى الضمير
 تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
 ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
 الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
 وكان لا يخرج منه شابهة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه التبعية اكتفى فيه
 بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
 الاول لم يكن فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته
 له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليقين حاله عدم التبعية (قوله نعم ان
 رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمعة كبرياكون
 الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة التعداد
 لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السيوطي في النكت حاكم المفردة
 في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز قطع الامع تعدد المنعوت
 (قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعت التوضيح) ومنه قول الالفية
 قال محمد هوابن مالك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله او كانت للتوكيد)
 نحو خمسة واحدة وبقى صور ان ذكره ما في النكت اذا كان النعت حاسبا من
 جرى عليه واذا بنى المنكح كلامه على ذكر الصفة (قوله اذ لم يعلم وصوفه الابهام)
 منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت المكرة لا تعلم بدونه واهذا شرط في
 قطع نعتها تقدم نعت آخر فانه لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعور بخجل أن يكون

نعم ان رفع خبرها جاز ان يجمع جمع تذكير لجر ياء مجرى المفرد بسن يرفع عن الافراد وهذا
 قال والاحسن نحو جاني زجل يعود علمانه) بافظ التذكير (ثم قاعد) علمانه بالافراد لذي هو قياس الفعل لانك
 تقول قعد علمانه لا قعدوا علمانه في اللغة الفصحى وقيل اراده ارجع مطلقا لجر ياء مجرى الفعل وقيل ان تبسع
 مفردا او متنى (ثم) افراده باتفاق (قاعدون) علمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة كاوني
 البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت عن التبعية (المعلوم) موصوفها (بدون) حافية ارادعاء) بأن ينزل
 منزلة المعلوم لامرئ (وفاية تدبر مو) في حالة النصب والجر (ونصبا تدبر) فعل في حال الرفع والجر تدبره
 (أعني) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المرح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في ارحم أرغب ذلك عما يناسب الصفة
 ولا يجوز اظهار المصدر الا في نعت التوضيح والتخصيص وذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت لا توكيد أو
 ملزمة المذكر كالجمل الغفيرا تمنع قطعها فانه منع اذ لم يعلم موصوفه الابهام ولا يفرق

* ونعبر حرج بمكان فقرب أي هو فقر كافي الأطول وإن أمكن أن يقال أنه
 ضرر بتقدير الاشتغال الآخر بحركة الروي (قوله حينئذ) أي حينئذ لم يعلم
 وفها إلا ما (قوله فلو احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات
 (قوله تقدم التسبع) أي على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد المقطع لأنه عارض
 على فلا يحكم له وقد قال تعالى والمؤمنين الصلاة والمؤمنون الزكاة وقالت الخراف
 لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداوة وآفة الجزر
 ما تازين بكل معترك * والطيبون معاقد الأثر
 يرى برفعهما وتصنهما أو نصبه الأول ورفع الثاني وعكسه وأوجب بأن الرفع فيه على
 رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء ثم انهم هم علوا ما هو الأصح من وجوب
 الاتباع ثلاثة أوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجمله اجنبية
 وإن طباع العرب تأتي الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه ولزوم التسبق بعد
 التصعد والتصور بعد الكمال لأن المقطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا
 بتكثير الجمل وعلى الأخير من لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجي على مذهب من
 يجوز الفصل بالاجنبي تمام لمقا أو اذ لم تتحضر أجنبية وسقط التوقف في عدم
 تجوز الوحدتين في بسم الله الرحمن الرحيم وهما جارا للرحمن بعد رفع الرحمن أو نصبه
 (قوله وكالضمير) أي مطابقة خلافا للكسافي في نعت ذي الغيبة ثم كسما مع
 من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره بجمله بدلا للوضوح في غير الغائب
 بحالته على أخواته وعلو أعاد نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة إلى
 وصف برب إمامه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم
 لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن
 أن يجاب بأن الصفة الموصوفة هي الأصل وغيرها محمول عليها وأجار الكسافي
 في نعت ضمير الغيبة للروح أو الذم أو الترحم قال البدر الدماميني في المهمل الصافي
 إذا وضع الظاهر موضع المضمرة هل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم
 تنصير بذلك لأنه سأل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قبل
 في ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب
 النار التي كنتم به تكذبون وأجاب بأن النار في آية السجدة وضعت موضع المضمرة
 لتقدم ذكرها في قوله تعالى وأما الذين فسقوا فإذأ هم النار كما أرادوا أن
 يخرجوا منها أعيسوا وفيها فكان مقتضى الظاهر أن يقال ذوقوا عذابهم ما لم يكن
 لما وضعت موضع المضمرة امتنع وصفه إلا أن المضمرة لا يوصف فكذلك ما حل محله وأما
 آية سبأ وهي قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التي كنتم به تكذبون فلم يتقدم

حينئذ بين تعددها واحتادها
 لاحتاج في حال تعددها
 إلى بعضها فقط لجزئها
 عد ذلك البعض المقطع
 والاتباع والجمع بينهما
 بشرط تقدم التسبع وفي
 قوله رفعه إلى آخر إشارة
 إلى حقيقة المقطع قال
 الشاطبي وجملته الصفة المقطوعة
 مع عاملها لا محل لها من
 الأعراب إذا قطع مقتضى
 للاستئناف (فائدة) اعلم أن
 الأسماء في نعتها والنعت بها
 على أربعة أقسام قسم
 لا ينعى ولا ينعى به كلام
 الفعل وكالضمير ولو لغائب
 لأنه لما شبه الحرف من جهة
 اقترانه إلى ما يفسره لم
 ينعى ولكونه ليس بمشتق
 ولا في حكمه لم ينعى وما
 أحسن قول القائل

لأنه ذكر ينزلها مستقلة المضمرة فصيح ومنه ما انتهى وهو منتهى
 ذكر ياتي فصح الرحمن فانه نقله - هذا الكلام وأقره وهو عجب منه انصرح
 المعاني بأنه يعدل عن المظهر الى الظاهر لا غرض من هذا التمكن من الوصف كما
 في قوله - الهى عبدك العاصى انا كاد وفي الكشف في تفسير قوله تعالى فآمنوا
 بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبني بل عدل عن
 المظهر الى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات ولما في الالتفات من مزيد البلاغة
 وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم الخسرية لكن
 شرح الرضى بجواره في كم من قرية هلكت فن قرية صيفة لكم (قوله هوى
 شاذن) يقال طي قد شذن أى نزع ر

التوكيد

(قوله من الملاق الم - در مراد الخ) أى فهو مجاز مرسل والداعى الى ذلك ان
 الكلام في التوابع والذي منها انك هو المؤكد لا المعنى المصدرى (قوله ويقال فيه
 التأ كيد و لا اول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأ كيد وتو كد
 وتأ كد وأصله لتصحاح وفي الكشف في قوله تعالى ولا تتقوا الايمان بعد
 تو كيد ما وكدوا كد اغتان فصيحان والاصل الواو والهزة بدل وفي شرح
 التوضيح وكدوا كد اغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا في كلام العرب انتهى فان
 أراد بكثرة الاستعمال الافهية فهو مخاف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثرة
 الاستعمال فيفيد ان تكون الافهية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد
 في بحث التوكيد لانكار من شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأ كيد
 عربية مولدة قال الفخاري اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكده وأكده
 بمعنى ويقال هذه عربية مولدة والظاهر ان قوله عربية مولدة مبتدأه كلام في
 بيان لغة وكد لا تمة بيان لغة التوكيد واقرية ان صاحب الديوان لم يذ كر لغة
 التوكيد في غير هذا الموضع وأقول ذكر في المغرب ان الو كدة بمعنى التأ كيد
 ليس بمثبت وهذه قريبة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى
 واعلم ان محمل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخاف لما فيه لان الذي فيه
 امر ان أن وكدوا كد بمعنى وليس في هذا اشعار بان أحدهما أصل للآخر واعلم
 منية تقديم وكد وقوعه في القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح
 بوجه ذلك لاستقامته ويقال مع ان كلامه بما أوههم عود اسم الإشارة الى أ كد
 لقربه وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفخاري غير سديد ثم في
 صاحب المغرب كون الو كدة من أ كد لا اشعار له بأن أ كد اصل لو كد وانما

أخبرت في القالب هوى شذن
 مشتغل بالنحو لا ينفذ
 وصفت ما أخبرت يوماله
 فقال لي المظهر لا يوصف
 وقسم بنعت ولا ينعى به
 كالعلم وانما نعت لازالة
 الاشتراك ولم ينعى به لما
 صرقة بنعت وينعت به
 وهو اسم الإشارة وقسم
 بنعت به ولا ينعى وهو أى
 كدوت برجل أى رجل (و)
 الثاني من التوابع
 (التوكيد) أى المؤكد
 بكسر الكاف من الملاق
 المصدر مراد به اسم الفاعل
 ويقال فيه التأ كيد
 والاول أفصح وعرفه ابن مالك

ونحوه (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 تنوع حذف وقوله بأنه تابع الخ (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 ما عدا التوكيد (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 قوله أخاك أخاك (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 الاغراء والهجاء الحزب تمدد وتغير (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 كان المنفصل ضمير رفع كدبه المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ونحوه
 أنت وأكرمك أنت وممرت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا
 عند البهرتين ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكد ما كان
 منصوبا عندهم نحو رأيتك أياك ويؤكد مثله نحو فإياك أياك المراء عند الجميع ثم
 كلام الالفية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضمير منصوب
 حيث سكتاهن ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاوالة مقتضى منع الثاني انه
 لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بحذف أى الى أين تذهب النجاة بالماء
 الامراع مبتدأ أخبره الى أين مقدما وفي قوله أياك أياك توكيد الفعل بالتعليل لان
 الفعل الاول رفع الظاهر وهو الالاحقون ولا ضمير فيه والثاني جى به لمحض التأكيد
 فلا يطالب عاملا ولولا الموصول تنازع بين العاملين والاقوال أتوك أياك أو أياك
 أتوك ويرى الملاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل
 أمر وفاعله مستتر فيه وجو باؤه فعوله محذوف تقديره فله وجهه احبس الثاني
 لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجو باؤه فعوله محذوف تقديره فله وجهه احبس الثاني
 (قوله لا لا أبوح الخ) فانه جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لفي الجنس
 للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثته بفتح الباء الموحدة وسكون الاء
 المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبة والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق
 أو أصله موأثق جمع ميثاق فحذفت الباء لاضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح
 سقط لانه فيها ما صورته ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثق كصايع
 حذفت باؤه لاضرورة انتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق فحذف الباء هو
 القياس كمنحدر وساجد وعهود اعطف تفهيم يرجع عهد (قوله بأنه تابع الخ)
 محذوف بيت صدره * وقلن على الفردوس أقول مشرب * والدعائر جمع
 دعنور وهو الخوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله بأنه تابع الخ) وأما الجوابي
 فلا يشترط في توكيده شئ ومنه ما تقدم من لا لا أبوح (قوله بأنه تابع الخ) (قوله بأنه تابع الخ)
 كقوله

بأنه تابع بقصد به كون
 التبوع على ظاهره (و) هو
 فسمان لانه (اما الغلط)
 وهو عادة اللفظ الاول او
 موافقه ويجرى في جميع
 الالفاظ فيكون في الاسم
 (نحو) قوله
 (أخاك أخاك ان من لا
 أخاله) * كـ اع الى الهيجا
 غير سلاح * ومنه توكيد
 الضمير المتصل بالمنفصل
 (و) في الفعل وحده وفيه
 مع فاعله وقد اجتمعا في
 (نحو) قوله
 فأن الى أين النجاة ينفذ
 أياك أياك الا حقوق
 احبس احبس * (و) في
 الحرف (نحو) قوله
 (لا لا أبوح بحب بثة انما)
 أخذت على موأثاق وعهودا
 ومنه قوله
 أجل جيران كانت أبيضت
 دعائره *
 ويشترط في الحرف غير
 الجوابي أن لا يعاد الا مع
 ما اتصل به كجئت منك منك
 وان زيدا ان زيدا أواته
 قائم وما ورد بخلاف ذلك
 فشاذا

ان ان الكريم يحلم بالم * ين من اجاره قد اشيا

(قوله ولك ان تقول الخ) يمكن أن يجاب بان الكلام لا يكرر في كل مرة بل أعاده تارة وأعادوا غيره أخرى علم الظاهر لا غرض من الكشف في (قوله) ويأتي بدونه نحو قوله السلام والله لا غرض من فرس ثلاث مرات كسماهاه في (قوله) في التوضيح قل بعض المفسرين تخصيص العاطف بتم والحكم على الواو هنا بانها غير مبالغة محل نظر وأطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف من الجملة في قوله (قوله) في التوضيح قل بعض المفسرين كيدا للفظي لما قبلها مما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا التوضيح في المطالب ان منه التكرار لكمة كذا كيد الانذار نحو كذا سوف تعلمون ثم كذا سوف تعلمون قالوا وفي الايمان بتم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الأول كلامين تناف والاول مخافة الكلام النجاة ويجاب بان كلام أهل المعاني في الوصل والوصل محمول على غيرتم أو غيرها وغير الفاء فلا ينافي ما في المطالب ولا مقله النجاة ولا يصح أن يجاب بان كلام النجاة محمول على ماله محل وكلام أهل المعاني فيما لا محل له لان النجاة مثلوا بما لا محل له والجواب ان ما في الفصل والوصل مفروض بما اذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لكمة بتفضيها المقام فيجعل كالمغايه وفي باب المطالب لما قصد الترتي كان ابلغ فنزل منزلة المغايه فاعلم برفع التخالف بين المتأمنين في المعاني فتدبر (قوله) وقيد في الارتشاف والجامع) انتهى فان اقتصر المبدأ كرا غيرهما وعبارة الجامع فالأجود الفصل بتم وإين التنصيص في التخصيص ما أقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الترتشاف انتهى موضح نظر اذا لا يقتصر لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) الإرشاد الى أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بين الناطم حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يزد الآية فأوههم ان المؤكد الجملة المقر ونقبا لفاء كن اجيب عنه بان الرضى صرح بان الفاء كتم وفيه انما يظهر اذا كان أولى أفعول وهو مبتدأ أول خبر وقد ر لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسما للفعل ومعناه الخبر وذلك مبين فلا يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله) لانه لم يعلم يعرف به الخ قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا لا وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على انه تأكيد والحوال هو الاول فكأنه رأى بابا بالاول بمعنى مرتب بالفعل الثاني تأكيد ولا يرد ان الثاني غير صالح للفظ فهو مؤسس لان له أن يقول انما التزم ذكره وان كان تأكيدا لان ذكره أماره على المعنى الذي قصد بالاول

ولك ان تقول من أين اهم ان التأكيد في مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز أن يكون لجمع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا يس وقيد في الارتشاف والجامع بتم خاصة نحو أولى لك فأولى الآية فان حصل ايس وجب تركه كغيره زيد ان تربت زيدا اذ لو جى به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض أنه لم يقع منك الامرة واحدة (وايس منه) ما كرر في قوله تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤث به لئلا كيدا مؤذاه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها لذلك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزحشري (و) في قوله (صفا صفا) لما صر بل على الحال أيضا

وبشي لا يلتزم ابتداء ثم يلزم أمارض انتهى ومنه يؤخذ الجوان عن قال ان الثاني
 هـ امن التوكيد اللفظي بان يقال دكا الاول بمعنى د كما تستكرر اوصفا الاول بمعنى
 صفوفا كثيرة والثاني منهما انا كيد جعل اماردة على المقصود بالاقل فلذا الزم
 (قوله أي مصطفى) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله اودى صفوف) أي
 على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذور في دكا دكا) أي بخلاف مضافا
 وعلى ذلك جرى الرضى في بحث عدم تأكيده الاسم النكرة (قوله لان مجموعهما
 هو الحال) أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث
 هو مجموع واعراب أخذهم ادون الآخر تخكم اعراب كل جزء بالاعراب
 الذي استحقه المجموع وهذا للتحكم كما في حلول حامض (قوله في الستة) هي عبارة
 ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم على ان يكون التجويز في
 الاسناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له لكان هذا ظاهرا اذا كان المسند
 فعلا أو معناه الا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العلى ذلك وقول
 المصنف في التوضيح يؤكده بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى ان المجاز
 لغوى وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه اريد بالخليفة أنبأه واستعمل
 لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز في
 الاعلام كائن عليه في جميع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيحتمل
 انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواته لا يؤكدها
 لرفع احتمال تقدير مضاف يدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على
 حذف مضاف لا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه
 غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسع انهم قال
 جماعة منهم الهدر ان مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذي
 تحرران نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاسناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر
 اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز
 المعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغو اعرابه توسعا كما هو مقررى محله
 (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره ان انا كيد في هذا القسم
 يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العلى بان يظن في جاء القوم ان الجحى
 بما وقع من بعضهم واسناد الى الجميع مجاز العلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف
 ان قدر لفظ بعض اندفع بالتاكيد بكل وأخواته وان قدر لفظ غلمان أو أنقال أو
 نحو ذلك فأنما يؤكدهم بأنفسهم أو أعينهم امالانه يرفعه أو لانه يضعه على ما يأتي وتقدم
 ان المصنف في التوضيح قال ان كل وأخواته لا يؤكدها لرفع احتمال تقدير مضاف

أي مصطفىين أو ذرى
 صفوف كثيرة وقيل ان
 المكرر فيما ذكر تو كيد وعليه
 كثير من النجاة وجرى عليه
 في الشذور في دكا دكا والخ
 في نحو علمته الحساب بابا بابا
 ان المكرر وما قبله منصوبان
 بالعامل المتقدم لان
 مجموعهما هو الحال ونظيره
 في الخبر هذا حلوحا ضر
 (أو معنى) قسم قوله
 لفظي (وهو) قسمان ما يقرر
 أمر المتبوع في النسبة بأن
 يرفع توهم الاسناد الى غيره
 وما يقرر أمره في الشمول
 بأن يرفع توهم ارادة الخصوص
 بما ظاهره العموم فالاول
 يكون (بالنفس والعين) كجاء
 زيد نفسه أو عينه فلما قصرت
 على المؤكد بفتح المكاف
 لاحتمل أن الجائي خبره
 أو متاعه بارتكاب المجازي
 فيذكر التوكيد

ارتفع ذلك الاحتمال عما
 ظاهره الحقيقة وتكون
 العين (أو خرقها) أي عن
 النفس وجوبا (ان اجتمعا)
 في اللفظ كما في بدنه عينه
 لان النفس عبارة عن جملة
 الشيء والعين مستعاره في
 التعبير عن الجملة (ويجمعان)
 جمع قلة (على أفعل) بضم
 العين (مع غير المفرد من)
 اثنين أو جماعة ما كان ذلك
 مع الجماعة واجب ومع
 الاثنين أرجح وبليه الأفراد
 تقول جاء الزيدان أوزيد
 وعمر وأنفسهما أو أعينهما
 وجاء الزيدون أوزيد وعمر
 ويكرانفسهم أو أعينهم
 وجاءت الهندات أنفسهن
 أو أعينهن ويختصان بجواز
 جرهما ابتداء زائدة ولا يؤكده
 جرهما غالبا ضمير رفع متصل
 إلا بعد توكيده بضم متصل
 مطابق للأو كذا كزبد جاء
 هو نفسه والزيدان جاءا هما
 أنفسهما وعلم مما مر أنه
 لا يؤكده ضمير وعيون

ومن ذلك يعلم وجه تسميته ان الفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن
 الاختصار فيما إذا كان المؤكدة متعددة على التأكيدي بكل ليس لتعنيته وأنه على بعض
 هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير النسبة هذا وأورد على
 الشمول انه يشمل البدل في نحو صررت بقولك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم
 قال الهاء السبكي في هر وس الافراج في كون التأكيدي في ارادة التخصيص
 ببعض نظرا لا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الا باقتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص
 مع تأكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء منقطع
 وان تخيل في جوابه ان التأكيدي مقدر حصوله بعد الاخراج فأنشأ كذا انما هو غير
 المخرج ورد قوله تعالى واقعدار يناد آياتنا كلها والاستغراق في نفسه معذرا لان
 آيات الله تعالى لا تنتهي وفي الكشف في نفسه بمره هذه الآية ما يفيد عدم
 الاستدلال بها (قوله ارتفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف
 ولا يرتفع قال ولهذا يأتي الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه
 وأورد عليه ان الجملة موزونة قالوا ان العرب قد تفرقت كحديث لا يراد رفع الاحتمال
 كما أنوا بجمع وأكتم بعد كل ولا احتمال يرفع ما لرفع به كل والاظهر في تعليل عدم
 رفع الاحتمال انه مع التأكيدي بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على
 السهو والغلط ولهذا صرح السيد كالسيد بان التبيين والغلط انما يرتفعان
 بالتأكيدي اللفظي (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التأكيدي مذهب ما انما هو عند
 استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعمل لجمع في آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم
 نحو أرقن زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه
 لم يكن تأكيديا بل بدلا (قوله يجوز جرهما الخ) أملا أو أبا جمعهم بضم الميم فليس
 من التوكيد لان الباء لازمة له والاتيان بالضمير لو كان تأكيديا لكان وروده بدون
 غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو يتبع لقولك جمع كافس جمع فليس (قوله غالبا
 كذا في السهيل) واختار به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموس
 أنفسهم (قوله لا بعد توكيده بضم متصل) أو فاسل نحو هل لكم لكم أنفسكم فانه جائز
 بلا خلاف كما في الارشاد للفصل بالكم وخرج بالنفس والعين توكيديا
 الضمير المذكور بغيرهما او بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففي نحو قام الزيدون
 أنفسهم بجمع التأكيدي بالضمير لانه لا يؤكده الظاهر وفي نحو نرسبهم أنفسهم
 وصررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم التأكيدي بالضمير جائز (قوله وعلم مما مر انه
 لا كذا الخ) لانه قال جمع قلة على أفعل فخرج جميع الكثرة وجميع القلة اذ لم يكن
 على أفعل وقضيه انه لا يؤكده ببيان لا يمكن نقل الدماميني عن شرح العمدة

مرجوحا وإن كان هو
الاصل كراهة اجتماع
تثنيةين فيما هو كالشيء الواحد
وعدل إلى الجمع لأن التثنية
جمع في المعنى (و) القسم
الثاني يكون (بكل) وكذا
بجميع وعامة وأسقطهما
أغرابه التوكيديهما (أغبر
المتى) من مفرد أو جمع
ولكن انما يؤيد كديهما (أن
تجزأ) الغير أي كان ذا أجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه
أما (بنفسه) كجاء القوم
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
(أو بعامله) كعبت العبد
كله أو جميعه أو عامته ولما
كان العرض من هذه الالقاء
رفع توهم ان يراد بالتبوع
الخصوص اشترط فيه
ما ذكر يمكن توهم ارادة
البعض الكل فيرفع بالتوكيد
(و) يكون (بكله وكأله) أي
للمتني (انصح وقوعه المفرد
موقعه) يمكن توهم ارادة
البعض بالكل كجاء الزيدان
كلاهما والمرأتان كلتاها
اذ يصح حلول المفرد محل
المؤكدهما ويحتمل أنه
أطلق المتني وأريد به واحد

والمفصل وكفاية ابن الخطيب جواز في هذا الباب (قوله) وأنه يجوز على مرجوح
(الح) عبارة التوضيح ويخرج أفرادهما على تثنيتهما عند الناطم وغيره يهكس ذلك
انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وإن بعضهم رجحها على الأفراد وذلك بطل
مؤايد حيان على أن الناطم جوازها وأنه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم
عليه بأن الرضي نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادي بأن ابن أياز أجاز التثنية لـ
تعب بان أبا حيان لا يده من النحويين على أنه متأخر عن ابن الناطم هذا وجواز
التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثني في المعنى اضيف إلى متضمنه يجوز
فيه الجمع والأفراد والتثنية وإن اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف (قوله
كعبت العبد كله) قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدتين واشتريت
العبدتين من افتراق الأجزاء حكما فحتمل المفرد أعني اشتريت العبد كله لـ
يمكن رفع ذلك الاحتمال بناء كيدا لوقا اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق
الأجزاء حكما لا يشبه برفع افتراق الأجزاء والاحتمال الثاني الظاهر لكون افتراق
الثاني أشهر يسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني
قلت اشتريت جميع أجزاء العبدتين وجميع أجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز
التأكيذا إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه إذا أريد الأول لـ
أردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله) ويحتمل أنه المتني وأريد به واحد في المطول
وأما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لأن المتني
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه
لرفع توهم ان الجاني واحد منهما والأسناد الهمما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم
السامع ان الجاني رسولا هـ ما أنفيس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه
جاء الزيدان كلاهما بل انفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الجاني أحدهما
والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتأكيذا المسند لأن توهم المحار انما وقع
فيه انتهى ونور ع بأنهم قالوا ان العرب تتخاطب الواحد بصيغة المتني كما قرره
محمدة (قوله) أعدم صحة ذلك (وأما احتمال لـ كون الأصل عيدا الزيدتين ثم لما حذف
المضاف ارتفع المضاف إليه فانما يؤيد كدرفعه بالنفس والعين فقول المصنف في
التوضيح ان التأكيذا بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان
لا يحتمل ذلك صحيح لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكده بالفاظ الشمول (قوله
وانتد معني المسند) أي وان اختلف لفظه فيجوز ان يطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين ويدل على المنع اجتماعهم على
على منع جازم يذكركه لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جميع والمتقول عن الجمهور والجواز وعليه ابن مالك فيحتاجين بأن
التوكيد قد باني للتقرية لا لرفع الاحتمال (واشدد معني المسند) إلى المؤكدة فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

وهو ما حرم به ابن مالك تبعاً للاختلاف قال أبو حيان ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب
حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المنع لأنه لا يجمع عاملاً على معمول واحد
فلا يجمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهي النفس والعين
وكل وكلة أو كلا (قوله يضمن وجو بالضمير) أي لفظاً ولا يكتفي بنية كدال عليه
قول الأئمة بالضمير وصلوا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس
من التوكيد قوله تعالى تعالى خاق لتكم ما في الأرض جميعاً وهو ثم ابن عقيل
والسفاقي فقالا جميعاً توكيداً للموسولة الواقعة فعولاً لخلق ولو كان كذلك
يقال جميعه ثم التاء كيد بجمع مع قابل فلا يحمل عليه التثنية بل في المعنى ولا قراءة
بعضهم أنا كلا في هذا لالفاظ الفراء والنخشي بل جميعاً في الآية الأولى حال
مؤكد فلان الموصول من أدوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان فان
قابل الحاشية تقتضي ان الخاق وقع على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس
كذلك أجيب بان خلق جميعه في قدر وفي القراءة قبل من اسم ان أحوال من الضمير
المرفوع في فهم الـ كن شعفه في المعنى بتفدده على عامه الطرفي ونذكر كل اقطعه
عن الاضافة لفظاً ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول
أبي حيان بدل كل من كل لمكونه مفيداً للاحاطة لم أنجيل صحة لاني لم أجد البديل
الذي من هذا النوع الامتصاص بالضمير البديل منه فان قال مقدراً لما جعله تاء كيدا
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بأنه لا بد من الاضافة هنا لفظاً ولا يكفي التقدير كما مر
بخلاف البديل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت شيئاً في انهم
اكتفوا في أجمع واخوانه بنية الاضافة على قوله وتركوا الاضافة رأساً على القول
بأن تعرفها بالعلية قلت لما كانت في الاغلب تابعة توسعوا في أمرها (قوله
مطابق للمؤكد كذا أفراد الخ) قال المراد في الكلام على التاء كيد بكل فتقول جاء الجيش
كاهوا القبلية كاهوا الزيدون كلهم والرجال كلهم أو كاهوا أو كاهوا على قياس هو أحسن
الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كاهن أو كاهها وحكى الخليل
كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاهها في الرجال انه على معنى الجماعة ولا
يجوز مثله في جمع الصحيح لان له حكماً مفرداً لسلامته فيه ووجه كاهه في معنى
الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أي مما أشبه فيه كل إلى ظاهره مثل المؤكد
وهذا يحزيت لكثرة غرضه * كم قد ذكرنا لواجزى بذكر كم * وكم
خبرية مبتدأ وقد ذكرنا خبر واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل به زاعى قوله
في التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة إلى
ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ لـ كن قال المصنف في

الاختلاف المسند وكما يؤكد
بكل الجمع وبكلا المتن
توكيدهم ما في معنى ذلك
كجاء زيدو بكر وعمر وكاهم
وجاء زيد وخالد كلاهما
(و) جميع هذه الالفاظ
المتقدمة (يضمن) وجو با
(الضمير) مطابق (للمؤكد)
افراداً وتثنية وجمعاً
وتدكيراً وتأنيناً ليربط به
وليدل على من هو له كما مثلاً
وأما قوله * يا أشبه الناس
كل الناس بالقرى * فكل
فيه نعت أي الكاهمين في
الحسن كما مررت بالرجل
كل الرجل (و) يكون
(باجمع) للأفراد المسند كـ
(وجمعاً) للتثنية (وجمعاً)
بجمع أجمع أجمعون وجمع
جمعاً

معنى ان قول أبي حيان ليس بشيء لان التي صنعت هم ادالة على السكال لا على محوم
 لا افرادوا المحب من النار خ كيف لم يستخضر مع شغفه بكلام المصنف ومن
 لشهاب القاسمي حيث أجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا
 مدخ في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استخضر كلام المغني أغناه
 هذا التكلف (قوله جمع) يضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكدهم هذه اللفاظ
 كثر لا يعد كل) أنهم أن المؤكدهم متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه
 مع من قلة التأكيدهم يبدون كل انه قليل بالنسبة لجيئها بعد ما فلا ينافي انه كثير
 فصحح كثره ورويه كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير
 مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على ما سيأتي وعلى القول بأنها معارف بالعلمية
 الجنسية على الاحاطة والشمول فلا إضافة لالفاظ ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو
 الفراء (قوله وهو مردود بقوله تعالى لا غوينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد
 للفراء انهم يرفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا رد بالآية (قوله وفهم من
 كلامه) حيث اقتصر على جمعهم ما لم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان
 ولا الهندان جمعان لا مالا كوفيين والاحفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم
 بعدم السماع (قوله وان ما عدا ما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف
 لضمير المؤكدهم فلهذا لم يعرفه بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا
 القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علمت على معنى الاحاطة بما تتبعه
 كسامة ونحوه من أعلام الاجتناس وهذا قول صاحب البدیع وغیره واختاره
 ابن الحاجب ووجهه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شهها
 وما منه وليس كذلك وهو معرفة فالما نفع هو تعريف العلية ولانه جمع باواو
 والنون ولا يجمع من المعارف بما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب
 موانع الصرف (قوله ومثله جمعا) وكذا توابعه الآية (قوله باكتع الخ) قيل لا معنى
 لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بن وقيل اكتع مشتق من حول كتيب
 أي تام وأبصح بالهولة من بصر العرق أي سال وبالجملة من بضع أي روى وأتبع
 من التبع وهو طول النفي مع شدة مغرزه وعلى هذا قيلت من التوكيد من
 بالمراد وبه صرح الهندي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيذ للفظي
 اما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف لا في البري يسمى
 اتباعا وهو على ثلاثة اشرب لانه اما يكون لانافي معني ظاهري نحو هبة امرئ او لا
 يكون له معنى أصلا بل ضم الى الاول ليزين الكلام لفظا وتقويته معني وان لم
 يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بن أو يكون له معنى بتكاف غير ظاهري نحو

جمع ولا يؤكدهم هذه
 الالفاظ في الاكثر الا بعد
 كل فلهذا كانت (غير مضافة)
 لضمير المؤكدهم كجاء الجيش
 كله أجمع والقبيلة كلها جمع
 واقوم كلهم أجمعون
 والنساء كلهن جمع والظاهر
 أن التوكيد بهما بعد كل
 توكيد بالمراد وزعم
 بعضهم أن كل انرفع احتمال
 التخصيص وأجمع ترفع
 احتمال التفرق وهو
 مردود بقوله تعالى
 لا غوينهم أجمعين اذا غواء
 لا يختص بوقت واحد فلا
 دلالة لجمع على اتحاد
 الوقت وفهم من كلامه أن
 أجمع وجمع الاثنيان وان
 ما عدا ما من ألفاظ
 التوكيد معرفة وأما أجمع
 فصرح في القارح بانه
 معرفة بنية الاضافة ومثله
 جمعا (نقطة) أكدوا بعد أجمع
 بأكتع فأبصح فأبصح وبعده
 جمعا بكتع فأبصح فابتعا

أبضعون أبتعون ولا
يجوز في ألفاظ التوكيد
القطع الى الرفع ولا الى
النصب ولا عطف بعضها
على بعض ولا اتباعها بالنكرة
بخلاف النعت كما قال (و)
هي (بخلاف النعت)
المتعددة لواحد نحو جاء
زيد الفقيه الكاتب الشاعر
يجوز ان تعاطف لا اختلاف
معانيها كقوله تعالى سج
اسم ربك الاعلى الآتي (لا
يجوز ان تعاطف الماثر كدان)
بذل تورده متتابعة دون
فصل كما تقدم لا اتحاد
معناها فترات منزلة الشيء
الواحد وادانته بمفرد
ونظرف وجهه قال في الجامع
قال لا جمع أن يبدأ بالمفرد
فالظرف (ولا ان يشبه نكرة)
مطلقا عند البصريين لما
تقسم من أنهما عارف
بالاشافة (وندر قوله)
لكنه شافه أن قيل ذار جب
(بالب حول كله وجب)
وأجاز بعض الكوفيين ذلك
تطابقا وبهضم ان أفادت

خبيث نيت من ثبت الشيء أى استخرجته وقواه ما كتمه عن أصحابه أو ابتغى قيل
من القسم الاول أى لا معنى لها منفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا
(قوله وشذجى الخ) كقول بعضهم أجمعه وأضعه وقول آخر جمع تبع وقوله في
الرفاء حول أجها ونقل المصنف فى التذكيرة عن ابن الخطيب أنه لا ترتيب
وابتغ وقال ابن مالك فى سكت الحاجة لك ان تبدأ بعد الجمع بأيهما شئت
ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع أى لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لا اتحاد الم
مع المؤكد معنى ويقارن النعت بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير
ثم يجوز فى نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطرام
تعاطفها وينبغى أن يكون مبتدأ فى كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله ولا
انباءها المنكرة) لانها ماعرف اما بالاضافة لفظاً أو بية أو بالعلمية الجنسية على ما مر
(تنبيه) لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكّد بما على الأصح وأجازوا الفراء صررت
بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعا للمحذوف عند المتأخرين
وأجازوه الخليل وسيديويه كما بيذه فى مباحث الحذف من معنى اليب (قوله لا اتحاد
معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله
فعلى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه وحديثه فلا حاجة لقوله ب
الحبس المفتاح انما قدم من آل فرعون على الأصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر
ولم يفداه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الأصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر
معارض كما بيده فى حواشى شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي
الله بقوم يحكمهم ويحبونه أدله وجعله بلا ضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن
مسعود فى قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فحكمته على
أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدرى وجه ذكر هذه المسئلة وحققنا أن تذكار
فى باب النعت (قوله لانها معارف بالاضافة) أو بالعلمية (قوله لكانه شاقه الخ)
الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالقبح محل رفع على انه فاعل شاقه وبالمجرد
التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أى أفادت أم لم تنفد وقول
الأوضح واذا لم تنفذ المنكرة لم يجز باتفاق شكلك (قوله بأن تكون المنكرة محدودة)
اقتضى كلام الرضى والشاطبى ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

التمكرة ومجده في الاوضح وقال ابن مالك هو اولي بالحواب اربعة السماع بذلك ولان
من قال سمعت شهرا فدير يدجميعه وقدير بدأ كثره في قوله احتمال يرفعه التوكيد واسقند في السماع الى شواهد
من كلام العرب اوردناه من الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صا
شهر اكله الارض ان يحصل الفائدة بان تكون التمرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاساطلة كما في البيت
ومن اشهر ما كان - قول فديجرة قاله في الاوضح (و) الثالثهما

ملوكه المقدار وان لم يكن زمنا محدودا لانهم مائة لا يدور ودورهم

عطف البيان

(قوله أي معطوف) اشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح في المكشاة ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصر نصر او تبعه المصنف في الشذور وحق ما يتعلق بذلك في المغنى في الباب الرابع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل او بمنزلة أي بأن كان رتبة نصار علماء بارئة كالصق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أي فيكون في جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يردان البديل والتركيد قد يوضحان لانه غير مفصود بهما بالذات فان قيل يشكل على خروج البديل ان كما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البديل الا ما استثنى وذلك يدل على ان المقصود فهم ما واحد واجب بان جواز الامرين على مقتضيين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقي وتوافقهم الا لزم الاعمراض لكونه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابي لا روية كزعمه ابن عيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما به من نعت ولا خبر * وأصل قوله ذلك انه استعمل الامام عمر وقال ان نأقني قد نعتت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتنصيرا لا شقراطه موافقته له في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري ان تمام ابراهيم عطف على آيات يثبت مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهم في الباب الرابع من المغنى واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه عبر عن البديل بعطف البيان لتأخير ما وهذا الاعتذار لا يصح لان البديل والبديل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية في بديل كل من كل كما هو المتبادر هنا والهاذا انصوا على ان البديل منه اذا كان متعدد او كان البديل غير وافي بالعدة تعين القطع وحينئذ تمام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أي منها والخاسل ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افراد او جمعية لان التوافق فيهما مشروط في البيان كما عرفت ومائعا من البديل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الاعلى التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة اظهر شأنه وقوة دلالة على قدرته الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أي معطوف

البيان سمى بذلك لانه

تكرر لزيادة بيان فكانت

ردده على نفسه ولم يتخج الى

حرف لانه عين الاوّل (وهو

تابع موضع) لم يتبوعه ان

كان معرفة (أو مخصص) له

ان كان نكرة كأنعت له

مخالف له في انه (جامد غير

مؤول) بمشتق وقد تقدم مع

التوضيح والتخصيص

وخرج بقوله موضع أو

مخصص بقية التوابع غير

النعت وبما بعده النعت

(فيوافق متبوعه) في أربعة

من عشرة تقدمت في النعت

(كاقسم بالله أبو حفص

عمر) فعمر عطف بيان لابي

حفص ذكر لا يضاحه وقد

تبعه في الرفع والافراد

والنذكر والتعريف (وهذا

خاتم حديد) بخدي عطف

بيان لخاتم ذكر لتخصيصه

وقد تبعه في الثلاثة الاول

والتنكير وأفهم كلامه ان

عطف البيان لا يخالف

متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه

يكون في التنكيرات ومنع

بعضهم ذلك وخصه بالمعارف

وأوجب البدلية

لا يبين المجهول ودفع بأن
بعض النكرات قد يكون
أخص من بعض والاخص
يعين غيره (ويعرب ببدل
كل من كل) لما فيه من
تقرير معنى الكلام وتوكيده
بكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد (ان لم
يتمتع) الاستغناء عنه أو
(احلاله محل الاول) فان
امتنع ذلك تعين كونه عطف
بيان كقولك هذا قام زيد
آخرها فأخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العاقل فهو
من جملة أخرى فتحلوا الجملة
المخبر بها عن رابط لها
بالتدأ وكقوله أي الشاعر
(أنا ابن التارك البكري
بشر) * عليه الطير
ترقيه وقوله فبشر عطف بيان
على البكري لا بدل اذ لا يحل
محله لانه يشترط إضافة
الوصف المفرد المقرون بأل
الى الخالي عنها وعن الإضافة
لتأنيدها وهو غير جائز كما تقدم
وقوله

أنا أخوينا عبيد شمس ونوفلا
أعبد كما بالله أن نعدنا حرا
فعبد شمس ونوفلا عطف
بيان على أخوينا لا بدلان

لانهم لو كانوا كذلك لكان في تقدير حرف النداء قبلهم ضم نون لانه مفرد معرفة

بوقوعا

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة مما
وغوصه فيها الى الكعبين والانه بعض الصخور دون غيره بقائه دون سائر آيات
الانبياء وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة يؤيده القراءة على التوجيه
أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان سرج بالقطع على البدلية
هذا وقال الدماميني حيث أراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو
معطوف محذوف يحصل به منضم الى المذكور المطابقة للبدل منه كما اذا نوى فلا
يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي تمام
ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء
التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولا شترابط الرابط في بدل البعض ويجب
في نحو قولك مررت بثلاثة زيدا وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع اسكان بدل بعض
من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيد
بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية واقضى
كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تتبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة
بدل بعض بتقدير الضمير وقدي وقف فيه بان الضمير في بدل البعض والاشتمال
يقدر وقد قيل في تمام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقى عليه أن يقول ان
كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه
بالموافقة في مطلق التعريف قال في التوضيح وقول الزمخشري وإما جرائي يشترط
كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيدي به في ياهذا الجملة ان ذا الجملة
عطف بيان مع ان الإشارة أوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وهذا القول
اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة اذا كان جامدا ما لا يقع اورد على من
جمله زعمنا وقال أكثر المتأخرين يقال بعضهم بعضا في ذلك والحامل اهم عليه
توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد
هدى ابن السبكي الى الحق في المسئلة فعمل ذلك خطأ لا زعمنا وكذلك ابن جني انتهى
وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيدي به بنى ذلك على ان ال في
الجملة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغني
عن ابن عصفور في بحث آل ربيعة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم
ان اسم الإشارة أعرف من الماعرف بأل كما أسلفنا التذية عليه في بحث المعرفة
والنكرة (قوله فيها استدل به الجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجر
مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه منه ما

وعما يمنع إخلاله محل الأول
 نحو يازيد الحارث ويا أيها
 الرجل زيد وخالد أفضل
 الناس الرجال والنساء
 (تنبيه) تعين عطف البيان
 فيما ذكر مني على أن
 البديل لا بد أن يكون صالحا
 للإحلال محل الأول قال
 المصنف في حاشيته على
 التسهيل وفيه نظر لأنهم
 يغتفرون في التوافق مالا
 يغتفرون في الأوائل وقد
 أجاز والى أنك أنت كون
 أنت تو كيدا وكونه بدلامع
 أنه لا يجوز أن أنت وقال أبو
 سعيد على بن مسعود في
 كتابه المستوفى أولى ما يقال
 في نعم الرجل زيد أن زيدا
 بدل من الرجل ولا يلزم أن
 يجوز زعم زيد وقال الإمام
 الرازي وهذا الاستثناء مبني
 على أن المبدل منه ليس
 مهذرا بالكلية لأنه قد
 يحتاج إليه لغرض آخر
 كقولك زيد رايت غلامه
 رجلا صالحا فلما سقطته لم
 يصع الكلام وعليه السعد
 وقد ذكرنا فرقا آخر بين
 البيان والبديل يطلب من
 المطولات (و) الرابع منها

وعما يمنع إخلاله محل الأول
 (قوله) وعما يمنع إخلاله محل الأول نحو يازيد الحارث
 ما فيه ال لا ينادى الامع أي أو كان لفظ الجلالة أو علميا محكيًا من جملة (قوله)
 أيم الرجل زيد) لأن صفة أي يجب أن تكون مفرونة بال وانهو من زيد (قوله)
 (أفضل الرجال والنساء) هذا أضيف فيه أن فعل إلى عام اتبع نفسه لأن أفعيل
 ضيل به من ماضاف إليه فيلزم كون خالده بعض النساء وعما يمنع إخلاله محل
 أول نحو يازيد هذا ما اتبع فيه المنادي باسم الإشارة لأنه لا يحذف حرف النداء
 باسم الإشارة وأحسن من ذلك أن يقال لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف
 (قوله لا بد أن يكون صالحا) هذا لا يظهر في نحو هو قد قام زيد أخوها وانما وجهه
 عدم الاستغناء كما من (قوله لا نعم يغتفرون الخ) قضيه جواز نصب البديل المفرد
 في اتبع منادى وبالان أن البديل من التوافق وهذا يرد قواهم أن البديل في
 النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البديل أشكل الفرق بين
 البديل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظرا به فهم ما إلا أن يفرق بينهما
 ضعف استقلال المعطوف على البديل لعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع
 (قوله وقد يجوز الخ) قد يفرق بين هذه المستنبات وما يجوز به بان ما به مني
 أنت مع امرأه يجوز أن يلى إن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه
 وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة ومخاتم مع أن رب مخنصة بالنكرة
 لأن ما به مني مخاتم في الجملة كقولك وسخلة لها بالارب ولا يرد نحو امرأه أنت فانت
 تو كيدا لفظي مع أن الأمر لا يعمل في المبارزة فقد اعتدوا في الثاني ما لم يغتفروا في
 الأول وذلك لأنه لا يحق في التأكيد اللفظي لأنه غير مقصود للحكم فلي تأمل (قوله)
 وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر في جميع الصور (قوله)
 (طلب من المطولات) ذكر منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد
 عليه من الفروق أنه لا يتبع ضمير لأنه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات قال في
 المغنى في بحث أن وذهل عن هذه النكتة الزمخشري فأجاز أن يكون أن اعبدوا
 أنا لاها في الاما أمرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة
 في حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما آها غير معتبرة بناء على أن ما نزل
 في الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه لا ترى أن المنادي المفرد المعين منزل
 في الضمير والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت المنادي عند
 هو ورايته وقال في الباب الرابع أن السكاسى أجاز أن ينعى الضمير بعت
 أو ذم أو ترحم وأجاز الزمخشري محي عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمنع

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى لمختصا ومنها ان عطف البيان
 تابع للجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في جملة
 والوصل وجعلوا جملة فقال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وأعلم انه
 لم يحذف في المعنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل الجملة
 ولا في بحث الجمل التي لا يحمل لكتنه في بحث الجمل التي لا تحمل لها في الكلام على
 الجملة المفسرة قال مائنه ولم يثبت الجملة ورواقع البدل والبيان جملة انتهى وفي
 المرادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى ان
 قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحذر ذلك وما يمكن أن يحذف
 من الفروق ولم يذكره في المعنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف
 المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلاف في المبدل منه كما ذكره في بحث
 الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر في مبادئ
 الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقله غيره عن
 ابن مالك والاختلاف وانما ما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم بالسكذب وان
 الاصل لما تصفه والسكذب بدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المعنى ان
 البدل يقطع كسبأني في بابه بخلاف عطف البيان

عطف النسق

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسما مطلقا لاجبا
 للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق (قوله
 وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد دلالة تابع بأدوات
 محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذلك
 ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففیه نظر لان تلك العبارة ان
 كانت تحتو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان
 هذه حدود دلالة لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تدويرا المعرف وان أراد انه
 يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون
 قصوره عنه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذكركم جنس (قوله بتوسط) أي
 أي افظا أو تقدير الان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عسى
 النسق ونحو جاء زيد بنفسه ومرتب بغضه فرأى أسد وقوله الآية فصل أخرجه
 هذين لان الباء أي ليسا من الحروف الآتية اذا الباء ليست من حروف العطف
 مطلقا وأي ليست منها على الصحيح وشمل التعريف الذوات المعطوفة وهو صحيح
 اعبر بها بالعطفية لا بالاتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح وقد

(عطف النسق)
 بقية السين اسم مصدر بمعنى
 اسم المفعول يقال نسقت
 الكلام أنسقه أي عطفت
 بعضه على بعض والمصدر
 بالانسكين وهو تابع بتوسط
 بينه وبين متبوعه في الاتباع
 أحد الحروف الآتية ثم
 العطف اما على اللفظ وهو
 الاصل وشروطه

انما كان توجه العامل
 الى المعطوف أو على المحل
 وله شروط ثلاثة استكان
 ظهور ذلك المحل في القصر
 وكون الموضع بحق الاصل
 ووجود المحرر رأى الطالب
 لذلك المحل أو على التوهم
 وشروط صحة دخول ذلك
 العامل المتوهم وشروط حسنة
 كثرة دخوله هناك وحروف
 العطف تسعة وهي قسمان
 ما يقتضي التثنية في اللفظ
 والمعنى وهو ستة الواو والفاء
 ونحو حتى واو وأما وما
 يقتضي التثنية في اللفظ
 فقط وهو ثلاثان بل والسين
 ولا والعطف يكون (بالواو
 لطلق الجمع) بين المتعاطفين
 في الحكم لا بغير ترتيب ولا
 معية فتعطف الشيء على
 صاحبه في الحكم نحو
 فأخيه وأصحاب السفينة
 وعلى سارية نحو قد أرسلنا
 نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه
 نحو كذلك يوحى اليك وإلى
 الذين من قبلك فلو قيل جاء
 زيد وعمر واحتمل المعاني
 الثلاثة المذكورة وهي
 مختلفة في الكثرة والقسمة
 فمعينها للعبارة أكثر
 ولترتيب كثير وأما كونه قليل

بوقوع الطبع وكلام اس الحاجب يقتضي خلافه فانظر شرح الكافية
 زرقه لاجل توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا
 زيد الا رفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (قوله وله شروط)
 الى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في القصر) نحو ليس زيد بقائم فيجوز
 ان تسقط الباء فيجب ولا يجوز مررت بزيد وعمر اخلافا لابن جني لانه لا يجوز
 مررت بزيد او اما تمررون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع
 بأن يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل

فان لم يتقدم دون عدنان والدا * ودون معاذ فترى ان العواذل
 وقوله تعالى ومن آتاه الليل فسيح والطراف النهار فالطراف منصوب عطفا على
 محل آتاه وايت من زائدة (قوله وكون الموضع بحق الاصل) فلا يجوز هذا ضارب
 زيد او أخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعلم بالانسان فاقته
 لاتصافه بالفعل واجاز ذلك البغداديون كما بقوله

فقل ما آتاه اللهم ما بين منفع * ضعيف سواء أو قد ير مجمل

بعطف قد ير بالجر على محل ضعيف المنصوب والقدير المطبورخ في القدر واجب
 بأن الاصل طاسخ قد ير ثم حذف الضاف وأبقى جرا المضاف اليه أو انه عطف على
 ضعيف وليكن خفض على الجوار أو على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة (قوله
 ووجود الطالب الخ) بهذا المنع مسائل منها ان زيدا وعمر وقائمان لان الطالب
 لرفع زيدا هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في
 هذا الشرط بعض البصر بين وموتى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله
 صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذا نرب فيهم * ولا نمش فيهم فمجل

النرب التهمة والمجل الكثير التهمة والشمش المفسد ذات البين فقوله ولا نمش فيهم
 نمش عطفا على ذا على توهم انه مجرور بالياء لجهة دخول الباء على خبر كان وان
 كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله

بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

مجر سابق على مدرك توهم انه مجرور بالياء ودخول الباء في خبر ليس كثير واعلم
 انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اهما وفي المنصوب
 اهما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المعنى (قوله لطلق الجمع) قال في
 المعنى ونقول بعضهم ان الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتمديد الاطلاق وانما
 هي الجمع بلا قيد انتهى واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من

فقد ظهر لك أن استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق المطلق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا
 تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لان الماء المطلق غلب في عرف الشارع على
 شيء خاص اشهر (قوله استعمال حقيقي) لانه استعمال للكلمة فيما وضعت له
 وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا
 جار في كل عام استعمال في فرد من أفراد (قوله فعل بك بالمطولات) قد ذكرها
 في شرح التوضيح واقتصر في المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها التمهيد شرح
 التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا انفراد به في ربط سببي على اجنبي
 في الاشتغال ونحوه نحو زيد امرت عمرا وأخاه وزيد مرت بقومك ونحوه
 وقد يقال هـ لا اكتفوا بالربط بالغاء كما اكتفوا به عند الاحتياج الى الربط في
 الجمل وعلاوه بأن تجعل الجملة واحدة وينبأ ان اذا كفت في ربط الجمل
 يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح قد شتمت فردية امتناع
 الحكاية معها قال فلا يقال ومزيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر
 لانهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بين الحكاية وبعصم خصه بالواو والغاء
 ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابيع بها
 نحو من زيد او عمر لانهم اشترطوا الحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التابع
 انما متصل بعلم أو علما معطوفا بالواو بقي هنا مسألة لا بأس بذكرها وهي ان الرضي
 قال (فائدة) في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو
 وغلط والثاني تداركه له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا انفتحت نحو
 جاءني زيد وعمر ومثلا وقلت ما جاءني زيد وعمر وفهمي انني المركب أعني الجيئين
 والمركب كما ينتفي بانتفاء جزأيه معا ينتفي أيضا بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر
 فيحتمل أن يكون معناه انتفي الجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفي أحد الجيئين
 فاذا قصدت التخصيص على المعنى الاول جئت به لا الزائدة بعد واو العطف فقلت
 ما جاءني زيد ولا عمر ووجه تزايد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى
 ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
 بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء من الآخر
 وما قيل من أن زيادة لا دفع وهم ان المنفي هو الجيئان المقيدان بقيد الاجتماع
 في وقت ليس بشئ لان نفي الشيء مطلقا واردة بنفسه مقيد اخلاف الظاهر كما تقول
 ما جاءني رجل وزيد رجلا قويا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني
 عمر وفهمي انني للجبيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كن المخاطب توهم
 انه حصل محي كل واحد منهما لكن منقطعاهن محي الآخر ففهم هذا الكلام

استعمال حقيقي وفرد
 ذكر والواحد وعشرين
 حكم تختص بها من بين
 أخواتها السابعد ذكرها
 فعل بك بالمطولات (والغاء)
 للجمع في الحكم

وهمد وعند المازني هون في مطابق المجيء بين معاه كما كان من دون تكرير العامـل
وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفاية زائدة لا بعد الواو انعم تكرر
الفعل المنفي في ذلك الغرض أمر ح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكري) المعنوي
هو أن يكون المعطوف به لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك فادخره والذكري هو أن
يكون وقوع المعطوف به بعد المعطوف عليه بحسب الذكري لفظا لأن معنى
الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى
الترتيب لأنه على حقيقته غير حامل لامن التكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر
ما يكون هذا) أي ولا يفهم رقبته كما هو ظاهر كلام المغني فراجع لأنه قال وذكري
وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الأكثر ادخلوا الأبواب جهنم خالدين فيها
فليس منوى المتكبرين وقوله تعالى تدبوا من الجنة حيث نشاء فتعم أجرا العاملين
فان ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) انما الاحتياج لذلك لان تمام
التفصيل في بقيتها (قوله لئلا يفتن في كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير
الى ما قاله ابن الحاجب من ان الاعتبار ما بعد في العادة ترتيبا من غير مهلة فقد يطول
الزمان والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان
الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الامر فتعمل الفاء وقد يستبعد
الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت
والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه
من الأول سواء قصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز و كلام المصنف
ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي
فتأمله انتمى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطف مفردا على مفرد
اما في ملائمتها المعنى العام بأن يلاسه ما قبلها قبل ملائمة ما بعدها أو في تعلق
مدلول العامل لوصفها نحو يقدم الاقفة فالأقر المعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر
الحكم باستحقاق الأقر التقدمة بعد الحظكم باستحقاق الاقفة أو في تحقق
الاتصاف بهما جاني زيدا لا كل فانما أي الذي انصف بالنوم عقب اتصافه
بحالا كل فالترتيب في صادر تلك الصفات وان عطف جملة على جملة أفادت ان ابتداء
الموصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلامهلة
وإن كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهل كذاها الخ)
جواب عن إيراد الآية على الترتيب لان مجيء البأس قبل الأهل لا وقد يقال لوجه
لا يراد بعد حمل الترتيب على ما شمل الذكري وانما يتجه اذا خص بالمعنوي
بأن يدل لذلك انه لما قال في المغني ان القراء اختج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مع (الترتيب) المعنوي
والذكري وأكثر ما يكون
هذا في عطف مفصل على
مجمل نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من أهلي
الآية (والعقيب) وهو
وقوع المعطوف عقب
المعطوف عليه بلامهلة
لئلا يفتن في كل شيء بحسبه
تقول فام زيدا فعمر واذا عقب
قيام عمر وقيام زيد ودخلت
البصرة قال الكوفة اذا لم تقم
في البصرة ولا بينهما وترج
فلان فولد له اذا لم يكن بين
التزوج والولادة الامدة
الحمل مع لحظة الوطء
ومقدمته وأما قوله تعالى
أهلكا ما أخاهما بأسنا
فعناه أردنا أهلا كها أخاهما

واجيب بان المعنى اردنا اهلا كهنا أو بأنم الترتيب الذي كرى فتأمل (قوله وقوله
 فجعله غشاء الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل بانخراجه وقد يقال هذا
 لا يرايد بقوله ان التعقيب في كل شئ بحسبه وانما يظهر اذا حمل على المتبادر منه
 وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم
 يتنبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح وبيان ذلك ان الفاء في الآية مثله في
 تزوج زيد فوله وبذل على ذلك ان المصنف في المعنى مثل التعقيب بعد تفسيره بما
 ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل
 الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في
 الشرح فتدبر هذا وأورد ان تقدير فضت مدة لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة
 لا يعقب ما قبله ويحاجب بأنه يكفي ان أول أجزء الماضي يعقب الانخراجه وان لم يحصل
 بمسامه الا في زمن طويل كما أثرنا اليه آتفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول
 وجعلوا منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الجفاف
 واليدس فاحوى سفة لغناء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة بكثرة الري كما فسر
 مداهمان فهو حال من المرحى وأخر ما نسب الفواصل وجعله صفة لغناء كما جعل فيما
 صفة له وجاء قاله المصنف في الباب الخامس من المعنى (قوله بين الجمل) أو الصفات
 تحولا ككون من شجر من زقوم فاللون منها البطون فشاربون عليه من الحميم
 (قوله وقد تأتي الفاء لجرد السببية الخ) قال الرضي بعد ان تكلم على الفاء العاطفة
 والتي اغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص
 بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كاسته الشرط نحو ان اقيمه فاكرمه ويدونها
 نحو زيد فاضل فاكرمه وتقر به بأن يصلح تقديره اذا للشرطية قبل الفاء وجعل
 مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى في مثاله ان كان كذا فاكرمه وهو كثير
 في القرآن المجيد وغیره قال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال
 فاخرج منها أي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى أي اذا كنت
 اعنتني فانظرنى وقال فانك من المنظرين أي اذا احترت الدنيا على الآخرة فانك من
 المنظرين وتقول أكرم زيد فانه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى
 كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تنافي بين السببية والعاطفة
 فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد في غضب عمر ولو لم يكن لا يلزم
 العطف نحو ان اقيمه فاكرمه وقد يوثق في الكلام بقاء موقع الفاء السببية وهي
 زائدة وفائدة زيادتها التنبية على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشر
 وثلث كما اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فس

وقوله فجعله غشاء احوى
 فجعله فضت مدة فجعله أو
 الفاء بمعنى ثم وقد تأتي
 للسببية فيلزمها التعقيب
 وهذا هو الغالب على الفاء
 المتوسطة بين الجمل
 المتعاطفة نحو فوكزه
 موسى فتضئ عليه وقول
 كعب يات سعاد قلبي
 اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لجرد السببية
 والربط لا غير نحو ان جئتني
 فأنا كرمك وحينئذ
 لا يلزمها التعقيب وعلى هذا
 يحتمل الطلاق قول ابن
 الحاجب في أماليه ان الفاء
 السببية لا يلزمها التعقيب
 (وتم) للجمع مع (الترتيب)
 كما تقدم (و) المهلة أي
 (الترخي) في الزمان نحو
 ثم اذا شاء أشمره ونحو
 اجتبا به فتأب عليه وهي

وتفهم كلامه ان اذا البشر طية تحذف مع فعل الشرط وعليه يتخرج ما يقع
 السنين كثير من تقدير اذا وفعل الشرط لسكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط
 في حله وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة
 وجعل منها بالواو في الاعراف والقصة واحدة واعلم ان قومنا هم وانما لا تفيد
 الترتيب ونسب كوا بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في المغني عنها
 بخمسة أجوبة ولم يذكر الجواب بأننا بمعنى الواو أحدها ان العطف على محذوف أى
 من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على
 تأويلها بالافعال أى من نفس توحدهت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية
 أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم
 لم يخرج عادة بمثله أى ثم ايدانا بترتيبه وتراخييه في الاعجاب وظهور القدرة لا الترتيب
 الزمان وتراخييه الخامس ان ثم الترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انه انتخاف
 عن المهلة والتراخي بدليل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان
 ثم في ذلك الترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بل قال في المغني وجعل منه ابن مالك
 ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك يعني ان ثم في الترتيب الاخبار
 ومن العجب قول شرح التوضيح انه في المغني قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه
 واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر ان واقعة موقع الفاء
 في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من
 الاشكال بترتيبه) قال الرضي وقد تسكون ثم والفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان
 يكن الثاني مرتباً في ذلك كمر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظ من نحو بالله
 والله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
 وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما قوله تعالى فاليوم مرجعهم ثم الله
 بهيد على ما يفهمون أى ثم تجازيهم بما عملوا لانه كانه شهداء على ما يعملون فاما
 اعمدة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى أى
 بقى على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظراً الى تمام
 البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليهم من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليهم أفضل انتهى
 وقد تجبى ثم نصيحة كما قيل في قول المفتاح ثم يفرع لافصاحه عن محذوف أى
 فيحصل الایمان ثم يفرع وفي شرح المشارق انه انتهى بمجرد استفتاح الكلام وزعم
 الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم
 جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالرفع وان الجواب محذوف تقديره فجاءوا الى
 فاستغفروهم ثم تاب عليهم وفي البحر تقديره تاب عليهم وكررت وكسداً أو أريد

وقد تأتي بمعنى الواو نحو
 خلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل منها زوجها وبمعنى
 الفاء كقوله
 كره الرديني تحت العجاج
 جرى في الانابيب ثم اضطرب
 (وحكى) للجمع مع (الفاء)
 بأن يكون ما بعدها غاية لها
 قولها

بلاول انشاء التوبة و بالتالي استدامتها وقيل ان اذا به مد حتى قد تجرد عن
وتبقى لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبله وهو نحو قوله
واما قول زهير

اراني اذا أصبحت أصبحت ذاهوي * فتم اذا أمسبت أمسبت عاريا

فاللغاة فيه زائدة لاثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى السكينة فأنتم * ثم ابونا حتى بيننا الا صاغرا

(قوله يقطع الحكم عنده) أي ماذا كرم الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان
أولى لان أو هاتين نوعيه وحكمها احكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه لا بدى قال
المصنف في بحث الجملة المعترضة من المعنى وهو الحق (قوله ولهذا الشرط الخ) لان
الغاية والتدرج انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كما في قوله ألقى الخ) قاله ابن
مروان في قصة التلمس وهي مشهورة والصحيفة الكتاب الذي ألقاه في النهرو بالغ
بالقاء الزاد والتعليل ليخفف عن راحلته ويخون عن عدوه ويخفف منسوب بان
مضمرة بعد كي والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان التعليل ليس
بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم في باب
الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور وثمة دم ذلك مع جوابه وما فيه في بابه (قوله وشرط المعطوف به ان يكون
اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها مقبولة من الجارية وهي مختصة
بالاسماء ولولتاو بلاوهم ذاعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج
الفعل لانه مفرد وعال في المعنى عدم عطفها الجملة بان شرط معطوفها ان يكون
جزأ عما قبلها أو كجزء لا يتأق ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل
فعلت من زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بضماع أنه جملة
وقد مرح النجاة وأهل الماء اى بان الجملة تبدل عما قبلها تبدل بعض من كل نحو امداكم
بما تعلمون امداكم بانهم وبين والفعل يدل من الفعل كذلك في المعنى وان تبعه
عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل
فما قبله ولم يقل وهذا اشتراط كونه اسما أو وكونه اسما عطف على مدخول اشتراط
ويذكر اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في المطول
في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجملة لانها ما ذكر صاحب
التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقولا بالواو ونحوه أن
يكون بينهما ما جهة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التضمن كالفاء ونحوه حتى لكن مرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجملة قال

في زيادة أو نقص يقطع
الحكم عنده (واتدرج)
بان تقتضى ما قبلها شيئا
الى أن يبان الغاية ولهذا
اشترط في المعطوف به أن
يكون بعضا مما قبلها ولو
تقدرا كما في قوله
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها
اذ المراد ألقى ما قبله حتى
نعله أو شيئا بالبعض نحو
أعجبتني الجارية حتى كلامها
و يمنع حتى ولها واشترط
المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا

السيد وظهر المفتاح بشعر ووقوعها بين الجملة حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي عطفه قوله

وكفت حتى من جدد ليس فارتقى * في الحال حتى صار ليس من جدد
إذا المتبادر أنه مثال حتى بالعاطفة وحيث يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى
العاطفة المفردات و ~~في~~ أن يقال حتى في البيت استثنائية فأنها والعاطفة
برجعان إلى أصل واحد هي الجارة فأنه إذا التدرج في أحدهما يغني عن اعتباره
في الأخرى رعاية الجانب الأسفل بقدر الامكان ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف
المصدرية ولا تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى أنا وهذا الشرط نقله المصنف
عن هشام الخضر راوى وقال أنه لم ينف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم
من العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا
للذين والمآزني نعم على اشتراط ذلك فيها ما مر ومنها ما يقتضي اعتبارها هذا
الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط
وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز
صحت الأيام حتى يوم الفطر انتهى أي لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل
صومه ووطن شيخنا العلامة الغنيمي أن العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا
المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الإباحة التي من معاني
الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فاعله أو نفع من مثاله وان
كان لا يتخلو عن شيء نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط (قوله قال المصنف
والضابط) ينبغي تدرجه على قوله وشروط المعطوف لأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى
(قوله والتفتنازي في المطول) عبارته والتحقيق أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء
الجملة لها ذهنا من الانعكاس إلى الأقوى أو بالعكس ولا يمتد بالترتيب الخارجي
لما وإن تكون ملازمة لفعل لما بعدها قبل ملازمة الأجزاء الأخر فتحويلات كل
أبلى حتى آدم أو في أثنائها فتحويلات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد فتحويلات
القوم حتى خاله إذا جاوز جميعهم ويكون خاله أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده
أبو حيان) الأولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المغنى ورده أبو حيان وقال هي
في المثال جارة إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كـ بعض بخلاف العاطفة
هذا منعوا أن يجزئ الجارية حتى ولدها وفي البيت يعني الذي مثل به ابن مالك
أو قوله

جود يمينك فاض في الخلق حتى * بأش دان بالأساءة دينا
قوله وأقول إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن
ما صم استثنائية ومع دخولها
عليه وما لا فلا (لا لترتيب)
فلا تفيد به بل هي كالأول والجمع
لا كافاء خلافا لما ذكره
لأنك تقول حفظت القرآن
حتى سورة البقرة وإن كانت
أول ما حفظت ومات كل
أبلى حتى آدم ومن الذي
أنه الترتيب فإداه الترتيب
الذهني على سبيل
التدرج كما أفصح به
ابن الحاجب والتفتنازي
في المطول والكافي في
شرح القواعد وإذا عطف
على مجرور فلا حسن إعادة
الجارة فإداه بين الجارة
وقال في التسهيل يجب مالم
يتعين العطف كجئت من
القوم حتى بينهم واستحسنه
المصنف والمهملين وجزم به
في الجامع ورده أبو حيان
والعطف بها قليل ولذا
أنكره السكوني (واو
لأحد الشبهين) نحو أباي
أو بعض يوم (أو الأشياء)
نحو كفارته الطعام عشرة
مسا كبن الآية

كـ بعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من
امتناع أعجبتى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بينهم لان اسم القوم
يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لى ال الذى لحظه ابن مالك ان
الموضع الذى يصح أن تدخل فيه الى محل حتى العاطفة فهو فيه محتملة للجارية فحيث
يحتاج الى إعادة الجارية عند قصد العطف نحو اعترفت في الشهر حتى آخره بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدماميني لابي حيان أن يقول انما يشمل اسم
القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلافه وهنالك قرينة وهي اضافة الانباء الى
ضمير القوم وأجاب الشمني بان المراد شمول اسم القوم للانباء في الجملة وفي تركيب
من التراكيب لا في هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول
القوم للبين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى
و بهواتن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان
المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالأول كرر الاسم الظاهر وخصص
وقال الدماميني ان قوله ان الى لا تدخل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن
الدليل وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى بينهم وان فيض الجود
في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لآلى وأجاب الشمني بانه ليس المانع
من ذلك معنوا يابل سماعي أما في المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن وأما في البيت
فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا
أخيرا أو كـ بعض والبائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض أخير قال
وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد
الطلب) أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفس اذ لا طلب في الاباحة
والتحجير ثم الحمل على الحقيقة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ
الطلب كالاستفهام كـ الـ الرضى حيث قال واذا كان في الامر فله مغنيان التحجير
والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو اريد عندك ام عمر و
لا تعرض فيه لشي من المعاني المذكورة وأما التمني نحو ايت لي فرسا أو جارا
فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الغالب من يبقى أحدهما لا ينكر حصوله ما معا
وأما التضيض نحو هل تعلم الفقه أو النحو وهل تنصرب زيدا أو عمر فذلك لا مر في
احتمال الاباحة والتحجير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهم ما جواز الجمع
في الاباحة الخ) قال المصنف في الحواشي يقولون أوالى للتحجير تنافي الجمع وأوالى
للاباحة لا أباه يعنون ان الالاتافيه ويقولون ان التحجير فيما أصله الخطر والاباح
فيما أصله الجواز ويرد على الأول ترى جـ هذا أو اختار تزوج هذا أو بنت عم

(مفيدة بعد الطلب) اما
(التحجير) بين المعاني
نحو تزوج هذا أو اختار
(أو الاباحة) نحو تعلم فقهها
أو نحو والفرق بينهم ما جواز
الجمع في الاباحة دونه قال
الشمني وأبى المراد بها
الاباحة الشرعية لان
الكلام في معنى أو بحسب
اللغة قبل ظهور التشرع بل
المراد الاباحة بحسب العقل
أو بحسب العرف في أى
وقت كان وعند أى قوم كانوا

قالوا الاصل الاباحة في الابطاع فسد بالتل الاول وان قالوا المنع فسد بالتاني
 لانها في الاول للتخيير معني للتاني للاباحة والحق ان اومش تركوا انما يتبين أحد
 معانها بالقروية كسائر المشتركات انتهى وفي المطول والفرق بينهما ان التخيير
 يثبت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع أيضا لكن
 لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك
 الخ) فظاهر ان ما عدا التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح
 وبذلك صرح الأشعري فقال وما سواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك
 والاباحية يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضوعين وكلام المغني يشعر به (قوله
 نحو انا وأياكم) قال في المغني اشاهد في الاولى وقال الدماميني فيهما والا قربان
 الشاهد الثاني شرط لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله اعلی
 هدى ثم ما قبله ليس الا ما والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال فانما وأياكم اعلی
 هدى كلام خبري وأو في ضلال مبين للإيهام فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن
 قد يقال ان اعلی هدى أو في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو
 بالعكس أو لا يتبين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور ببقی انه قال
 في المثل السائر انما خواف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب
 الحق كانه مستعمل على جوادير كضربه حيث شاء وساحب الباطل كانه مستعمل في
 ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشترعت صواب
 تقول اشترعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه به اراد انه لا بد
 من القتل أو الاسرف اشار باشرع صوره والرمح الى الحالة الاولى والسلاسل الى
 الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما فحذف
 المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان تنبيه من مجيء الواو والتقسيم
 قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقد يتوهم
 انهما جمع في الواو وان الواو والفاء ألحق بها لأن القلب عبارة عن محل الادراك والقاء
 السمع عن الجسد والاجتهاد وتخصيل ذلك الادراكات والمعارف ومعهم ان لا بد من
 الامر من جميعها فاما مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان
 منها ما يكون في غاية السكال والاشراق ويكون مخاها السائر القوى العقلية بالسك
 والكيف أما الحكم فلان حصول المقدمات البدئية والحسية والتجريبية بها أكثر
 وأما الكيف فيستركب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقبة بأسهل وجه
 واسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الاشياء عن الغير
 لأن ذلك في غاية الندور واليسر الاشارة بقوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما
 (الشك) من المتكلم كاه
 زبدأ أو كسر (أو
 التمسك بك) لا سامع أي
 ابتاعه في الشك ويعبر
 عنه بالاباحية نحو انا وأياكم
 اعلی هدى أو في
 ضلال مبين أو التمسك
 الاسم فذكره أو معرفة ومنه
 قوله لا ائتمنن لا بد منهما
 صدور راجح أشترعت أو
 سلاسل*

وذكره بافظ التنكير ليدل على البكال التام أي لمن كمل له قلب عظيم الاستعداد
للقوف على عالم القدس فان التنكير يأتي للتعظيم وقوله أو التي السمع وهو شمع
إشارة إلى الثاني واكثر هذه الأقسام أمر في أكثر الآيات بالطلب والمكسب نحو
أفلم يسيروا في الأرض فتسكون لهم قلوب يعقلون بها أو أذان يسمعون بها فتأمل
(قوله قال بعضهم أو الا ضرب) قال ذلك سيدي به بشرط تقديم في أو هي واغادة
العامل وقوله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا الآية إنما يظهر
القول بالاضراب فهم على هذا وقد اولاها في المغني بأمور فرأى وجهه وظاهره هذا أن
أو التي للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها إلا الحمل لأن العطف لا يختص
بالمفردات وكلام الرضي يقتضي أنها غير عاطفة بل استنافية (قوله بمعنى الواق)
فتسكون مطلق الجمع واعلم أن ابن جني أثبت مجيء أو بمعنى الواو ووجهه من
تدرج اللغو وعمله ما يأتي الخاص نص قال وذلك أن يشبه شيئا في موضع فيمضي
حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه إلى غيره فن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن
سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لهما لئلا وان كانت أو أعماهى في أصل
وضعها لأحد الشيئين وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لشيء يرجع إلى نفس أو بل
لقرينة من جهة المعنى انضمت إلى أو وذلك لأنه أغارغب في مجالسة الحسن
لما في مجالسته من الحظ وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو في هذا
الموضع مجرى الواو وتدرج من ذلك إلى موضع عار من هذه القرينة كقوله
فكان سيبان أن لا يسرحوا غنما * أو يسرحوه ما واغبرت السوح
وسواء وسبان لا تستعمل إلا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجر بر يمدح به
سيدنا عمرو بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المغني والذي رأيته
في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يمدح في رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه
لأنه وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء
من الله به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي من أجلها أحق
بالخلافة من غيره ومن حيث أنه من الذي يعتنى الله به فيبذلهم أعلا المراتب
(قوله والتسوية تقتضي نفس أحدهما) الظاهر أن يقول والتسوية تقتضي متعدد
والحاصل أن التسوية من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بثنين فصاعدا والعطف
فهما اختصت به الواو وفي المغني أن أم المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو
سواء على أفت أم قدرت مما لا يستغنى لكنه قال في الحواشي إن هذا الكلام
منظور فيه إلى حاله الأصلية والأصل سواء قياما وقعودا فالعطف بطريق
الاصالة إنما راء أو فثبت أن الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

قال بعضهم أو الا ضرب
وأرساها إلى مائة ألف أو
يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو
كقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
فأنتان * الأولى لا يعطف
بأو بعدها التسوية للتداني
بينهم إلا أن أو تقتضي أحد
الشيئين أو الأشياء
والتسوية تقتضي الشيئين
نحو سواء على أفت أو قدرت
فإن لم توجد عليه السيرا في
العطف بها نص عليه السيرا في
في شرح الكتاب نحو سواء
على فته أو قدرت ونبه قول
الفقهاء سواء كان كذا أو
كذا وقراءة ابن محبوب أول
تدريجهم وأما فخطبة المصنف
لهم في ذلك

باربع النفي فعلى القول الاول يكون المنفى الجميع وعلى الثاني يجوز ان يكون
 المنفى واحدا او كونه الجميع وعلى القول الاول جرى ان الحاجب في قوله تعالى
 لا جناح عليكم ان طلقتم النجا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وقال ايس
 المعنى مدة انتفاء أحدهما يريدانه اذا انتفى الفرض دون الميسر لزم مهر المتبيل
 واذا انتفى الميسر دون الفرض لزم نصه في المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند
 انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكر واحد منهما وذلك صادق بينهما جميعا
 لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا أحدهما ولا
 حاجة لجعل أو بمعنى الا في الاستثناء والمضارع بهما منصوب بان ومثله قوله تعالى
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اخترا فاحفظه بقى
 هنا فائدة وهي ان الدماميني قال في حاشية البخاري عن قوله فترلت هذه الآية
 واذا راوا تجارة أولهوا انفضوا اليها حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين
 وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشجونة عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام
 الى انه اذا ذكر متعاطفان باوقانه يعاد الضمير الى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم
 بعض أصحابنا ان منه هذه الآية وهو خطأ لانه لم يعد الى أحدهما لا بعينه بل الى
 أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم اما الحذف او الاقيان
 بما لا فائدة فيه والا قول خلاف الاصل والثاني باطل لانك اما ان تقدر اليه فيلزم الاول
 أو لا تقدر شيئا البتة فيلزم الثاني لان ذكر الله هو يكون ضائعا فقال لا يقدر اليه
 للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عنه من دوحه عنه فاسبق بعد ذلك وكاد
 يقطع باستحالة فقلت له يمكن أن يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية
 كانه قيل واذا راوا تجارة أولهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو للهو
 فاستحسنه ثم رأيت بعد ذلك بنحو عشر بن سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي
 غيره انتهى أقول وقوله انه يعاد الضمير الى أحدهما محمول على ما اذا كانت أولئك
 ونحوه مما تكون فيه لاحد الأمرين لا التي للتوزيع لانها بمنزلة الواو كانه عليه
 الأبدى وأقره في المغنبي في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناصريين
 يبق الكلام على عمومته وليس كذلك وما يدل على ان التوزيع يطابق الضمير
 معهما ما ذكر قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذي
 قاله الرضي في الآية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليهما واعلم أن الرضي قال ولذا ك
 بقية أحكام العطف الى ان قال ومهما ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو
 وحتى مع العطف في عليه يجب تطابقهما مطلقا يجوز بدو عرجا آفي ومات الناس
 حتى الانبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار الى دفع ما يتوهم ان

من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله
وأما قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها إلى أن قال وقوله تعالى
ذارأوا تجارة أو أهواا بفضولهم إلى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا
لم يتطرق إلا لشيء هو أن حرف العطف فيها أو وقد نكح علمها حين نكحهم على
ووجهه قال لما كانت آراءهم متباينة في معنى وفي جملة الواو ذكرها هنا وذكرها في
الكلام على أن نظرا لفظها هذا أو وردانه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا إليها
مع انهم متقدمون على الانفضا وسبب له هذا بعد سيما إذا كانت الرؤية الثانية
في الأولى المستفادة من قوله واذارأوا أو يمكن توحيه كلامه بحمل الأولى على غير
البصرية والثانية على البصرية لا يمكن يلزم اختلاف الضمير ومراجعته إلا أن يقال
لما كانت غير البصرية بمعنى ماها الادراك وهو من حيث ويصدق بالمعنى الحاصل
بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا في مرجع الضمير أو أن الرؤية في
الاصل تصدق بالبصرية بقولها حملت الرؤية على غير البصرية وقواعد الضمير
إليها على الماسدق الثاني على طريق الاستخدام وقال الناصر الماقي وقد سئل عن
ذلك هنا للرؤية خبرية أن أحدهما من بعيد وهو مكمل الصلة السابقة على
الانفضا حامله عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضا لا يمكن بينهما
جده مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو طلاق رؤية أعني جنسهما المعقول عليهما
فهما أعني الرؤية بين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومحددتان بحسب
الجنس ولا استجابة في تصادق المتضادين على شيء باعتبار بن هو تسمية إذا كان
العطف بالفاء أو ثم جازا لأفراد والطابقة والأفراد مع ثم أحسن وإن كان
العطف بالفتحة في الارتشاف الذي يقتضيه النظران الحكم في ذلك للأول وقال ابن
عصفور الضمير على حسب التأخر وإن كان العطف بيل أو بل يمكن قال في الارتشاف
الذي يقتضيه النظران الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب التأخر منهما
وتمرة القولين تظهرا إذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء
عن أبي أي مضافة لضمير المتعاطفين فيقال في المثال أيهما عندك) (قوله تسميتهما
لأن الح) أي لأن الاتصال على هذين السابق واللاحق فالطابق عليهما متصل
اعتبار متعاطفهما المتصانين بما فيهما بذكرها لا غير خارج عنها وقيل سميت
صلة لأنهما اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
أرى أنهما جميعا بمعنى أي واعتبار هذا المعنى في تسميتهما أولى من الأول لأنه
يجمع إلى نفسها لكنه انما يأتي في المسبوق تسمية همزة الاستفهام فيترجم الأول لشعوره
بوعين (قوله نحو ما أدري الح) إشارة إلى أنه لا يختص الحكم سواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عن أبي أي
وتسمى حينئذ متصلة لأن
ما قبلها وما بعدها لا يقتضي
أحدهما عن الآخر فتسميتهما
بذلك لا يخرج عنها
ويقال لها الامادلة لأمادلتها
الهمزة في إفادة الاستفهام
وتسمى أيضا بذلك أن وقعت
بعد همزة التوسية وهي
الداخلية على جملة في محل
المصدر نحو ما أدري أفت أم
فعدلت سواء عليكم
أدعوتهم أم أنتم صامتون
فان وقعت أم بعد غير همزة
التوسية وهمزة بطلب
بها وبأم التعيين كانت
منه طرفة عن أبي بل

المنقبة نحو أنها لا بل أم
 شاء أي بل أمي شاء أو
 الإنكارى نحو أم له البنات
 ولدكم البنون اذ لوجهات
 للاضرب المحض لزم الحال
 وقد زدت بحفلة للاتصال
 والانتطاع نحو أم تقولون
 على الله ما تعلمون وسعيت
 منقطعة لوقوعها بين
 جملتين مستقلتين في
 بعضها منقطع عما قبلها
 (وللبرقة) أي يراد بالامع (عن
 الخطأ في الحكم) إلى
 الصواب فيه (لا) فهي اتقى
 الحكم عن تألها وقصرها
 على مثلها إما قصر أفراد
 أو قلب ولهذا لا يطف بمالها
 (بعد إيجاب) أو أمرا وذا
 كزيد كاتب لا شاعر ردا
 على من اعتقد انصاف زيد
 بالشعر والكتابة أو انصافه
 بالشعر فقط ردصكر
 المصلي والأيدي أن من
 شرط العطف بها أن لا يصدق
 أحد من عطفها على الآخر
 فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
 بخلاف لا امرأة قال في
 الأوضح وهو الحق ومنع

وهي الداخلة الخ وان أوهم قولهم به - دهمزة التسوية الاختصاص (قوله منقطعة
 بالجمل) أي خلافا لابن مالك كما يأتي (قوله وقد يندرجون في ذلك الاستغناء الخ)
 فمكون بمعنى بل والهمزة (قوله أي بل أمي شاء) قال في التوضيح وانما قدسنا بعد ها
 - بتدالنا لا تدخل على من رد وقال ابن مالك انما قد تدخل على المفرد ولم يقدر به
 واستدل بأنه قد سمع ان هناك لا بل أم شاء بالنصب وأجيب بإمكان حمل أم على
 أم منقطعة وحذفت الهمزة قبل ان والتقديره أن أو منقطعة وانصب شاء محذوف
 أي أم أرى شاء والتوكيد بان امالان المخاطب شك في أن هناك ايلا أو منه كـ
 وعلى الأول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب كالايجز على معاني المعاني
 من المحب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوري بما مشي شرح التوضيح من قوله انظر
 - فائدة التوكيد بان وأدعى في المعنى ان ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو نابغ
 في ذلك لا يحيان ونافس الدماميني ابن هشام فراجع (قوله نحو أم تقولون هل
 الله ما تعلمون) قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الامرين كثن
 على سبيل التقدير بل حصول العلم يكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة (قوله اما
 قصر افراد) ان كان المخاطب يعتقد الشراكة (قوله أو قلب) ان كان المخاطب يعتقد
 العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أم) في معنى الامر الدعاء نحو رحم الله زيد الامهرا
 والتخصيص نحو فلا تضرب زيدا لا بقرأله أبو حيان وفي الرضى خلافه (قوله
 قال في الأوضح وهو الحق) لا امام أبي الحسن على السبكي رسالة سماها فيل العلاء في
 العطف بلا حقيق فيها الكلام على هذا الشرط وبين انه لا ينافي أمثلة أهل المعاني
 في القصر بنحو زيد كاتب لا شاعر بل صاعنا المتصوذة منه في حاشية المختصر (قوله
 نفعل حدثك لا كذلك) اعلم أن أصل المثل هكذا جدد لا كذلك وقالوا في نفسه
 ما في الشرع فالرد بقواهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدري نافعا
 جدد او ينفعل هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جدد نافعا لا ينفعل محذوف حذف
 الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل (قوله ردا
 على من اعتقد ان الخ) هذا في بل طاهر وأما ان يكون فنقله السجدة عن طائفة
 والابضاح ثم قال والمذكور في كلام النحاة ان لا يكون ما جاء في زيد ان كان محذوف
 زعم المخاطب ان عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ما لا يثبت بينهما أو لامة لا يثبت
 لامة تدرك وهو رفع توهم بتولد من الكلام السابق رفعاشبهها بالاستدانة وهذا

الزجاء العطف بم على قول الفاعل المسامحة ويرد قوله - نفعل حدثك
 لا كذلك (و) لا ردين الخطأ في الحكم (لكن وبل) وافعين (بعدني) أو منى فهو المنفرد بحكم منلوها - ما وثابا
 تنبيهه تألهما نحو ما جاء زيد لكان هو وأول محذوف ولا تضرب زيدا لكان عمرا أو بل هو ردا على من اعتقد
 بل أي أو المضروب زيد لا محذوفهما قصر القاب لا غير

سريع في انجائها قال ما جاني في زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان الجني عمتف عنهم اجبها
 لا لمن اعتقد ان زيد اجبها دون عمرو وفي ما وقع في المفتاح وأما انه يقال ان اعتقد
 انها جبال فكما على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أي من أجل
 انها لا تقرر بحكم متلوهما واثبات نقيضه لتأنيدها (قوله وجب الرفع في نحو الخ) أي
 لان متلوهما مني فتنقيضه مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز ان تصب على اعمال
 ما بل يجب الرفع على ان الواقع بهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن وبل من
 حروف العطف لما يأتي من أن شرط عطف وهما الافراد (قوله وشرط العطف بل من
 افراد مقطوعها) سكت عن اشتراط ذلك في بل فأوهم انما تكون عاطفة في الجمل
 وجرى على ذلك ابن التاليم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال
 الزكشي وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما
 الفرق بينهما وبين الواو والذي يظهر في الفرق ان بل لما كان أصلها الاغراب
 صار ما قبلها كأنه لم يذ كر فكان لا شيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف
 المقدرات لكن لما حصل التشريك في الاغراب وكان ما بعدها محذولا لما قبلها
 امكن الغاؤه من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاغراب الا
 في نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع
 بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كالي فلما وقع بعدها
 الجملة لم ينعزل عماؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم صاحبته بالغاية
 نهكت حرف عطف ولهذا يدعى فها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى
 ما فيه أما أولا فلا خصوصية بل في كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر
 من ان لا يكون ولا كذلك لما وجه تفصيل السؤال بها وغاية ما دل كلامه على
 ان حتى تشاركها في ذلك لما قاله وأما ثانيا فلان كلامه بوجه من ان معنى الغاية
 لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها المفرد مع ان شرط عطفتها للمفرد أن يكون غاية
 ما قبلها (قوله ووقعها بعدني) وهذا لا حاجة له كره لا علم به من كلام المصنف
 كان ينبغي أن يقول وعلم من كلامه أن شرط العطف بالمكن وقوعها بعدني
 ونهني وبقي من شروط افراد الخ (قوله أو امر أو نهني) أما انما في هذه الحالة
 تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا يجوز هل زيد
 أم لا يمكن عمرو ولم يقيم (قوله وصراف الحكم الخ) الحاصل انما تنقيض مع التني
 النهي أمرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها ونهني وهو اثبات نقيضه لما بعدها
 بعد غيرهما أمرين تأسيديين ازالة الحكم عما قبلها اوجعه لما بعدها (قوله
 وزود المبرد وجه الوارث) قال في شرح التوضيح ويلزمه أن لا تعمل ما في قائما

ومن ثم وجب الرفع في نحو
 ما زيد قائما لكن أو بل
 فاعد وشرط العطف بل من
 افراد مقطوعها ووقعها
 بعدني أو نهني وعدم
 اقترانها بالواو فان تلتها جملة
 أو تلت واو أو وقعت بعد
 اثبات أو امر نهني حرف
 ابتداء للاستدراك (ولصرف
 الحكم) عن المتلو بأن يقل
 (الي ما بعدها) ويصير المتلو
 كأنه مسكون عنه (بل) واقعة
 (بهدايجاب) أو امر بكذا
 زيد بل عمرو واخرب زيدا
 بل عمرو فاعدها نقل الحكم
 بالجمعي والامر بالاضرب من
 زيد واثبات ذلك لعمرو وانهم
 كلامه أن لا يمكن لا يعطف
 بها بعد الايجاب وهو مذهب
 البصريين لانه لم يجمع
 وجوزوه غيرهم قياسا على بل
 وان بل في غير الايجاب
 لا تنقيض صرف الحكم الى
 ما بعدها وجوزوه المبرد كما بعد
 الايجاب فعلى قوله يجوز
 ما زيد قائما بل فاعدا بالانصب
 على معنى ما هو قائما
 واستعمال العرب على
 خلاف ذلك في تنبيه يجوز
 عطف الفعل على مثله

شيئا الا ان شرط عملها بقاء الشيء في العمل وقد انتهى عنه انتهى وقد يقال انتم قال
بعدمضي العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء التبعية أو أو والمعية بعد التي
المتنقض بعدهما نحو

وما صاحب من قوم فأذكرهم * الا يزيدهم عيا اليهم
فيجوز لي أذكرهم النصب مع انتقاض التي بعد وقد مررت هذه المسئلة في باب
التواصب (قوله ان اتحادا في الزمان) أي المضي والاستقبال (قوله ولا يضر
اختلافهما في اللفظ) مثال اتحادهما في نوع الفعلية الخبي به بلاء قوميتا ونسبه
ومثال اختلافهما ما قدم قومهم يوم القيامة فأوردتهم النار ونحو تبارك الذي
ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا أي عطف الفعل على الفعل مثال
لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في
أحدا الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يجيئني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فبإلها
خجلة وقع فيها انتهى ووجهه ما ذكره في تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب
أو مجزوم لولا ان العطف للفعل لم يأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسبه
والجزم في يجعل وهذا أولى من قول المرادى فان قلت ليست هذه المثل من عطف
الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض من انما
هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول مع أن يقال انما من
عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انما في الحقيقة من عطف الجملة على
الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف
المفردات واعلم انه لا يشك على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان
الواقع جوابا بجملة يجعل وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل كلام المعنى في
بحث الجملة التي اها محل حيث عدمها الجملة الواقعة جوابا بشرط جازم ولم يقرن
بالقاموس اها بنحو ان تقم أو ان تقف واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور
الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن
جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها (قوله وعلى
بشبهه) نحو فالغيران صبحا فائرن ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أو كلما علم
قرأ ما بين السماء بسكون الواو قال الزمخشري على أن الفاسقين بمعنى الذين
فسقوا فسكانه قبل وما يكفر بها الا الذين فسقوا وفسقوا عدا الله مرارا كثيرة و
واقضوا الله قرضه فليس اقضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذي
هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ولو كان معطوفا على مجزوم

ان اتحادا في الزمان ولا يضر
اختلافهما في اللفظ وعلى
اهميتهم

المصدقين والمصدقات صكجانه قبل ان الذين تصدقوا او اقرضوا على أن يكون الذين
 تصدقوا شاملا لذلك كرمي والمؤثقات أو اعتراض بين ان وخبرها أو مستأنف (قوله
 وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحى من الميت
 ويخرج الميت من الحى وليس مذهب اليه بجمعة من يسئل هو مرجوح قال الزنجشیری
 يخرج عطف على فائق ويخرج الحى من الميت جملة مبينة فائق الحب والنوى لان
 فاقه سما من جنس اخراج الحى من الميت لان النامى كالحیوان انتهى وعنده هذا
 يترجم بل يعين بجمعة تضي علم المعاني عطف مخرج على فائق الحب والنوى لا على
 يخرج لعدم صلاحية تنبيه فائق الحب والنوى بقى انه على تقدير كون ويخرج
 عطفا على يخرج ~~مكون~~ من عطف المفرد الذى هو الاسم على الجملة لان جملة
 يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لا عندا والمرادى السابق لكان ينبغى أن ينص
 على ذلك وقد مر في الارشاد عطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
 تعالى بيانا أو هم قانون وقال السيوطى في الهمع بعطف المفرد على الجملة وبالعكس
 ومثله الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائما أو قاعد اقل فقاء عطف على
 لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظرا لا يخفى وعندى المعنى من الجملة التى اها محل الجملة
 التابعة مفرد وقال انه ثلاثة أنواع أحدها المطفوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
 اهاب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على التعاليم وبالعكس) ذكر
 فى المعنى ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال
 فى مثل قاب زيد وصمروا ~~صكر~~ مته ان نصب صمروا رجع لان تناسب الجملةتين
 المتعاطفتين أولى من تخالفهما او المنع مطلقا والثالث لاني على انه يجوز فى الواو
 فقط قال وأضد الف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازى فى تفسيره (قوله
 والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كررت برجل سواء
 والعدم أى مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل المتصل
 بالتوكيد بالضمير المتصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقواله الفصل بلا بين العاطف
 والمطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا ولا فلان لا يمكن حيث جعل الآية من العطف
 من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف بعطف
 على الظاهر والضمير المتصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وصمروا
 وآبائه والاسد وجعنا كم والاولين وانما اشترط فى العطف على المرفوع المتصل
 الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه صكان كالعطف
 على بعض حروف الكلمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول
 الكلام و بطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحاقط وعورة

وبالعكس وعطف الاسمية
 على الفعلية وبالعكس
 والعطف على الضمير المرفوع
 المتصل من غير فاصل ضعيف
 ولا يجب إعادة الخافض
 اذا أريد العطف على
 الضمير المرفوع

قال ابن مالك وجماعة
 خلافة للجمهور قال جدي
 رحمه الله والشواهد لما
 قاله كثيرة والاحتمالات
 لا تنفي الظهور فلا بد من
 اذ المسئلة ليست قطعية
 فليدفع المصير اليه ورفض
 القياس اذ البحث للقوى
 (و) الخامس منها (البدل)
 وهو تابع مقصود بالحكم
 المنسوب الى متبوعه اثباتا
 او نفيا (بلا واسطة) فخرج
 بمقصود غيره من تحت
 وتوكيد وعطف بيان فانها
 مقدمات للمقصود بالحكم
 ومعطوف بلا وبدل بخلاف
 وبلكن وبنفي الواسطة
 المقصود به هو المعطوف
 بتعبئة آخر العطف
 والفرق منه ان يذكر
 الاسم مقصودا بالفسبة
 بعد التوطئة لذكره
 بالتصريح بذلك النسبة الى
 ما قبله لافادة توكيد
 الحكم وتقريره وهذا
 لون البدل في حكم
 ار العامل

العشرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المتصل (قوله كما
 قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي ان يقتضيان يكون الحرف ليس
 مختصا بجزء الضمير بل هو لازم للضمير المجزوء بل ولا فانه لا يجوز له طغى الظاهر
 غلبه بالجر (قوله خلافا للجمهور) أي جمهور البصريين واحتجوا بان ضمير الظرف
 شبيه بالتثنية ومعاقب له فلم يجز العطف كالتثنية وبأن حق المتدققين ان
 يصلح الحول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لمولاه محل المعطوف عليه وأجاب
 ابن مالك بان شبيه الضمير بالتثنية لو منع من العطف عليه ملغى من توكيده
 والابدال منه كالتثنية ولا يمنع منه اجماع وان الحلولى لو كان شرط لم يجز رب
 رجل وأخيه وكل شاة ومختلفا بدرهم وأجاب ابنه عن الاول بأن البدل في نية
 تكرار العامل فاتباعه الضمير المجزوء في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل
 في قوة المصريح فعه بالعامل وأجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا
 التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فمما في بابه وفرق الحريري بين المنع
 هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بـ لا تكرير بانها ما لا يجاز
 عطفه مما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليه ما وكان مراده عطف المنصوب به
 فصله الجائز والمجزوء لا فصل

البدل

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى وأما في اللغة فمعناه العوض وفي التمثيل
 عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الايجاب ولذا أعاد
 الباء في قوله ويبدل لتلايتهم وجوع قوله بدلتى لئلا تكون اعادتها مع لكن تقتضى
 ان لا يكون يعطف به ما بعد الاثبات ولا تعطف المفردات في الاثبات الا على قول
 الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود ويخرج المعطوف بلا بعد الايجاب ويبدل
 ولكن بعد التثنية أما الاول فلان الحكم السابق منى عن التتابع وأما الاخران
 فلان الحكم السابق منى والمقصود به انما هو الاول (قوله بتعبئة آخر العطف)
 ومنها المعطوف بـ لا بعد الايجاب (قوله وهذا) يقولون البدل في حكم تكرار
 العامل اعلم أن هذه المسئلة مثله ذات خلاف وان أوهم كلامه الاتفاق عليها
 ولاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وبهتهم أن
 العرب قد تذكرا العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تضمن حبه العرب
 مطلقا أو بشرط كونه جاريا على مذهبين أحدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن
 ذلك كثير جدا يكون جاريا نحو قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا
 لمن آمن منهم وقوله لعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سفاهة فقامت كذا أرادوا

أن يخبر - وامنهم من غم واقتدي بنجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
 وقيل اذا كان غم يربح وأمن الالباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
 لا يسألكم أجرا والذاني انه انما يذ كر اذا كان جارا ونحو اتبعوا من لا يسألكم
 أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح
 التوضيح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كاللفظ به من كل وجه حتى يصح
 أن يكون خبرا أو مفعلا غير هذا امتنع زيد اضربت غمرا أخاه بالرفع والنصب
 وانما هو تقديره منون لا لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هذا المثل لبدل الظاهر
 من التوكيد لا لعمالة بقوله تعالى تكون لنا هيدا ولنا وآخرنا وآخرنا
 بدل من التوكيد بالجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لان كلامه أولا يقتضي انه
 لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله واللام يمكن من بدل المفرد
 لا يطلع من نظره قد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو وقت من توكيد التوكيد
 فقط كما مر وكلامه ثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق ان كان تخصيصه بعامل
 كقول وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحدهما وقال ايضا وقوله المبدل
 منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
 يدايه اذ لو لم يعتد بزيدا لكان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي الفصل قوله - م
 في حكم تنجيسة الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التوكيد والصفة في
 كونهما تنجيه من لما يقتضيه لا منهم يعنون اهدار الاول والراحه فلا يمنع ابدال
 كغير المغضوب من المجرور في علمهم لوجود العادة حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان
 المبدل منه مودرا بالكلية لكن خالف هذا في الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم
 الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله تعالى فيمنع أن تكون ماموصولة بالفعل وان اعبدوا
 الله بدلا من الهاء في لانك لو اقلت ان اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت الا
 ما أمرتني بان اعبدوا الله في الموصول بلا عائد عليه من صاته انتهى وقال في
 التسهيل والكتبة يكون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى وقال
 المصنف في الجامع بعد قوله ونحو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان
 هو المعتمد كونه حسم فاقن ونحو كانه ما حاجبيه معين بسواده مؤول انتهى
 وقال في التذكرة سلكك العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما انه ليس في تقدير
 الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

ان السيف ضدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاضرب
 ضدوها بدل اشغال وما أن انبه الا الشيطان أن أذكره * كانه ما حاجبيه معين
 بسواده وتقول المني مررت به أي عبدا لله ولو فرضت الطراح الاول خلالت الصلة

من عائدوا ما ملو كهم عدم الاعتداد به في قولهم في الغلط مررت برجل حمل لانه
 لم يحدد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس
 في تقدير الطرح وقوله ما حاجبه الخ من آيات الكتاب مصدره * وكأنه الحق المرأة
 كأنه * يصف نور وحش أبيض المرأة وهي اعلا الظهر اسفع مأحول عينيه
 وما في قوله ما حاجبه زائدة وقوله معين خبر عن حاجبه وهو بدل من الهاء المنصوبة
 في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والاقوال معينة وأراد بنحو ما روي فيه ذلك
 كقوله ان السيف الخ وتأويله أما مكانه ما حاجبه الخ فلان ما هو متبني في البدن
 يجوز افراد خبره وصفه على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله هم العيتان
 نهل * أولان معين مصدر كمزق في قوله تعالى وحرقواهم كل ممزق واذا اخبر
 بالمصدر كان موحداً وأما ان السيف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الطرف
 كخفوق النجم وكأنه قال ان السيف وقت غدوها ورواحها وهذا الذي مشى
 عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وادعى انه لم يجئ ساطره الا اعتمادا على المبدل
 منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلمت
 به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا اجفها فتر بنصب العين
 والجفن فأثبت الخبر في الاول وذكر في الثاني لان المعتمد عليه هو المبدل والمبدل منه
 في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشف والوقوف عند أحدهما فصوركا
 وقع للسعد وأبي حبان في المطول في آخر بحث بيان المبدأ اليه لا نسلم ان المبدل
 يجب صحته قيامه مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله
 تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركه ففعولاً جعلوا والجن بدل من شركاء
 ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجازه لا يجوز
 وعلى ذلك بأن شرط البدل ان يكون على نية تكرار العامل على اشهر اقوال
 او معمولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا اذ لا يصح ان يحل الجن
 محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشف في هذه القاعدة مضطرب
 لبنائه القول في بعض المواضع على احد المسلكين السابقين وفي بعض آخر على
 المسلك الثاني هذا فذا ينبغي ان يحلرر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال أبو حبان
 ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو اقبيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون
 ظرفاً ثانياً لان العامل لا يعمل في نوع من المعهولات الا في واحد منه الاعلى طريق
 الاتساع ولا يكون غلطاً لان الذي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السيوطي
 قد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدعون الجنة ولا
 يظلمون شيئاً جنات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاول) فيه نظروا الظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها
 (بدل كل) من كل وهو ما
 كان مدلوله مدلول الاول
 (نحو ما كان مدلوله) وجباني
 زيد أخوك وسماه ابن
 ثالث المبدل المطابق لوجوده

وهو ما كان مصادقه ما صدق الا قول اذا المدلول يختلف الا ان يقال أراد بالمدلول
المبا صدق قال الجلال المجلى في شرح جميع الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات
والقوة والملاقى المدلول على الما صدق شائع والاصل الملاقى على المفهوم وهو
ما وضع له اللفظ انتهى ويوافى الاصل ما قبل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى
اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه
واعتبر أيضا القول باتحاد الما صدق في هذا البديل بجزءا زيدا أخوك قال
انهم بما يستحقين فمما صدق عليه اذ ليس لزيد ما صدق عليه وقال الاولى أن يقال
ان بديل الكل من الكل ما يتحد فيه المبدال والمبدل منه في الوجود فان زيدا وأخاك
موجودان بوجوه وواحدانتهى وفيه نظر لان المراد من الما صدق الذات ولا يختص
بما يكون كليا ولا شكا اب زيدا وأخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ما يؤيده
بأنهم لا بدى المبتدأ والخبران يتحدان ماصداق يتخلفا مفهوما وهو شامل لما زيدا
شعرى المطول بالاتحاد في الذات فقل في تعريف بديل الكل من الكل
انه عين ذات المبدال منه وان كان مفهوما متغايرين انتهى ثم
الان بديل من يكون ذاته بعضا من ذات المبدال منه وان لم يكن
فهو به بعضا من ذاته بن اثنين اذا جعلنا بديلا يكون بديل الكل
فون البعض لان ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح
في أن الما صدق بمعنى الذات واللفظ لا يطلق عليه
والخبر ان الما صدق بمعنى الذات واللفظ لا يطلق عليه
الجملة في قراءة الجسر فاما
كل اذ كل انما يقال فيما يفتقر
على الصحيح) ومذهب الكا
ان يقال بعض الرجلين
في عرف الناس مطلقا الاعلى الا قبل من النصف خصه الكسافى
ممة ورد بقوله

داينت أروى والديون تقضى * فطلت بعضا وأدت بعضا

هذا اذا دلل في التنزيل قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر في حديث وفارق سائرهن مطلقا على
الباقي الا أكثر قال بعض العلم باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السؤ وهو
البقية وفي الحديث واذا شربتم فاستروا ولو تملك فظاهر الاشفاق وبهذا الحديث
على عكس هذا المذهب لمشي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

فما لا يطابق عليه كل ولا
يحتاج الى تعبير يعود الى
المبدال منه كالجمله التي
هي عين المبتدأ (و) فانها
بديل (بعض) من كل وهو
ما كان مدلوله بعض مدلول
الاول سواء كان ذلك
البعض نصف أو أقل ام
أكثر على الصحيح

ساحب الحمال قد يكون نكرة من غير مسمى نحو عليه مائة يضاوصى وراءه رجال
 نيا بما (قوله وأجازه الاخفش والفارسي) حكى الاخفش مررت بهم كلابا بالنصب
 على الحمال فهو دليل على تذكره (قوله أى تعلق بغمرك الكلية والحزنية) أى اما
 بالاشتمال الاول على الثانى نحو أعجبنى زيد علمه أو بالاشتمال الثانى على الاول
 أعجبنى زيد أو بالاشتمال الاول على الثانى بمعنى تعلق به وان تعلق فى اللفظ
 بغيره فإقوله أعجب من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الواجهات كقوله
 أعجبنى بغير الكيفية بدل كل من كل وبقوله والحزنية بدل بعض من كل
 أعجبنى بالذات مسمى أعجب أن ذكر الخلاف فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الاول أو
 الثانى أو لعل ما قال قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثانى والثالث لا يطردان
 لان من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيد أعجبته وسألتنى خالد
 فمررت بوجه والثانى فى هذه الامثلة غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثانى
 مشتملا على الاول لعدم الطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر
 الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال فى آخر كلامه عن
 الخلاف نحو نرى بزيد أعجبه فانه بدل غلط لان نرى بزيد مفيد غير
 محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتمال قتل الأمير سيفه وبنى الأمير وكلاؤه
 لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى
 اليلع بالجمال أى فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل
 الأمير ان القاتل سيفه وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أملا لانهم يورد
 عليه ان الاول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيد به بل الثانى اشتمل على الاول لان
 الثانى اشتمل على لابه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التعليل
 وقوله أملا عدم الطراد الثالث فظاهر لان الح فيه نظرا لما تقدم من أن معنى اشتماله
 عليه تعلق به وان تعلق فى اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل اصحاب الاخدود) ذهب
 الى موافقة ابن الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما
 شتمه لاعلمها كقوله عفيف الازار وقال بن هشام الاولى أن يكون على
 مضاف أى اخدود النار وقال ابن خرووف هو بدل اضرب قاله المرادى
 ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ) هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيدانه
 وحده فى قول ذى الرقة

لمباه فى شفتها حوة اس * وفى اللغات وفى أنياها شنب

كان بينه وبين الاول ملازمة
 أى تعلق بغير الكيفية
 والحزنية وأمره فى الضمير
 كما مر بدل بعض من كل
 (نحو) يسألونك عن الشهر
 الحرام (قتال فيه) فقتال
 بدل اشتمال من الشهر
 الملازمة له بوقوعه فيه ونحو
 قتل اصحاب الاخدود النار
 أى فيه أو الاصل ناره ثم
 نابت أل عن الضمير وشرط
 صحته امكان فهم معناه عند
 حذفه وحسن الكلام بتقدير
 حذفه واهذا جعل نحو
 أعجبنى زيدا حو به بدل
 اضرب اذ لا يمكن فهم المعنى
 عند حذفه وامتنع نحو
 أسرجت زيدا ابنته لانه
 وان فهم معناه عند الحذف
 لا يحسن استعماله بل
 لا يستعمل ويتقدير ورود
 مثله يحصل على الغلط أو
 نحوه (و) راءه ابدل (اضرب)
 وهو ما يقصد كونه متبوعا كما
 يقصد ذكره ولا علاقة
 بينهما أو يسمى بدل البداء
 لان التكلم بغير شئ ثم
 يبدؤه أن بغير آخر من غير
 ابطال الاول ونفاه بعضهم
 وادعى أن ما استدلوا به على

أنه محمول على اضرب (و) خامسها بدل (غاط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه المان وخصه بعضهم بالشعر
 قاله جوده فيه دون انثرو عكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تزووفه ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه نطلبه فلم
 يوافه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيدويه والاكثرين

جواز مطلقاً (و) سادساً بديل (نسيان) وهو ما يفهم من متبوعه ثم يبين (٢٧٦) فساد هذه (بخصوص صدق بديهم

نار) هذا يصلح من الاثلاث
الاحيرة اذ يحتمل ان يكون
لتسليم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم
اضرب منه الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وحمل
الاول في حكم المتروك فيكون
بديل اضراب وهذا معنى قوله
(بحسب قصد الاول
والثاني) وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق
بالدينار سبق اسانه الى
الدرهم فيكون بديل غلط
أي بدلا عن اللفظ الذي
ذكر غلطاً وهو المبدل منه
وهذا معنى قوله (أو الثاني
وسبق المان) الى الاول
وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم يبين
له ان العواب الاخبار
بالتصدق بالدينار لظهور
الخطأ في القيد الاول فيكون
بديل نسيان أي بديل شيء
ذكر نسياناً وهذا معنى قوله
(أو الاول وتبين الخطأ) في
قصد والاحسن أن يعطف
التاسع في هذه الثلاث فيل
فيكون من عطف التسع

قال فاعلم بديل غلط لان الحوة الدواد بعينه واللعين بسواد مشرب بحمرة وردبائه
من باب التقديم والتأخير والتقدير في شفتها حوة وفي اللثام لعن وفي انيام اشنب
(قوله جواز مطلقاً) أي ثمر ونظاماً (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقاً) أي
سواء كان بديل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدراً) نحو ما نازا
حدائق وأعتاباً قال أبو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى
والصدر يشتر على الاثنين والجماعة فالذلك ابدال الجمعان منه (قوله أو قصد به
التفصيل) كقوله في الحديث أذن لها بنفسين نفس في الشيا ونفس في الصنف قال
الدماميني وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً فان البطل ليس واحداً من
شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق لا ترى ان قوله نفس في الشيا ليس
على انفراد بديل من نفسين وانما البديل مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما
متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان هنا مجتاً وهو انه اذا كان
مجموعهما هو البديل فمما هو العامل في كل منهما مانع انه بغيره غير بديل وهذا في
البطل كقوله في الخبر الرمان حلوا حاص انتهي أقول قد مر في باب الخبر الجواب
وحاصله ان العمول في الحقيقة مجموعهما السكن من حيث هو معمول لا يمكن
ظهور اثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر فتحكم فظهر في كل
منهما دفعاً للتحكم (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو الى صراط اعز من الحمد لله
في فرا من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك تهرى الى صراط مستقيم صراط الله
(قوله والنكرة من مثلها) نحو مرة زاحداً وأعتاباً (قوله ومن المعرفة) نحو
انفسها بالنار نسبة ناصية قال ابن الحاجب ان قبل لم حسن الجمع بين الناصية
وناصية فانت ذكرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور ذكرت الثانية لتنبيهها
بالصفة على علم السمع ليشعر بذلك ظاهراً كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن
يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جائية كل أمة تدعى الى كتابها
قال أبو الفتح ابدال الثانية من الاولى لأن في الثانية ذكر سبب الجئوا فتعضى كلامه
انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة
من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافاً للكوفيين ولين تبعهم في ابدال
النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالبعث ادين والريح تهرى والجرجاني قالوا
لان البديل لا يوضح والشي لا يوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تمة) اعلم أن البديل يوافق متبوعه واحد من أوجه الاعراب مطلقاً كذا في واحد من التذكير (قوله
والا فرد ضرر به) ان كان بديل كل لم يمنع مانع من التنبيه والجمع لكون أحدهما مصدراً أو قصد به التفصيل
بما انف في التعريف والاطهار وضد به ما فتبدل المعرفة من مثلاً ومن النكرة والنكرة من مثلاً وهو
المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلاً اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في انه يشترط فيه أن يكون مع الثاني
 زيادة بيان وهذا القيد كره في التسهيل فقال ويزيد فعل من فعل موافق في المعنى
 مع زيادة بيان انتهى ولم يعتبه به في غير ولا تعرض له أبو جيان في الارتشاف بنى
 ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي
 فقال وابدلوا الفعل من الفعل إذا كان معناه قال ابن الجباز إنما يكون ذلك إذا
 ترادف اللفظان كقولنا من يأتي عيش إلى أ كانه لا يعيش في معنى يأتي عيش فان قلت
 من يأتي عيش كانه مرفوع يصحك وجعلته حالاً لانه ليس في معنى يأتي انتهى
 والظاهر أن ذلك مبيح على أن يبدل الفعل من الفعل بديل كل فقط والحق كما قال
 الشاطبي مجيىء الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بديل
 الاشتمال والبعض الظهور أن ذلك خاص بالاسماء المذروعة والضمير على الافعال
 كما يأتي عن شرح التوضيح وأدعاء السيوطي في الخلاف على عدمه وتعليله بقوله
 لأن الفعل لا يتبع فيه نظراً لانه أن أراد اللفظ الفعل لا يتبعه فلا سم كذلك
 وإن أراد معناه فهو متورق في معنى الفعل أي الحدث لا شبهة في أن المصنف قال في
 حواشي الاقضية ينبغي أن يشترط لا يبدال الفعل من الفعل ما شرط إعطف الفعل
 على النعر وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز أن جئتني
 ثم إلى أ كرمك وعباد على أن البديل في نحو باق أنا ما يضاعف للفعل من الفعل
 لا الجملة من الجملة تظهروا الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيد في حواشي التوضيح
 انه من بديل الجملة من الجملة وتوابعه أن الاستاذ السيد الصفوي التزم انه لا يكون
 مضارعاً مرفوعاً بتبعية على البدلية أو اعطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه
 أجاب عما أورد على البيضاوي في قوله أن يترك بديل من يثوق في قوله تعالى الذي
 يثوق ماله يترك من أن البديل تابع والتابع كل ثان أعرب بأعراب سابقه ويترك هنا
 ليس معرباً بأعراب يثوق لأن سبب الأعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية
 وهو التجرد فرفعه التجرد لانه لا يكون تابعاً لما أن المراد كل ثان أعرب بأعراب سابقه
 لو لم يكن معرباً يقتضي الأعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون
 مضارعاً عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وإن كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد
 وفيه نظر (قوله ويبدل لظاهر من مثله) كما تقدم في الامثلة (قوله ومن المضممر)

على حالة لو أن في القوم حاتم * على جوده لخص بالما حاتم

فاتم بالجر بدل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الحسين (قوله والمضممر من
 مثله) نحو كذا أياك وقال الكوفيون وابن مالك تو كبد لا بديل قال ابن مالك
 لأن نسبة المصوب المفصل من المصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من

كما في ابدال الفعل من مثله
 و يبدل الظاهر من مثله
 ومن المضممر والمضممر من مثله

المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المصوب توكيداً فان
الفرق بينهما استحكام بلا دليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يتخلو
عن نظر من تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضمرة من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف
بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث التفاحية أكلتها أياها وحسن الجارية أعجبتني
هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو أنه عامل
فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لثلاثي بل لا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه
وعلى الثاني يجوز ألا يحتاج إلى جماع انتهى وقوله لثلاثي بل لا رابط فيه ما تعرفه
عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا أياها
(قوله لكن خالفهم في الأوضح تبعاً لابن مالك) قال في الأوضح ولا يبدل مضمرة
من ظاهر ونحو رأيت زيدا أياها من وضع النحويين وليس بمفعول انتهى ومقتضاه
الامتناع في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقاً حيث قال ولا يبدل مضمرة من
مضمرة لكن في جمع الجوامع وشرحه ومع ابن مالك بدل المضمرة من الظاهر بدل
كل قال لأنه لم يسمع لا نظاماً ولا نثراً ولو سمع لسكان توكيداً لا بدلاً وأجازه الأصحاب
نحو رأيت زيدا أياها وفي حواز بدل البعض والاشتغال خلافه فيل يجوز نحو
ثلث التفاحية أكلت التفاحية أياها وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع
قال أبو حيان وهو كالتخلاف في ابدال مضمرة من مضمرة ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي
شرح الألفية لابن الصائغ ومنعهما أي بدل الضمير من مثله ومن ظاهراً ابن عصفور
في البعض والاشتغال لما لو الجملة عن رابط نحو ثلث التفاحية أكلتها أياها وثلث
التفاحية أكلت التفاحية أياها وحسن الجارية أعجبتني الجارية أعجبتني
الجارية أياها قال ابن الصائغ ولك أن تتأمل بمنع عن رابط نحو كبرت ثلث الخيرة
فأكلتها أياها فاما أن لا يعمل المنع أو يعمل بعلّة عامة وتعليله إنما يأتي على أن البدل
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيه ثلاثة فلو قيل بان
عامله العام في المبدل أو غيره وقد تاب عامل المبتدأ ما تابه حصل الربط على أنه
لو قيل بالأول أمكن أن يقال الربط يحصل بان البعض والاشتغال داخلان في الأول
على حد زيد نعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا
عيداً اولاً وآخرنا فان لم تفدها نحو رأيت زيدا أياها متنع خلافاً لا لا خفش لأنه
انما يجيء للبيان ونهيه المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه في غاية الوضوح وانما
قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم
قالوا ، خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج يبدل كل بدل البعض
والاشتغال فيه بدل من الظاهر من غير شرط نحو * أوعدني بالسجن والاداهم *

وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في شرح
النسب وراى كنه خالفهم
في الأوضح تبعاً لابن مالك
ولا يبدل ظاهر من ضمير
تجانب بدل كل الا اذا افاد
الاحاطة

رجلى * وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أى بدل بعض من كل كقوله تعالى
أمدكم بما يعملون امدكم بانعام وبنيين واشتمال كقوله * أقول له ارجل
لا تقيمن عندنا * وغلط نحو قوم اقمه فقال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمع لتعذر عود الضمير عليها
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن
المفرد) فبيده في شرح التوضيح يبدل كل من كل كقوله

الى الله أشكوا بالمدينة حاجة * و بالشام اخرى كيف بله قيان

وفي شرح الافية للفارسي انه بدل اشتمال * (تمة) * بقي ابدال الفعل من اسم
يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيت
في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس
كما جاز اعطى نحو زيد متو يخاف الله او يخاف الله متو انتهى وكون هذا من
ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف واما الثاني فقال ابو حيان في البحر
أن فيما يبدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد اى جعله مستقيما قايما واما
الثالث فقد قال لشهاب القاسمي انهم سكتوا عنه واقول قد ذكره سيوي به وجعل
منه أي بعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا
من الاولى لا تو كيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في انه من عمل منكم
سواء الآية يشبه ان تكون الفاء زائدة كزيادة ما وأن بعدهما بدل من التي قبلها
واما ازال كسر وجعل الفاء جزءا (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) أى سواء
فصل به جمع نحو صررت برجال طويرو قصير وربعة أو عدد نحو بني الاسلام على
خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث أو لم يفصل به شيء نحو صررت بزيدا أخوك نص
سيوي به والاخفش ومنه بشر من ذلكم النار واقصر في التسهيل على القطع
في المفصل فقال وما فصل به مذكور وكان وافية فيه البدل والقطع وان كان غير
واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومثله جواز قطع البدل عزيزة حتى ان
بعضهم في باب العلم أنكراهه يقطع وقال المعروف انما هو قطع الدعوت وتقدم ذلك
في باب (قوله ويجحسن مع الفصل) فضية كلام الارتشاف وستأني عبارته ان هذا
غير البدل الذي فصل به ما قبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطي في جمع
الجموع فقال ويجوز انقطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقع ما لم يطل
لكلام (قوله مع الفصل) اى بين البدل والمبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله
من ذلكم (قوله ويجيب ان تبس الخ) لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجموع وهو

وتبدل الجملة من مثلها ومن
المفرد قال في الجامع ويجوز
قطع البدل ويجحسن مع
الفعل نحو بشر من ذلكم
النار ويجيب ان تبس متعديا
ولم يف به نحو اتقوا الموتى
الشرك

عجيب فانه ملخص من التسهيل ولا رتشاف وقد انحطت بعبارة التسهيل وقال
في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع او عدد الاتباع والقطع ان كلاهما يان الفصل
وان لم يف بان لا يطبق عليه اسم الفصل قطعت فتقول مررت برجل زينو وعمره
وبتلاته بكر وخالد أي مهمم وايس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في مررت
بزيدا خيلك ان تقطع فتقول أخوك نص عليه شيدويه والاخفش وهو قبيح عند
بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم الثارقان جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا في قول
الجمع على انه متجاوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور
الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرقتها * استة أعوام رذا العام صابع

رمادا ككحل العين لا أبينه * وثويا كجذم الحوض أظلم خاشع

ير وي برفع رماد وثوى على القطع من آيات أي منها رماد وثوى وبنيصهما على تأويل
آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على اقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف
يصح به الاتباع أي رمادا وثويا وأتفية انتهى تلخيص بث يرفي قوله بحذف الامة
وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب
القطع في اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو محطوف يحصل بانضمامه
للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز البدل كانه قبل وأخواتهما لان
الموبقات سبع كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أهم ما أحق
بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وروى
بالرفع على القطع وبالنصب على البدل ونية محطوف محذوف **تنبيهان** الأول
الاحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقديفة فصل بالطرف والصفة
ومع مول الفعل نحواً كانت الرغبة في اليوم ثلثه وقام زيدا الظريف أخوك
وقال تعالى ثم الليل الا قليلا نصفه * الثاني يجوز البدل من البدل قال شيخنا العلامة
الغني واستشكاه شيخنا العلامة محمد النخعي بان مقتضى كونه بدلا أن يكون
هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد
مقصودا وغير مقصودا محال يصح وأجاب عن ذلك بعض طائفة ارتجوا الابهام لا مانع
من كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصودا باعتبارين في اعتبار كونه بدلا
مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله
الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى حم تنزيل الكتاب
الله العزيز العليم الآية واهترضه أبو حيان فمار وقوله انما كلها ابدال فيه تسكر
الابدال أما بدل البداهة تسكرت فيه الابدال وأما غيره فلا نص عن أحدهم

وهو ما وضع الحكمة آحاد
الاشياء قاله ابن الحاجب
فالواحد عنده عدد وثلاثون
المازب اقول النكاح ان
الواحد والاثنين وما وازن
فاعلا يجربن على القياس
(العدد من ثلاثة الى تسعة)

جار على خلاف القياس لانه
(يؤث مع المذ كرويد كرو
مع المؤث) ولو مجازاً مفرداً
كان العدد (نحو) ثلاثة
رجال وتسع نسوة و (سبع
ايال وثمانية ايام) امر كبا
مع العشرة نحو ثلاثة عشر
رجلاً وتسع عشرة امرأة
(وكذا العشرة) تؤث مع
المذ كرويد كرو مع المؤث
(ان لم يركب) بان كانت
مفردة كعشرة رجال وعشر
نسوة فان ركبت جرت على
القياس وأما نحو من جاء
بالحسنة فله عشر أمثالها
فعلى حذف مضاف أى عشر
حسنات أمثالها ولولا
أقيل عشرة لان المثل مذ كرو
والمعتبر مع الجمع حال مفردة
في التذ كبير والتأنيث ككافى
الافعية والقسهيل ومحل
ماذ كرو الم يحذف المعدود
فان حذف جاز حذف التأنيث
مع المذ كرو نحو أربعة أشهر

التحريم اعرفه في جواز التبرك رافها ومنعه وفي المفسنى في بحث اذولا نعرف ان
البدل بتكرار الا في بدل الآخر اب وتناقش أبا حنيفة في شرح الحسنة راجية
بما من بجمته ان ابن الحاجب قال في الامالى والاكتفى في ذى الطول انه بدل ثان
من البدل انتهى وفيه ان هذا انما يدل على جواز ابدال من البدل لانه لا على تكرار
البدل لانه لم يقل بدل ثان من البدل منه فتأمل

باب الماعدد

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ما سوى نصف
مجموع حاشيته القرينين أو العبدتين فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ
للعبدات ليس له حاشية سفلى (قوله لانه يؤث مع المذ كراخ) قال ابن مالك واعدا
حذفت التأنيث من عدد المؤث واثبتت في عدد المذ كرو في هذا القسم لان الثلاثة
وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالهاء لتوافق
نظائرهما فاستحب الاصل مع المذ كرا تقديم رتبة وحذفت مع المؤث فرقا لتأخر
رتبه (قوله ولو مجازياً) كايال وأيام (قوله ولولا ذلك لقبل عشرة) كذا في التوضيح
وفي الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذ كبره شر بان الامثال حسنات وبعضهم
بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث (قوله حال مفردة) فان كان مفردة
مذ كرا أنت عدد دهوان كان مؤثاذ كرو فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات
اعتباراً بالاصطبل والحمام فالحق ما مذ كران ولا تقل ثلاث اعتباراً بالجمع خلافاً
للبيضاين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال افظه ولا حال
معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحل ماذ كرا الم يحذف المعدود فان حذف
جاز حذف التأنيث) ظاهره ان اثباتها هو الاربع وبه مخرج في شرح التوضيح وفيه
ما تعرفه قريباً وانه لا فرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا أطلق غير
واحد منهم المصنف في الجماع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أى اصول
أو اركان وقيد الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابرار الحكم
من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ما سواها من المذ كرو
وبنى على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير
هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو
الافصح من ان الذى ثبت في جميع طرقة ثلثة بالهاء وأطال في تقرير ذلك
والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالي والايام وحذف نحو سرت خم أو أنت
ثريداهم الايام فقط فخصوصت خمسة لان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت
التاء في العدد ما في الاول فالتغليب لليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

من تغليب المذكر على المؤنث إذا عبر بهما بلفظ واحد ومن إضافة السابق منهما
إذا كان في شيء يتعلق بهما كقولهم يند اليهما أو مدد يمينهما فلهذا يندى سببين
جوار ومبيد وستة بين مبيد وجوار وتفصيل المقام يطالب من التسهيل وشرحه
وفي المغني أن المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسئلة وفي قولهم ضبعان في تسمية
ضبع وضبعان للمذكر إذا لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الالبالي على الايام وصعدت
الايام تأتية بها اجري على الايام حكم الالبالي واما في الثاني فلانه سطر اليوم كأنه
مندرج تحت الالبلة وجزءه فما قيل عليه باسمها وإذا كان الحكم لا ياله فحذف التاء
هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ولذا قال سيدي به أن أثباته قد يجوز
في القياس ولم نجد في كلام العرب وكلام الرمنخري موافق له وما ذكره الثوري
من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف وإذا كان المردود من غيرهما واجب
مطابقة القاعدة من التذكير مع المردود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه
لخالفه ذلك لأن وجه المخالفة مع الالبالي والايام تغليب الالبالي ومع الايام الاندراج
الحكمي كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور
الاندراج في غير الايام فتدبر هذا في الاستاذ الصفوي في شرح كافية ابن
الحاجب عن النووي انه نقل عن العلماء أن محل ذلك أيضا إذا كان المميز مذكورا
بعد اسم العدد وأما إذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل
من المذكر والمؤنث وقال الصفوي فاحفظها فانها عزيزة وخرج علمها المحشى
في حواشي شرح الأجر ومبية قوامها والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع
والزوائد جميع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنيمي قول
الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا محل لقول الأكل القياس
أن يقول ست لأن الفرائض جمع فربما لم يكن قاله على تأويله بالفروض الذي هو
جميع فرض ولا أقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورد عن العرب
ما يخالف القياس في باب العدد وليس ان ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن
العرب وأقول يكفي في منازعة الصفوي في هذا التقييد الذي لم يذكره ابن مالك في
التسهيل ولا أبو حيان في الارشاف ولا المصنف في شيء من كتبه اني رجعت شرحه
على ما لم أرفقه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع
المذكر محله إذا ذكر العدد وقال قد بسطت المسئلة في تهذيب الاسماء واللغات
وشرح المذهب فراجعته فلم أرفقها ما زاد على ما في شرح مسلم الاعز والتقييد
المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أي من الاتصال بال عشرة
(فراهمت آيات الخ) معناه رفع في وهمي أي ذهني علامات لا سراة فعرفت

من واحد واثنين (و)
تأويله (فاهل) من ألقاط
العدد (كثالث ورابع)
الى حاشي جريان (على)
القياس) فيذكر ان مع
المذكر ويؤنثان مع المؤنث
(دائما) مفردا كان العدد
أو مركبا تقول في المذكر
واحد واثنان والجزء
الثالث أو الخامس عشر
أو السادس والعشرون وفي
المؤنث واحدة واثنان وثلاثة
والقائمة الرابعة أو الخامسة
عشر أو السادسة والعشرون
ولاسم الفاعل المصوغ من
اثنين يضاف الى العشرة
أربعة أحوال (في فرد فاعل)
عن الإضافة فيفيد حينئذ
الاتصاف بمعناه مجردا
كثالث ورابع ومعناه واحد
موصوف به هذه الصفة قال
التابع

توهمت آياتها فعرفتها
لستة أعوام وهذا الماسابع
(أو يضاف لما اشتق منه)
فيفيد حينئذ أن الموصوف
ببعض تلك العدة المعينة
لا غير كرايع أربعة أي بعض
جماعة منحصرة في أربعة

من العدد في يد حينئذ في
التصوير والتحويل كهذا
رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة
بنفسه أربعة قال تعالى
ما يكون من نجوى ثلاثة إلا
هو رابعهم ولا خمسة إلا هو
سادسهم وتبين اضافته
ان كان بمعنى الماضي والا
جاء توينه والتعريب كما
قال (أو ينصب مادونه)
لكونه اسم فاعل حقيقة
لا يمكن بشرط الاعتماد على
واحد مما سرفي اسم الفاعل
فيقال هذا رابع مع ثلاثة كما
يقال هـ ذا صار بيذا
ويستثنى من الملاقة ثان فلا
تجوز اضافته لمادونه ولا
اعماله نص عليه سيبويه
واجازة المكافي وحكا
عن العرب

باب

في ذكر موانع الصرف
اعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بنى وسمى غـ
ممكن والا أعرب وسمى
ممكن كما يمكن ان لم يشـ

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي تأنى فيه سابع (قوله وهذه الاضافة)
أي اجابته لا صلة ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا
غلط كالمعنى أبا تمام في قوله

واقعدت نفسي من برحائها * أن صار يابك جاوملزار

ثانيه في كبد السماء وليكن * كائن ثان اذهما في الغار

وأجاب الجلال الباقيني بأن في الكلام تقديم وتأخير وتغليباً للتركيب وتغيباً برا
والتمدد ولم يكن كقبي اذهما في الغار والاراد انه لم يكن لهذه القضية قضية
أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما المعنى المخلط فغايط في واضح واعتراضه
لنفسه فأنصح وقد صدقنا قص ذهنه عن الكلام في (تركيب استاذ الادباء أبي
تمام حيث لم يفرق بين كائين ثان وبين كئاني اثنين والفرق ظاهر عند سماع
حار عن الآفة اذا قول تركيب حلة والثاني تركيب اضافته وظهر انون جعلهما
كالنصب والنون

باب موانع صرف

(قوله وسمى امكر) اسم تفضيل وبنائه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من
تمكن خلا فلا يـ حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد
شاذ وقد أمكن غيره بلا حاجة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي
من العال التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ
كأذر بيجان فلا يمنع من الصرف ولما قول بعضهم انه احتراز عن أجمال اذ فيه
التصغير وهو فرع التذكير والجمع وهو فرع الافراد وجهتها اللفظ وعن حائض
وطامث لان فيه التأنيت وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن
الموصوف ففيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعبرة والتأنيت راجع مطلقا الى
اللفظ وليس من العلل ما يرجع للمعنى الا العلية والوصفية (قوله وهي اشتقاقه من
المصدر) هذا لي قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول
الـ كوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم
كالمصدر باطل مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

الفعل صرف وسمى امكن والامتنع الصرف وسمى غير متصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف
كون الاسم فيه فرعين احدهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامه وحالان في الفعل فرعيتان
عن الاسم احدهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي اقتضائه الى الفاعل والقائم
كون الاسم لا اسماء فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجد في الفرعيتان
تماما معهما وحدهما مثل يفتل كالفعل

(قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) هل عدم دخوله ما بطريق الاصل أو عدم دخول التنوين بطريق الاصل وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه بخلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشرون الالف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للالهي كإلهي أو للتكثير كقبحي وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل نحو آخر بعد التثنية وقيل العلة اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن مع الوصف كحمر أو مع العلمية كيزيد لانه كالم يدخلها كسر وتنوين قبل الوصف ما من الفعلية لم يدخلها ما بعد النقل وأما التركيبي في البه في تركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخل في العلمية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله كما يجب ودنانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تسمى به حرقان كما سجدوا وثلاثة أحرف أو سطها ساكن كما سابع (قوله والتأنيث المعنوي) أي الذي ليس علامته افظية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والاشكل على ما تقرر من ان ما فيه علمتان لا بد أن تكون احدهما اراجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أي مقصورة كانت أو مدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع متى كان منه الصفة كان

وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما بخلاف لو وزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان قرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والجمعة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والزمري وهو فرع التثنية والعدل وهو فرع الممدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والذون وهي فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة

خارجا

منها مانعا وعلة مجازا ذ كل منها جزء مانع وجزء عللة التامة

انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها * جمع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تأنيث زيادتها * وهو احسن مما في الشرح ومن قوله * (وزن المركب عجمة تعربها * عدل ووصف الجمع زدتا) لذكرها كلها بصراح اسمائها من غير اشتقاق وأشار الى أمثلتها على الترتيب (كاحد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه الوزن والوصف (وبعليث) فيه التركيبي والعلمية (وابراهيم) فيه الجمعة والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخضر) بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فهما الجمع أي صيغة منهن الجمع (وسلمان) فيه العلية وزيادة الالف والذون (وسكران) فيه الوصف والزيادة (وقاطمة) فيه التأنيث والباء والعلمية (و) مثله (طلحة) وفائدة ذكره التثنية على ان يسمى التأنيث يكون مذكرا أيضا (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوي (وصلى) فيه التأنيث بالالف المقصورة (وصبراء) فيه التأنيث بالالف المدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستعمل بالمانع من الصرف من غير جماعة مانع آخر وما لا يدخل منه من جماعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدي علمتيه والاخرى التركيب أو التأنيث أو الجمعة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان مرافقا للفعل أو معدولا أو في آخره ألف وتنوين وقد شرع في بيانها بعد ذكرها الجمل الاقوال (بألف التأنيث) مطلقا كحجرى وأسدة (والجمع الذي لا تسمى به في الأحاد) العربية أي لا يغير على وزنه وهو ما أوله مفتوح ثلثة ألف غير عرض بعد احرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن

خارجا عن صيغ الأحاد العزئية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثة ألف بعدهما حرفان
أو ثلاثة الا وأوله مضبوط كهذا فربا العين المهملة والذال المججمة والقاف والراء الجمل
الشديد أو الالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحويفا كيمان وشام وأصلهما يمينى
وشامى أو ذهيرا كنهام فان الالف فى تمامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض
كانه نسب الى فعل كشام يسكون العين أو فعل كمين يفتح العين أو ما الى الالف
كن كمال يفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى
المثل يقال ألقى عليه عبالة أى ثقله أو مفتوح كبرا كافتح الموحدة والراء
وهو الثبات فى الحرب أو مضموم كندارك مصدر ندارك نذار كما أو عارض الكسر
لا جمل اعتلال الآخر كتموان وتدان أصلهما متوانى وتدانى يضم النون فهما قلبت
الضممة كسرة أو علا علال قاض أو ثا فى الثلاثة بحرك كطواعية وكراهية مصدرين
أو الثا فى والثالث عارض للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
الالف فى الوجود سواء كانا موقوفين بالالف كظفارى ووبارى نسبة الى
ظفار ووبارى يملئين أو غير منفسكين عن الالف كخوارى وهو الناصر وحوالى وهو
المتال بخلاف نحو قارى وكراسى فان الباءين فهما موجودتان فى المفرد وهو قارى
وكراسى فابست اليما أن عارضة تميز فى الجمع فقامارى ونحوه بمنزلة مصايح (قوله
وما الى الالف مكسور الخ) أى لفظا كصاحب ومصايح أو تقدير كدواب ومدارى
أصلها مادواب ومدارى بالكسر فهما وهذا حكمه تكرير الشارح المثال وقوله
لا عارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يثبت أثر بالمانع)
لهذا قولوا وهم من قال فى حواء المتع لتأنيث والعلية واسم تغرب قول أبى على
فى الايضاح حمرا لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)
لان التأنيث لا يستلزم لمانه فى بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد أن من المؤنث
بالهاء ما لا ينفك عنها استعجالا ولو قدر انفسكا كوجوده نظير كهمزة لان همزة
نكطمة ومنه ما لا ينفك عنها استعجالا ولو قدر انفسكا كالموجود له نظير كحذرية
وعرقة اذ ليس فى كلامهم فعلى ولا فعلولان ذلك من غير الغالب (قوله فى المؤنث
بها الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى مانه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقر رأولا
من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضى ان فى المؤنث بها علتين
واحدة تقوم مقامهما والمناسب له أن يقول فى المؤنث بها فرعية ذات جنتين
جعنة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل
بها التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يثبت لزوم
لولة لمانه رقت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

وما الى الالف مكسورا
لعارض كصايح ودواب
(كل واحد منهما) على
انفراد (يتأثر) أى يستند
(بالمفعول) من الصرف من غير
تجامة مانع آخر لقام مقام
علتين أما الالف فلا
زيادة لازمة لمانه ما هى فيه
دالة على تأنيث بخلاف غيرها
ففى المؤنث بها فرعية لفظية
وهى لزوم الزيادة حتمية
كأن الأصل بفرعية مفقودة
وهى دلالة على التأنيث

العلمية والوصفية قدبر ولا تدخل عنقلا في رتبة التقليد فانه آفة اطلال وحرمان
 المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والالطهر أن يقال فلان فيه
 فرعية اما جهتان جهته راجعة لفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم
 النظر لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظر (قوله نظرا الى أصله)
 لانه منقول عن الجمع فانه في الأصل جمع حضر معني عظيم البطان معني به
 الضيع مبالغة في عظم بطونها كقوله كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان
 في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أي نظرا الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو
 اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لاني الحال ولا في الأصل
 (قوله حمل على موازنه والعربية) لانه في حكمه امن حيث الوزن فهو واجب لم يكن
 من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من
 أن تكون حقيقة أو كفاية هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
 وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سرولة تقديرا) أي كانه سمي كل قطعة من
 السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل وقيل انه جمع سرولة شقيقة
 لقوله عليه من الثوم سرولة ويرد بأنه مصنوع قال العصام في شرح السكاكية وقد
 سألت الولد الاعز اسماعيل في صباح حين قرأ على هذا المدرس في بلد هراة مجمع
 الفضلاء الهداه انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى اختص الى
 تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بأن المجعى غريب
 في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال
 الآخر فانه اذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا
 العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أولا كل منهما
 يستأثر بالمانع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمانع (قوله ما وضع) أي
 اسم وضع أو الذي وضع فانه مذكورة موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعد هاء صفة
 أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح الحلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك
 المعنى كاحمر يطلق على كل من له حمر (قوله مقصود بالوضع) فيه قصور لانه لا يشمل
 أربع في نحو ممرت بنسوة أربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
 ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو
 الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أي في البيت الذي جمعت فيه العلل ولما قال
 ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الجامعي وانما اجاعات مشروطة
 بالعلمية لان تعريف المصمرات والمهمات لا يوجد الا في الميقات ومنع الصرف من
 اصنام المعربات والتعريف باللام أو الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية
 لأنظمة من جهة عدم النظر
 وفرعية معنوية من جهة
 الجمع واذا سمى به كخا ج
 منع الصرف نظرا الى أصله
 وكذا لو طرأت تكثيره بعد
 التسمية لذلك وأما منع
 سراويل فاما لانه أعجمي
 حمل على موازنه في العربية
 اعتدادا بشبه الجمع أولانه
 مربي جمع سرولة تقديرا
 (والبواقي) من الموانع (لا)
 يستأثر كل من بالمانع بل
 لا (بذ) في تحفته (من جماعة
 كل هـ) المناسب مانع
 (من) أحدا من اما
 (الصلة) وهي ما وضع للات
 مهمة باعتبار معنى معين
 مقصود بالوضع (أو العلمية)
 وهي المراد بالمعرفة وانما
 وجب ذلك

سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلي وانما جعل
 المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعوية
 التعريف للتبكيك أظهر من فرعوية العلمية له (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا يفيد
 اعتبار خصوصيات العنتين المعنويتين فيما يرجع للعنى اذا لعل الراجعة للعنى
 كثيرة والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص السنة الالفية مع كثرة ما يرجع
 لالفاظ (قوله وافهم كلامه ان العمدة والعلمية لا يجتمعان) لان الظاهر ان أولى قوله أو
 العلمية مفهولة حقيقة (قوله وتعين العلمية مع التركيب) الحاصل انما يتعين مع
 التركيب والتأنيث والجمعة وانما تعين مع التركيب لبا من الزوال فيحصل له
 قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث لبعير التأنيث لازمالا لالاعلام محفوظة
 عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثاب وكل حرف وضعت الكلمة عليه
 لا يتقلص عن الكلمة ومع الجمعة لا يتصرف فيها من تصريفاتهم في كلامهم
 فتضعف فيه الجمعة لا تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه
 الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذهو المانع من الصرف) أى
 المزجي المختوم غير به (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسبويه ونحوه (قوله وما
 ركب من الاعداد) كاحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح
 مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التحقير ولو
 أن غمته قلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء فله المصنف في شرح الشذور
 وظاهره ان العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفي الرضى انه الفاء حيث قال
 وانما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر
 لانه ورضي الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير
 الحرف وأن لا يكون فادق قدرنا ما قلنا ان معنى اقبة يوم يوم وصباح مساء وحين
 أى يوما فيوما وصباحا فساء وحيننا فينا أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء
 تؤدي هذا العموم كما في قولك انظر نه ساعة فساعة أى كل ساعة اذا فائدة الفاء
 انه عقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيب بلا فصل الى ما لا يتناهي انتهى ويعلم من
 قول المصنف أى صباحا مقترنا بمساء وما قاله الحريري في درة الغواص من
 ان الغواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان
 المراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح
 مساء والمراد به عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاسل صباحا ومساء
 رده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافي بخلافه وعلمه بانك
 ان المزدان السيروقي وقع في ما لم يكن في محبتك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

لما مر من أنه ينبغي للمانع
 أن يكون إحدى العنتين
 الفظية والآخرى معنوية
 والصفة والعلمية معنويتان
 والست البوائى كالم الفظية
 وأفهم كلامه أن الصفة
 والعلمية لا يجتمعان وهو
 كذلك (وتعين العلمية مع
 التركيب) أى المزجي
 المختوم غير به كسبويه
 كارب اذهو المانع من الصرف
 بخلاف ما ختم بويه وما
 ركب من الاعداد
 والظروف

المكانية قولهم سالت الهمزة بين بين وأصله بينهما وبين حرف حركته الخذف
 ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفان (قوله
 والاحوال) فهو جارى بهت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بينا
 ابيت أى ملاسقا فخذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في
 قوله جارى من معنى الفاعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر
 الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف (قوله فني) أما المختوم بويه فعلى الكسر
 أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التثنية الساكنين ولا يجوز فيه عند
 سيبويه الا الكسر وزعم الجرمي انه يجوز أن يعرب اعراب ما لا يغير قال أبو
 حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع واللام يقبل لان القياس البناء لا يجهل لاط
 الاسم بالهون وصير ورتبهما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها
 فعلى الفتح لما مر أول الكتاب وسبق هنا اشارة اليه وليس البناء فيمن واجبا
 أما ماعدا العددي فلا نزاع فيه وأما العددي فمر عن الرشي ما يقتضى وجوب بناءه
 وقول المصنف في أول الكتاب في لزوم الشك بوجهه ومر الجواب عنه اذ هو اذا
 اضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشر لا يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء المصدر
 مفتوحا واعراب المصدر مع جرا العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان
 المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجي وفي كلام بعضهم ما يوهمه
 وقد صرح جميع بانهم من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك وما عجز عنه كذا
 اذا ان يغير بويه ثم اعرابا وكلام المصنف في الحواشي مصرح به كما علم مما مر أول
 الكتاب وتعريف المركب المزجي بانه كل كلمتين تزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما
 قبلها يجتمع ان الجزء الأول ملازم لفتح ان لم يكن ياء والتاني معربا باعتبار أكثر
 أنواعه بدليل ان المختوم بويه مزجي اتفاقا وهو مبني فلا يلزم أن لا تكون المركبات
 المذكورة منه أو يقال يكفي في كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض
 أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف أول جزأى المزجي الى ثانيهما أو بناء على
 الفتح فان ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا في أشهر
 أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا نظه ورأيه
 اذا اضيف أول جزأيه الى الثاني يكون من المركب الاضافي (قوله والاضافي
 فمصرف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر في
 المضاف اليه ما يضافه (قوله فحكي) لان التسمية بها انما هي بدلائلها على قصة غريبة
 فلو تطرق اليها التعبير يمكن ان نفوت تلك الدلالة لكن فيه انما مع الحكاية معربة
 تقدير اودنه لا ينافي منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصور الذي فيه علامتان

والاحوال فني والاضافي
 فمصرف والاسنادي فمحمدي

بانه فصح (و) مع (التأنيث
(أي بغير الالف
لاستقلالها بالمنع كما مر سواء
أكان علما المؤنث أم لم يذكر
زائد على ثلاثة أحرف
أم لا تحرك الوسط أم لا
أهمه ما أم لا منقولاً من
مذكر إلى مؤنث أم لا لكن
شرط تختم التأنيث
المعنوي في منع الصرف أحد
أمر وأربعة أضافاً زيادة على
ثلاثة أحرف كترتيب
لتنزيل الزائد منزلة التاء أو
تحريك الوسط كسفر لتنزيل
الحركة منزلة الزائد أو
الجمعة كالج اسم بلد
لتنزيلها منزلة الحركة أو
التقل من مذكر إلى مؤنث
كزيد اسم امرأة لانه ينقله
إلى المؤنث حصل تقل عادل
حقة اللفظ وماء لذلك
من الثلاثي كهنه فيجوز
فيه الوجهان كما ينبغي
وإذا سمى بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في منع
الصرف الزيادة على ثلاثة
أحرف ولو تنديراً (فائدة)
أسماء القبائل والبلاد
والكاسم وحروف الهمعاء

أو متى تقدر فيه الكسرة جراً لان المانع منها في غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون
العلم الاسنادي محكية هو ما ليس حقه صاحب اللباب والسيد في حوائج المتوسط
وهو من الجواب إلى أنه مبني وحيد ثم ذكر وجوه ظاهرة لان منع الصرف من
أقسام العربات (قوله والافصح فيه) أي في المركب غير ما تقدمه ومقابل الافصح
ما مرنا اليه آتية من بناء الجوازين على الفصح وأعراب الاول وضافته للثاني ثم ان
يكون في الثاني ما يقتضي منع الصرف منع كرام هرمن وإذا كان آخر الاول ياء
فصارت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبهاً بالالف يلزم في التركيب لزيادة
اللفظ ما كان جازاً في الأفراد وقيل يفتح في التصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للثقل
في التركيب والاعلال كمعدى كرب وقالي فلا وزاد بعضهم ما لم يكن فواتحاً يادنجانه
فيسكن أيضاً ويدل على تركيب يادنجانه قول بعض العرب في تصغيره انه غير
ترجم يادنجانه بفتح النون قبل الجيم والسكن القياس في التصغير يادنجانه (قوله
السكن شرط تختم التأنيث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والافال تأنيث مطلقاً
لا يقطع للفظ كما تقدم (قوله او المجمة كبلخ) انما لم تعتبر المجمة مازعة والتأنيث
شرط انختم منعه مع سكون الوسط بقوة التأنيث بظهور علامته القسرة في بعض
التصرفات (قوله لتنزيلها منزلة الحركة) لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء وعال
في التصريح بقوله لان المجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تختم المنع وان كانت
المجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها ما تنال تأثير منع الصرف وانما أثرت تختمه (قوله
ولو تنديراً) فبذلك رادى في شرح اللفية بقوله كاللفظ قال ان هائي يعني بقوله
تقدير كالفظ ما حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كاللفظ
به ومنه محذوف تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحد ترز به هما هو
على غير قياس كاي و أيم من باب هين وهو فليس المحذوف من هذا كاللفظ به
فان قيل لم يكن قواها فخر يك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه
ما كان المعنى مذكراً ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكراً
احتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التأنيث وهو
لحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحريك الوسط
دليل انه يمنع من ردها في التصغير كما في عقرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك
كما في قديمه ولهذا لم تكن وباب المجمة (قوله أباً أو حياً) أي في أسماء القبائل
أرادة الأب كمنه وتوهم والحي ككفر بش وتعيم وقوله أو مكاناً أي في أسماء

الارضين وقوله اوله ظا أو حرفا في أسماء الكمال وقوله أو أم أو بقعة الخ على هذا
الترتيب وكما كرر المعنى في الاول والاخير في ارادة معنى المذكور كرر معاني ارادة
معنى التوثيق و ارادة الأم في القبيلة كباية والقبيلة لهم ودواعيهم قال في
التقسيم وقد بينعت اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان قال الدماميني في
شرحها قبل ذلك وهنا أمور رتبة علم أحدها ان الملاقة هم القوم يجوزوا للإمرين
محمول على ما إذا لم يصدق ما تعان من الصهرى فان تحققه لم ينعكس على كل حال نحو
تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثاني يجوز للإمرين بحسب الاستعمالين
انما هو وكول الى اسم ما لاني الالف الخ نحو كذبته زيد فاجدته وكذبته زيد
فاجدته أو ما عدا ذلك فخرط ما يستعمل العرب في ذلك الخاص فما اعتبه فيه
من صرف ومنع اعتد به من انما نقرح ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف
سوى بين الجميع في المذكور في تنفي أن الحركم في الأنواع كلها واحده ويقوى
ارادته ذلك قوله باثر هذا الكلام ونحو الخ انتهى ومثلوا الماتية من فيه اعتبار القبيلة
بهم ودوحوس والبقعة بمشوق والحي بكاء والمكان بيدر (قوله بان تنقل الكلمة)
هذا خلاف المشهور في الهمع وهذا يشترط أن يكون علما في اسم الهمع قولان
المشهور لا وعلية الهمع ورقيما نزل أبو حيان والثاني نعم وعالية أبو الحسن الدماح
وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب يدويه وينبني على ذلك صرف نحو قالون
وبن دارية صرف على الثاني لانه لم يكن علميا في الهمع دون الاول لانه لم يكن
في اسم العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني أى قوله
في الكافية ان شرط الهمجة أن تكون علمية في الهمجة لكان في الجاهلي ان معنى
كون العلمية في الهمجة أن تكون حقيقة في ضمن العلم في الهمج حقيقة كإبراهيم
أو حكمايان تنقل العرب من لغة الهمج الى العربية من غير أن تنصرف فيه قبل النقل
كفقالون فاه كافي لغة الهمج اسم جفيس للجيد معنى به أحد در واة القراءة لمودة
قراءته قبل أن تنصرف فيه العرب فكأنه كان علميا في الهمجية انتهى فقول
الشارح بخلاف ما نقل من اسمهم الخ مبني على قوله الخالف للهمع وروا لبنا دارة
تجار يلزمون المعادل وفي بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ جوده وقوله بخلاف
الثاني الى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح اب وشر مشوش ويحتاج
لزيادة واو قبل لفظة بخلاف الثانية اذا ارتبها له ابا دون اما لم ومعه لا حاجة
إليها (قوله كثر) بفتح الشين الهمجة والثانية الما فوق اسم قلعة فيه اشارة الى أن
حركة لوسط لا أثر له مع الهمجة بخلافها مع التانيث وذلك لانها معنوقة مقام
علامته والهمجة لا علامة لها وبجهد كون الهمجي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

بان تنقل الكلمة من علم
في الهمج الى اسم العرب
بخلاف ما نقل من اسمهم
وهو كثر في الهمج
نكر في اسمهم ثم نقل الى
أول أحواضها كثر رار
فيصرف أيضا لاستغناء
عليته في لغة الهمج (وزيادة
على الثلاث) كإبراهيم
بخلاف الثلاث فيصرف
وان كان علميا في الهمجية
كثيرة تعرف الهمجة الاسم
بأثرها الخروجه من أمة
العرب

يبقى ان شتر اذا كان اسم فاعقه فهو وثبت فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت
 الى ثلاث التلاتى الساكن الوسط تحت الماع وكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال
 ان التثنية فيه غير معين لحواز ارادة الماكان (قوله نحو ما عبل) فان مثل هذا
 مقفود في ابدية الابهام في اللسان العربي ومنها أن يكون في أوه نون بعد ما
 نحو تر جس أو آخر ذراى فدهم اءال نحوهم مدزقا ذلك لا يكون في كلمة عربية
 ولو الرأى - يذاقوا لواءه مدخل ومنها أن يكون عاريا من حروف اللزاقة وهو
 على أوربى وحروف اللزاقة ستة يجتمعها قولك مرتفل قال صاحب العين
 في الجاهل انتهى وفيه نظر قال ابن كزبر الصبح المشهور ان العرب كانوا قبل
 اسماء عبل وبغار لهم العرب العاربة أى الخالص منهم من قبل ايل ايل وظل
 طين فاهم اذا أرادوا المبالغة وشئ يأخذون من لفظه صفة ويؤكده به اوههم
 كالألهمهم عاد وعود وتخطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم ولد
 اسماء بل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله رالحق بها في اصرف نوح الخ) أى مع
 كون العجمة لا تكون وسطا اوههم - يسمون ان ماشاع من ان اسماء الانبياء ممنوعة
 من الضرف الاستتة ولم يعدو شيئا ليس بظاهر وبقى أيضا عزير قال البيضاوى
 في تفسيره سورة رارة تنوين عزير بناء على انه عربى - نصرف ورك تنوينه بناء
 على انه أعجمى أرغ - بذلك انتهى قل الشهاب القامى فليتامل فانه اذا ثبت
 كل منهم ما فى اقراء كما هو قضية القراءة - ما وجب جوازهما فلا يجب ان يكون
 أحدهما مام بأعنى انه عربى والآخر على انه أعجمى مع انه فى الواقع لا يكون عربيا
 ولا أعجميا بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمى زيادته من الثلاثة بغرياء التصغير
 انتهى وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه
 القراءة الأخرى كما لا يخفى وقد نرى اقترابا تنوين على ان الالف للاحاق وزرك
 على ان التثنية ولا يمكن ان يكون فى الواقع - ما وليس المراد من كون الاسم
 أعجميا ان مدلوله أعجمى بل ان لفظه ليس من الاوزان العربية لان النحوى
 لا يبحث عن الالف لظ غاية الامر انه يلزم مع منعه الضرف أن يقول انه ليس من
 الاوزان العربية ومن سرفه أن يقول انه ما وذلك لا يقتضى كونه عربيا وأعجميا
 بل فى رزقه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير تدبر واعلم انى رأيت بخط الامام
 فى الدين السبكى رحمه الله ما سلفه وقال الله وعرى ان الله القراء المشهورة

كما جاء قول ومنه انقل الآية
 ومنها أن يجتمع فيه مالا يقع
 فى كلام العرب كالجيم والصاد
 كـ و لـ ان أدوا الفاف
 كـ كـ حـ بـ قـ أو والساكن
 كـ كـ جـ حـ فـ نو جميع اسماء
 الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام أعجمية الا أربعة
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وصالحا وشعيبا وهودا
 والحق فى المرف نوح
 ولولم وشيث هذه السبعة
 منسرفة وجميعها
 تذكر مميائهم نوحا وصالحا
 وهو اولوا ثم شيئا محمددا

بغير تنوين فقبل لانه لا تصرف وقيل لان ابن مسينة لا خبر واورد أنه لو كان صفة
 لسكان الخبر مرفوعة در تقديره مغبوه هم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وجههم
 اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي ببعضه لا في
 الحكاية لان الخبر اذا وصف الخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير
 تعرض للحكم فطريقته انكار الوصف فقط فكذلك هنا كذا قلت قالوا هذه اللفظة
 المنكرة ولم يتعرض لمساواة خبرها والله أعلم انتهى واعلم ان الابرار للشيخ عبد
 التاخر في دلائل اعجاز كفاة له الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب البكي
 والعجب لا يكي كيف لم يستحضر ذلك وبني الابرار على أن الانكار لا يكون مستكذبا
 انما يوجه الخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس
 بلازم وان كان أكثر كاذك كره ولداه الهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في
 بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة
 التي انهمها ليس غير ككقائم في زيد بن همر وما ثم لابنوة زيد ومن ثم قال مالك
 وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالو كالة مطابقة بالنسبة
 ضمنا والو كالة ألا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون
 التقدير في المحكي لا يدخل له في الجواب وانما هو لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان
 الظاهر أن بقدر بلفظ الكلام فيقال معبودنا أمانا على تقدير انه من الحكاية
 فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ انما هو الظاهر
 وعلى منع اختصا من احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده انهم في العروس
 واستدل الرجوع الكذب للنسبة الانافية بما جاء في الخبر من فو ما يقال
 للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيه قولون كنا نعبد المسيح ان الله فيقال كدستم
 ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة الصدق فيه فمودة بالحكم نحو
 الكريم بن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب
 اليها في المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف
 لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قلبا كما في المغني وممة قراءة قر هو الله احد
 الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار (قوله)
 وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة الخ الاولى أن يحذف الكلام على انه أفهم انها
 لا تؤثر في الوصفية لانه المقصود للاصناف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان
 أفهم هذا الكلام لسكنه ليس بمراد منه لانه علم مما مر من أن ما منع مرفعه
 بعلمين لا بد أن يكون احدا همام معنوية ولا أخرى لفظية وما ذكره انما جتمع فيه
 علمان لفظيان ان قد بر (قوله وطريق العلم بعدل ما جاء الخ) قيل به دور ولا ينبغي على

وأفهم كلامه ان هذه الموانع
 الثلاثة لا تؤثر في مناهي
 المنع مع غير العلمية وهو
 كذلك فتصرف صفة
 وقائمة وان وجد في ما عدا
 أخرى مع التأنيت وهي
 العجمة في صفة واصفة في
 قائمة و تصرف أذر بيجان
 اذا انكر وان وجد فيه
 العجمة والتركيب والزيادة
 وأن غيرهما من العدل
 والوزن والزيادة لا تمنع
 العلمية مع وهو كذلك أيضا
 فيمنع مع العلمية تارة ومع
 الصفة أخرى فقال العدل
 مع العلمية هم وزفره دواين
 عن عامر وزافرقة ديرا
 وطريق العلم بعدل ما جاء
 على فعل علما سمعاه غير
 مصروف عاريا من سائر
 الموانع فان ورد مصروف فغير
 معدول وكذا ان ورد بمفعول
 وفيه مع العلمية مانع آخر
 كطوى فان فيه مع العلمية
 التأنيت باعتبار البقعة فلا
 حاجة الى تكاف العدل مع
 إمكان غيره ومما له مع الصفة
 منى وثلاث ور باع

الى عشر وعشر ومثال
الوزن مع العلية أحدهم
الصفة أحمر ولا يكون مانعا
من الصرف مع الصفة الا في
أفعال بخلاف الوزن المانع
مع العلية وشرط تأنيده
اختصاصه بالفعل كقوله
وضرب عليا أو كونه بالفعل
أولى كاصبح واحمر عليا
ومثال الزيادة مع العلية
عثمان وعمران ومع الصفة
عطشان وسكران ولا
تكون مانعة من الصرف
الا في وزن فعلان بفتح الفاء
بخلاف الزيادة مع العلية
وأما حسان وشبطان فان
جعلان الحسن واسيط منعان
او من الحسن والطن
صرفا وشرط (الصفة)
أي تأنيدها (التي على) وزن
(أفعل أو) على وزن
(فعلان) أميران (أصانها)
بأن تكون الكامة في
الاصلة صفة (وعدم قبولها)
(الناء) امالاه لا مؤنث لها
كأكبر اكبر الكمره ولجان
اكبر البعية أولها مؤنث

من تأمل دفعه لان معاج عبادهم صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه أمر
محسوب واحد ادراكه يثبت عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي
وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في المتن في بحث أم ان المتنبى لحن
في قوله أحاد أي سداس في أحاد * ليلتنا المتولدة التناد
حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وقوله مثله في الباب السادس من
أبي طاهر خزن الحسن الاصفهاني في كتابه المعنى بالرسالة العربية عن شرف
الإعراب وأطال فيه فراجعوه به تعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف في
هذه الالتفات عارض لانها من باب العدد وذلك كمروض الوصف باربع في قولك
صرفت بسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولا يؤثر في أربع وأجيب بان هذا
التركيب المعدول لم يوضع الا وصف ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف
اسم العدد نحو أربع فاه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق
العرض لان ذلك مبني على أصل اثنين وثلاثة وكذا (قوله وجوز بعضهم العدل
الى عشر وعشر) على قوله يتخرج كلام المتنبى في البيت السابق ولا يكون قوله
سداس لخصا فقول المتنبى انه لحن ثلاث لحنات مانعة وهذه وتصغير ليلية على ليلية
وانما صغرتم العرب على لوباية بزيادة الباء على غير قياس تخامل (قوله اختصاصه
بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد في غيره الا في علم أو أعجمي أو ندور
(قوله كقوله) بالشين المعجمة وتشد الميم على ما فرس (قوله وضرب) أي على
وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) امال كونه غالبا
فيه أو كونه مبدؤا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون
الوزن لازما بقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الالفية (قوله
الا في وزن فعلان) أي بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلية) لام ان تكون مع
فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعان) زيادة الالف
والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع
من الصرف اعطاء البدل حكم البدل منه وذلك نحو اصيلا مسمى به أصله اصيلا
ثم غيراً بـل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصل فون صرف نحو حن مسمى به
أصله حناء أبدلت همزة نونا (قوله اجزء على الخ) هذه الايات ما عدا الاخير لابن

على فعل بالضم كفضل أو فعل بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثان على فعل الاربع عشرة لفظة
جاءت مؤنثان على مؤنثان تقتصر ويجمعها أجزء لافعلانا * اذا استثنيت حيلانا ودخاننا ومخنانا *
رسفاننا وصحباننا وصوفاننا وعلانا * وقشوانا ومسانا وموتانا ونمنا * وأنبهين نصرانا وزدفيين خصانا
على لغة وألبانا * وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة لانا لا أثر لها في المنع

بمعنى (ذليل) أى ضعيف
(مصرف) أقبل الأولين
الناهة تقول عريانة وأرملة
ولعروض وسفينة الأخير
أدب سفوان فى الأصل
وضع اسمها للعبور بالمرس
وأرب وضع اسمها للعبور
بعرفة فلا أثر لمرور الوصفية
كلا أثر لمرور الاسم كالباطح
وأدهم وأرقم (ويجوز فى)
نحو (هند) مما هو ساكن
الوسط (وجهان) الصرف
لا تتفا شريط وجوب تأثير
التأنيث المعنوى وعدمه
وهو أولى نظرا إلى وجود
العلتين فهما يؤثران جواز
منع الصرف لا تتحتمه
وأوجب الصرف فى الصرف

ملاك والاخذ بالرادى وتفسر هذه الالفاظ الجبلان المعنى عظيم أو يوم دخان
فيه كدرة وسواد يوم سخنان حار ورجل سيفان طويلا عمتون ضامر البطن
ويوم صبيان لا غم فيه وبعير مستوحان ناسرا الظهور ورجل علان صغير خفيف ورجل
قشوان دقيق الساقين ورجل مصان أثيم وموتان الفؤاد أى غير حديدية ونذمان من
لما دمت لامن الندم ونصران واحد النصارى الشك لم يصنع عمل الايام السب
والايمان كبير الالية والخمسان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فقر بان الخ)
أنت خير بان الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح القلة لانهما اللذان
قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاء فؤادته بالتاء ليس غير وفعلان المكسور
الفاء لم يسمع فى الصفات وحيث سكاك المناسب للمصنف أن يأتى بدل عريان
باقظ من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء وأما
عريان فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح
الفاء لأنه المقصود فى قوله أو فعلان بلينأمل (قوله وقد مر الكلام علم ما الخ) مر
لنا هناك مائة اثنى عشر (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله
مدلر مما فيه آل) لانهما أر يده معين كان الأصل فيه أر يد كرمعربا بال

باب صبغى التجب واسم التفضيل

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشيء من غيره مادام
تأثرا كأنه قطع مادام يتقطع والمتن نحن مادام يتنحن فهو عبارة عن تأثر النفس

نظر الى أن سكون الوسط قابل لحدى العلتين فذا قضا فبقى بلا سبب واجرى المبرد
والجزمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زيد وسقرو بلخ) وزيد اسم امرأة فامعنوعة الصرف حقا
لوجود العلتين فهما مع وجود شرط تختم منع صرفها كما تقدم (وكذا مر) فى منع الصرف للعلية والعدل (معد) جمهور بنى
(تيم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما مؤنث وهو مدول عن فاعلة (الم يحتم راء) فان ختم (أ) كسفار
بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمر لمعرب) بأى يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو
مدول مما فيه آل وهو الامس (ان كان صرفوعا) نحو مضى أمر بالرفع يوم غير تنوين فان كان منصوبا أو
يجوز رابنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (و بعضهم) أى تميم (لم يشترط) ما اشترطه
الجمهورية (فهم ما) أى فى باب حذام وفى أمر بل ذهب الى إعراب ما لا يصرف مطلقا وقد مر كلام
علم ما فى صدر المدة (مؤزو) كعمر (محرر عند الجميع) من العرب (ان كان) طرفا (معينا) بأى يراد به محرم
بعضه وهو مدول مما فيه آل وهو المحرر نحو حشة ومجموعة محرفا كان مع ما أى تكبره صرف نحو نجباهم
بشراؤهم لا غير طرف وجب تدرى بال أو بالإضافة نحو طاب المحرر محرابا لانه كان بال أو مضافا صرف
أيضا كجملته بالجمعة المحرر أو محره (باب) فى ذكر صبغى التجب وما يبنى منه فعلا التجب واسم
التفضيل التجب انه مال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر حتى يبدى

اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب

لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد
منه في كلامه العزيز
كقوله فما أسرهم على النار
مصرف الى التحايل أي
يجب أن يتعجب العباد منه
وله صيغ كثيرة والله عليه منها
ما هو بالقرينة نحو كيف
تكفرون لله ربهم ان الله
ان المؤمن لا يخس وللعدوه
فارسا ومنها ما هو بالوضع
وهو ثلاث صيغ اقصر منها
هنا على صيغتين لاشتهارهما
فقال (التعجب له صيغتان)
وضع لا نشأه أحدهما
(ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن
زيدا (و) هذا اللفظ
(اعرابه ما ابتدأ) لانها
مجردة عن عامل لفظي
للاستدال بها وحكي عن
الكاتب انهم لا موضع لها
من الاعراب وهي غير
مبنيه منكرة تامة (عني
شي) وتوخى الاستدال بها
لعمها معنى لتعجب (وأفعل
فعل باض) غير متصرف
للزوم مع يا المتكاسم فون
الوقاية نحو ما أفعل الى غفر
الله ما قوله يا ما أفعل غزلا

من الشعور بالافضل الذي كوريلاد متناثرة (قوله وخرج من نظائره) اوقلت
نظائره (قوله ولهذا) أي لكونه عند الشعور بأسر خفي - به (قوله فما أسرهم
بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو كيف تكفرون
بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت في التعجب مجازا لما قال
في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال الله عز وجل
كيفية هذا الجازو - ان الله من أي نوع من أنواعه عالم بهم حوله أحد - وقد بين
ذلك السيد بنوش في موقبل المقام بطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في
حاشية المختصر ما فيه لفظة الجحان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع
لتعزية الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوب وجوز باخم استعماله في
التعجب وأصل ذلك بان يسبح الله تعالى عن ذرومة التعجب - من صناعته ثم كثر
حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بان ابن
المحدث عنه الله ثم استعماله في التعجب كما مر في التمييز (قوله اقصر منها هنا على
صيغتين) أما في الجامع والشذور فذكر الائمة وهي فعل نحو حسن وشرف وهي
مذكورة في باب زعم وبس من التوضيح تبعا للاسمية (قوله وضع لا نشأه) وأما
نحو عجت من زيد وتعجت فللاخبار بالتعجب وضع لا نشأه (قوله تضمنها معنى
التعجب) كما قالوا في قوله

عجبت تلك قضية واقامت فيكم على تلك القضية أعجب

عجب مبتدأ وسوق الابتداء به دلالة على التعجب واتك خبره وقضية تمييزا وحال
وقيل التقدير أمرى عجب اتمك وفيه يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم
الأعلم ان عجب تلك مرفوع على الاله مال كذا في الارشاد في باب المفعول
الطاق (قوله للزوم مع يا المتكلم) كذا في التوضيح قال الما في قدرة - دم في أول
الكتاب وأما تجوزا في ما أحسن أي بدون فون فني على ان أحسن
عندهم اسم فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال لا قول البناء لا الزوم
الذي هو الايجاب اذ لا يحسن للاستدلال بدلالة اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله
أفعل الخ) صرحت لا مرجح عجزه - من هاؤا بان كان الضال والهمزة مصغر
لمن ملح النسي ملاحظة وشدن بمعنى قوين يقال شدن الظبي اذا قوتى وطلع قرناه
وقوله من هاؤا بان كان متعلق بشدن وأشار الشارح الى السؤال وجوابه تقرير

شدن انا * فتشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذ كرا غائب لا يتبع بعطف ولا تو كيد ولا بدل عائد على
(ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بأفعل على أنه (مفعول به) تعدى أفعل به مفعلا المنقر (والجملة)
الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما عرفت ناقصة بمعنى الذي والجملة سالمة لهما أو منكرة ناقصة بمعنى شيء
والجملة صفة لها أو علمها

فانظر محذوف وجوباً أي شيء عظيم وقد بدعهم تأنيدها مية (٢٩٦) كانه جعل تيبب حسنه فاستفهم

منه والفعل خبرها والتقدير
أي شيء أحسن زيد أي
بهذا حسنا قال ابن الخياط
وهذه التفسيرات باعتبار
الاصل قبل نقلها إلى التهجيب
لأنها الآن بهذا المعنى وإنما
معناها الانشاء كما تقول في
نعت قول ماض وقاهل يعني
في الاصل اذا كنت مريدا
بمعنى الانشاء فكذلك
هذا (و) الثانية (أفعل به)
كأحسن يزيد (وهو بمعنى
طأ فعله) فدلوا له ما من حيث
التعجب واحد وأفعل فعل
تعجب لازم لصيغة الامر وليس
بأمر حقيقة اذ لا معنى له
(وأصله) عند سيبويه
(أفعل) صيغة الماضي
وهي مزية للصيغة (أي صار
ذا كذا كأفعل البعير أي
صار ذا غيرة) وأقبلت
الارض أي صارت ذات بقل
وأثمرت الشجرة أي
صارت ذات ثمرة (فغير
اللفظ) من صيغة الماضي
الصيغة الامر (وزيدت
الباء في الفاعل) فاستدرا
(لأصلاحه) لأن أفعل لما
غيرت صيغته فبع اسناده

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أفعل اسم لا فعل لان الثما عر صغره وشرط
المعمر أن يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ لا تثبت له الاسمية (قوله
فانظر محذوف أي شيء عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظار ثم وجهه أن يحذف
تقديم الانهاء بالهالة أو الواصفة وتأخير الابهاء بالتزام حذف الخبر والاعتناء فيما تضمن
من الكلام افهاما ما راها ما تقدم الابهاء والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد
السد (قوله وعند بعضهم استغناء مية) هو الفراء وابن درستور به ونحو هذا القول
في شرح التوسيل عن الكونيني وهو وادق لقولهم باسمية أفعل فان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله لتوضيح
لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل
الانشاء فكيف يحكم عليه بانه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فافظا هرا نه
مبنى على فحة مقدرة على آخره منع من ظهورها صحته على صورة الامر ونحو شينا
الغني عن شايحه انه ينبغي أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى
حذف الآخر ان كان معتهلا فافظا الصورة الآخرة (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها)
كقول الامام أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أمير المؤمنين تقدموا * وأحب اليأ أن تكون المقدما

وفي شعر الثمر بن العزدي حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهوز على اذا امتلأت من الكرى * أي أبيت بليلة الماسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها وهم او اعلم أن ابن مالك قال في شرح التوسيل ولو اضطر
شاعر الى حذف الباء المصاحبة فخير أن يعد أفعل لأنه أن يرفع وعلى حذف الفراء
ياتزم التعجب أي لان ذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حاجة له في قول الشاعر

لقد طرقت رجال القوم ليلى * فابعدا من رقتل منارا

لا مكان جعل أبعد دعا على معنى أبعد الله داوم رقتل عن منار محبوبة مكانه
بحر من نفسه إلى الإقامة في منزل طرقت ليلى لانه صار بطرقتا منارا ولا حاجة له في
قول الآخر وأجدر مثل ذلك أن يكونا لا حقال أن يكون أجدر فعل (أي ما رايان
التعجب بمعنى أجدر مثل ذلك جديرا بأن يكون أي حقا بالكون قال جدر بكلا
جداره أجدر به أي بعلمته جديرا به أي حقيقة أو يخفى أن يكون أجدر فعل
تعجب ثم حذف الباء فطارا أو استحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه مبنى
لأصاقته إلى مبنى (قوله كقوله كفي الخ) محز بيت له محم صوره * عسيرة ودع ان

تجوزت

لأظهار لكونه على صورة الامر فزيت الباء صوابا لفظ من الاستقباح (فن ثم) أي من

اجل ذلك (لزم) الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل أن وصلتها (بجلا فها فاعل كفي) فيجوز كما

كذلك كفي الشيب والاسلام للرهناها

تجهزت غاديا بمهمرة منصوب بوع وهو اسم مجزوء وبته وغاديا من الغد وهو الذهاب
والشاهد في قوله كفي التيب حيث ترك الباء في فاعل كفي (قوله فعل في هذا يكون
أمنه حقيقة) وبأنه محتمل للصدق والكذب لفظا هرا هذا يراد على الاول لان
الضمير في الباء صيغة انشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو
أحسن بك ولا يجوز ذلك في الامر يا فية من اعمال فعل واحد في ضمير فاعل
نحو قول الميمى واحدا وبأنه لو كان الناق في امر التعجب لم يكن متعجبا كالا يكون
الامر يا طيف حافيا (قوله احسن بزيد) أي دمه (قوله ثم أجرى مجرى الامثال)
جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم ان يطابقه تأنيثا وتشبيها وجمعا
والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احتززه عما ورد من بناء فعل
التعجب وأفعول التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أقنه بكذا وما
أجدره وهو أقن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطافا) أي
مجردا أو مزيدا لان البناء منه يشوب الدلالة على المعنى المقصود أما ما سوله أربعة
فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا يخفى في اخلاصه بالدلالة وما المراد فلانه
يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيد) لئلا
من ان حذف الزيادة يحل بالمقصود وفي افعول خلاف فاعل يجوز البناء منه مطافا
وقيل يتمتع مطافا وقيل يجوز ان كانت همزة تغير النقل نحو ما أطلم الليل (قوله فلا
يبنى من منى) لئلا يلبس المنفى بالثبت لان صيغة التعجب اقبات اذ ليس فيها انفي
وايست الصيغة سالحة لانفي (قوله وان لم يكن ملازما لانفي) أي سواء كان ملازما له
أولا والمثال الاول غير الملازم وهو ما بعد الغاية والثاني الملازم وهو ما قبلها ففي
التمثيل الف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى اتنع ملازما لانفي قاله ابن مالك في شرح
العمدة وعبارته عاج يعجب بمعنى اتنع لم يستعمل الامتناع او عاج يعوج بمعنى مال
استعمل مثبتا ومنه ما يوزع في اختصاص الاول بالانفي فانه ورد
ولم أر شيئا بعد ايلي الله ولا مشر بأروى به فأعج

للتعدي فعل في هذا يكون
أفعول امر حقيقة لا خبرا
وفيه ضمير مستتر هو الفاعل
ليكن ذلك الضمير ضمير
المصدر عند بعضهم كانه
قيل يا حسن احسن بزيد
وعند بعضهم ضمير المخاطب
أمر لكل واحد بان يحسن
زيد احسن أي ان يصرفه
بالحسن ثم أجرى مجرى
الامثال فلم يغير عن لفظ
الواحد فنقول يا رجل
ويا هند ويا رجلا
ويا رجال احسن بزيد ولما
شارك افعول التفضيل فعل
التعجب فيما يبين ان منه ضمة
الهمزة حفظا على الاختصار
فقال (وانما يبنى) قياسا
(فعل لا التعجب وافعل
التفضيل من فعل)
متصرف فلا يبنى بن اسم ولا
من فعل غير متصرف كنعم
وئس (ثلاثي) مجزوء فلا
يبنى من رباعي مطافا ولا

٣٨ يس في من ثلاثي مزيد كد حرج ونحرج وانطلق واستخرج (مثبت) فلا يبنى
من مني وان لم يكن ملازما لانفي نحو ما ضرب بزيد وما عاج بالدواء أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل
لنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمت وفي لان حقيقة قه ما لا تفاوت فيها (نام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبنى
ففاعل) فلا يبنى من مبنى للفعل كضرب بزيد خوفا لئلا يباس بالفاعل فان آمن انابس بأن كان ملازما للبناء
جاز ذلك وقد منع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بها جمل من شغل وأعجب وهني بالبناء
وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب
ما هو كذلك كعور وشول

لأنه لا يتيسر اسم التفضيل
منه باسم الفاعل وقيل
عليه فعل التعجب
لأن أوهمه أوزنا ومعنى
وجريان ما يجري واحدا
في أمور كثيرة قاله ابن مالك
في تنبيهه إذا أردت
التعجب أو التفضيل من
فعل صدم بعض هذه
الشروط فتوصل إليه بأشدة
أو أشد أو شهما أو اجعل
مصدر العادم منصوبا بعد
أشد ونحوه فمما يجري ورا
خا أبعد أشد ونحوه تقول
زيد أشد بياضا وما أشد
سائمه وأشد بياضا وما
أكثر أن لا يقوم وما أعظم
ما ضرب وأما الجامد ومالا
يتفاوت معناه فلا يتعجب
منه البتة قاله في الأوضح
وإذا صدم التعجب منه
جاء حذفه كقوله تعالى
أسمعهم ثم وأبصر أرى بهم
وقر على رضى الله تعالى عنه
خزي الله غنى والجزاء بفضل
رسم خير ما أعفوا كرمها
أى ما أعفوا وما أكرمها
ولا يجوز تقديمه على الفعل
وإن قيل إن الجرور بالباء
مفعول لمدح تهرى الفعل
ولا الفصل بينهما بغير ظرف
أو مجرور متعلقين بالفعل

(قوله لا يتيسر الخ) وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى المطلق
الثابتة التي لا تريد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها ورده ابن الحاجب
بأنه يقال ما أشد سواده أو أكثر جمته قاله فان قيل إنما تعجبنا من أشد قلنا القصد في
التعجب ليس إلا للسواد وتعليل ذلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله
فتوصل إليه بأشداً وأشد إلى آخره) المتبادر منه أن أشد وأشد دوشهما أفعال
ينبغي منها ما ذكره من وجهين الأول أن الكلام فيجب يحصل بالبناء عنه
الخلاص من البناء من فاقداً الشروط وأشد وما معه من جهة فاقداً الشروط إذ ليس
ثلاثاً الثاني أن ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلاً وهو غير معلوم إلا ما قال في
الاصح والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو أشد
استخراجه بعد ملية دبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار إلى أن المصدر الواجب
بعد أشد ونحوه ما صرح به وذلك فيما عدا المنفى والمبني للفعل وأما مؤول وذلك
فيه ما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول أى الذى
يؤتى له مصدر صريح والآخر الثانى أى الذى يؤتى له بمصدر مؤول ووجه التبيان
بالمؤول فى المنفى التمكن من أن يستعمل معه المنفى ويعمل فيه الفعل الذى يتعجب
بسمه كما فى التصريح وفيه بحث إذا استعمل النفى يتصور مع المصدر الصريح نحو
ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعجب بمرجع النفى بأكثر دون أشد أن النفى
لا تفاوت فيه بالشد وفي المبني للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبني للمفعول ثلاثاً لا يتيسر
مصدره بمصدر المبني للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمن اللبس جازاً لا يؤه المصدر
الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع عن نفاسها قال الشهاب القاسم قد يقال
لم يؤمن اللبس هذا لأن النفاس يطلق بمعنى الخيض وفعله مبني للفاعل إلا أن تصور
هذا بما إذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الخيض بقى أن بعضهم نقل البناء
للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجهه جواز التعجب بأن ما آل
المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لأن الجامد
لا مصدر له فينصب أو يجزى أو ما الذى لا يتفاوت معناه فانه وإن كان له مصدر
ليس قابلاً للتفاضل إلا أن أرى يوصف زائد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما أجمع موته
وأجمع موته كما أشار إليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك
لأنه محل الخلاف ومحجج في التوضيح تبعاً لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن
بالرجل أن يصدق وما أجمع أن يكذب أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمفعول فعل
التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقاً كما فى التسهيل نحو ما أحسن معتكفاً فى المسجد
وأحسن بجائس عندك

باب الوقف

قوله وجوب قطع الخ لم راد هنا الاختيار بالياء الفظة المختلفة لا الاختيارى
 بالوحدة ولا الاستنباط كقولك أبون لم قال جاء قوم ولا التذكير كقولك
 قالنا لفظ قطع ثم كذا المفعول ولا الترخي كقوله * ألقى اللوم عاذل والعذاب *
 (قوله لروم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشعاع) وهو خاص بالمضموم وحقيقته
 الارة بالثقة الى الحركة عد الاشعاع من غير تصويت (قوله في الافصح) سياتى
 ابيه (قوله لا تجس بالمضمير المفعول) أى وحمل ما لا يس فيه على ما فيه ليس
 (قوله كاخت وبت) قضيته ان التاء في التانيث وهو ما ذكره في الاوضح في هذا
 الباب لكنه في باب الذب سلم قول يونس ان التاء في التانيث لا يثبت لان
 ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا فتحته وسياتى في كلام
 الشارح في بحث الخط الجزم بان تاء التانيث (قوله وكلمات هيئات) في
 التوضيح ان هيئات هي من الجمع تقدير فأنه الى التقدير جمع هيبة والاصل
 هيئات حذف اللام وهي الياء وحذفه فقول الشارح فيما سبق وان سمى به أى
 بالجمع تحقيقا والام يحذف ما ذكره من تشبيه هيئات بكلمات أو يكون مشى
 على القول بان هيئات مفرد وأصله هيبة على وزن فعلة من المضاعف كالتعلة
 قلبه الياء انجى بعد الهاء التانيث الفتح كما هو وانفتاح ما قبلها لكن يرد على هذا
 القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لان تاء فلية أمل (قوله وأولات)
 هو اسم جمع لا واحد منه من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم
 الكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل
 من أرى يرى أصله مرى فاعل اعلال قاض وحذف منه وهى الهمزة بعد حذف
 حركته اوجب اذ وقف عليه رد الياء لاه الوحذف لم يبق الاسم على أصل واحد
 وذلك اجفاف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا لازم في حالة الوصل ايضا قلت

وفيه وجوه مختلفة في الحسن
 والمحل وهى أحمد عشر
 بالاستفراء الاسكان المجرد
 الروم الاشعاع ابدال تاء
 التانيث الاسمية هاء زيادة
 الاء الحاق هاء السكت
 اثبات الواو والياء أو
 حذفهما ابدال الهمزة
 التضعيف نقل الحركة اذا
 علمت ذلك فيوقف
 (في الافصح) من اللغتين
 (على نحو رجمة) من كل اسم
 آخره تاء التانيث قبلها
 متحرك ولو تقدير كناية
 وقناة فان أصل هذه الالف
 حركتة متحرك انقلب
 عنه (بالهاء) أى بابدال التاء
 هاء فرقا بين التاء اللاحقة
 للاسم واللاحقة للفعل ولم
 يسكوا لانهم لو قالوا في
 ضربت خبرية لا تنس
 بالمضمير المفعول فان كان
 ما قبل التاء ساكنا

كانت وبت وقف عليها من غير ابدال كلالا للاحقة لاهل والحرف يوقف في الافصح (على نحو كلمات) مما هو جمع
 مؤنث سالم وان سمى به (بالتاء) من غير ابدال لدلائها على التانيث والجمعية جميعا فذكرها ابطال صورتها
 بخلاف التاء في المفرد فأنه يدل على التانيث المحض وكلمات هيئات وأولات (وهى) نحو (قاض) مما هو متعدي
 متون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أى يحذف الياء لان التنوين باق تقدير او هو الموجب للحذف تقول
 هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياءه كسبأى ومثله في الحذف عند سبويه
 المنادى المقصود منه كيا فاس لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واحتارا للخليل اثبات التاء
 لان التانيث سقط وتنوين وهو متمم في المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو مفرد ومنه بال
 (فيها) أى في الرفع والجرا (بالاثبات) الياء اذا لا موجب لحذفه فان الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها
 أما المعروف منه بالاضافة فهو قاضى مك

في غير الانفع على نحو
رجة بالياء من غير ابدال
فتا لا رحت قال الرازي
الله أنجلك بكفي مسلت
من برماو بعد ما واعدت
كادت نفوس القوم عند
الغصمت *

وكانت الحرة ان تدعى أمت
قال أبو حيان وعلى هذه
أشد الغصة كتب في المحقق
أشد بالياء نحو ان
يخرجون الزقوم أهم يفهمون
لأنهم يسمون ربك وعلى نحو
أهم يسمون بالياء مع دفن
ماء البلاء من المكرمات وحكي

عن طي كيف البنون والبنات
وكيف الاخوة والاخواه
وعلى نحو فاض رفا وجر
بالياء نظرا الى زوال
بموجب حذفها في الوقف
وقد دروي عن ابن كثير
وورش في أحرف من
أقران وعلى نحو أقراني
بما بالحذف فراقب الوصل
والوقف وعليه قراءة غير ابن
كثير وهو الكبير المتعال
ليذكر يوم التلاق (وايس)

لأن في نصب) نحو (فانص) متونا (و) نحو (القاضي) غير متون (الا) اثبات (الياء) يمكن
المتون يبدل تنونه القافي قال رأيت قاضيًا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضي وأما ما سقط تنونه لمنع الصرف
كما رأيت جوارى في كالمصوب المتون ومقتضى عبارة القاصي جوارى الوجهين وان الاثبات اجود (ويوقف على اذن)
لا ألف اي بابدال نونه القافي تشبهاً بالنون المتون لان صورته لفظاً (و) على (نحو لست معاً)

لا يمكن اثباته واصلنا يلزم من الجمع بين ما كثر في خلاف الوقف مع ان في بقا
التنوين وصلا جبر الالكامة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف الخ) لانهم قالوا
لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فخرقة الخجان
في المتن ومعلوم ان الاربع في الوقف على المتن الحذف فلما لم يرد في التنوين
ذلك فخرقا وهو ان ما سقط تنونه للاضافة اذا وقفت عليه ردت نونه نحو ولا فاضوريد
فاذا وقفت قامت فاضون لزال سبب حذفه فاما وقف الأمراء على قوله تعالى غير محلي
المسند بحذف النون فانباع للرسم قلت وفي هذا نظر انتهى في اي قضية هو التنوين
اليه انه في النسب يبدل تنونه القافي قال الشهاب القاسمي والشاذلي الى القوم انه
غير مراد فلجبر (قوله في قول الرازي الله أنجلك الخ) هو أبو النجم والمراد بقوله
بعدت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم بدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي
أرأيدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبهاً بالياء اثبات فوق علم بالياء والغصمة
رأس الحلة وهو هو الموضع الثاني في الحلقوم (قوله نظرا الى زوال موجب حذفها)
وهو التنوين واجيب بان ذلك عارض فلا يمتد به واختار بعضهم ان اوقف على نحو
ينفي بالياء أحسن الا لا تنقص عدته عن أقل الاصول وعلى نحو فاض الوجهين من
غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن اطوله (قوله في كالمصوب
المتون) أي فليس فيه الاثبات الياء ونص أبو حيان كما قال الله ماعين في شرح
الذهيل على وجوب الوقف بالياء فيه ونعقب بذلك لما اقتضته عبارة القاصي
وسكت الشارح عما سقط تنونه لمنع الصرف اذا لم يكن منصوباً لانه انما فرض
الكلام في المنصوب كالمقتضية تشبهاً بالمنصوب المتون ولما قال في جميع الجوامع
وان كان غير متون اثبات يائه أي الافصح اثبات يائه قال في شرحه وتحت ذلك
صورتان الى أن قال أو غير منصرف نحو ولا جوارى انتهى وهو مخرج بجواز
الاثبات والحذف في نحو جوارى رفا وجر قال الشهاب وانظر هل يحذف التنوين
حين يذوب وقف على الزاء ساكنة انتهى والظاهر مع (قوله لان صورته بصورة
لفظاً) أي لان صورة اذن في اللفظ صورة المنصوب المتون كما هو ظاهر قول الاقضية
وأشبهت اذن متونا نصب لانهما ثلثية تشبهاً بالياء المتونة بخلاف ان اذ ليس
في الاسماء اثبات وضعاً متون وظاهر كلامه الآتي في تعليل النسبة ان مراده لان

سورة
متونا (و) نحو (القاضي) غير متون (الا) اثبات (الياء) يمكن
المتون يبدل تنونه القافي قال رأيت قاضيًا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضي وأما ما سقط تنونه لمنع الصرف
كما رأيت جوارى في كالمصوب المتون ومقتضى عبارة القاصي جوارى الوجهين وان الاثبات اجود (ويوقف على اذن)
لا ألف اي بابدال نونه القافي تشبهاً بالنون المتون لان صورته لفظاً (و) على (نحو لست معاً)

لذلك واللا يكون الفعل على الاسم

مزنية (و) على (نحو راسخا) مما هو منصوب

صوره تون اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليه ان هذا مطر في ان ونحوها
(قوله قبلك) أي لان صورته تون التوكيد الحقيقية في اللفظ صورة التنوين (قوله
والاصول في كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفته هذه القاعدة وما خرج عنها
ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا
صورة تحذف وفيما خوف بوسل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز وهو أول
موسط وآخره الأول يكتب الفاء مطلقا والوسط اما ساكن فيحذف حركة ما قبله واما
متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك وقبله متحرك فيكتب على
ما قبله والظرف الذي لا يوقف عليه لا اتصال غيره كوسط وأما اللول فيحذف لولوا
الحروف وشبهها بحرف الحرفية نحو انما الهكم الله وأينما كن أكر وكلما أتيتي
أكرم لم ينجح لاف ان ما عند لى حسن وأين ما وعدتني وكل ما عند لى حسن وأما
الزيادة فيأتي مثالها في كلام المصنف وأما النقص فحذف الفاء ابن بشر وطه وواف
الحذالة في بسم الله الرحمن الرحيم وأما البدل فسيأتي في كلام المصنف وتفصيل
تمام يطلب من الشافية وقد افرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النجاة من
ب اذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد أشتمى ان أكرى من يكتب اذن
بأنه لا يسمي بل أن وار ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أرمضارح) على

بالفتحة متون مجزء من التاء
(بالالف) أي بابدال تنوينه
الفتحة التنوين حرف حي
به الدلالة على الامكنة
وليس في ابداله التاتيل
بجلاف الرفع والجر
المتون فلا يبدل التنوين
في الأول واو ولا في الثاني
ياء بل يحذف لتقل الواو
والتياس الياء المتكلم
وقيل يبدل حرف مد
في الاحوال الثلاثة فيقال
جاء زيد وورأيت زيد او مررت
زيدى لانه يجرى مجرى حركة
الاعراب لانه تاسع له افسكا
لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل

يحذف غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المتون وقوله بالالف متعلق
بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهم بالالف (كما يكتبين) هم اذا اصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب
صوره لفظا بتقدير الانداعم او الوقف عليها ولذلك كتب من ابتكهم مرة وصل لانك لو ابتدأت بابتك لم يكن بدء
منها وكتب ان زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجه باله لان الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات
وقامت بالنساء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجراف غير ياء ونحو القمانى فهما بالياء لان الوقف عليهما
كذلك ومن النجاة من يكتب اذ بالنون لانهم من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاول لما رقب بينهما وبين اذ التي
هي طرف ومجمل كتابة النون الحقيقية بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضر بن زيد او اضر بن عمرو
فتكتب بالنون على الأصح لئلا يلبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط (وتكتب الف) زيادة
في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كفألوا) أو امر كفألوا أو مضارع كان يقولوا فرقا بينها
وبين واو العطف قال الجار بزدى فانه وان لم يحصل اللبس في نحو كفألوا واطر بوالان واطر من كتب متصلة بخلاف
واو العطف لكان قد يجي عن الافعال ما لا اتصل به الواو صورة نحو جاد وارسادو فيحصل الالتباس فجعلوا الباب
كله واحدا لحداله (دون) الوار (الاصالية) في الفية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كر يديعو) ويغزو ولعدم
الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغزو ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضر بولك وضر بولهم لا
لا تاس بواو العطف الذي يحى بعد تمام الكلمة

كالمترى مما قبله مع انه ضمير منفصل واتا الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فهم من يكتب بعدها السا كما في الفعل والا كثيرا حذفونها لفظة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لم التباس اندوره وزواله بالقراءن (وترسم الالف) المتطرفة في الخط (ياء) عند الجمهور (ان تجاوزت) الالف (الثلاثة) الاحرف بأن كانت رابعة صاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء كانت زائدة لاحاق أم لتأنيث أم غير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا (كترسمي) واستقصى أواسها كالمستقصى

ما اختاره السكافي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة ثم رفعوا نحو يغزوا ويدعرون نصبان يغزوا وواقعه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها ولعله التي ذكرها شارح نسيم في الهمع للأخفش وابن دق العيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بأنه لما كان وضع الواو على المتزاد لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الالف لأن صوت المديم ينتهي الى مخرج الالف وانه علل مذهب السكافي بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء بانها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم انه جميع ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب على صورتها الأعلى أصلها وردها بالالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الاحوال كرحبان ورمت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفرق يلزم الاعتراض بالهمزة قبل الاولى أن يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالماله فحذف الخط فمما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الابحي وربي) الحق المبرد يحيى كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كرواي علم فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمرير جمع لفظ لا للرسم (قوله وكون الفاء واوا) ويكون الفاء ياء لأن اللام حينئذ واو لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مة ياء لا يديت بمعنى انعت

يقال (والصافي) فان كان قبها ياء عرست ألفا كدنيا ومحيارا حيا كراهة اجتماع ياءين في الخط الابحي وربي غير فريمان ياء فرقا بينه ما علمين وبينهم ما فعلا وصلة ولم يعكس والنقل الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة وليكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل (كربي) وهذا اسم كالرجي (والفتي) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالخيار ريمها ألفا كرماء واستدعاء ومطافا (و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما مر بأن كانت نالفة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالفقا (واعضا) ثم اشار الى ما يعرف به الواو من الياء أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالفقا (واعضا) ثم اشار الى ما يعرف به الواو من الياء (قوله) (ويستكشف امراف الفعل بالياء) أي باتصال تاء الفاعل به فمما ظهر فهو واسله (كربيت وصفوت) فعلم بالاول ان الالف رجي منقلبة عن ياء والثاني ان الالف ضاعن وزر ونحوها بالضمير المرفوع المتحرط امكان أهم لشهوه نحو من يكتشف أيضا بالضارع كيرم ويحذفون التاء من الالف مكسورا العين والواو مضمومة او يكون

اليدى بيدي (قوله ادريس في كلامهم ما فؤده ولا مه راو) قال السعد الالفاظ
او ولا حاجة لذلك لان النفي بالنسبة للافعال وكأنه قصديان ان الحكم عام لم يستثن
الا بهذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكمه غير الافعال (قوله
سيكون العين واوا) الظاهر ان يقول وتكون العين ياء لان اللام حيفئذ واوا لاياء
ادريس في كلامهم ما عينه ياء ولا مه واو قال السعد عند قول القراء الرابع المعتل
العين واللام و قال له الالف المقرون ما نصه والقصة تقتضي ان يكون هذا النوع
اربعة اقسام لكن لم يبيح ما عينه ياء ولا مه واو انتهى اتماما عينه ولا مه واو
خود في كلامهم نحو قوى فارأمله قو ويقو وقأعل اعلال رضى يرضى ولولا قول
الشارح فيما سبأ في الاسم وتكون الفاء والعين واو والماسر وشذخو والقوى
واللهوى لجزمت بان في عبارة الشارح شذخو يافا فعل مراده انه ليس في كلامهم
مراد على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمال
لأنه في اجتماع واو ين مستعمل وكأنه لم يقل هنا قياسا على ما يأتي وشذخو
شذخو وقوى لا يه غير محتاج اليه لان كشف امره لانه ياء في اللفظ فليتام على
قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كتابا علمها او كان القياس ان تكتب بالياء
لأنها اربعة (قوله لان الفه متقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم ان الفه
تكتب بالياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على الى)
قال ابن انباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقابين دخولها على
الضمير والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتى وحذالك وحذاه
والله حتى الى اليا مع الظاهر حين قالوا حتى زيد او محمل كتابة الى وعلى وحتى
بالياء كما تصل بما الاستفهامية والاكتمين بالالف لوقوعها وسط انخوالام
وعلام وحذاه واعلم ان رسم الحذف متبع لما صدر من الالف رضى الله عنهم وقد
وقع فيه اشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لان أهله
يكتبون بجمع خاصة لان المعتد به في منقحهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها
الوزن فيكتبون التثنية ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا
ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو جيان نقط القاف والنون والتاء
وصلا لفصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود هو الفرق بينها
وبين السين حاصلها والاكثر على نقلها بثلاث واختار الرحمان وجماعة نقطها
التأنيث في نحو رحمت فرقا بينا وبينها الضمير وها السكت والاداء منهم الحزبي
يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا اتوا بها في الايات والرسائل التي التزموا
بالحروف غير المنقوطة ونقط أهل غريب الحديث كل حرف موهل من أسفل

اذ ليس في كلامهم ما فؤده
ولا مه واو ويكون العين
واو كسوى لان اللام
حيفئذ ياء واو اذ ليس في
كلامهم ما عينه ولا مه واو
(و) امر الف (الاسم
بالثنية) فوها ظهر فيها
اسله (كعصو بن وقين)
فعلم ان الف عصا عن واو
والف فتى عن يافو وشكف
ايضا بالجمع بالالف والتاء
كالفتيات والفتوان ويكون
الفاء اراء العين واو والماسر
وشذخو والقوى والصوى
فان جهل حال الالف متقلبة
عن واو واو ياء بان لم يكن معها
شي من العلامات المذكورة
فان أمليت كتبت بالياء
كحتى والالف والتاء
كتبوا بالياء لانقلاب
الفه ياء مع الضمير في الحديث
وكلا يكتب بالالف اذالم
ينصف الى مظهر لان الفه
متقلبة عن واو عند البصريين
واما الحروف فلم تكتب منها
بالياء غير بلا لالة الفه
والى وعلى لانقلاب الفه ياء
مع الضمير في اليك وعليك
وحتى حملا على الى لانها بمضاه

نصالى حسن الخاتمة وهي
 همزة سابقة موجودة في
 الابتداء مفقودة في الدرج
 هيبت بذلك لان المتكلم
 يتوصل بها الى لفظ
 بالساكن ويسمى الخاطي
 سلم الاسان ذلك وقيل
 لتعريفها عند وصل الكلمة
 بمقابلها ومذهب الجمهور
 انما زيدت ساكنة لما فيه
 من تقابل الزيادة ثم لما
 احتج الى تحريكها حركت
 بالكسرة كما هو الاصل وظاهر
 مذهب سيبويه انما زيدت
 مشتركة بالكسرة التي هي
 اعدل لانها تحتاج الى تحريك
 اليكون اول الكلمة
 فزيادتها ساكنة ليست
 بوجه قاله التفتازاني وقد

مبالغة في الايضاح الالهاء اذ لو كانت لا اندست بالحيم والله أعلم

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

(قوله وسهيت بذلك) أي مع انها تسقط في الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل بها الى لفظ)
 قد يقال هذا يظهر ولو سهيت همزة الوصل (قوله وقيل ان قولها الخ) أي
 ما قبلها بما بعدها وهذا قول المكوفين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع
 يكون في مضارع مطلقا وهذا قول الابيجوز الادغام في مشتق كذا في بحر الخ
 اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين هم وكفتو) وقال
 أصله وسم بفتح الواو (قوله لتكسيرة على اسماء الخ) قوله كان أصله وسم
 جمعها أو ساما وتصغيره وسم واعة أراقاب بعيد (قوله للثقل تعاقب الحركات
 الاعرابية عليها) أو رد عليه دلو وطي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم
 يحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو
 ويرمي (قوله أصله سته) حذف لامه وهي الهاء تشبها بحروف العلة وسكر أوله
 وجيء بالهمزة وفيه اغتان آخران سه بحذف العين فوزنه فل يستحذف اللام
 وهي الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيرة على أبناء) هذا دليل على تحريك عينه وأما
 دليل كون الحركة فحققة فالحققة ودليل حركة فائه وانما فحققة قولهم بنون (قوله سمع)
 أي في قوله

وهل لي أم غيرها ان ذكرتها * أنى الله الا أن أكون لها ابنة
 (قوله بتخلاف ناء بنت وأخت فانما يدل الخ) هذا خلاف ما أسلفه في أول باب الوصل

تفتح تحذف ناء وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطا فاولا ماض ثلاثي ولا رابعي ولا
 حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسيحي بل تكون في مواضع أشار اليها الى بيان حركة الهمزة به قوله (همزة
 اسم) مبتدأ خبره سبأني وأصله عند البصريين هم وكفتو لتكسيرة على اسماء وتصغيره على سمي حذف لامه
 للثقل تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين فتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في
 أوله (بكسر) لها (وضم) وهما قليل والمجورور في محل نصب على الحال (و) همزة (است) هو الذي أصله سته بفتح أوله
 ونائبه لتكسيرة على اسماء وتصغيره على سته (وابن) أصله بنو بفتح أوله ونائبه أيضا لتكسيرة على اسماء
 افعال حذف لامه تخفيفا وسكت فاؤدتكون الهمزة مواضع المحذوف ثم أتى بها للتوصل اليها
 بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة مع حفظ ولم يقس عليه وفونه تابعة ليمه في الاعراب كحل
 وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانه عوض (وابنة) التي
 كشجرة لانها مؤنثة ابن فائتاء التأنيت بتخلاف ناء بنت وأخت فانما يدل من اللام للتأنيت اسكون ما قبلها
 لونها مارجلان وانما استفيد التأنيت من ميم فمها (وامرء وامرأة) أصلها امرء وامرأة وهما لغتان
 أو امرءان ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامها همزة ولحقها التخفيف فيقال امرؤ
 بحر بالهمزة (وتتبعين) أي السبعة المذكورة

وتجربان لانهما من تثبت
فحذفت اللام واسكت
الفاء وجيء بهمزة الوصل
(والغلام) ونحوه مما بدئ
بلام التعريف وكلام
التعريف في لغة طي
وحذف اللام الموصولة
والزائدة وقد مر أن الخليل
يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال
(وايمن الله) بناء على أنه
مفرد لاجمع بين اذلو كان
جمع لم يصح كسر همزته ولم
يُحذف فيه بحذف بعضه كما
سأقي وهو مشتق من اليمن
بمعنى البركة ولا يستعمل الا
(في القسم) فاذا قال القسم
ايمن الله لا فعلان فكأنه قال
بركة الله قسمي لا فعلان

كانهم اعلی ذلك فالتك (قوله بخلاف جمعهم) فانه ان السبعة تجمع وفي الصحاح
المرة الرجل يقال همزة وهم امرأتان ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال
امرؤ وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على انه
مفرد) أي كما ذهب اليه البصريون (قوله لاجمع بين) كما ذهب اليه الكوفيون
وقالوا ان همزة همزة قطع (قوله وفيه ما ثمانية عشرة لغة) ذكر في فتح الباري انه اثنتان
وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة القاموس تقيده بذلك ونصها
تيمم الله وأيم الله ويكسر أولهما وايم الله بفتح الميم والهمزة وتسكروا يمين الله
بكسر الهمزة والميم وهم الله بفتح الهاء وضم الميم وأيم الله مثلثة الميم وأيم الله
بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم
والنون ومن الله مثلثة وايم الله ولين الله اسم وضع للقسم والتقدير يا أيمن الله قسمي
(قوله فافتح واكسر) أي وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثنية)
راجع لم ومن (قوله وأيمن اختتمه) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان
الهمزة تثبت تعين في الميم الضم وان كسرت جازم الميم وفتحها وما
ثابه هذين البتين هو ما دل عليه كلام ولدنا طمعه في شرح الخلاصة (قوله
وهمزة أمره كاستخرج) لم يقيده بأن يكون ثاني مضارعه ساكننا لفظ
كم بد ذلك امر الثلاثي فيما سبأني لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا
فيم هو أبدا ساكن فاحتج الى همزة الوصل ابدا (قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ)
هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أو خذوا وكل واومر كما يدل

يس في والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايم وهو واجب في نحو الغلام
لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله بريهان كما افهمه قوله (أو بكسر في ايمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله
همز ايم وايم فافتح واكسر أو أم قل * أو قل أم أو من بالثبات قد شكلا وأيمن اختتمه والله كالأضف *
ان في قسم تستوف ما نقل (همزة وصل) خبرا لابتداء دخولها في هذه الاسماء سماعى ويطرد فيئاسا في لام
في وميم وفيما ذكره قوله (وكذا همزة) الفعل (الماضي المتجاوز اربعة احرف) من الحماسي والحداسي
وصلا لا (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعها لفعله
وبين امر في احد عشر بناء الاقتران كالاكتساب والانتقال كالا نطق والاستفعال كالا استخراج والافعال
التي لا الافعال كالا حبرار والافعال كالا عيشاب والافعال كالا جلوا والافعال كالا قعناس
التي لا كالا سلقا من مزيد الثلاثي والافعال كالا حرجام والافعال كالا قشعرار من مزيد الرباعي
مزيد (أمره) الفعل (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ما كنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج
الى همزة كافي بوعده وقل ويستثنى من ذلك خذوا وكل ومرا اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعه ساكن لفظا مع
انها في سماع عند الاكثر الى الهمزة (كاقبل واغزو واغزى بفهمين) أي يضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل

من الهمزة وأصله
 في كسر تنقلت الكسرة
 في الهمزة إلى ما قبلها
 سقطت الواو لا تنفاه
 ما كسر (واضربوا مشوا
 ذهب كسر) أي بكسر
 من الهمزة وجواب مراعاة
 من الفعل في الأول وكذا
 الثاني إذ نمة شينه عارضة
 وأصله أمثيو فاستقلت
 تنقلت على الياء فنقلت إلى
 من ثم حذفت الياء لا تنفاه
 ما كسر وأما الثالث فأنما
 رافية المراعاة فأوجبوا
 كسر لثلاثا يلبس
 المضارع المبدوء بالهمزة
 حالة الوقف وفهم من المثل
 أن الهمزة في الأمر من
 الثلاثي للوصل سواء أكان
 من مضارع م مفتوحة أم
 مضعوفة أم مكسورة وأنه
 لا اعتداد بعروض الكسر
 والضم (كالباقي) أي كما

من تأمل لكهم لما اشتقوا الأمر جندوا الهمزة الأصلية لتكثرة الهمزة
 همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها الزوال الابتداء بالسين وهو حذف غير قياسي
 واجب في حذف كل بخلاف ما فيه أنه أكثر استعمالا كقوله (قوله وبالجملة)
 أغزوى الخ) فالضم نظر إلى أن الضمة الأصلية مقدره لأن المقدر كوجودوا أكبر
 نظرا إلى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعرض وعدمه قال في
 التصريح ولم يحجز هذان الوجهان في أمثوا لأن الأصل كسر الهمزة وقصده
 بأصل الكسر فالنفي العارض لمعارضه أصليين ولا كذلك لأن الأصل في العارض
 دأع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون التمسك به (قوله فأنما
 الوصل) أي سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير في غير والآخر من الهمزة فأنما
 سخر يا وقراءة الجميع استغفرت لهم والأصل أي فأنما هم في كسر مفتوحة
 للاستفهام في كسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستفهام عن الهمزة
 أو مضعوفة نحو واضطر الرجل والأصل اضطربهم مضعوفة لأنها حذفت همزة
 الاستفهام حذفت (قوله فتبدل الفا) أي على الأوجه قال النحويين في كسر أو
 على جماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامه
 همزة الوصل لا تثبت في الدرج الاضرورة كقوله
 * على حدثان الدهرمي ومن جلي
 وقد تسهل بين الهمزة والالف مع انقصر وهو القياس لأن الابدان شأن الر
 وقد قرئ في السبع بالمد والتسهيل نحو ألد كرين (قوله لثلاثا يلبس الخ)
 مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا
 في هذه الحواشي جعله الله خالصا لوجه الكريم وسبيل الفوز
 الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
 الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

(حي) ما بينهما

بحسب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره وابتدأ واثنين ففاه
 المقدمه وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بل لا اتحاد
 فتبدل ألفا على الألف نحو الحسن عندك وأبمن الله يمينك لثلاثا يلبس الاستفهام بالخبر بل مع فيه على
 همزة الاستفهام وليكن هذا آخر ما أردنا برأده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من المطالع بعد مطا
 أن أصلها ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن لكسر الزوال ولولا طمعه
 في الحل وعدمه أوردته فيه أهل فنه فان واضحه معترف بقصر الباع وكثرة التمسك التكليم إلا
 من الهمزة التي إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من أطاع الله وأورعني أن أوصلي الله وأورعني أن أوصلي الله
 الذي هذا ما أودعنا كذا لهدي لولا أن هذا أنا الله رب أوزعني أن أوصلي الله وأورعني أن أوصلي الله
 أدخله برحمته في عبادته العظام

يقول رحي عفو الصمد محمد البليدي بن محمد

الحمد لله الذي رفع قدر اجابته ونصهم اهلاً ما نراهم الوصول الى جنابه والصلاة
الاعلى سيدنا محمد بن محمد صدر الافعال الحميدة وعلى آله واصحابه الموسويين
هو ائمة النصر في الموطن العديدة اما بعد فان حاشية نفي العلماء وقطب دائرة
الادباء العلامة الشيخ عيسى العظمي الحمصي ابن زين الدين من اجل ما صنف على
شرح الفائق كهي على طراز الندي لما فيها من الابحاث الشريفة والتحقيقات التي
تخلو اصداً ولما ساعدت الراغبين رامة اليها ولعزة وجودها لم يقف

غالبهم عليها حتى كساها الطبع ثوب الظهور وطرزها بشرحها

فثبت كالشمس في بروجها تدور وكان المستمزم لطبعها

والمدلولوا تدفعها المكرم الشيخ عبد الله البار

سلك الله بنا وبه سبيل المفاخر بالطبعة الوهية

آلهية اخرى المطابع المصرية وذلك

في واسط ذي الحجة الحرام حتام

عام ١٢٩٢ اثنى عشر ربيع

ومائة واربعة آلاف من

هجرة من هو للرسول

حاتم صلى الله

عليه وعلى آله

والناسحين

على منواله

آمين

To: www.al-mostafa.com